عبد الله أوجلان

حول الاقتصاد

اسم الكتاب: حول الاقتصاد

الكتاب مؤلف من آراء عبد الله أوجلان حول الاقتصاد

إعداد وتقديم: أكاديمية عبد الله أوجلان للعلوم الاجتماعية

الفهرس

الفصل الأول: مدخل. 5

الفصل الثاني: الاقتصاد في المجتمع الطبيعي. 17

الفصل الثالث: الاقتصاد في المدنية الدولتية..... 34

آ- مكانة الاقتصاد في ولادة المجتمع الهرمي. 34

ب- مكانة ظاهرة الاقتصاد في تكون المجتمع العبودي والمجتمع الدولتي... 44

ج- الاقتصاد في مرحلة الدولة الإقطاعية..... 70

الفصل الرابع: الرأسمالية ليست اقتصاد، بل عدوة الاقتصاد..... 75

آ- الاقتصادوية..... 75

ب- الرأسمالية سلطة، لا اقتصاد..... 95

ج- معطيات حول عدم كون الرأسمالية اقتصاداً..... 111

د- رأسمالية التجارة الاحتكارية. 120

و- الثورة الصناعية وعصر الصناعوية..... 131

هـ- عصر التمويل- المال السيد. 149

ي- مكانة اليهود في الاقتصاد ضمن العصر الرأسمالي..... 171

الفصل الخامس: الأزمات الاقتصادية في راهننا.

آ- قضايا المجتمع الاقتصادية..... 181

ب- قضايا المجتمع الصناعوية..... 186

١- الصناعوية والأيكولوجيا. 192

٢- الصناعوية والدولة- القومية. 198

٣- الصناعوية والفاشية..... 198

٤- الصناعوية، المرأة والأسرة. 199

٥- الصناعوية، العلم والإعلام..... 200

الفصل السادس: الاقتصاد في الحداثة الديمقراطية.

أ- المجتمع الاقتصادي- الديمقراطي ضد الرأسمالية..... 202

ب- اقتصاد الحداثة الديمقراطية البديل. 214

ج- المجتمع الصناعي الصديق للبيئة ضد الصناعوية..... 228

الفصل الأول

مدخل

الاقتصاد مصطلح كوني. ويمكن تعريفه بأعم الأشكال بأنه إجراءات البيع والشراء وتبادل السلع، كما في حادثة الأيض (التغيرات الكيماوية) الحاصلة في عالم الأحياء. فالحصول على مادة حية من المادة الجامدة، واستهلاكها وتحويلها ثانية إلى مادة جامدة؛ إنما يشكل

مضمون الأنشطة الاقتصادية. جلي بسطوع تام استحالة افتقار المجتمع لهذه الأنشطة في تكونه وديمومة وجوده. لكن الحقيقة الأخرى المتعلقة بهذا الشأن هي أنه لا اقتصاد بلا حيوية (يمكن تعريف هذه الحيوية بالذهنية أو الروح). بالتالي، فوضْعُ الثقل على عنصر واحد فقط لدى تحليل هذه الظاهرة، يفضي إلى نتائج خاطئة. إذن، فالأسلوب الأصح والأسلم هو تحليل الذهنية والاقتصاد بشكل متداخل (المجموعات الاجتماعية البينية، الدولة والعائلة، وبشكل أعم الظواهر السياسية والاجتماعية معاً). أما التحليلات المعنية بالاقتصاد لوحده، أو بالذهنية بشكل منفرد؛ فتؤدي إلى أخطاء تماثل ما لتعريف الفيل بشَعره. وكلمةُ "اقتصاد" يونانيةُ الأصل، وتعني "قانونَ العائلة، قانون المنزل، قواعد ارتزاق وإعاشة المنزل ". و يَعُود الاقتصاد كلفظ إلى عالَمِ الإغريق – الهيلينيين في العصرِ القديم. ومفردة أكو– ناموس تعني قانون المنزل، الأعمال التي تقوم بها المرأة، الأعمال المنزلية، الأعمال العائدة للمرأة. أكوناموس، الاقتصاد، هو عمل المرأة، يستند على الإنتاج، والاقتصادي هو القائم بهذه الأعمال أي أن الاقتصادي هو المرأة. أي أنها تعني قواعدَ ارتزاقِ العائلة ومعيشتِها المادية، وضوابطَها مع الجوار، وأدواتِ ذلك ومستنداتِه الأخرى. فإذا كنا نود تقييَم الاقتصاد على نحوٍ قَيِّم سوسيولوجياً، سيَكُونُ من الأصحِّ تطويرَ علمِ الاقتصادِ أيضاً كجزءٍ من علمِ المرأة. فالاقتصادُ شكلُ نشاطٍ اجتماعيٍّ أدت فيه المرأُة دوراً أصلياً منذ البداية. والاقتصادُ ذو معانَي مصيريةٍ بالنسبةِ للمرأة، بِحُكمِ مسؤوليتِها في قضيةِ تنشئةِ الأطفال. كلمة الناموس تأتي من أكو– ناموس. واضحٌ أنّ هذا أيضاً من نشاطاتِ المرأةِ الأساسية. أداُء المرأةِ دورَها في مركزِ الاقتصادِ أمرٌ مفهوم، لأنها تُنجِبُ الأطفالَ وتُغَذّيهم. فإنْ كانت المرأُة لا تَفقُه شؤونَ الاقتصاد، فمَن عساه يَفقَه! وبالمستطاعِ تعميم هذا المصطلح في المجتمع المديني، لِيُفيدَ بـ"قواعدِ المعيشة" للجماعاتِ الصغيرة.

تبدأ القضيةُ الاقتصاديةُ أساساً مع تجريدِ المرأةِ من الاقتصاد. لهذا السببِ تَحَوَّلَ الاقتصادُ، الذي يتلاعَبُ عليه الرجالُ المارِقون بالأكثر، إلى كومةٍ من القضايا الإشكاليةِ لدى طردِ المرأةِ منه في تاريخِ المدنيةِ عموماً، وفي الحداثةِ الرأسماليةِ خصيصاً. هذه اللعبةُ التي ليس لها أيةُ علاقةٍ عضويةٍ مع الاقتصاد، بل شُرِعَ بها فقط بهدفِ بسطِ التحكمِ على كافةِ القوى الاقتصادية، وفي مقدمتها المرأة، طمعاً في الربحِ المفرطِ والقوة؛ هذه اللعبةُ قد بلَغَت في نهايةِ المطافِ حداً أفضى إلى تَضَخُّمٍ شتى أنواعِ قوى الهرميةِ والسلطةِ والدولةِ كالوَرَمِ على ظهرِ المجتمع، بحيث بات من المستحيلِ تَحَمُّلُها أو الاستمرارُ في لعبِها.

تَجَسَّدَت أكبرُ ضربةٍ لَحِقَت بالحياةِ الاقتصاديةِ في إخراجِ الاقتصادِ من يدِ المرأة، وتسليمه إلى يدِ المسؤولين الذين يتصرفون كالأغوات من قَبيلِ المُرابين والتُّجَّارِ والمستَثمِرين وأصحاب المالِ والسلطةِ والدولة. الاقتصادُ الموضوعُ في يَدِ القوى المضادةِ للاقتصاد يتم تصييرُه هدفاً أولياً للسلطةِ والعسكرتاريةِ بسرعةِ البرق، متحَوِّلاً بذلك إلى عاملٍ رئيسيٍّ في نشوبِ الحروبِ والنزاعاتِ والصِّدَاماتِ والأزماتِ اللامحدودةِ على مرِّ تاريخِ المدنيةِ والحداثةِ برمته. الاقتصادُ في يومنا الراهن قد باتَ ساحةً لألاعيبِ مَن لا علاقةَ لهم بالاقتصاد، يَعُوثُون فيها ويَنَهبون ويَسلبون القيمةَ الاجتماعيةَ بنَهمٍ لا يعرفُ حدوداً من خلالِ التلاعبِ بِقِطَعٍ وَرَقِيَّةٍ وبأساليبِ أنكى من القمار. أي أنّ المرأَة طُرِدَت تماماً من مِهنَتِها المقدَّسةِ التي صُيِّرَت ساحةً للبورصاتِ وميادينِ الرِّبا والتلاعُبِ بالأسعار، ومعامِلَ لإنتاجِ آلاتِ الحروب ووسائلِ المواصَلاتِ التي تَجعَلُ البيئةَ لا تُطاقُ والمنتوجاتِ الكماليةِ التي لا علاقةَ لها بحاجاتِ الإنسانِ الأوليةِ ولا نفَع منها سوى إدرار الربح.

فالموقفُ الأصح هو القول بكَونِ المرأة هي القوة الأساسية، ما دامت تَحمِلُ الجنينَ وتغذيه في بطنها، وتعتني بتنشئته ومأكله بعد مخاضاتِ الولادة الشاقة، إلى أنْ تَجعَلَه في حالٍ يقدر فيها على الوقوفِ على رِجلَيه؛ وما دامت المرأُة أيضاً هي المِهَنِية في مأكلِ المنزل. إنّ جوابي ردٌّ سوسيولوجي أكثُر تقديراً للحقيقة، مع أخذِ روابطه البيولوجيةِ بعينِ الاعتبار بكلِّ تأكيد. علماً بأنّ المرأَة لا تزال القوَة المحركةَ للعجلات في العديد من ميادينِ الحياة الاقتصادية، وليس فقط داخل المنزل، نظراً لدورها في الثورة الزراعية، وقطفها وتجميعها الثمارَ على

مدى ملايين السنين. وقد شَخَّصَ اليونانيون الأصليون، أصحابُ الشرف في إرساءِ أرضيةِ العلوم، هذه الحقيقةَ قبل آلافِ السنين، بإطلاقهم تسميةَ قانون البيت أو قانون المرأة على الاقتصاد.

لقد طُرِدَ المُزارِعون أولاً بعدَ المرأةِ من الساحةِ الاقتصادية، ومِن ثَمَّ طُرِدَ الرُّعاةُ والحِرَفِيّون وصِغارُ التُّجّارِ المَعنِيّون فعلاً بالاقتصادِ خطوةً بخطوة على يَدِ أجهزةِ احتكاراتِ السلطةِ ورأسِ المال، خالقةً بذلك أجواءً من الغنائمِ بكلِّ ما للكلمةِ من معنى. إننا وجهاً لوجهٍ أمام موضوعٍ يقتضي الإنارةَ أكثر من غيره. فسياقاتُ المدنية، التي تُعَدُّ بأحدِ معانيها نهباً وسلباً لأدواتِ وميادينِ الحياةِ الاقتصادية، كيفَ تَمَكَّنَت من شرعنةِ ذاتِها آنذاك وحتى يومِنا الحالي؟ كيف عُرِضَت قوى تصفيةِ الاقتصادِ على أنها العواملُ الاقتصاديةُ الأساسية؟ لذا، لن نَكونَ على خطأٍ إذ ما قُلنا أنَّ السومريين كانوا أكثر واقعيةً لدى إنشائِهم الآلهةَ في مجتمعِهم. رغَم كلِّ هذه الانتقادات، إلا أنَّ كارل ماركس كان منتبهاً للكارثةِ والفاجعةِ المعروضةِ تحت اسمِ الاقتصادِ الرأسماليّ. لكن، سيَكونُ من الأصحِّ أن نَقولَ أنّ هذا ما كان بإمكانِه القيامَ به من تحليلٍ وممارسةٍ ثورية، في مرحلةٍ أَنشَأَت فيها الحداثةُ الرأسماليةُ هيمنتَها، وبسَطَتها بكلِّ ما في وسعِها.

أنّ الاقتصادَ بذاتِه هو كلُّ شيءٍ يَصلُحُ موضوعاً للتغذيةِ والمأكل. ولكن في الاقتصادِ السياسّي (بما فيه "رأسُ المال" لكارل ماركس)، فإنّ الربحَ والسمسرةَ والربا والأجورَ المُؤَمَّنةَ عن طريقِ الإنتاجِ بموجبِ الأسواقِ تُشَكِّلُ الموضوعَ الأساسيَّ للاقتصاد. ما هو قائّم هنا ليس علماً، إنما قواعدٌ مضبوطةٌ حسبَ حياةِ البورجوازيةِ المُتَأسِّسةِ تماماً على الربح. الحياةُ الاقتصاديةُ المُنَسَّقَةُ باتِّخاذِ الربحِ أساساً هي القضيةُ الجاثمةُ في قاعِ المجتمع. فتنظيمُ حياةُ الإنسانِ وفقَ الربحِ يعني السلطةَ الأكثَر وحشية. ومصطلحُ البيوسلطويةِ يُعَبِّرُ عن هذه الحقيقةِ نوعاً ما. لقد نَظَرَت كافةُ المجتمعاتِ دائماً وعلى مدارِ التاريخِ بِعَينِ الارتيابِ والشكِّ إلى تُراكُماتِ الأملاكِ والأموالِ الهادفةِ إلى الثراءِ خارجَ احتياجاتِ الإنسانِ الأولية، ولَم تتوانَ عن توزيعِها على أصحابِ الحاجةِ كلما سَنَحَت لها الفرصة. لذا، ليس هباءً أنْ يتَعَرَّضَ التراكُمِ الهادفُ إلى إثراءِ بعضِ المجموعاتِ والشخصياتِ – وليس كتَدبيرٍ تجاه الكوارث – إلى حُكمِ الأخلاقِ الرذيلةِ على الدوام. فحَجزُ قيمةٍ كحياةِ الإنسانِ التي ينبغي الحفاظَ عليها مُقَدَّسةً، وجَعلُها حِكراً على أصحابِ المُراكَمات؛ قد اعتُبِرَ لاأخلاقيةً كبرى. وهذه هي الظاهرةُ التي سعَت الحداثةُ الرأسماليةُ الغربيةُ إلى شرعَنَتِها بألفِ قانونٍ وألفِ جهازِ قوة. وما اللوياثان المذكورُ في الكتابِ المقدسِ في مضمونِه سوى إشارةٌ إلى هذه الظاهرة. . إذ يُرمَزُ إليه كوحشٍ كاسرٍ في وجهِ المجتمع. أي أنَّ حزمةَ الظواهرِ اللااقتصادية، بل والتي هي عدوٌّ لدودٌ للاقتصاد، يتم بسطُها كعِلمٍ تحت اسمِ الاقتصادِ السياسّي. وجهودُ ماركس غيرُ القليلةِ أبداً في عَقلَنةِ الاقتصادِ السياسيِّ الإنكليزيّ، إنما تُشيدُ بمناهضةِ الاقتصاد، وليس بالاقتصاد. وتسميتُه ذلك بالاقتصادِ لا يُمكِنُ أنْ يَكُونَ أخلاقياً، ليس في المجتمعِ الاشتراكيِّ فحسب، بل وفي أيِّ مجتمعٍ كان. لقد سَقَطَ هو على رأسِه حينما حاوَلَ إنهاضَ هيغل على قَدَميه. باختصار، فمُراكَمَةُ رأسِ المالِ وعملياتُ الربحِ الدائرةُ فوق السوقِ هي أساسُ القضايا الاقتصاديةِ التي لا نظيرَ لها في التاريخ. عليَّ الإشارةَ مرةً أخرى إلى النقطةِ التالية: ما من جانبٍ مبدئيٍّ في مُناهضةِ السوقِ أو تقييمِها كأداةٍ لِفَتشِيَّةِ البضائع، طالَما تَخدُم وتُغَطّي احتياجاتِ البشرِ الضروريةَ في المَأكَلِ والمَلبَسِ والمَأمَنِ والتنقل. بهذا المعنى، فالسوقُ أداةٌ اقتصاديةٌ لازمةٌ وحسنة. ما نحن ضده ليس هذا. بل تتم مناهَضَةُ التلاعُبِ بالأسعارِ عن طريقِ الأسواق من جانب، ومناهَضَةُ نظامِ الربحِ المفرِطِ – أي الرأسمالية – المتكَوِّنِ بسببِ المسافاتِ البعيدةِ من الجانبِ الآخر. ومناهَضَةُ الرأسماليةِ تعني مناهَضَةَ هذا النظام، وبالطبعِ مناهضةَ كلِّ شيءٍ يُحافِظُ على بقائه أيضاً. حقيقةُ السوقِ خارجَ هذا الإطار. بالعكس، فاحتكاراتُ رأسِ المالِ تُعيقُ دوماً تَكَوُّنَ تبادُلٍ عادلٍ وسليمٍ في الأسواقِ بتَلاعُبِها المتواصلِ بالأسعار، وبإبقائِها بالتالي على إمكانياتِ الربحِ منتَعِشة. أي أنّ الرأسماليةَ ليست ضد الاقتصادِ فحسب، بل وضد السوقِ أيضاً. وإلا، فهل كانت ستُقلَبُ الحياةُ الاجتماعيةُ رأساً على عقبٍ بالأزمةِ الدائمةِ وألاعيبِ

التمويلِ لو لَم تَكُن كذلك؟ وهل كانت ستتضخُم القضايا التي تُهَدِّدُ البشريةَ، وعلى رأسِها قضيةُ التضخمِ السكانيِّ المفرطِ والبطالةِ والحرمانِ وإبادةِ البيئة، بقدرِ ما هي عليه في هذه المرحلة، رغَم كلِّ هذا الكمِّ من العلمِ والتقنية؟

نلاحظُ أنّ التبضعَ تَطَوَّر كظاهرةٍ هامةٍ للغاية في المجتمع المديني. أي أنه ثمة أواصرُ منيعةٌ ومتراصةٌ بين التبضعِ والمجتمع المديني (ذي المُلكيةِ الخاصة، الطبقيِّ، والدولتي)، حيث تَأتي البضاعةُ والتَبَضُّع في صدارةِ الفئاتِ البارزةِ في المجتمعِ والتحضر. إذن، والحالُ هذه، من المهمِّ للغاية تعريفُ السلعة. وبأبسطِ الأشكالِ يمكننا القولُ بأنّ اكتسابَ أيِّ شيءٍ Nesne صفةَ قيمة المقايضة (البيع والشراء، القيمة التجارية)، عدا عن كونِه شيئاً Nesne استهلاكياً لتلبيةِ احتياجاتِ الإنسان (عدا ما فيه من فائدةٍ أو تلبيتِه حاجةً ما)، فهذا يعني أنه قد تَبَضَّع. بَقِيَ المجتمُع غريباً عن قيمةِ المقايضة مدةً طويلةً من الزمن، بل واعتَبَر مجردَ التفكيرِ بذلك عيباً مشيناً. حيث يُعطي ما يراه شيئاً Nesne ثميناً كهديةٍ للجماعاتِ أو الأفرادِ العزيزين عليه. أما بروزُ "التبادلِ" بدلاً عن العطايا والهدايا، فهو بُدعةٌ أو حيلةٌ من حِيَلِ المدنية بكُلِّ معنى الكلمة. فالتبادلُ في المجتمعاتِ التي تسبق المدنية، أو الباقيةِ خارجَ دائرتِها، أمرٌ مشين، بل ويجب تَجَنُّبُه قدرَ المستطاع، إلا في حال الضرورة القصوى. فالمجتمُع يوك بتجاربِه الغائرةِ أنّ أيَّ إخراجٍ لأيِّ شيءٍ Nesne استهلاكيٍّ خارجَ إطارِ المؤسسة الاقتصادية – التي هي نسيجُه الأولي – أو جعلِه موضوعَ تبادل؛ قد يَجلُبُ له كافةَ ضروبِ الويلاتِ والكوارث. ولذلك، فهو حساسٌ جداً تجاه مسألةِ التبادل.

وبتَصييرِ السلعةِ قيمةً تبادليةً، غَدَت التجارةُ والتُّجَّارُ فئةً مدينيةً جِدَّ هامة. باقتضاب، أقولُ أني لا أُفَسِّرُ السلعةَ على غرارِ ما فَعَلَ كارل ماركس. أي أنني أرى ادعاءَه بإمكانيةِ قياسِ القيمةِ التبادلية للسلعةِ عبر كدحِ العامل، بدايةً لسياقٍ اصطلاحيٍّ أَسفَر عن مخاطَر ومهالكَ هامة. وإذا ما وَضَعنا نصبَ العين انهيارَ المجتمع، الذي تَكادُ لم تَبقَ فيه قيمةٌ إلا وتَبَضَّعَت، نَكُون قد أوضحنا مَرامَ قولِنا على نحوٍ أفضل. فَقَبُولُ تَبَضُّعِ المجتمعِ على الصعيدِ الذهني يعني تماماً التخلّي عن كينونةِ الإنسانِ كإنسان. وهذا بدورِه ما يعني تَعَدِّي حدودَ البربرية. وإذا ما أَردنا التشبيه، فيُمكِنُ القولُ أنه يعني أن لوحةَ عرضِ الحيوانِ المُقَطَّعِ إرباً إرباً في المذابح للبيعِ تُنقَلُ إلى المجتمعِ الإنساني برمته. إذ تتأتى الرذالةُ الاجتماعيةُ من الربا، والربا من التجارة، والتجارةُ من السلعة. كما ثمةَ أواصرُ وطيدةٌ بين التجارةِ ودمارِ البيئة الأيكولوجية. فالاقتصادُ الخارجُ عن كونه نسيجاً اجتماعياً بدايةٌ للانقطاعِ الجذري عن الطبيعة. ذلك أنه يَتُمُّ إخضاعَ وحدةِ القيمِ المادية والقيمِ الحية لتمييزٍ جذري هنا. وهذا ما يعني لِحَدٍّ ما زرعَ بذورِ الميتافيزيقيا السيئة، حيث مَهَّدَ الطريق لظهورِ الثنائية التي عَكَّرَت صفوَ الذهنِ بالأرجح طيلةَ التاريخ الفكري، عبرَ تجريدِ المادةِ من الروح، وتجريدِ الروحِ من المادة. وهكذا، فإنّ التمييزاتِ والجدالاتِ الزائفةَ على غرارِ الماديات والمعنوياتية قد قَضَت على الحياةِ الأيكولوجية والحرةِ على مَرِّ التاريخِ الحضاري بأكمله. أما الروحانيةُ غيرُ المعلومةِ الملامح، والمناديةُ بمفهومِ المادةِ الميتةِ والكونِ الميت، فكأنها تَحتَلُّ عقلَ الإنسان وتستولي عليه وتستعمره.

أَودُّ التعبيرَ عن شكوكي بخصوصِ نقطةٍ أخرى. إذ أني مرتابٌ من مدى إمكانيةِ قياسِ القِيَمِ الاجتماعية (بما فيها السلع والبضائع). فاعتبارُ المادةِ المصنوعة – التي هي ليست نتاجَ كدحٍ حيٍّ فحسب، بل حصيلةُ أعدادٍ لا حصرَ لها من الكدح – بأنها محصلةُ قيمةِ كدحِ شخصٍ ما، هو بِحَدِّ ذاته سلوكٌ خاطئٌ يَفتَحُ الطريقَ أمامَ نهبِ القِيَمِ وسلبِها. والسببُ واضحٌ تماماً. إذ، كيف سيُقاسُ ثمنُ العددِ اللامتناهي من الجهودِ والكدح؟ والأنكى من ذلك، كيف سيُقاسُ كدحُ العائلة والأم المنجبةِ لهذا الكادحِ والمُنشِئةِ إياه؟ هذا الكدحُ لا يُمكِنُ تقديرُه بأيِّ قياس. كيف سيُقاسُ حَقُّ المجتمع برمته، والذي تَحَقَّقَ وصُنِعَ فيه ذاك الشيءُ Nesne المسمى بالقيمة؟ وهكذا يمكننا الإطالة أكثر. إذن، فالمصطلحاتُ من قَبيلِ قيمةِ المقايضة، فائضِ القيمة، الكدحِ – القيمة، الربا، الربحِ، والسمسرةِ، متقاطعةٌ مع النهبَ والسلب (رسمياً وعن طريقِ قوة الدولة). لذا، من الأفضلِ والأَولى إيجادُ معاييرَ أخرى للتبادل، أو تطويرُ أشكالٍ جديدةٍ من نموذجِ العطايا.

الاقتصادُ بماهيته الأساسيةِ هو الممارسةُ التاريخيةُ للمجتمع. ما مِن فردٍ (سيداً كان أم أفندياً أم رب عمل أم عبداً أم قِنّاً أم عاملاً) أو دولةٍ يُمكنُه أنْ يَكُونَ ممثّلاً للممارسةِ الاقتصادية. وعلى سبيلِ المثال، ما مِن فردٍ يمكنه دفَع ثمنِ عملِ الأمومة التي تُعَدُّ المؤسسةَ الأكثر تاريخيةً ومجتمعيةً بلا نظير، سواءً كان ربَّ عمل أو أفندياً أو سيداً أو عاملاً أو قروياً أو مدينياً. ذلك أن الأمومةَ تُعَدُّ الممارسةَ الأكثر مشقةً والأَلَحَّ ضرورةً بالنسبة للمجتمع، وتُعَيِّنُ استمراريةَ الحياةِ فيه. لا أَودُّ الحديثَ عن إنجاب الأطفال وحسب. بل إني أَنظُر إلى الأمومة من زاويةٍ فسيحة، باعتبارها ثقافةً، وظاهرةً في حالةِ انتفاضٍ دائمٍ بنبضاتِ فؤادها، وصاحبةَ الممارسةِ المفعمةِ بالذكاء. وهذا هو الصحيح. حسناً، ما دامَ كذلك، تلك المرأةُ الضروريةُ لهذه الدرجة، والتي تعاني المشقات، وتُمارِسُ العملَ المتواصل، والمشحونةُ بهذا الكمِّ من الفؤادِ والعقل، والمنتفضةُ على الدوام؛ بأيِّ عقلٍ أو ضميرٍ تتناسبُ معاملتُها ككادحٍ بلا أَجر؟ كيف للماركسيةِ المعروفة بأنها أيديولوجيةُ الكادحين بلا منافس أنْ تَعرضَ علَم الاقتصاد وحَلّه على أنه اجتماعي، مع أنها أَبقَت على أصحابِ الممارسةِ الاجتماعية كالمرأة وأمثالها خارجَ الأَجر، و لم يَخطُروا ببالها قطعياً، وأَجلَسَت غُلاَم وخادِم ربِّ العمل في الزاويةِ الرُّكن؟ الاقتصادُ الماركسي اقتصادٌ بورجوازيٌّ بنحوٍ خطير. وهو بحاجةٍ لتقديمِ نقدٍ ذاتيٍّ جدّيّ. فالبحثُ عن الاشتراكية في ساحةِ مصالحِ البورجوازية، دونَ تقديمِ النقد الذاتي بجرأة؛ لا يعني سوى تقديم أثمنِ الخدماتِ للنظام الرأسماليِّ بلا مَقابل، تماماً مثلما لوحِظَ في إفلاسِ حركةِ القرن ونصفِ القرن (الاشتراكية المشيدة) وانهيارِها (بل وتلقائياً). كَم كان لينين صادقاً عندما قال "الطريقُ إلى جهنم مرصوفةٌ بِلَبَناتِ النوايا الحسنة"! تُرى، هل كان نفسُه يتصور أنّ هذه الجملةَ سوف تُؤكِّد صحتَها في ممارسته هو أيضاً؟

إنّ النقطةَ الجِدَّ هامةٍ هي تقييُم خصخصةِ وتدويلِ الاقتصادِ كأداةِ نهبٍ وسلبٍ بشكلٍ مبكرٍ. وقد أفادَ كارل ماركس بهذا الموضوعِ بتعبيرٍ أكثَر "علميةً"، حين قال بوجودِ سرقةِ القيمةِ الزائدة الكامنة في قيمةِ الكدح (وذلك على شكلِ ربح). يستلزُم الأمرُ تفسيراً أكثَر عمقاً. فحسبَ رأيي، وعدا أنْ يَكُونَ فائضُ القيمةِ وفائضُ الإنتاجِ السابقُ لها أداةَ نهبٍ ولصوصية، فما دامَ الاقتصادُ موضوعاً للمُلكيةِ الخاصةِ ومُلكيةِ الدولة، فيُمكِنُ تقييمه كأداةٍ أوليةٍ في النهبِ واللصوصية. وباعتبارِ أنّ الاقتصادَ يُشَكِّلُ النسيجَ الأساسيَّ للمجتمع، فجميعُ أشكالِ التَّمَلُّك فيه، بما فيها الخاصةُ والدولتية، أمرٌ غيرُ أخلاقي، ويَندَرِجُ في لائحةِ النهب والسلب. فكيفما أنّ خَصخَصةَ أو تدويلَ قلبِ الإنسانِ أو أيِّ عضوٍ آخر فيه أمرٌ بلا معنى أو ممنوعٌ وخطير، فالأمرُ عينُه يَسري على الاقتصادِ أيضاً.

الاقتصاد هو الواقُع الاجتماعي الأقلُّ تَدَوُّلاً وخَصخَصةً، ويُشَكِّلُ النسيج الأساسَ لجماعيةِ المجتمع، حيث من المحال مجردَ التفكيرِ بِخَصخَصتِه أو تدويلِه، والذي يعني تماماً تدميرَ النسيجِ الاجتماعي الأساسي، وحرمانَ المجتمع من أهمِّ ضوابطِه الحيوية والهامةِ في الحياة. ولهذا السببِ لم يجرؤ أو يُفكر أيُّ مجتمعٍ بِجعلِ الخصخصةِ والتدويلِ في الميدان الاقتصادي خاصيةً أوليةً، بالقدرِ الذي قامَت به الرأسمالية. لا ريبَ في أنّ المجتمَع المديني، وكيفما تَوَّلَ جميَع الميادين الاجتماعية، فقد حَوَّلَ الاقتصادَ أيضاً، والذي هو نسيجُه الرئيسي، إلى موضوعٍ للمُلكيةِ الخاصة ولِمُلكيةِ الدولة في آنٍ معاً. ولكن، ما مِن مجتمعٍ أَعلَن علناً ورسمياً عن مُلكيته الخاصةِ ومُلكيةِ الدولة كنظامٍ قائمٍ بالدرجةِ التي فعلَتها الرأسمالية.

فيما يخص الميدان الاقتصادي، يجب تأمين الانتقال من الاقتصاد المعتمد على التبضع والربح إلى الاقتصاد المرتكز إلى قيمة الاستهلاك والمشاطرة. فالاقتصاد المنتعش بالربح، لم يسفر عن تخريب المجتمع وحسب، بل وعن تدمير الطبيعة أيضاً. حيث يتوجه صوب بيئة لا يطاق العيش فيها. وإذا لم يوضع حد نهائي لسياسة الاقتصاد البورجوازي، فسيكون المنتهى إلى جهنم السعير. إن هرع البورجوازية وراء الربح الأعظمي – ونخص هنا بروز زمر التمويل التي تحقق الربح تلاعباً بالمال – يُسلط العولمة على رقاب البشرية من أسوأ جوانبها. ما من طبقة اجتماعية حققت هذا الكم من الربح وكسب القيم في أي حقبة من حقب التاريخ. يرجع السبب الأولي في تردّي المجتمع إلى

المستوى التمويلي الذي بلغه الاقتصاد. أما الصناعة والتجارة الزاحفتان مع التمويل، وبسبب التبضع الدائم، وتقديم الأشكال غير اللازمة بغرض الربح الأعظم إلى الأسواق؛ فقد أدتا – إلى جانب السلع الفائضة التي لا يستهلكها المجتمع ولا يقدر على شرائها – إلى تكوين إنسان "آخر" يعيش تحت حدود الفقر والمجاعة بدرجة مريعة حقاً. لا تطيق الانسانية العيش أكثر من ذلك مع هذه السياسة الاقتصادية. هنا بالذات يبرز الدور الأصلي للاشتراكية، التي يمكن تعريفها بالانتقال المعتمد على المشاطرة. هذه هي سياسة الاشتراكية الاقتصادية. على البرنامج أن يُسند مبدأه الاقتصادي إلى هذه السياسة الاقتصادية، التي إذا ما طُبقت، فستخرج ظواهر البطالة، الفقر المدقع ضمن الرفاه، المجاعة بجانب الإنتاج الفائض، تدمير البيئة مع الربح؛ من كونها قدراً محتوماً.

في هذه النقطةِ بالذات تصبحُ مصطلحاتُ تقسيمِ المجتمعِ إلى بنيةٍ تحتيةٍ اقتصاديةٍ وبنيةٍ فوقيةٍ أخلاقيةٍ هذياناً. بالمستطاعِ تعريفَ الأخلاقِ على أنها السبيلُ الأفضلُ للحظيِ بالاقتصاد، أو بالأحرى لِتَلبيةِ احتياجاتِ الحياةِ الأولية. أي أنّ الأخلاقَ بوصفِها عُرفاً وأُصُولاً هي نمطُ الحظيِ بالاقتصادِ أو الحاجاتِ الضرورية. بناءً عليه، فالتمييزُ بين البنيةِ الفوقيةِ – البنيةِ التحتية اصطلاحاتٌ بعيدةٌ عن الإيضاح. تُعَبِّرُ الأخلاقُ عن تحقيقِ جميعِ الممارساتِ الاجتماعيةِ بأفضلِ الأنماط، وعلى رأسها الجهودُ الاقتصادية. بالتالي، فكلُّ شيءٍ اجتماعيٌّ هو أخلاقيّ. كما أنّ كلَّ شيءٍ أخلاقيٌّ هو اجتماعيّ. مثلاً، وكيفما أنّ الاقتصادَ أخلاقيٌّ، فالدينُ أيضاً أخلاقيّ. والسياسةُ باعتبارِها الديمقراطيةَ المباشَرَة هي الأخلاقُ بِذاتها.

يُمكن التفكير في موضوعِ الاقتصاد على أنه ممارسةٌ أوليةٌ للمجتمع الأخلاقيِّ والسياسي التاريخي، بل وتصييره علماً تجريدياً إنْ تَطَلَّبَ الأمر. أما التفكير بِكَونِ الاقتصاد السياسي الأوروبيِّ المحورِ علماً، فربما يعني وقوعَ العقلِ أسيراً لميثولوجيا ثانيةٍ هي الأكثر استعماراً بعد الميثولوجيا السومرية. لذا، فالثورةُ العلميةُ الراديكالية سوف تؤدي دوراً مصيرياً بالنسبة لهذا الميدان. علينا التبيان، وبكلِّ إصرار، أنه ما مِن ممارسةٍ اجتماعيةٍ هي أخلاقيةٌ وسياسيةٌ بقدرِ الاقتصاد. وهو بتوصيفِه هذا لن يتخلصَ مِن إيجادِ معناه كموضوعٍ هو الأكثر أولويةً في السياسةِ الديمقراطية. عليه، فنظامُ الحضارةِ الديمقراطية المبنيُّ على اقتصادِ المجتمعِ التاريخيِّ الأكثر لُزوماً مِن الطبِّ ألفَ مرة لأجلِ سلامةِ وعافيةِ المجتمع، إنما يَعِدُ بثورةٍ حقيقيةٍ بقدرِ ما يُفَسَّر بمنوالٍ سليم.

الفصل الثاني

الاقتصاد في المجتمع الطبيعي

من المعروف علمياً إن مرحلة التحول المجتمعي هي الظاهرة الأساسية التي حققها الإنسان في كرتنا الأرضية. وتواصل المجتمعات البشرية بمعرفة وفهم وإرادة مرحلة التطور الطبيعي المستمر عند الكيانات الحية غير الإنسانية. إن القفزة التي حققها نوع الإنسان في مرحلة الفهم والإدراك التي مهدت السبيل أمام البنية اللغوية الحالية في نوع Homo Sapiens، أتاحت الإمكانية لقفزة في التكوينات الاجتماعية الإرادية. كانت المجموعات البشرية تعيش في مستوى المجموعات الحيوانية المتطورة في مرحلة المجموعات البدائية. ومع تطور العقل واستخدام أدوات وتقنيات العيش حدثت قفزة نوعية في نوع الإنسان العاقل هوموسابيينس "Homo sapiens"، إذ تحققت المرحلة الأولية والأساسية للثورة المجتمعية. وأهم خاصية لهذه الثورة المجتمعية هي فهم رقي العيش بشكل جماعي، وكما تتشكل العناصر الأولية الأساسية في المادة، ففي المجتمعية أيضاً هناك تطور للوحدات المتينة والثابتة في خط تصاعدي مع مرور الزمن.

ثمة نسبةٌ هامةٌ من الواقعيةِ في قصةِ هوموسابيانس (الإنسان المفكّر)، الذي يُفتَرَضُ أنه عاشَ في شرقي أفريقيا، وأنّه يَعُودُ إلى ما قبل حوالي مائتَي ألفِ سنة على وجهِ التقريب، ويُعتَقَدُ أنه وُلِدَ بعدَ ذلك من أمٍّ واحدة، وأنه تَوَصَّلَ إلى اللغةِ الرمزيةِ قبل خمسين ألفِ سنة، وأنه خَرَجَ من مجتمعٍ ما قبلَ الزراعةِ مع انقضاءِ العصرِ الجليديِّ الأخيرِ على حوافِّ سلسلةِ جبالِ طوروس – زاغروس قبل عشرين ألف سنة، ويُجمَعُ عموماً على أنه انتقلَ إلى نظامِ حياةٍ اجتماعيةٍ تتداخلُ فيها الزراعةُ القَبَلِيّةُ مع القطفِ والقنصِ منذ خمسةَ عشر ألفِ سنة تقريباً. وقد أُضيفَت المدنيةُ المركزيةُ الممتدةُ خلالَ خمسةِ آلافِ عامٍ على نمطِ الحياةِ ذاك، الذي تَطَوَّرَ بصفتِه مجتمعِ الزراعةِ – القرية. الثورةُ الزراعيةُ هي ثورةُ التاريخِ الأكثرِ تَجَذُّراً وعَراقةً في ثقافةِ المجتمعِ الماديةِ والمعنوية. فقد تَشَكَّلَ المجتمُعُ البشريُّ أساساً حول الزراعة. ولا يُمكِنُ التفكيرِ بمجتمعٍ بلا زراعة. لا تقتصرُ الزراعةُ على تأمينِ حلِّ قضيةِ المَأكَلِ فحسب، بل وتُمَهِّدُ السبيلَ لتَحَوُّلاتٍ وتغييراتٍ جذريةٍ في وسائلِ الثقافةِ الماديةِ والمعنويةِ الأساسية، وعلى رأسها الذكاء، اللغة، السكان، الإدارة، الدفاع، الاستقرار، الدين، التقنية، المَلبَس، والبنية الأثنية.

هذه المجتمعيةُ الجديدُة الساعيةُ لتنظيمِ ذاتِها على حوافِّ سلسلةِ جبالِ طوروس – زاغروس منذ بدءِ انقضاءِ العصرِ الجليديِّ الأخيرِ قبلَ عشرين ألفِ سنة، كانت في حالةِ عبورٍ صوبَ الزراعةِ بالاستفادةِ من أنواعِ النباتاتِ الوفيرة، وصوبَ تربيةِ الحيوانِ بالاستفادةِ من الحيواناتِ الصالحةِ للتدجين. وقد انتَهَت هذه المرحلةُ الانتقاليةُ إلى الحياةِ القروية المستقرةِ قبل عشرةِ آلافِ سنة. ونشاطاتُ الزرعِ وتربيةِ الحيوانِ أَبرَزَت مجتمعيةَ المُزارِعِ والراعي إلى المقدمة. هكذا تَبَدَّت حياةٌ أَشبَهُ بالحلمِ والخيالِ بالنسبةِ للبشرية. وأساسُ جميعِ الأعيادِ والمراسيمِ، التي لا تَبرَحُ آثارُها مستمرةً حتى الآن، ينبثقُ من الغبطةِ والسرورِ بهذه الحياةِ الجديدةِ التي كالأحلام. حيث كان حَصَلَ العبورُ من مجتمعِ القحطِ والشحِّ نحو مجتمعِ الوفرةِ والغنى. وقد تمَّ عيشُ هذا الشكلِ طيلةَ عشرةِ آلافِ سنة على وجهِ التقريب، دون مشاهدةِ أيِّ نمطٍ آخر من المجتمعات. فانتشَرَ شكلُ الحياةِ هذا إلى كافةِ أرجاءِ المعمورة. وبالرغمِ من الآراءِ القائلةِ بتعددِ المراكز، إلا أنّ كونَ هذا التمركزِ الأولِ للحياةِ الجديدةِ البارزةِ يتميزُ بأهميةٍ مُعَيِّنةٍ قد أُثبِتَ ودُعِّمَ ببراهين قاطعةٍ أكثر.

– العصر المشاعي البدائي (من الإنسان البدائي حتى نهايات العصر الجليدي الرابع، أي إلى ما قبل 20 ألف سنة). يتم إرساء أرضيةِ ثقافةِ الاقتصاد في النَّسَقِ الأمومي المشاعي البدائي. حيث تُستَهلك الغلالُ المُؤَمَّنةُ من القنصِ والقطفِ بشكلٍ مباشر، مع الاستفادة من الجلود والألياف. والمرأة – الأم هي السلطة المنسِّقة للكلان بشكلٍ غالب. إنه ضربٌ من ضروبِ الهيمنة الأمومية الأولى. تتجسد العلاقةُ والتناقضُ الأساسي ضمن المجتمع الكلاني في: الحماية من كلِّ ما يُشَكِّل خطراً من بين شروط البيئة الطبيعية، والاستفادة من كلِّ ما يمنح فرصَ التغذية والإمكانيات المناسبة. تتسم هويةُ الكلان بمسحةٍ حياتية ومصيريةٍ لا مفرَّ منها في هذه الظروف. لم يتطور مفهومُ الزوج – الزوجة بعد. المرأةُ المنجبةُ معروفة، في حين أنّ شريكَها – الرجل المضاجع لها – عديمُ الأهمية لدرجةِ الجهلِ به. وقد عاش المجتمعُ

البشري 5.98% من مجموعِ حياته إلى الآن على هذا المنوال. هكذا، فهو أطول أشكالِ المجتمع زمنياً. وباعتبارِ أنّ الحجارَة المصقولةَ بشكلٍ طفيفٍ هي الوسائلُ المستعمَلةُ أساساً حينذاك، فيُطلَق عليه اسُم العصر الحجري المصقول. وأحياناً يسمى بالعصر الوحشي البدائي. في حين أنّ الاسَم المفضَّلَ سوسيولوجياً هو النظُام المشاعي البدائي. تُستَخدَم فيه لغةُ الإشارة، ويَسُوده السكنُ داخلَ الكهوف والأكواخ العالية الموثوقة بالأوتاد على ضفافِ الجداول والأنهار والبحيرات. ويَرجُحُ الظنُّ والاعتقادُ بأنه تم العيشُ هكذا طيلةَ مليونَي سنةٍ في أفريقيا، ومليونِ سنةٍ في آسيا والقارة الأوروبية. لم تتطور بعد اصطلاحاتُ الوطن، الحدود، والمُلكية. والانتماءُ لا يُعرَف إلا بالكلان. وعندما يُراد ترميزُ الكلان، يتم ذلك بتمثيلها بالطوطم أو أي شيءٍ Nesne مُعَبِّر آخر. وتمر البشريةُ من هذا الشكل النَّسَقي الرتيب حتى نهاياتِ العصر الجليدي الرابع، وإنْ شَهِدَت داخلها قفزاتٍ ومستوياتٍ تطوريةٍ متفاوتةٍ إلى حدٍّ ما.

إن الثورة القروية للعصر النيوليثي هي المرحلة الثانية الكبيرة في هذه الحقبة التاريخية. وتعتبر هذه الثورة التي حدثت قبل 12000 سنة أكبر خطوة للتحول المجتمعي. ويتواصل تأثير هذه الخطوة على تطور البنية العقلية البشرية من خلال مؤسساتها المادية والمعنوية. إن الثورة القروية للعصر النيوليثي وبنية المجتمع الريفي التي استقرت وتطورت بالاعتماد على هذه الثورة، هي التي خلقت العناصر الأساسية التي لازالت تغذي الحضارة، وفي مقدمة هذه العناصر، العقلية الطبيعية للعيش الحر والتي لازالت مرغوباً بها حتى يومنا هذا، والصداقة الحية مع الطبيعة، والبنية الروحية التي لا يحكمها أو تؤثر عليها القوى الإلهية المخيفة، والمشاعر القوية للأم، ورغبة المساواة بين الرجل والمرأة، وتأهيل الحيوانات والزراعة، والتي لازالت تغذي الحضارة الأوروبية بوسائلها وإنتاجها، والإيديولوجية المعتمدة على هذه الوسائل والإنتاج، واكتشاف المعادن وقابليتها للاستخدام.

كانت تكويناتُ القريةِ قد قُيِّمَت حتى الآن ارتباطاً بالثورةِ الزراعية. والعبورُ إلى تكويناتِ القريةِ تزامُناً مع النظامِ القَبَلِيِّ شبهِ البَدَوِيّ، هو واقِعٌ اجتماعيٌّ هامٌّ آخر أَثْبَتَه معبدُ كوباكلي تبه في أورفا. كنتُ قد أَرجَعتُ سابقاً نشوءَ المدينةِ والدولةِ إلى معابدِ الكَهَنةِ السومريين. وعليَّ التبيانَ بأهميةٍ وبمنوالٍ مماثل، أنَّ إدارَة القريةِ والكومون (المشاعة)، أي الديمقراطيةَ الأولى البدائية (بمعنى الأولى أو الأصلية)، قد تَكَوَّنَت هذه المرة بالالتفافِ حولَ أنظمةِ المعابدِ المشتَرَكةِ للقبائل. ذلك أنَّ كلَّ معبدٍ مشتَرَكٍ يُشَكِّلُ أرضيةَ الاستقرارِ والتبادلِ البدائيّ، وإلى العواطفِ المشتركةِ وثورةِ الفكر (الفن) أيضاً. إذن، والحالُ هذه، بالإمكان الإشارَة إلى أنَّ تبادُلَ الهدايا كأولِ شكلٍ بدائيٍّ وأصليٍّ للتجارةِ قد حصلَ أثناء مواعيدِ المعبدِ المشتَرَك.

كونُ الثورةِ الزراعيةِ تنامت اعتماداً على النظامِ القَبَلِيِّ شبهِ المستقرِّ، وكونُها مشحونةً بمعنى ثوريّ؛ يُعَدُّ حُكماً مشتركاً للمؤرِّخين وللحياةِ نفسِها. والسردُ التاريخيُّ الأدنى إلى الحقيقة يتجسدُ في تَقييمِ منطقةِ أورفا الجيوبيولوجيةِ الشاسعةِ بأنها المنطقةُ المركزيةُ الطويلةُ المدى للثورةِ الزراعية (الفترة ما بين 000,10 – 5000 على وجهِ التخمين)، بوصفِها المنطقةَ الأكثر عطاءً من الهلالِ الخصيب.

كما تبين أن أقدم الشعوب سكنت في أراضي أورفا، حيث يمتد تاريخ أولى المجموعات الإنسانية التي تواجدت في (نوالي جولي Nevali Çoli) و (جوبكلي تبه Göbekli Tepe) إلى الألف الحادي عشر قبل الميلاد. وقد تم إثبات أن أول المعابد قد بنيت في هذه الأراضي. وعلى الأغلب أن المناطق المسماة اليوم بأورفا، ديار بكر، ماردين، والمناطق المجاورة لها هي مراكز هذا العصر. ولا تزال التلال الترابية التي تتراءى لعابري السبيل، والمتبقية من ذاك العصر، صامدة أمامنا ككنز تاريخي لا مثيل له. ولا تزال المئات منها تنتظر الحفر والتنقيب. أن حفريات أثرية دقيقة في هذه التلال يمكنها كشف النقاب عن أول أعظم الثورات الإنسانية. ولا يعود إلى ظروف استثنائية أو غير عادية لهذه المنطقة بل إلى العوامل الجغرافية الملائمة، حيث المناطق الجبلية والسهلية ووجود الغابات، ملائمة لزراعة العديد من

المحاصيل وتدجين الحيوانات وتربيتها. أما الكهوف والمغارات الطبيعية فقد شكلت أول الأماكن المناسبة للسكن فيها. فإلى جانب الأنهار الكبرى توجد العديد من الروافد والينابيع.

إمكانيات الري هذه، الأمطار الغزيرة، إمكانيات الزراعة وتربية الحيوانات، السكن والاستقرار؛ كل هذه العوامل مجتمعة تشكل ظروفاً مثالية. وهذه هي أسباب كون هذه المنطقة تشكل مهد الحضارات الإنسانية. وتطور الزراعة أدى إلى الاستقرار والثورة الريفية التي سبقت الثورة المدنية، التي فتحت بدورها الطريق أمام تغيرات كبيرة في وعي الإنسان وعالمه الروحي.

تعتبر الخيرات الوفيرة، والتزايد السكاني، والاستقرار السكني الحاصل، أكثر ما يلفت الانتباه في تاريخ المنطقة. وقد تجذرت هذه الثورة فيها لدرجة أن الثقافة الزراعية النيوليتية وذهنيتها، والسلوك الإنساني لا تزال مؤثرة حتى يومنا الحالي. كما بقيت ثقافة المجتمع الأمومي سائدة لفترة طويلة من الزمن، حيث تطورت الزراعة وتدجين وتربية الحيوانات بيد المرأة. فالاستقرار كان ضرورة قصوى بالنسبة للمرأة، إذ أن تربية الأطفال، والاعتناء بالحقول والمرابي، تطلب الاستقرار كحاجة لا بد منها. وقد زادت هذه الظروف من أهمية دور المرأة وفعاليتها، وتشكّل ثقافة عبادة الآلهة الإناث. فالآلهة الأوائل كنَّ إناثاً لا ذكوراً. وطغت الصبغة الأنثوية على بنية اللغة. وترجع عادة تسمية أولى الآلهة بـ " ستارك" أو " ستيرك" أي (نجمة) إلى تلك الحقبة من الزمن حيث رمز للمرأة بالنجمة. كلمة " ستار" " Star " مشتقة من " Istark ". وقد شيدت هياكل هذه الإلهات في أولى معابد القرى التي أقيمت آنذاك. وقد ثبت ذلك من خلال الحفريات.

تعبر منطقة أورفا من أكبر مراكز هذه الثورة. ومنذ الألف العاشر قبل الميلاد، ساهم الوضع الجغرافي المثالي لأورفا، في أن تصبح مهداً للزراعة وتربية الحيوانات على مر العصور التاريخية الطويلة الماضية. وتدل المرتفعات الترابية والمغارات الموجودة بجوار المياه، على مدى قوة الاستقرار السكني وانتشاره في تلك الفترة بنظام لا يمكن مصادفته في أي بقعة أخرى من العالم. لذا يمكن القول بأن أورفا والمناطق المجاورة لها هي مراكز العهد النيوليتيكي الممتد إلى عشر آلاف سنة. وكما تعتبر أوربا مركز العصر الرأسمالي– منذ خمسمائة سنة– فقد تركت الإنسانية في هذه المناطق آثاراً لا يمكن محوها أو إزالتها للأجيال اللاحقة، والتي تشير إلى أنه يعتبر أطور عصر لسكن الإنسان في التاريخ.

كما ينظر إلى تاريخ سومر ومصر على أنه امتداد طبيعي للتاريخ الموجود هنا. حيث أن الإنسانية، وبعد اكتسابها التجارب الغنية في السكن، والزراعة، وتربية الحيوانات وتزودت بالعلم والإيديولوجيةو القوة الإدارية، انحدرت نحو ضفاف الأنهار والأراضي الخيرة المعطاءة. إن البقايا الأثرية المكتشفة في فترات متلاحقة تثبت أن الحضارة الموجودة في منطقة سومر ومصر إنما ترجع في أصولها إلى هذه المنطقة،لأنه من غير الممكن – كما يلاحظ– أن تتحقق الثورة الزراعية في الصحراء العربية أو الإفريقية. كما أن التجمعات السكنية الأولى على ضفاف الأنهار الطينية لم تشهد بداية حضارة زراعية وحيوانية. توضح هذه الحقيقة تماماً أسباب بدء التاريخ في الحوض الأعلى لمنطقة ما بين النهرين دجلة والفرات، وخاصة في منطقة أورفة وجوارها.

ذلك أنّ هذه الأراضي أقربُ إلى المُثلى من حيث العطاءِ والتنوع، أكان ذلك في زراعةِ النبات، أم في تدجين وتربيةِ الأغنامِ والمواعزِ والأبقار. إنها بمثابةِ المنطقةِ الأكثر نموذجيةً في عصرها، من جهةِ بُنيةِ أراضيها وعَطاءِ تُرابِها وشروطِها المناخيةِ وعالَمِها النباتيِّ والحيوانيِّ الخاصِّ بها. فكأنها تَمتَلِكُ ظروفَ الريِّ الطبيعيّ، إضافةً إلى أنّه لَطالما تواجدت الأراضي الواسعةُ لأجلِ الزراعةِ المرويةِ حولَ نهرَي دجلة والفرات وفروعِهما.

ذاك العصر هو عصر الزراعة، تربية الحيوانات، غرس الأشجار، بناء القرى، بناء المعابد، وترسيخ أول رمز إلهي سماوي للعبادة. إنه العهد الذي عرف المجتمع الأمومي المتمحور حول المرأة، ولدت فيه ثقافة المرأة بكل أوجها وقوتها، ولا يزال تأثيرها مستمراً على البشرية.

فحيث نجد الزراعة وتربية الحيوانات والثقافة الأمومية هي الغالبة، ندرك أن ذاك المكان يحمل طابع المكان الأصلي الذي تحققت فيه هذه الحقبة. هذه الثورة التاريخية الأولى والتي انتشرت فيما بعد على أمواج متتابعة، قد تحققت ف منطقة أورفة.

والأهمُّ هو سيادةُ حياةٍ يَطغى فيها شأنُ المرأةِ ولا تتعارض مع البيئة. ولدى مقارنةِ ذلك مع راهننا، فهذه الميزةُ لوحدِها كافيةٌ لإيضاحِ تَفَوُّقِ مجتمعِ ذاك العصر. ذلك أنَّ مجتمعاً يقمعُ المرأةَ والبيئةَ بقدرِ مدنيتِنا الراهنة، لا يُمكِنُ اعتبارَه متفوقاً أو راقياً، بالرغمِ من الترويجِ الدعائيِّ المتواصل له. وإذ ما تَوَجَّبَ الحديثُ عن تَفَوُّقٍ وسلامةِ مجتمعٍ ما، فمن الضروريِّ أخذَ المعاييرِ الأيكولوجيةِ والفامينيةِ أساساً (التي ليست بالمعنى البورجوازي). ومجتمعاتُنا الحاليةُ بجانبِها هذا هي مجتمعاتٌ مريضةٌ حقاً.

لا يمكن أن تتحقق احتياجات المرأة اللازمة لإنجاب الأطفال وتنشئتهم ورعايتهم بسهولة، إلا في الظروف الاستيطانية المستقرة. ولدى التحام هذه الاحتياجات مع الظروف المناخية المناسبة ووجود الحيوانات والمواشي؛ تولّدت الشروط الأولية للتأهيل والاستئناس. وفن جمع الثمار والعديد من الفواكه والأعشاب، يلبي الاحتياجات اللازمة من أجل القوت. بالإضافة إلى أن تدجين الماعز والمواشي البرية زاد من وفرة المحاصيل لتلبية الاحتياج اللازم من الصوف والحليب. ومع التجربة، شوهد أن زراعة النباتات والأشجار المفيدة والمثمرة في الحقول يزيد من وفرة الإنتاج أضعافاً مضاعفة. وعوضاً عن قتل الحيوانات مباشرة، سيكون من الناجع أكثر تدجينها ورعايتها والإفادة من حليبها وصوفها، وقتل الجوع بها في أوقات العَوَز والفاقة. كانت المرأة الأم صاحبة خبرة واسعة في كلا المسألتين لتطوير النظام الأهلي من حولها مع أطفالها الذين ترعاهم وتربيهم. قد يكون الخروج من المغاور والكهوف من أجل زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات في الأماكن المناسبة، وبناء البيوت؛ أمراً بسيطاً آنذاك. ولكنه سيلعب فيما بعد دوراً تاريخياً عملاقاً، مثلما لعبه الصعود إلى القمر في أيامنا. لن يكون من الصعب تحوُّل الأكواخ الصغيرة إلى قرية. يمكننا العثور على بقايا الآثار القوية لهذه الثقافة المستمرة حتى أعوام 11000ق.م، في العديد من مناطق كردستان اليوم، مثل "أرغاني جايونو" في ديار بكر، و"جمه خالان" في باطمان، و"نوالا جوليه" و"كوبه كلي تبه" في أورفا، ومنطقة برادوست، و"ماغ" في هكاري. لم يُعثَر بعد على مواطن استيطانية أقدم من هذه في أي بقعة أخرى من العالم. تأتي في مقدمة البراهين المؤكدة على كثافة ثقافة المرأة الأهلية في هذه المناطق، كون التماثيل المنحوتة هي تماثيل نساء. كما أن البادئات الأنثوية في البنية اللغوية لتلك المناطق أيضاً مثال يُحتَذى به. هذا وكون المرأة ماهرة في نفس المجال من تلك الثقافة، يؤكد صحة هذه الحقيقة.

تؤدي المرأُة دوراً رئيسياً أكثر في المجتمعيةِ مقارنةً مع الرجل، نظراً لكونِها صاحبةَ الجهودِ الدؤوبةِ على الإطلاق في تأمينِ السيرورةِ الاجتماعية. فالإنجابُ وتنشئةُ الأطفالِ وحمايتُهم تُحَقِّقُ تَطَوُّرَ المجتمعيةِ في المَسارِ الأمومّي. لذا، غالباً ما يَحمِلُ المجتمُع هويةَ المرأةِ – الأم. ووجودُ العناصرِ المُؤَنَّثَةِ في أصولِ اللغةِ والدين، إنما يُؤَيِّدُ هذه الحقيقة. فهويةُ وصوتُ المرأةِ في مجتمعِ الزراعةِ – القريةِ يستمرّان في صَونِ قوتِهما.

فقد ظهَرَ الاقتصادُ مع نشوءِ العوائلِ الزراعيةِ الأولى المستقرةِ بالتمحورِ حولَ المرأة، والاحتفاظِ بالغلال، وتخزينها ولو بنطاقٍ جِدِّ محدود، وفي مقدمتِها تلك المنيعةُ المقاومةُ للتَّلَف، بالإضافةِ إلى إمكانيةِ التخزينِ في المستودعات. لكنّ هذا الادخارَ ليس لأجلِ التُّجَّارِ أو السوق، بل لأجلِ العائلة. يبدو أنّ هذا هو الاقتصادُ الإنسانيُّ الطابعِ والحقيقيُّ الجوهر. فقد تَمَّ تلافي أنْ يَصيرَ الادخارُ عامِلَ خطرٍ يهدُد بالطمعِ والجشع، وذلك عبر ثقافةِ العطايا والهدايا المنتشرةِ في جميعِ الأرجاء. ويبدو أنّ مبدأَ "المال يُعَلِّم الطمع" يتأتى من تلك الحقبة. إنّ ثقافةَ العطايا شكلٌ اقتصاديٌّ هامٌّ، ويتواءُم مع نَسَقِ وتناغمِ تَطَوُّرِ الإنسانِ لأقصى الحدود.

فمَن يتراكم لديه الإنتاج الفائض في ذاك المجتمع المشاعي، لم يكن بمقدوره فرض الاحترام تجاه سلطته والامتثال لها، إلا عندما يشاطر ما يدّخره مع أفراد جماعته. حيث يُنظَر إلى الادخار والتكديس بعين الجُرم الأكبر. والشخص الأفضل هو ذاك الذي يوزع ما يدخره من إنتاج.

ويرجع مفهوم "الكرم والسخاء"، الذي ما يزال سائداً في المجتمعات القبائلية، في أصله إلى هذه التقاليد التاريخية الراسخة. وحتى الأعياد ابتدأت بالظهور كمراسيم لتوزيع الفائض. فالجماعة في بداياتها ترى في الادخار والتكديس أفدح خطر يهدد وجودها، فتجعل من المقاومة تجاهه أساساً للمفاهيم الأخلاقية والدينية لديها. وليس من الصعوبة ملاحظة آثار هذه التقاليد في كافة التعاليم الدينية والأخلاقية، وبشكل قوي للغاية. لم يصادِق المجتمع على الهرمية، إلا عندما رأى فيها الفائدة والسخاء والمكاسب. تلعب الهرمية بجانبها هذا دوراً إيجابياً نافعاً. هذه الماهية للهرمية المعتمدة على المرأة الأم، تشكل الأساس التاريخي لمصطلح "الأم" الذي مافتئ يُعترَف به بإخلال، ويُنظَر إليه كسلطة قديرة في كافة المجتمعات. ذلك أن الأم هي العضو الرئيس، المنجب الخصيب، والمنشئ المعيل في أحلك الظروف وأقساها. ما من شائبة في أن ثقافةً وهرميةً وسلطةً متشكلة بناء على ذلك، ستلقى الامتثال الأعظم لها. وتشكيلها لأساس الوجود المجتمعي هو إشارة حقيقية لقوة مصطلح "الأم"، الذي لا يزال يحافظ على مؤلته في راهننا أيضاً. وهو لا يتأتى من خاصية الإنجاب البيولوجية المجردة، مثلما يُظَن. بل يجب رؤية "الأم، الأم الإلهة" على أنها الظاهرة والمصطلح الاجتماعي الأهم على الإطلاق.

هذا ويمكن الابتداء بثقافة القرابين من هذه الحقبة. ومن المفهوم أنْ نُلاحِظَ تَطَوُّرَ اصطلاحِ ما يُسَمّى بالآلهة، كمحصلةٍ لتقديرِ الجماعاتِ لهوياتِها وتبجيلِها إياها، وكأولِ تعبيرٍ عن امتنانِها إزاءَ العطاءِ المتزايد. فالعطاءُ يقتضي الحمدَ والشكران. ونظراً لاستنادِه في منبعِه إلى التطورِ التدريجيِّ في نمطِ التجمع، فإنّ إضفاءَ الهويةِ على الجماعة، السموَّ بها، الدعاءَ، العبادَة والخشوع، ومنحَها على أنها التقدُم المتصاعدُ للعالَمِ الذهني؛ كلُّ ذلك إنما يُشَكّلُ عناصرَ ثقافيةً على عُرىً وثيقةٍ وغائرةٍ مع الثورةِ الزراعية. واللُّقى الأثريةُ تُؤَكّدُ صحةَ هذا الرأيِ على نحوٍ صارخٍ وساطع. وبشكلٍ ملموسٍ أكثر، فاصطلاحا الإلهةُ – الأمُّ والأمُّ المقدسةُ عاملان مؤثّران في تأكيدِ صحةِ ذلك.

عليَّ التوضيحَ بأنه لم تَكُن الثقافةُ النيوليتيةُ تعاني من مشاكلَ جديةٍ من حيثُ الفصلِ بين بُعدَيها الأيديولوجيِّ والمادي، بل ولَم تُواجِه القضايا المتفاقمةَ إلا بعدَ ولوجِها مرحلةَ الانسداد، وعجزِها عن حمايةِ ذاتِها تجاه تَصاعُدِ المجتمعِ المديني. وهنا أَتَلَمَّسُ أَوَّلاً ضرورةَ شرحِ مصطلحِ "القضايا" الذي طالما جعلتُه عنواناً أساسياً. فحسبَ المعنى الذي استخدمتُه، يُفيدُ هذا المصطلح بِحالةِ الفوضى المتأزمةِ التي لَم يَعُد الفردُ والمجتمُع فيها قادرين على الاستمرارِ بالثقافتَين الأيديولوجية والمادية. في حين أنّ الخلاصَ من الوضعِ الإشكاليِّ المُعَقّدِ يعني الحالةَ المنتَظَمةَ للمجتمعِ الجديد بعدَ اكتسابِه بنيةً قَيِّمة. أما الثقافةُ الأيديولوجية – ومثلما سعيتُ لشرحِها كثيراً – فتُعَبِّر عن ماهيةِ الفاعلياتِ والوظائف التي سُخِّرَت لها البنى والمؤسساتُ والأنسجة، ومعانيها وأحوالها الذهنية. في حين أنّ الثقافةَ الماديةَ تعني القسَم الظاهرَ والملموسَ من الوظائف والفاعلياتِ والمعاني التي اضطررتُ لتوضيحِها بمصطلحاتٍ من قَبيلِ المظهر المرئي، الظاهرة، المؤسسة، البنية، والنسيج. وإذا ما حاولنا لَحمَها مع الكونية، فهي تَعمَلُ على البحثِ عن الثنائيةِ الجدلية لـ الطاقة – المادة داخلَ الواقعِ الاجتماعي، وتفسيرِها بموجب ذلك.

وعلى ضوءِ هذه الاصطلاحاتِ نجدُ أنه ما مِن أوضاعٍ تُهَدِّدُ الحياةَ فيما بين عناصرِ الثقافتَين الأيديولوجية والمادية للمجتمعِ النيوليتي، وما مِن أمورٍ تَبعَثُ على النزاعِ والشِّقاق فيما بينهما، وبالأخص في مراحلِ البناءِ والتَّمَأسُس. ذلك أنّ الأخلاقَ الاجتماعيةَ لا تَسمَحُ بذلك البتة. فالمُلْكيةُ الخاصةُ لم تَجِد فُرصتَها في النموِّ بعد، باعتبارِها المؤثّرَ الأساسيَّ المُفضي إلى التصدعاتِ الاجتماعية. وتأسيساً على ذلك، فتقسيمُ العملِ بين الجنسَين لم يَتَعَرَّف بعد على علاقةِ المُلْكيةِ والعنف. علاوةً على أنّ تأمينَ القُوتِ والكلأِ حصيلةَ النشاطِ المشتركِ لَم يَشَهَدْ بعدُ المُلْكيةَ الخاصة. بمعنى آخر، فالجماعاتُ الصغيرةُ التي لم تَتَضَخَّم بعد – حجماً وعدداً – تَتَّسِم بثقافاتٍ أيديولوجيةٍ ومادية مشتركة ومتماسكةٍ فيما يتعلقُ بجميعِ النقاطِ الآنفة الذكر. ذلك لأنهم اعتَبَروا المُلْكيةَ الخاصةَ والعنفَ من المهالكِ الحيويةِ القادرة على تدميرِ هذه البنى وإفسادها، وبالتالي، استَمسَكوا بالتقاسمِ المشتَرَكِ والمَشُورةِ الجماعية كقاعدةٍ ركن في أخلاقِهم لأنها المبدأُ الأولي المحافظُ على تَراصِّ

المجتمعِ وتَماسُكِه. ونظراً لطبيعةِ مبدأ المعاني هذا، فالبنيةُ الداخليةُ للمجتمعِ النيوليتي تَبدو منيعةً وملتئمةً لأقصى الحدود. ويَعودُ استمرارُها طيلةَ آلافِ السنين إلى هذه الحقيقة. أما إذا قارنَّا الصلاتِ بين المجتمعِ والطبيعةِ آنذاك مع ما هي عليه في المجتمعِ المديني، فدَعكَ مِن وجودِ هُوَّة فسيحةٍ بينهما آنذاك، بل إنّ التناغَم والانسجَام مع المبدأ الأيكولوجي مستمرٌّ وبكلّ قوة في كِلتا الثقافتَين. فاقترابُ الذهنيةِ من الطبيعةِ مُفعَّم بالقدسياتِ والألوهيات، ذلك أنهم يَنظُرون إلى الطبيعةِ على أنها حيويةٌ مثلُهم تماماً. فباعتبارِها سخيةٌ بِمَنحِهم الهواءَ والماءَ والنارَ وشتى الأنواعِ النباتية والحيوانية والغذاء، فهي تُعادِلُ الإلَه عندهم، بل وهي مِن أعظمِ عناصرِ الألوهية. ولطالما نَستَشعِرُ بعضَ البواعثِ القويةِ على اصطلاحَي الإلهِ والألوهية مستترةً في هذه الحقيقة.

ومهما يَكُ ثمةَ امتلاكٌ اجتماعي جماعي للنباتات والحيوانات المستأنَسَة فجَعَلوها جوهَر ثقافاتِهم، إلا أنه لا يمكن تسميةُ ذلك بالمُلْكية. فالملكيةُ تشتمل على التشييء. ولكن، لم يَكُن ثمةَ ذهنيةٌ تسفر عن التمييز بين الذاتاني والموضوعاني بعد. بل وكانوا يَعتبِرون الأشياءَ Nesne مثلَهم. فبقدرِ ما يَكُونون مُلكاً لأنفسِهم ولبعضِهم، تَكُونُ الثقافةُ والنباتُ والحيواناتُ المُدَجَّنةُ أيضاً مُلكاً بنفسِ الدرجة. وبالتالي، لا يُمكنُ الحديثُ عن خللٍ أيكولوجيٍّ جدي أياً كان. لا شك في أنه ثمة بداياتٌ تُمَهِّدُ للتوجهِ صوبَ المُلْكية، ولكنَّ تحويلَها إلى مُلْكيةٍ بِحَق كان سيَتَحَقَّقُ بعدَ ردحٍ طويلٍ من الزمن، وفي ظروفٍ مختلفة. يجب ألا يُستَخلَصَ من سردِنا هذا أنّ المجتمَع النيوليتيَّ "جنة"، حيث أنّ المجتمَع بذاته لا يزال غَضّاً نَضِراً، ويَمُرُّ بمرحلةٍ حرجةٍ تَحُفُّها المخاطر، لأنّ مستقبلَه لا يزال مبهَماً، وكذلك بسببِ الظروفِ الطبيعية والمناخية غيرِ المستقرة، وخطورةِ تَمَخُّضِها عن انكساراتٍ وانتكاساتٍ جديةٍ قد يواجهها. والمجتمعُ كان واعياً لذلك يقيناً. وما يَترُكُ بصماتِه على الذهنيةِ بالأصل هو هذه المخاوف. وبحثاً منه عن الحل – ولو لاحَ ساذجاً وبسيطاً – يبدو أنه لَم يَكُ له بُدٌّ مِن تطويرِ ميتافيزيقيةٍ ذاتِ أبعادٍ ميثولوجيةٍ ودينية.

وبموجبِ هذه الشروح، بمقدورنا – وعلى نحوٍ أفضل – إدراكُ معانَي ميتافيزيقيةِ الحياةِ الجماعية المتمحورةِ حولَ المرأةِ الأم، وما يَنُمُّ عنها من قدسيةٍ وألوهية. فمزايا المرأةِ المماثلةُ للطبيعة في الإنجابِ والتنشئةِ والشفقة والرحمة، ومكانتُها الرفيعةُ المجيدة في الحياة، تَجعلُها العنصرَ الأوليَّ للثقافتَين الماديةِ والمعنوية على السواء. أما الرجل، فدعكَ من أنْ يَكُونَ زوجاً لها، بل لا "ظلَّ" لِحُكمِه بعدُ على جماعيةِ المجتمع، ومن المحال أنْ يكون. فنمطُ حياةِ المجتمع لا يَسمَحُ بذلك إطلاقاً. بالتالي، فأوصافُ الرجل من قَبيلِ الجنسِ الحاكم، الزوج، صاحبِ المُلْك، وصاحبِ الدولة تَتَمَيَّزُ بطابعٍ اجتماعيٍّ بحت، وكانت ستَتَطَوَّرُ وتَبرُزُ فيما بعد. فالمجتمعُ آنذاك كان يعني المرأةَ الأم، أطفالَها، وأشقاءَها وشقيقاتِها. ومن المحتمل أنّ الرجلَ المُرَشَّحَ ليكونَ زوجاً كان يُبدي نفعَه بمهاراتٍ أخرى عدا الزوجية، مثلَ الصيدِ وتربيةِ الحيوان والعنايةِ بالنبات على نحوٍ حَسَن؛ ليكونَ جديراً للقبولِ به عضواً. في حين أنّ حقوقَه أو مشاعرَه بالإحساسِ بأنه زوجٌ أو أبٌ لم تَكُ قد نَمَت كظاهرةٍ اجتماعيةٍ بعد. وعلينا ألا نغفلَ أبداً عن أنّ الأبوةَ والأمومةَ مصطلحان وظاهرتان وإدراكان اجتماعيَّان بالأساس، ولو أنهما ليسا خاليَين من الأبعادِ النفسية أيضاً.

متى دخلَ المجتمعُ النيوليتي في الضائقة، أو متى سُعِيَ لِتَخَطّيه؟ من المهم سردُ الشروح في هذا المضمار بالاعتماد على الأسبابِ والدوافع الداخلية والخارجية. فلَربما كان تجاوُزُ الرجل لنقاطِ ضعفه، وتَحَوُّله إلى صيادٍ حاذق، وبلوغُه مكانةً منيعةً مع حاشيته الملتفةِ حوله؛ قد هَدَّد النظامَ الأمومي. كما يُحتَمَل أنْ تَكونَ مهارتُه في تنشئةِ الحيوانِ وتنميةِ النبات قد تَسَبَّبت في ذلك أيضاً. في حين أنّ أغلبَ مشاهداتِنا تُرجِّحُ لدينا احتمالَ صهرِ المجتمع النيوليتي وحَلّه بمؤثراتٍ خارجية. ولا ريبَ في أنّ هذه المؤثرات تَتَجَسَّدُ في دولةِ الراهبِ ومجتمعِه المقدَّسَين. وقصصُ أُولى المجتمعاتِ الحضارية في ميزوبوتاميا السفلى وضفافِ النيل تُؤَكِّدُ صحةَ هذا الرأي بنسبةٍ كبرى. فمثلما ذَكَرنا بشكلٍ مُبرهَن، فثقافةُ المجتمع النيوليتي الصاعدة، وتقنياتُ الريِّ في الأراضي الرسوبيةِ السهلية أدَّيَتا إلى ظهورِ فائضِ الإنتاج الذي

يتطلبه هذا المجتمعُ الجديد المتمدِّنُ بالتَّمحورِ حولَ فائضِ الإنتاج المتعاظم، والذي نَظَّم أمورَه على هيئةِ دولة، وحَقَّقَ منزلةً مختلفةً للغاية عن طريقِ قوةِ الرجل بالأغلب. والتمدنُ المتزايدُ يعني التبضعَ، الذي يَجلبُ بدورِه التجارة. والتجارةُ من جهتِها تَتَسَرَّب في شرايينِ المجتمع النيوليتي على شكلِ مستوطناتٍ كولونيالية، لِتَنشُر معها تصاعدياً التبضعَ والمُلْكيةَ وقيمةَ المقايضة (قيمةُ الاستخدامِ للأشياءِ Nesne هي السارية في المجتمعِ النيوليتي، في حين أنه تَسُودُ العطايا والهدايا عِوَضاً عن المقايضة)، وتُسَرِّعَ بالتالي من انفكاكِ وانحلالِ المجتمع النيوليتي. ومستوطناتُ أوروك وأور وآشور إنما تُبرهِن هذه الحقيقةَ بما لا يَشُوبُه أدنى شك.

أما هاتان الثقافتان الماديةُ والأيديولوجية اللتان تَقتاتُ عليهما الأقلية، فتُفضِيان إلى مجتمعٍ مريض، ذي وجهَين، غارقٍ في بحرِ المادة، ومبتورٍ تماماً عن الأيديولوجيا البيئويةِ والحرة. وما الحالاتُ التي أَسمَيناها "القضايا الاجتماعية" سوى ثمرةُ هذا التطورِ الدياليكتيكي. ولهذا السببِ بالذات يَنقطع المجتمعُ المديني عن البيئة. أي أنّ هذا الانقطاعَ أنطولوجيٌّ (وجودي)، وليس نوعياً أو ما يتعلق بالماهية كما يُعتَقَد. بمعنى آخر، فَكَينونةُ المجتمعِ المديني تقتضي بالضرورة انقطاعَه عن البيئة. فالبيئةُ والأيكولوجيا – سواء تناولناها بمنظورِها القديم وفقَ تكامُلِ الطبيعةِ والمجتمع، أو بتعبيرٍ علميٍّ للغاية وفقَ اتحادِ الطبيعةِ والمجتمع – تقتضي مجتمعاً يَتَحَتَّم فيه تَخَطِّي المعاييرِ الأوليةِ المُكَوِّنةِ للحضارة المدينية، أي طبقاتِها ومدنِها ودولتِها. أنا لا أتحدث عن عملٍ فظٍّ للإزالة أو الإفناء، بل يُفتَرَضُ حصولُ التوازنِ والتناغمِ فيما بين الثقافتَين الماديةِ والأيديولوجيةِ لبناءِ مجتمعٍ جديد. فعندما يَعكِسُ هذا المجتمعُ التوازنَ والتناغَم فيما بين الثقافتَين الماديةِ والأيديولوجية ضمنَ صفوفِه – وبالتالي التحامَهما مع الطبيعة – على شكلِ طبيعةٍ متحررة (أي، الطبيعةِ الثالثة، حسبَ تعبيرِ موراي بوكين)؛ فهذا ما يُمَهِّد الطريقَ في الوقتِ نفسِه للتغلبِ على الخللِ و اللاتوازنِ في التناقضِ القائمِ بين الطبيعةِ والمجتمع ضمنَ المجتمعِ المديني.

فعندما أصبحَ استهلاكُ فائضِ الإنتاجِ المتضاعفِ مع التقدمِ الذهنيِّ وتراكُمِ التجربةِ أمراً عسيراً بالعطايا، يَقُوم الرَّجُلُ الصيادُ المتأهبُ بالعادة بالتفكيرِ في التجارةِ بهذه الكمياتِ الزائدة، ويُرَسِّخُ ذلك في ثقافتِه إلى جانبِ مهنتِه الأصلية. فتَراكُم الغلالِ المختلفةِ المدَّخَرةِ في مناطقَ مختلفةٍ قد فَرَضَ بدءَ الظاهرةِ المسماةِ بالتجارة. فماهيةُ تبادلِ الحاجةِ من الغلالِ على نحوٍ أفضل قد وَلَّدَت التجارةَ والتُّجَّارَ كمهنةٍ أو كثاني تقسيمٍ اجتماعيٍّ بارز للعمل. ويتم شرعنتها، ولو بمشاعرَ مفعمةٍ بالتردد والاستحياء. ذلك أنّ الغِلالَ المنقولةَ تُنَمِّي تقسيمَ العمل، الذي بدورِه يُمَكِّنُ من تأمينِ إنتاجٍ أفضل وحياةٍ أغنى. عندما تتضاعَفُ الغلالُ والنسيجُ في طرف، ومكامنُ المعدنِ في الطرفِ الآخر، تَكُونُ التجارةُ أمراً ذا معنى.

الفصل الثالث

الاقتصاد في المدنية الدولتية.

آ- مكانة الاقتصاد في ولادة المجتمع الهرمي.

يشكل المجتمع الهرمي الحلقة الوسطى بين المجتمع الطبيعي والمجتمع الدولتي المرتكز إلى الطبقات. وتُعتَبر الماهية الشخصية للسلطة، وانحصار الحاشية العسكرية بالأشخاص، السمة المثلى لهذه المرحلة. في حين يعبِّر تمأسس السلطة عن التحول النوعي.

ومصطلح الهرمية يدل في معناه على أول مثال بارز لمفهوم الإدارة السلطوية المتحدة مع السلطة المقدسة للشامان. ولدى ازدياد تكاثُف تقدُّم هذه المؤسسة السلطوية المتعالية على المجتمع، وتَوَجُّهِها مع الوقت نحو التمايز الطبقي؛ تحولت إلى سلطة الدولة. لكن السلطة الهرمية هنا فردية بالأرجح، حيث أنها لم تتمأسس بعد. لذا فهي لم تكن ذات نفوذ على المجتمع، بقدر ما هي عليه مؤسسة الدولة. والتوافق والانسجام هنا شبه طوعي. ويتحدد مستوى الارتباط وفقاً لمنافع المجتمع. لكن هذه المرحلة المبتدئة قابلة لتوليد الدولة من بين أحشائها. يقاوم المجتمع المشاعي البدائي تجاه هذه المرحلة حقبة طويلة من الزمن.

إنّ تنظيَم "الرجلِ القوي" لأولِ عنفٍ في عصورِ المجتمعاتِ ما قبلَ المدنية، لَم يقتصرْ على إيقاعِ الحيواناتِ فقط في الفخ. فالتنظيُم نفسُه هو الذي كان قد طَمَعَ في إرثِ العائلةِ – الكلان المتراكمِ كثمرةٍ من ثمارِ الكدحِ العاطفيِّ للمرأة (نور عينَيها). إنه أولُ تنظيمٍ جديٍّ للعنف. وما تَمَّ الاستيلاُء عليه كان: المرأَة نفسَها وأطفالَها وأقاربَها، وإرثَهم الماديَّ والمعنوي برمته. بالإضافة إلى نهبِ وسلبِ أولِ اقتصادٍ منزليٍّ ناشئ. وتأسيساً عليه، نجد أنّ تنظيَم العنف المكوَّنِ من الشامانِ (النموذج الأولي للراهبِ) والشيخِ العجوز صاحبِ التجاربِ والرجلِ القوي، قد أَسَّسَ تحالفاً متضامناً، ليُشَكِّلَ بذلك أولَ قوةٍ هرميةٍ أبويةٍ بطرياركية (الإدارة المقدسة) وأطولَها عُمراً في التاريخ. ويمكننا مشاهدة ذلك في جميعِ المجتمعات التي تَمُرُّ بمراحلَ مشابهة. واضحٌ جلياً أنّ هذه الهرميةَ قد أدت دوراً مُعَيِّناً في الحياةِ الاجتماعيةِ والاقتصادية، إلى حينِ ظهورِ التمايزِ الطبقي والتمدنِ والتدول. كان النظام الأهلي للمرأة الأم أولَ ضحية للمجتمع الهرمي. ربما تصدرت المرأة قائمة الشرائح المسحوقة في نظام المجتمع. وعدم تواجد تلك الحقبة المعاشة بشكل واسع النطاق فيما قبل التاريخ في العلوم الاجتماعية؛ إنما يتأتى من القيم المترسخة للمجتمع الذكوري المهيمن والمتجذر في الأغوار. يُعَد جَرُّ المرأة إلى المجتمع الهرمي خطوة خطوة، وافتقاده لكافة سماتها المجتمعية الراسخة، الثورَة المضادة الأهم على الإطلاق، والمطبقة على المجتمع. حتى إذا تمعّنّا في حالة المرأة في عائلة كادحة فقيرة في راهننا، فلن نتمالك أنفسنا من الذهول إزاء أبعاد القمع والخداع المطبَّقين عليها. وما كون جنايات الشرف والعشق حِكْراً على الرجل، وبدوافع تافهة للغاية، سوى مؤشرات وميضة لما يجري حولنا. إن ربط تلك الحقبة بالفوارق البيولوجية سيكون من أهم الأخطاء المقتَرفة. إذ لا يمكن أن تكون الأدوار (أو القوانين) البيولوجية سارية المفعول في العلاقات الاجتماعية. ولا يمكن دراسة تلك العلاقات، إلا بموجب العلاقات المتبادلة بين الخصائص الذكورية والأنثوية. وهذا ما ينطبق على كافة الأجناس والأنواع. لقد أُقحِمَت قوة المرأة الأم تحت الهيمنة والتسلط، بدوافع اجتماعية في أساسها. والقمع والأيديولوجيات المطبّقة، إنما هي لهذا الغرض تماماً.

ومع الزمن، يتأجج هذا التناقض، الذي كان باهتاً في البداية. فعندما كشف تطور الصيد عن قوة الرجل القتالية، صعَّد بالمقابل من وعيه ومعرفته. نخص بالذكر هنا الديانة الشامانية* التي تضع هذه الظاهرة أمام أعيننا بشكل ملفت للنظر. والشامانيون (الكهنة) يمثلون بالأرجح نموذجاً مصغراً للرهبان الذكور. وهم يسعون إلى تطوير حركة ونظام أهلي مناهض للنساء، وبشكل منظَّم بدقة. وهكذا يشكلون عبر الشامانية الذكورية نظاماً أهلياً مستقراً تجاه النظام الأهلي المتطور سابقاً حول المرأة الأم النواة؛ بحيث اتسم نظامهم ذاك بشبه الوحشية، يسكنون فيه الأكواخ البسيطة. ويحدث الاتفاق والتحالف بين الشامانيين وبين العجائز وذوي الخبرات والتجارب، كتطور ذي أهمية كبيرة. وتتجذر مكانتهم وتتعزز تدريجياً داخل جماعتهم، عبر القوة الأيديولوجية التي مارسوها وطبقوها على بعض الشبان الذين احتووهم فيما بينهم. يتميز اكتساب الرجل للقوة هنا بماهية ذات أهمية أكبر، حيث تتميز ممارسة الصيد وحماية الكلان تجاه الأخطار

الخارجية بماهية عسكرية معتمدة على القتل والجرح (الذبح). إنها بداية ثقافة الحرب. وعندما يغدو الأمر مسألة حياة أو موت، يستلزم حينها ربط الشؤون بالسلطة والهرمية. هكذا يرتقي الشخص الأكفأ والأمهر إلى المنزلة العليا بحديثه ونفوذه. إنها بداية لثقافة مختلفة يتزايد تفوقها تجاه قوة المرأة الأم.

إن الرجل المعزّز لقواه بممارسة الصيد، والمنظّم مجموعته في أطرافه، أَدرَج نظام المرأة الأم الأهلي تحت مراقبته رويداً رويداً، بعد أن تنبه لقواه جيداً، وفرضها على من حوله. استمرت هذه المرحلة حتى تأسيس مراكز الدول الأولى. ونرى أروع توضيح لها في مدن الدول السومرية. تشرح اللُّقى واللوحات المدوَّنة هذه الحقيقة بلغة شعرية رائعة وملفتة للأنظار. فملحمة إينانا، إلهة مدينة أوروك، والبادئة في تأسيس مدينة الدولة السومرية؛ ملفتة للأنظار جداً. تتطرق هذه الملحمة، التي تصوِّر تلك الحقبة التي لا تزال فيها قوة المرأة والقوة الأبوية البطرياركية متكافئتين، إلى ذكريات تلك المرحلة المشحونة بالاحتدامات الضارية للغاية. حيث أن ذهاب إينانا، كإلهة لمدينة أوروك، إلى قصر "أنكي"، إله مدينة أريدو، واستحواذها هناك على الـ"ما"ءات التي يبلغ عددها (104)، والتي كانت تمتلكها فيما قبل، وحظْيها بها بشتى الأساليب والوسائل، لتُهَرِّبها معها إلى أوروك ثانية؛ إنما يلعب دور المفتاح الأساس في تنوير هذه المرحلة وإيضاحها. المقصود هنا بالـ"ما"ءات هو الاكتشافات الحضارية الأساسية. تُصِرُّ إينانا على التذكير بأن هذه الاكتشافات تعود إلى المرأة "الإلهة الأم"، وأنه لا دور لأنكي، الإله الرجل، فيها بتاتاً. وأنه سرقها منها عنوة ومكراً. إن كل محاولات ومساعي إينانا تلك، تمثلت في استعادة قوة الإلهة الأم مجدداً.

لا يمكن رؤية اكتساب العلاقة البطرياركية للقوة بعين الضرورة الحتمية. علاوة على أنها ليست انطلاقة شفافة، وكأنها من دواعي القانون. بل تستلزم هذه العلاقة التركيز عليها بدقة وعناية، باعتبارها تشكل المرحلة الأساسية على الدرب المؤدية إلى التمايز الطبقي والتدوُّل. إن كون العلاقات الملتفة حول المرأة الأم على شكل تعاضد منسق ومنظم، أكثر مما تكون علاقة قوة وسلطة؛ إنما يتطابق مع جوهر المجتمع الطبقي، ويتواءم وإياه. وهي لا تشكل انحرافاً، كما أنها منغلقة إزاء سلطة الدولة. وانطلاقاً من تكوينتها التنسيقية التنظيمية، فهي لا ترى حاجة للجوء إلى العنف أو الرياء. توضح هذه النقطة أيضاً أسباب كون الشامانية ديناً ذكورياً. وإذا ما تفحصنا الشامانية عن كثب، سندرك أنها مهنة يغلب عليها إظهار القوة والتضليل. حيث تُجهَّز القوة والميثولوجيا بدقة حاذقة، بغرض السلطة التي سيتم بسطها بمكر ودهاء على شفافية المجتمع الطبيعي. ويغدو الشامان امرؤ يتجه ليكون راهباً ورجل دين. وتتجه العلاقات مع الأسلاف المسنين إلى تكوين التحالف معهم. ذلك أنها بحاجة ماسة لرجال الصيد الأشداء في سبيل بسط الهيمنة التامة. وتكون المجموعة الأكثر ثقة واعتداداً بقوتها وكفاءاتها هي القابلة للتحول إلى النواة العسكرية الأولى. وتتراكم القيم والمهارات تدريجياً في يد هذا الثلاثي. وتُفرَّغ أطرافُ المرأة الأم رويداً رويداً، بكل مكر ودهاء. ويدخل النظام الأهلي دائرة الرقابة بالتدريج. فبينما كانت المرأة تمثل القوة المؤثرة على الرجل، وصاحبة القول الفصل؛ تندرج بعدئذ – وبالتدريج – تحت نفوذ السلطة الجديدة.

ليس مصادفة أن تُبسَط أول سلطة قوية على المرأة بالذات. فالمرأة قوة المجتمع التنسيقي، والناطقة باسمه. وبدون تجاوزها، سيكون محالاً على البطرياركية إحراز النصر. بل وأبعد من ذلك، لن تنتقل إلى مؤسسة الدولة. لذا، فتخطي قوة المرأة الأم يحظى بأهمية استراتيجية. وبموجب المعطيات والمعلومات التي بين أيدينا، ندرك أن تلك المرحلة شهدت مشقات عصيبة للغاية، تماماً مثلما شوهد في الدلالات والبيِّنات السومرية.

كانت المرأُة أولَ ضحيةٍ طالَتها يدُ الرجلِ القوي. فمتانةُ أواصرِها مع الحياة جَعَلَ الذكاَء العاطفي لدى المرأة أرقى. إنها المسؤولةُ الأوليةُ عن تكوينِ الحياةِ الاجتماعية عبَر كدحِها المجبولِ بالآلامِ والمخاضات كونها أُمَّ الأطفال. وبقدرِ ما تُدرِكُ معنى الحياة، فهي تَعلُم جيداً

كيف تُحَقّقُ سيرورتَها. كما أنها جامعةُ الشمل. وخاصيتُها هذه محصلةُ ذكائها العاطفي من جهة، وضرورةٌ تَعَلّمَتها من الطبيعةِ من جهة أخرى. ويتبين من المعطياتِ الأنثروبولوجية أنّ الزخَم الاجتماعي قد تَحَقّقَ وتَرَاكَم حولَ المرأةِ – الأم طيلةَ حقبةٍ طويلةٍ من التاريخ، وأنّ المرأة – الأم لعبَت دوراً أقرب ما يَكُون إلى نواةِ الغنى والقِيَم النبيلة. ويمكن الجزم بكونها أُم فائض القِيمَةِ أيضاً. من هنا، فَجَشُع الرجلِ الذكرِ القوي – الذي حُدِّدَ دورُه الأساسيُّ بالصيد – بهذا الزخم المتراكم، وطمعُه فيه أمرٌ مفهوم. ولدى بسطِ حاكميته، تَغدو الفرصُ السانحةُ في قبضته. ويتم الانتقالُ إلى مرحلةٍ تصبحُ فيها المرأةُ موضوعاً جنسياً، ويغدو الرجلُ أبَ الأطفال، بل والسيدَ الحاكم، ويمتلك حقَّ التصرفِ بالمدخراتِ الثقافيةِ المادية والمعنوية واستملاكها. إنه أمرٌ مثيرٌ للمطامع حقاً. فقوةُ التنظيم التي اكتسبها مع الصيد منحَته فرصةَ بسطِ نفوذه، وتأسيسِ أولِ هرميةٍ اجتماعية. ومن خلالِ مثلِ هذه الظواهر والمستجدات الوقائعية، يمكننا استشفافُ كيفيةِ استخدامِ الذكاء التحليلي لأغراضٍ مشينة لأولِ مرة وبشكلٍ ممنهجٍ داخلَ البنيةِ الاجتماعية.

يمثل التنظيم العسكري الذروة التي تبلغها ثقافة الصيد والحرب. ويتطور هذا التنظيم كلما تبعثر المجتمع الطبيعي والإثني. وبينما يُطوِّر التنظيم الملتف حول المرأة الأم علاقات النَّسَب والجِينات والقرابة، يتخذ التنظيم العسكري من الرجال الأشداء المنقطعين عن هذه العلاقات أساساً له. وغدا يقيناً أنه ما من شكل للمجتمع الطبيعي يمكنه الوقوف في وجه هذه القوة، حيث تدخَّل العنف الاجتماعي – يمكن تسميته أيضاً بالعلاقة المدنية – في العلاقات الاجتماعية. والقوة المعيِّنة هي أصحاب العنف. هكذا تُفتَح الطريق أمام المُلكية الخاصة أيضاً. يمكن الاستيعاب أن العنف يتخفى في أساس المُلكية. والاستيلاء بالعنف وسفك الدماء، يعزِّز عاطفة الـ"أنا" بشكل مفرط. إذ لا يمكن تطوير وسائل العنف وتطبيقها، دون وجود التحكم والهيمنة على العلاقات. أما الهيمنة والتحكم، فمنوطان بدورهما بالتملُّك. وهي علاقة جدلية. والتملك هو لُبُّ كل الأنظمة المُلكية. شُرِعَت الأبواب أمام مرحلة يُنظَر فيها بعين المُلك للجماعات والمرأة والأطفال والشبيبة، ولمناطق الزراعة والصيد المعطاءة أيضاً. ويقوم الرجل القوي بانطلاقته الأولى بكل هيبته وجبروته. بقي القليل على تحوله إلى الإله المَلك. وما برح الشامانيون الرهبان يشرفون على الشؤون لتكوين ميثولوجيا العهد الجديد. وما يلزم عمله هو، ترسيخ هذا التكوين الجديد في عقل الإنسان المستحكَم على أنه تطور عظيم ومهيب. فحرب إضفاء المشروعية عليه، تستلزم تفنُّناً ومهارة في الجهود، بقدر تطلبها العنف الفظ بأقل تقدير. يجب توطيد عقيدة في عقل الإنسان، وكأنها القانون المطلق. كل المعطيات السوسيولوجية تشير إلى أنه تم بلوغ مصطلح "الإله الحاكم" في هذه المرحلة. لم يكن ثمة علاقة تحكم في العقيدة "الطوطمية" المرافقة للمجتمع الطبيعي. فهي علاقة مقدسة ومسَلَّم بها كرمز للكلان. وكيفما تكون حياة الكلان، هكذا يُصوَّر اصطلاحها الرمزي. لا يمكن التفكير بإمكانية العيش دون الامتثال الصارم لحياة وضوابط التنظيم الكلاني. وبالتالي سيُعتَبر الطوطم مقدساً ومحصَّناً، باعتباره التصوير الأسمى والأرقى لوجود الكلان، ويجب احترامه وتبجيله. أما المادة التي يتكون منها، فيتم اختيارها من أكثر أنواع الحيوانات أو النباتات أو الأشياء نفعاً. فأي مادة في الطبيعة تزوِّد الكلان بالحياة وتؤمِّنها له، سيُعتَقَد بها، وستُعتَبر رمزاً (طوطماً) لذاك الكلان. وهكذا فديانة المجتمع الطبيعي في تكامل واتحاد مع الطبيعة. وهي ليست مصدر خوف أو ورع، بل عامل تعزيز وتوطيد، تُكسِب المرءَ الشخصية وتمده بالقوة.

في حين أن الإله المُعلى من شأنه في المجتمع القديم تخَطَّى الطوطم وموَّهه. فقد بُحِث له عن مكان يقطنه في ذرى الجبال، وقيعان البحار، وفي كبد السماء. وبدأ الحديث عن القوة الحاكمة. كم يشبه ذلك طبقة الأسياد المتولدة حديثاً! فأحد أسماء الإله في كتاب "العهد القديم" – وبالتالي في الإنجيل والقرآن – هو "الرب"، أي السيد. أي أن الطبقة الجديدة تنشأ وهي تؤلِّه ذاتها. ومن الأسماء الشهيرة الأخرى "أل، ألوهيم"، ويعني "العلو". وهو يُبَشِّر بالسَّلَف (أو بالشيخ) المتسامي على قبائل الصحراء. تتسم ولادة البطرياركية (نظام السلطة الأبوية) وولادة الإله الجديد بتداخل مثير للغاية، في كافة الكتب المقدسة. هكذا هي الحال في "إلياذة" هوميروس، وفي "رامايانا" الهند، وفي

"كالاوالا" الفينليين. وبدون تأمين مشروعية المجتمع الجديد وتوطيدها في العقول، من الصعب له أن يجد فرصته في الحياة. ذلك أنه من المحال إدارة أية وحدة في المجتمع الموجَّه، ما لم يتم إقناعها بالمطلوب. فتأثير العنف في شؤون الإدارة لحظي، ولا يؤمِّن القناعة الراسخة. ومثال السومريين في التاريخ مثير حقاً، ويستحق التمحيص والتدقيق، لتضمنه ذلك كأول أصل مدوَّن في حوزتنا. فخلْق الإله لدى السومريين خارق للغاية. نخص بالذكر هنا انهيار الإلهة الأم، ونفوذ الإله الأب محلها، حيث يشكل صُلْب كافة الملاحم السومرية. فالصراعات المضطرمة بين إينانا وأنكي، بين ماردوخ وتيامات، تحتل مكانها في ملاحمهم، من البداية وحتى النهاية. والإمعان السوسيولوجي في هذه الملاحم، التي انعكست على جميع الملاحم والكتب المقدسة اللاحقة؛ يزودنا بمعلومات عظمى. ليس هباء أن يتم البدء بالتاريخ من السومريين. فتحليل الأديان، الملاحم الأدبية، القانون، الديمقراطية، والدولة اعتماداً على لوحات ولُقى السومريين المدوَّنة؛ قد يكون أحد الدروب الأقرب إلى الصواب، والمحفِّزة على إحداث الانطلاقة اللازمة لعلم الاجتماع.

ربما تُعَد هذه الثورة المضادة، التي أقامتها العقلية الأبوية السلطوية، أكبر تحريف وتضليل شهده التاريخ. فقد أوغل الإنسانُ جذوره في عقلية المجتمع لدرجة لا نفتأ اليوم عاجزين حتى عن التفكير بتخطي تأثيراتها. الرهبان السومريون لا يزالون يحكموننا. فمؤسسات الدولة التي أوجدوها، والآلهة التي صوَّروها وكوَّنوها كتعابير مشروعة، لا تنفك تحكمنا اليوم بهيبة لا يسعنا فتح عيوننا أمامها. وتتحكم بوجهات نظرنا وبراديغمائياتنا الأساسية كلها. وكأن مقولة "آلبرت آينشتاين": "إن قوة التقاليد والعادات تضاهي ما يلزم لتفكيك الذّرة" قيلت بشأن هذه العلاقات على الأرجح. أفلا تستمر أضرس أشكال الحروب والاستعمار، بما لا تعرف السكون ولا الهوادة، وبما لا يتطابق وأي معيار إنساني، منذ ذاك الوقت وحتى الآن، في العراق، بلاد ما بين الرافدين دجلة والفرات، مهد الدولة وموطن الزقورات، وقصور الرهبان السومريين المقدسين! أَوَليست تلك المقولة تشيد بذلك؟ إذن، دعك من أن يكون المجتمع الأبوي السلطوي وتدوُّله لخير البشرية وصالحها، إنه أكبر بلاء مسلَّط عليها. فهذه الوسيلة الجديدة ستدمر ما حولها كي تكبر وتتضخم، كالكرة الثلجية حيناً، وكالكرة النارية أحايين أخر؛ لتحوِّل كوكبنا الأقدس على الإطلاق إلى حالة لا يطاق المكوث فيه. يشبِّه كتاب "العهد القديم" ظهور الدولة بظهور "اللوياثان"* من أعماق البحر. وهذا ما مؤداه أن الكتاب المقدس قد ثبَّت أعظم حقيقة، في جانب من جوانبه. ويتم التطرق فيه على الدوام إلى المخاوف الكبرى للتغلب على "اللوياثان"، فيقول: إذا لم نتحكم به ونكبح جماحه، فسوف "يفترس الجميع!".

يلاحَظ أن السلطة البطرياركية (السلطة الأبوية الحاكمة) قد سارعت من تقدمها في الألف الرابع قبل الميلاد (4000ق.م). حيث اكتسبت الحاشية العسكرية قوتها في المجتمع، ورافقها ظهور الصراعات القبلية المتعاقبة والمحتدمة. كما نلاحظ آثار ممارسات الإبادة والإخناع والتذليل أيضاً. ومواصلة العشائر في وجودها حتى الآن، إنما يشهد لنا بمدى الضراوة التي شهدتها تلك الحقبة. وقد انتشرت السلطة الأبوية هناك لتتمخض عن ظهور التمايز الطبقي والتدوُّل. شهدت أعوام الألف الثالث قبل الميلاد (3000ق.م) ولادة أول مدينة للدولة، حيث أن أشهر أمثلتها هي مدينة أوروك. وما ملحمة كلكامش في مضمونها سوى ملحمة تأسيس مدينة أوروك. يمكن القول بأن أعظم ثورة شهدها التاريخ حصلت ضمن نطاق ثقافة هذه المدينة. فالتصورات المشيرة إلى صراع إينانا وأنكي، إنما تعكس لنا الصراع القائم بين مجتمع المرأة الأم والمجتمع الأبوي الذكوري، بلغة شعرية بارعة حقاً. وملحمة كلكامش تتطرق إلى أول وأروع نموذج أصلي لوحظ في كل مجتمع آنذاك، في عصر البطولة والأبطال. كما نلاحظ فيها أيضاً الصراعات الأولى القائمة بين المدنيين والبرابرة الوحشيين. والمرأة لا تزال فيها بعيدة عن الهزيمة والفشل. لكن الرجل القوي ما برح يُعَوِّد المجتمع ويُمَرِّنُه على سلطته خطوة خطوة، عبر حاشيته العسكرية. إنه يتجه نحو إشراقة المجتمع الحضاري وبزوغ فجره، عبر تصوراته الأيديولوجية ومؤسساته الدينية وقصوره الفخمة وسلالاته الأولى.

ب- مكانة ظاهرة الاقتصاد في تكون المجتمع العبودي والمجتمع الدولتي.

الدولة العبودية: هو شكلُ الدولة الذي يَكُون فيه الناسُ تابعين للدولة وأسيادها الخاصّين الدولتيين، ليس بكدحهم وحسب، بل وبوجودهم الكلي، وذلك مقابل إشباعِ بطونهم. وهو الشكل الاستعماري الأساسي لحضاراتِ العصور القديمة، يَكُون فيه العبيد أداَة الإنتاج الرئيسية.

إنّ العنفَ على هيئةِ الدولة يرى من حقّه نهبَ وسلبَ كلّ ما تطالُه يداه في جميع المجالات على الصعيدِ الاقتصادي، الذي هو أَشبَهُ ما يكونُ بِضربٍ من ضروبِ فِديةِ العنف. العنفُ إلهيٌّ ومقدَّس. وكلُّ ما يفعله حلالٌ وعن وجهِ حق. ونخص بالذكر مراكزَه النواتيةَ في المدنياتِ الشرقِ أوسطية والصينيةِ والهندية، حيث تَنظُر البنيةُ السياسيةُ العليا – أو الكاست – إلى البنيةِ التحتيةِ على أنها نوعٌ من الاقتصاد، فَتَجِدُ في ذاتِها الحقَّ باللجوءِ إلى شتى أنواعِ القوى الإداريةِ عليها. ومثلما لم تَكُن الأسواقُ والمنافسةُ قد تَشَكّلتا بعد، فلَم يَتَشَكّلْ أيضاً القطاعُ الاقتصادي كاصطلاحٍ بمعانيه الراهنة. ورغم وجودِ التجارة، إلا أنّ هذا النشاط هو أحد الوظائف الأساسية فيما بين الدول. فالتجارة بعيدةٌ عن الخصخصة. واحتكارُ الدولة هو احتكارُ التجارةِ في الآنِ عينِه. في حين أنّ مدنَ الأسواقِ لا تَبرُزُ بشكلٍ ناتئٍ إلا نادراً، عندما تَكُونُ في المناطقِ الحياديةِ المتوسطة فيما بين الدول. وهي بدورها تتحولُ إلى دولٍ مدينيةٍ خلال فترةٍ وجيزة. وباعتبارِ أنّ التجارَة كانت تجري عبر القوافلِ في تلك المراحل، فعملياتُ النهبِ التي يَقُوم بها "الرجلُ القوي" ومن ثم "الأربعون حرامي" و"القراصنةُ" و"قُطّاعُ الطرق" تُعادِلُ في نفوذها نهبَ الدولةِ بأقلِّ تقدير.

يتبدى مجتمع الدولة العبودية ظاهرياً كمعمل ضخم، من الناحية الاقتصادية. ولكنه مختلف عن المعامل الحديثة بتقنياته وكيفية تبنيه. فالعبيد يُدفَعون فيه إلى العمل كسرب القطيع. يمكن استيعاب مدى استثمار كدح العبيد المروِّع والفظيع في الأرض ومناجم الفحم الحجري والعَمار، من خلال الآثار التي لا تزال باقية من هذه الحقبة الأثرية. فإدارة العبيد أعتى حتى من إدارة الحيوان. وما العبد سوى حيوان عامل. إنه مُلك، ومجرد أداة إنتاج. العبيد هم خارج دائرة القانون. وكأنهم "أشياء" لا عواطف لها. إن الشكل الذي بلغه الذكاء التحليلي في الرجل ضارب للنظر ومثير أكثر في حقيقة العبيد.

ويبدأ عصر، تُعلِن فيه "أنا" الإنسان بأنها الأعظم والأقدر. وينعكس المجتمع والطبيعة بعد ذلك كأثر من آثار المَلك الإله. تُولي كل الميثولوجيات الأولوية الأولى لهذا السرد. يعود مفهوم "الإله، صاحب كل شيء" في أصوله إلى الميثولوجيات السومرية والمصرية. ومن هذا المنبع سينعكس ذاك المفهوم على الكتب المقدسة. هكذا ستغدو سلطة الدولة خالدة أبدية. من هنا يتأتى المفهوم القائل بـ"الدولة الأبدية"، الذي لا يزال يُهتَف به. فلو أن الدولة لم تتطور، وبالأخص لو أنها لم تُزيَّن أو تجهَّز بالميثولوجيا، لما تعدت إطار كونها مؤسسة بسيطة أو تنظيم هزيل لقطاع الطرق الأشقياء. ولكنّ كون سلطة الدولة شديدة النفع والنجوع في تلك الحقبة، أدى إلى تصويرها كمؤسسة مقدسة خارقة، وإلى ترسيخها بهذا الشكل في كافة الأذهان. إذن، ومن هنا يمكننا الإدراك أنها تنظيم النهب والسلب الأكثر دقة ومكراً. في هذه النقطة بالذات، تبرز أمامنا قوة الأيديولوجيا. إنها تؤمِّن تعريف تنظيم النهب والسلب الأكبر، بأنه مؤسسة مقدسة بأمر إلهي. علينا أن نفهم جيداً أنه بمقدار ما يُعلى من شأن سلطة الدولة، وتُزركَش بالزخارف في مكان ما، فهذا معناه أن السلب الأكبر والمصالح الكبرى موجودان في ذاك المكان. وعندما يعكس الملوك الآلهة ذواتهم على هذه الشاكلة، يتمأسسون بوعي تام منهم لهذه الحقيقة. القصور الفخمة، الحاشيات العسكرية المؤلفة من أشجع الجنود وأقواهم، الاستخبارات الجيدة، قصر الحريم المؤثر والمثير، السلالة الذائعة الصيت والشهرة، الأشجار المتأتية من أصول إلهية، أصول النَّسَب وسجلاتها، الوزراء المتملقون والعبيد العابدون؛ كل أولئك هم أعضاء لا غنى عنهم في هذا التمأسس. أما قبور الأهرامات، فهي في الحقيقة قصرٌ في عالَم أكثر ديمومة. فالثياب، الصَّولجان، والمُهر؛ هي إكسسوارات لا تنقص الموتى المدثرين فيها. وما يتبقى أمام كافة أعضاء المجتمع وعبيده، ليس سوى التعبد الدائم والشكران المتواصل لهذا الكيان المقدس. وما

المصطلحات الكثيرة الكثيرة بشأن صفات الإله في الكتب المقدسة، سوى صُوَر مكرَّرة نسبياً، ومعدَّلة بنسبة أخرى، لصفات الآلهة الملوك الأوائل في سومر ومصر.

فإذا ما مات أولئك الآلهة الملوك – أو بالأحرى رحلوا إلى العالم الآخر – تُدفَن وإياهم حاشياتهم برمتها، وهي حية ترزق. ذلك أنه لا يمكن التفكير في حاشية منفصلة عن جسد المَلك. الغرض الأساسي من دفنهم مع الجثة، هو قيامهم على خدمة ملوكهم في العالم الآخر. أما ذُرِّيَّتهم الباقية على قيد الحياة في الدنيا، فهي مكلفة بمواصلة سيرورة وجودهم. بهذه الشاكلة – نوعاً ما – نشأ مصطلح "الخلود". إننا نرى في هذا المثال، وبما يثير الأنظار، كيف قام الذكاء التحليلي بتحويل المجتمع، بعد انقطاعه عن الحقائق الواقعية. فبناء هرم واحد من تلك الأهرامات يتطلب العملَ المميت من مئات الآلاف من العبيد.

تحقق مؤسسة المُلكية أيضاً بداية سليمة في مجتمع الدولة العبودية. إذ يعتمد جوهر النظام على امتلاك المجتمع الفوقي للمجتمع التحتي، بكل ما فيه. فالملوك الآلهة ومساعدوهم هم أصحاب كل شيء. وتبني الأشياء هو الثمرة الطبيعية للحاكمية والهيمنة. و"أنا" الإنسان إذا ما وجدت الفرصة لبروزها، فهي تتسم بخصائص لا تعرف الحدود. أسفر انعدام المؤثرات المحدِّدة في عهد تأسيس النظام، عن بروز القوة المَلكية الإلهية. يتسلل نظام المُلكية، التي لم يشهدها المجتمع الطبيعي، إلى كل مؤسسة، بدءاً من مُلكية الدولة وحتى العائلة. وتُخلَق لدى الجميع عاطفة التملك. تُعد المُلكية دعامة الدولة، وتقدَّس وتبجَّل. لم يبقَ سوى استملاك كل العالم بعد ذلك. وتُنقَش حدود المُلكية في جينات البشرية بأشكال وأغطية متنوعة، من قبيل: حدود الدولة، أراضي السلالة، تخوم الوطن؛ لتمتد إلى يومنا الراهن وكأنها ضريبة إلهية. في الحقيقة، إن المُلكية تعني السلب الحقيقي، باعتبارها مصدر السمسرة. فهي المؤسسة الأكثر إفساداً وتعطيباً لتعاضد المجتمع الجماعي. لكنها من جانب آخر المؤسسة الأهم على الإطلاق، ولا غنى عنها لتغذية المجتمع الفوقي.

تتشكل ظاهرة "المُلكية" في أغوار عواطف الانتساب الاجتماعي والهوية الاجتماعية، إلى جانب بروزها إلى الوسط في فترة التمايز الطبقي من سياق التطور الاجتماعي. قد يكون من الناجع الفصل بين شكلين من أشكال المُلكية. حيث بالمقدور تعريف المُلكية الجماعية أساساً بأنها إرادة التصرف بأي شيء تستدعيه الضرورة المشتركة من أجل مجموعة منظمة معينة. فكل فرد من الجماعة له نفس الحق في التصرف (الانتفاع من إرادة الاستخدام والاستهلاك) بالشيء المعني. في الحقيقة، لا يمكن القول بأنها مُلكية بكل معنى الكلمة، انطلاقاً من ماهيتها هذه. فالجماعية تعني إنكار المُلكية الخاصة. أما المُلكية الخاصة، فتعني إرادة التصرف والاستهلاك المتزايدة من قِبَل الفرد أو مجموعة الأفراد، على حساب المُلكية الجماعية العامة. تمثل الحضارةُ الشرق أوسطية المجتمَع الأقدم الذي شهد المُلكية، انطلاقاً من نوعيتها الأقدم في معايشتها التمايز الطبقي. وقد تَشَكَّل التدوُّل بتأسيس مُلكية في أطرافه، بحيث تشهد النوعين الجماعي والخاص من المُلكية بشكل متداخل. بمعنى آخر، فقد تشكل نظام مُلكي جماعي وخاص متداخل مع التدول، وليس على الشاكلة التي تقول بتأسس أصحاب المُلكية الخاصة أولاً، ومن ثم بناء نموذج الاستيلاء على الدولة. وبقدر تدول الشريحة العليا، تكون صاحبة للمُلكية. فالدولة بحد ذاتها تعني الإعلان عن الحدود التي تهمين عليها كمُلك لها. والدولة ذاتها هي أكبر شراكة مُلكية. وهي وحدة للمُلكية الخاصة. كما أنها تسمح بوجود محدود للمُلكية الخاصة في الشرائح السفلية والوسطى، والتي بدورها لا تتخلص أبداً من مصادرتها على التوالي. لهذا السبب لا تتطور المُلكية الخاصة فيما بينها كثيراً. ذلك أنه ما من ضمان جدي للمُلكية الخاصة خارج إطار الدولة. يوضح هذا الوضع – بما فيه الكفاية – أسباب عدم تطور المُلكية الخاصة بقدر ما تطورت في الغرب. فطراز تكوُّن الدولة عامل مؤثر أولي في تحديد كيفية تطوير التملك.

إنّ تعريفَ الدولة على الصعيد الضيق بالاحتكارِ الاقتصادي المتأسس على فائضِ الإنتاج والقيمة، يُنير الأمَر أكثر. فالدولةُ تُنظّم نفسَها كبنيةٍ احتكاريةٍ عليا مُسلّطةٍ على المجتمع بكافةِ الوسائل، بدءاً من الأيديولوجية إلى التعسفيةِ العنفية، في سبيلِ امتصاصِ وتسريبِ فائضِ الإنتاج والقيمة من المجتمع إليها. وإذا ما نظرنا للأمر على ضوءِ هذا التعريف الضيق، سنجد أنّ السياسةَ (سياسة الدولة) في آخرِ مطافها تعني فنَّ الإدارة المنسِّقة والمشرفة على تحقيقِ فائضِ الإنتاج والقيمة. وإذا ما ربطنا ذلك بصياغةٍ عامة، يمكننا القول: الدولة = فائض الإنتاج والقيمة + الوسائل الأيديولوجية + أجهزة العنف + فن الإدارة. القول بكون الدولة تعني نهبَ وسلبَ فائضِ القيمة أمرٌ صحيح، لكنه تعريفٌ ناقص للغاية. الدولة الزراعية؛ أن تعريفُ الدولة على هذا النحو يسلط الضوءَ عليها جيداً، نظراً لكونها في بداياتِ تأسيسها قد انتظَمَت كإدارةٍ تَعمل على الاستيلاء والاستحواذ على فائضِ الإنتاج الزراعي. بالتالي، بالمستطاع الحديث عن وجودِ دولةِ الزراعة على مَرِّ التاريخ بالتناسب طرداً مع قوةِ الزمرة الزراعية في العديد من الدول أو داخل أجهزتها.

نظامُ رأسِ المال ليس – كما يُعتَقَد – منتوجاً للرأسماليةِ القائمة خلالَ القرون الأربعة الأخيرة، بل هو منتوجُ المدنيةِ الدولتية المعمرةِ خمسةَ آلافِ عام. وفائضُ الإنتاج البارز في الزراعة يُشَكّلُ الأرضيةَ الماديةَ لنشوءِ رأسِ المال، حيث مارسَ أولَ تنظيمٍ له على أرضيةِ المعبد. فهذا النظامُ الذي يَكُون فيه الطابقُ الأعلى للإله (الحاكم الأعلى)، والطابقُ الأوسط للراهبِ كقوةٍ تشريعية (نائب الحاكم الأعلى، وسفيره المعني بالجماعات والعبيد)، والطابقُ الأسفل للعبيدِ العاملين مقابلَ إشباعِ البطن؛ إنما تَكاثَر، وانقسَم وتفكّكَ، وتضاعفَ تصاعدياً إلى أنْ وَصَلَ راهننا. أما التمدنُ والتحولُ الطبقي والتدول، فهي في نهايةِ المطاف من ثمارِ فائضِ الإنتاج. إنّ تعريضَ المجتمعِ لتقسيمِ العمل الدائم بهدفِ مضاعفةِ فائضِ الإنتاج، وتصنيفَه إلى مراتب، وتسليحَه بالقوة، وزَجَّه في وضعِ الدفاعِ والهجوم؛ إنما يفيد بكَونِه الظاهرَة المسماة بالتمدن، ويسلطُ الضوءَ بكلِّ سطوعٍ على روابطها مع رأسِ المال. وبالرغم من كونِ رأسِ المال يُعَرِّف نفسَه من حيث معناه الضيق بأنه مضاعفةُ الذات اقتصادياً خلال فتراتٍ قصيرة، لكنه مطابقٌ من حيث الجوهر مع معناه الشامل الذي يعني مضاعفةَ الذات خلال فتراتٍ طويلة. فبقدرِ ما يَكُونُ الزائدُ اليومي للتاجرِ رأسَ مال، يمكن – وبكلِّ سهولة – تعريف فائضِ الإنتاج السنوي بالنسبةِ لاحتكارِ الأراضي (الدولة الزراعية) بأنه رأسُ مال أيضاً.

الاحتكارُ هو تنظيُم التسريبِ والنهبِ الأعظميِّ لفائضِ القيمةِ من المجتمعِ ضمن الظروفِ الزمانيةِ والمكانيةِ المختلفة، وبشتى الأساليبِ المتنوعة. حيث يَستولي على فائضِ الإنتاجِ الزراعيِّ الهائلِ في مجتمعِ سومر ومصر و هارابا منذ أعوامِ 3000 ق.م بالأساليبِ المنظّمة التي يُمكننا نعتَها باشتراكيةِ فرعون. إنه نموذجُ التكديسِ الكبيرِ الأولِ لرأسِ المال. حيث تَمَّ بلوغُ إنتاجٍ مذهلٍ مقارنةً مع المجتمعِ النيوليتّي. وهذا ما وَلَد معه المدينةَ والطبقةَ والدولة. هكذا تُفتَحُ الأبوابُ أمام أولِ عصرٍ استغلاليٍّ عظيمٍ بالتربعِ على إمكاناتِ فائضِ الإنتاجِ البادئِ منذُ زمنٍ بعيدٍ في المجتمعِ النيوليتّي، واستغلالِها بأساليبِ العنفِ أو بطرقِ الاحتكارِ التجاريّ. لا ريب أنّ الأساسَ في اشتراكيةِ فرعون هو استغلالُ العبادِ المستخدَمين تماماً كفصيلةٍ من الحيواناتِ مقابلَ إشباعِ البطن. باقتضاب، هكذا تَكُونُ الحلقةُ الأولى الأصليةُ من استغلالِ المركز – الأطراف الراهن قد تَشَكّلَت على هذا النحو. وبالمقدورِ رؤيةَ التطوراتِ في هذا الاتجاه ضمن المجتمعِ السومريِّ أيضاً على ضوءِ الوثائقِ الموجو دةِ في حوزتنا، والتماسَها بكلِّ أشكالِها العلنيةِ والمستورة.

لا ريب أنّ هذا النمطَ من الإنتاجِ وسلبِ فائضِ الإنتاج، مَهَّدَ الطريقَ أمام قضايا أثقل وطأًة من الخنجرِ المغروسِ في صدرِ المجتمع. وتاريخُ الميثولوجيا والأديانِ مليءٌ بأقاصيصِ هذه القضايا. فمثلاً، مَلحَمَةُ كلكامش الأولى، طوفانُ نوح، أساطيرُ آدم – حواء وهابيل – قابيل ، وتصوراتُ الجنة – النار، والصراعُ بين الإله أنكي والإلهة إيننا، وتناقضُ الراعي – المُزارِع؛ كلُّها عندما تُعرَضُ على شكلِ سرد، إنما تُشيُر مضموناً وبكلِّ جلاء إلى الخنجرِ الذي غَرَسَه فيها الاحتكارُ بلا رحمة، أي أنها تسعى لِعكسِ السطوِ على فائضِ الإنتاج، والذي

يتحقق بالعنفِ والتشغيلِ التعسفيِّ و كأنهم دواب. غير مُكتَفٍ بنهبِ وسلبِ أملاكِ وأشياءِ وأراضي الجماعات، بل ويَأسِرُ كلَّ مَن يراه مفيداً في الجماعة، ويَقتلُ البقية. إنّ بُنى القِلاعِ والأسوارِ والقبورِ وحَلَبات المصارعةِ والقصورِ والمعابد المدهشة، التي تَترُكُ الناظرَ إليها مذهولاً حتى في يومنا؛ كانت تُبنى بمثلِ ذاك النوعِ من الأسرى. ولو لَم يُشَغَّلْ الملايين منهم في الزراعةِ المرويةِ بوساطةِ قنواتِ الريِّ الأولى، لَما كان سيتمُّ الحصولُ على هذا القدرِ من فائضِ الإنتاج، وما كان بالإمكان بناَء تلك البنى الحجريةِ العملاقةِ بالطبع. فضلاً عن أنه ما كان بالإمكان ضمانَ حياةِ الرفاهِ كما الجنةِ بالنسبةِ للاحتكار أيضاً.

فالمدنيةُ – كنظامٍ استمر حتى مستهلِّ أعوامِ 2000 ق.م – اتسمت أثناَء ولادتِها وتطورِها بنسبةٍ عليا من طابعِ الدموية والاستغلال، وتأسيسِ المدن وتدميرها، والتحالف، والاستيطان، وبسطِ الهيمنة. وفي الأراضي المرويةِ المعطاءةِ التي يَعمل فيها العبيدُ الأرقاُء مقابلَ إشباعِ بطونهم، قد شَهِدَت إلى جانب الزراعة نماًء في التجارةِ والحِرَف، أسفَر عن زخمٍ هائلٍ من فائضِ الإنتاج. ونظُام المدنية ذاك المتأسسُ على أرضيةِ هذا الإنتاج، أي الثقافة المادية، يقوم بإنشاءِ ثقافةٍ معنويةٍ مهيبةٍ وعظيمة، ليُؤَلِّه مجموعاتِه الحاكمة، بينما يَحُطُّ من شأنِ العبيد العاملين باعتبارهم مخلوقين من بُرازِ الآلهة. ينبغي الإدراكَ جيداً بأنّ انعكاسَ الحياةِ المادية في أساطيرِ الولادة والإنشاء على هذا المنوال أمرٌ جليٌّ للغاية. أما الإلهةُ – الأم المبدعة، فيتم خلقُها من ضلعِ الرجل الأيمن (الضلع الأعوج). لَكم هي مثيرةٌ تلك الأساطير، فهي تَعكِس بكلِّ سطوعٍ كيفيةَ خنوعِ المرأةِ الأم بشكلٍ مطلق. لقد غدت الحياُة أمراً يُدرَك ويُفَسَّر وفق اللغةِ التي تُؤلِّفها الأساطير.

ستستمرُ هذه القصةُ اتساعاً وعمقاً حتى يومنا، وصولاً إلى العاملِ والعاطلِ عن العملِ وشتى أنواعِ العَبيدِ الخاضعين إلى الإفقار. تعريفُ مرحلةِ المدنيةِ من التاريخِ الكونيّ، وتحديدُها بفتراتِها الرئيسيةِ يتحلى بأهميةٍ قصوى. فالمدنُ التي تستفيدُ جيداً من الاحتياجاتِ التجاريةِ للمنطقةِ الريفية، والمُشَيَّدُة تأسيساً على مُخَطَّطٍ وتقنيةٍ تلبيةِ ذلك بإنتاجٍ أكثر إثماراً؛ لا تؤدي دوراً سلبياً في مَطلَعها. بالعكس، فهي تُسَرِّعُ من وتيرةِ التطورِ الاجتماعيِّ ضمن تناغُمٍ وتحالُفٍ مع المنطقةِ الريفية. إلا أنَّ الحروبَ والصراعَ على الفوائضِ الاجتماعيةِ التي أُفسِحَ المجالُ أمامها وباتت تقتضي التراكُم الضخم، وكذلك مراحل التمايزِ الطبقيِّ والتدولِ المعتمدة على المدينة؛ تغدو خطراً يُحيقُ تدريجياً بالكادحين الريفيين والمدينيين، وبكلِّ الأنظمةِ القَبَلِيَّةِ على السواء. أي، وحسبَ تعبيرِ هيغل، يتمُّ إخضاعُ المجتمعِ إلى التناقضِ والعلاقةِ القائمَين عموماً بين العبدِ – السيد. وسوف يَمُرُّ سياقُ المدنيةِ من التاريخِ الكونيِّ مشحوناً على الدوام بالحروبِ الناجمةِ عن ذاك التناقض، ومليئاً بأشكالِ الدولةِ المتأسسةِ إلى جانبِ تلك الحروب. والتاريخُ بهذا المعنى "مذبحةُ الإنسان".

تلك القوى، التي يمكننا اصطلاحها بشكلٍ فظٍّ بأنها الزمُر الاحتكارية الزراعية والتجارية؛ يمكننا إطلاق تسميةِ المدنية على نظامها (شكلها) الاجتماعي الذي تُكَوِّنه من الكليات والتكاملات الثقافية المادية والمعنوية المؤلِّفةِ لنواةِ الأجهزة الأيديولوجية والسياسية والعسكرية المتكاثفة حول المدينة. ونظراً للشكلِ السائد بالنمط العبودي في استغلالِ الكدح والجهد، فسيَكُون نعتُ تلك النظم بـ"المدنيات العبودية" ذا معنى. بمقدورنا الفصل بين فرعَين مورِسَت المنافسةُ والمنازعةُ من خلالهما على مَرِّ التاريخ الحضاري: أولاً؛ في كنف المدنية ذاتها، فيما بين الاحتكارات عموماً، وفيما بين الاحتكارات الزراعية والتجارية خصوصاً. وثانياً؛ فيما بين جميعِ القوى الاجتماعية (الطبقة، القبيلة، العشيرة، الشعب، الحِرَفي) المتناقضةِ مع النظم المدينية. ووفقاً لطبيعة الحروب، فبقدرِ ما تفتات من كِلا الفرعَين، فإنها تُطَوِّرهما دائماً – ولنفسِ الأسباب – في أوساطِ الثقافة المادية والمعنوية التي يَسودها الصراُع والمنافسة الكثيفة، بغرضِ إحرازِ النصر والغالبية. وتبدأ الكيانات، التي ننعتها بالتفاعلات المتسلسلة، بالظهور في التاريخ الحضاري.

مجتمُع الزراعةِ – القرية المبتدئ بين أعوامِ 15000 – 12000 ق.م بَعَد مجتمعِ القطفِ والقنص المُهيب (معبد Dikilitaş، أي المعبد ذو الأعمدة الحجرية المنتصبة، في أورفا يُسَلِّطُ الضوء على هذه الحقبة)، قد انتقلَ إلى مرحلةِ الحَبْوِ والاستقرارِ الكليِّ مع التوجهِ نحو أعوامِ

6000 ق.م؛ وذلك في الأراضي التي تلتقي فيها سلسلةُ جبالِ زاغروس – طوروس مع السهولِ المنخفضةِ المقتاتةِ على نهري دجلة والفرات، والتي تتميزُ بمناخٍ طبيعيٍّ للرَّيّ، وتَمتَلِكُ أنواعاً وفيرةً من النبات والحيوان. حيث يَشهَدُ مجتمعُ الزراعةِ – القرية أروعَ مراحله إبداعاً فيما بين 6000 – 4000 ق.م، لِيَبدأ بتصديرِ نفسه إلى جميعِ الأصقاعِ اعتباراً من أعوامِ 5000 ق.م. ما يَجري هنا هو قلةٌ نادرةٌ من المهاجرين، وكثرة وفيرةٌ من التصديرِ الثقافي. وثقافةُ آل عُبَيد المتناميةُ تصاعدياً بالالتفافِ حولَ الزراعةِ المروية في ميزوبوتاميا السفلى ما بين 5000 – 4000 ق.م، قد تَعَزَّزَ شأنُها لدرجةِ شروعِها بالسياسةِ الاستيطانية المضادةِ على ميزوبوتاميا الشمالية. وقد وُجِدَت بقايا أثريةٌ شاهدةٌ على هذا التوسعِ الاستيطانيِّ الثقافيِّ في ميزوبوتاميا العليا خلال أعوامِ 4000 ق.م. إلا أنّ الثقافةَ الذاتيةَ للمنطقة لا تزال محافظةً على أَولَوِيَّتِها. أما عهدُ أوروك، فيتصاعدُ في مرحلةٍ ما بين 4000 – 3000 ق.م، مُمَثّلاً ولادَة المدينة. وملحمةُ كلكامش تَنُصُّ على هذا التقدمِ الساحر، وتشيرُ إلى توسعِ أوروك بشكلٍ مشابهٍ صوبَ الشمال. وتَرجُحُ كفةُ الاحتمالِ بأنّ ثقافةَ كِلتا المرحلتَين استلمت زمامَ تفوقِها في الحملة بإثمارِ إنتاجِها الزراعيِّ وصناعتها للغزلِ والنسيجِ والصحونِ الفخارية. ومرحلةُ 3000 – 2000 ق.م هي عهدُ سلالاتِ أور الكلاسيكية. خاصيتُها المميِّزة هي تكاثُرُ المدنِ وصراعاتُ التقاسمِ الدائمةُ والمحتدمةُ فيما بينها. وبالإمكانِ تسميتها بحروبِ إعادةِ التقاسمِ بين الاحتكاريين الأوائل. تُعاشُ تطوراتٌ في نمطِ كِلتا الحضارتَين مع تلك الحركاتِ التوسعيةِ الاستيطانية والمضادة للاستيطانِ لأولِ مرةٍ في التاريخ. فبينما تَلِجُ الشرائحُ الهرميةُ مِن القبائل مرحلةَ التدول، فإنّ الكثيَر من أعضاءِ القبائل أُضيفوا إلى طبقةِ العبيد، لِتَشهَدَ صفوفُ القبائلِ والعشائرِ تمايُزاً وفَرزاً واضحاً. فمِن جهة يتّم اشتقاقُ مدنياتِ المدنِ الجديدة، ومِن الجهةِ الأخرى يتقوى تآزُرُ وتعاضُدُ التنظيماتِ القَبَلية والعشائرية.

لا وجودَ للمدنية من دون تجارةِ ميزوبوتاميا والتجارة عموماً. فإما أنْ تنهار كلتاهما أو إحداهما فجأةً، أو أنْ تتوازنا وتتكافآ. لقد وُجِد الغالبُ والمغلوب، لكنّ حالةَ التوازن، ومراحلَ عدمِ غالبية كِلا الطرفَين كانت أطولَ زمناً. وكمثالٍ على ذلك مجدداً: الصراعُ والتوازن بين آل عُبَيد وأوروك. فقبل ذلك كان كِلاهما في حالةِ صراعٍ وتوازن مع المجتمع في ميزوبوتاميا العليا. كما نشبت صراعاتٌ مهوِّلة بين سلالاتِ أور وأكاد، وحصل التوازن بينها، ولكن، ثمة أيضاً مراحلُ مُسِحَت فيها أور وأكاد من صفحاتِ التاريخ. هذا وشهد الأكاديون والكوتيون مراحلَ اشتباكاتٍ وسحقٍ وتوازن. فضلاً عن أنّ بابل وآشور كانتا متوازنتَين ومتصارعتَين. كما مرت مراحل من الحرب الضروس والتوازنات بفواصلَ زمنيةٍ متقاربةٍ فيما بين البابليين والآشوريين من جهة، والهوريين عموماً من جهة ثانية (بما فيهم الحثيين، الميتانيين، الكاسيين، الميديين، والأورارتيين). في حين أنّ مراحلَ التوازن والحرب حافظت على وجودها بين الحثيين والمصريين. وفي نهايةِ المآل، نشبت حروبُ "الألف عام" (550 ق.م – 650 م) بين الإغريق – الرومان والبرسيين – الساسانيين. هكذا هي الصراعاتُ والمسالماتُ داخل زمرِ المدنيات وفيما بينها!

يشيرُ التاريخُ إلى انتشارِ التجارةِ بدءاً من أعوامِ 4000 ق.م. حيث نعثُر على مستوطناتٍ تجاريةٍ منتشرةٍ بالارتباطِ مع الحضارةِ القائمةِ في ميزوبوتاميا السفلى حولَ مدينةِ أوروك، التي هي أولُ دولةٍ مدينية (4000 – 3000 ق.م)، وكذلك على طولِ الخطِّ من عيلام الواقعةِ في جنوبِ غربي إيران إلى المناطقِ المعروفةِ اليوم بـ ألازغ Elazığ وملاطية Malatya في ميزوبوتاميا العليا. وهكذا تُفتَح مصاريعُ أُولى الأبوابِ الاستعمارية. إننا نشاهدُ قبل ذلك وجودَ استيطانِ العُبَيدي (ثقافةُ آل عُبَيد الأبويةُ البطرياركيةُ الأولى الملاحَظةُ قبلَ نشوءِ الدولة) كثقافةٍ مهيمنةٍ قبلَ عهدِ أوروك (5000 – 4000 ق.م). يتداخلُ نشوءُ الاستيطانِ والتجارةِ معاً. فمقابلَ الأوعيةِ والصحونِ الفخاريةِ ومنتجاتِ النسيجِ كانت تُنقَل بالأغلب المعادنُ والأخشاب. وتَتَشَكَّلُ السوقُ مع نشوءِ التجار، وتَتَحَوَّلُ مراكزُ تقديمِ العطايا والقرابين رويداً

رويداً إلى أسواق. وهنا يمكننا تسمية التاجرِ المتفردِ بوضعِ السعر البدائيِّ لِقِيَمِ سلعِ المناطقِ المختلفةِ بالرأسماليِّ البدائي. ذلك أنه، وعبر مقدرةِ تحديدِ الأسعار، ينجحُ في ادخارِ سلعٍ عَجِزَ عن ادخارِها سابقوه جميعاً.

ثقافةُ أوروك توسعيةٌ وفقاً لطبيعةِ بنيتها. فاتساعُ المدينةِ على جميعِ الأصعدة مع زيادةِ العطاء والإنتاج، وبسببِ تحملها الزيادَةَ السكانيةَ إلى حدٍّ معين، قد أدى إلى ولادةِ المدن المجاورة على التوالي. فالثقافةُ القروية في الهلال الخصيب أيضاً كانت قد تكاثرت على هذه الشاكلة، لتتمخض عن تأسيسِ سلسلةٍ متعاقبةٍ من القرى. هكذا تتسع نطاقاتُ حزامِ القرى الأول كالتيهور (اعتباراً من أعوام 10 آلاف ق.م)، بدءاً من نوالي جوري (أورفا – سيفرك على ضفاف نهر الفرات) إلى جايونو (ديار بكر – أرغاني Ergani على ضفاف إحدى فروع نهر دجلة)، ومنها إلى جميه خالان (بالقرب من نهر باطمان Batman Çayı)، وهكذا وصولاً إلى كركوك في الأسفل. هذا هو الحَدَث الذي أسميناه بازدهارِ الثقافات. وتَحَوُّلُ أوروك إلى ثقافة أيضاً سلك مساراً مشابهاً. إنّ تكاثُر المدن يعني زيادَة المنافسة. فنظراً لأنّ المدينةَ تعني السوقَ في الوقت عينه، فالثقافةُ الجديدة تَحمِلُ في ثناياها عنصرَ المنافسة حيثما حَلَّت. والتجارةُ باتت مهنةً محطَّ الأنظار منذئذ، بل وكانت الصناعةُ المِهَنِيةُ المعنيةُ بالزراعةِ والمواصلات قد وُلِدَت آنذاك. أما النزاعُ والصراع بين المدن، فسوف يجلب معه مشكلةَ الهيمنة، بطبيعة الحال. مما يعني أن سياقَ العبور من دولةِ المدينة إلى الإمبراطورية البدائية (وهذا ما يعني بسطَ نفوذِ وحكمِ الشخص عينه أو السلالةِ عينها على كلِّ المدن القائمة) سيفرض نفسَه تدريجياً.

ستُقحِم حاجةُ أوروك للتجارة الساحةَ النيوليتيةَ في مرحلةِ التمدن والاستيطان مبكراً. فالعديدُ من المعطيات التي في اليد تِ هن وجودَ مساحةِ انتشارٍ وعملياتِ استيطانٍ أكثَر رقياً في أوروك، بالحذوِ حذوَ زخمِ المستوطناتِ المعتمدة على ثقافةِ آل عُبَيد. ونخص بالذكر العثورَ على مستوطناتِ أورك الراقيةِ للغاية على سواحلِ نهرِ الفرات. كما تُثبِت اللقى الأثريةُ التي في متناولِ اليد وجودَ نزوعٍ يعكس قيامَ التمردِ من جهة، وتبادلَ البيع والشراء من جهةٍ أخرى في ثقافةِ ميزوبوتاميا العليا – التي لم تُوقِف حلقاتِ التوسع أصلاً منذ عهدِ ثقافةِ تل حلف – تجاه حركةِ الاستيطان المتطورة في أوروك منذ أعوام 3500 ق.م. كما ثمة حفرياتٌ في أطلالٍ كثيرةٍ تشير إلى بدءِ التمدن في المنطقة في أعوام 3000 ق.م بفضلِ ديناميكياتها الداخلية القويةِ جداً. وجميعُ اللقى المتزايدةِ مع مرورِ الأيام تحث على التفكير بانتقالِ ثقافةِ المدينةِ من منطقةِ النبع الأم صوبَ ميزوبوتاميا السفلى، تماماً مثلما انتقلت إلى مصر وعيلام وهارابا. ونخص بالذكر حفرياتِ التاريخِ القريب في مكانِ إقامةِ كوباكلي تبه بالقرب من أورفا، والتي تمخضت عن لقى قادرةٍ على تغييرِ الآراء الحالية وتعديلها (حيث برهنت على بدئها في أعوام 10000 ق.م). فقد تم تثبيت وجودِ ثقافةٍ يمكن اعتبارَها عملاقةً مقارنةً بعهدها، وذلك قبل أنْ تشهد الترييف . ويَرجح الظنُّ بأنها كانت ثقافةَ المعبد. فرغم أنّ الأعمدةَ المنتصبةَ لا تكفي لتحليلِ المعنى، ولكن، من المؤكد أنها تعكس ثقافةً جِدَّ راقية. والبحوثُ الحديثة قد تؤدي إلى انزلاقِ المركز الثقافي وتَبَدُّلِه.

بَرَزَ عهدٌ تكاثَفَت فيه العلاقاتُ والتناقضاتُ بين المدنياتِ في عهدِ السلالاتِ الجديدةِ لكلٍّ من بابل، آشور، مصر، والهوريين – الميتانيين – الحثيين. ولأولِ مرة بَدَأَ عهدُ المدنيةِ المركزيةِ المهيمنة. إنه عهدٌ مختلفٌ من العولمة. هذا واستمرَّت الهجماتُ المتواصلةُ دون انقطاع على مراكزِ المدنيةِ مِن قِبَلِ الأنسابِ القَبَلِية الشماليةِ والقبائل الجبليةِ والصحراوية في الشرقِ الأوسط، وذلك بفضلِ التقنياتِ والخبراتِ الأخرى التي انتَهَلَتها من المدنية. فقد طَوَّرَ البابليون الصناعةَ والعلم، وأسَّسَ الآشوريون احتكارَ التجارة، ليُواصِلوا مساعيَ إنقاذِ المدنيةِ السومريةِ مِن القضايا المتفاقمةِ التي عانت منها، ونشرِها دون انقطاع. فبابل كانت فعلاً لندن وباريس وأمستردام والبندقية الحقيقية لعصرها في مجالِ الصناعة. بل وكانت في عهدِ زُهُوِّها ذاتَ شُهرةٍ تُضارِعُ نيويورك الحاليةَ ألفَ مرة. وحتى الإسكندر لَم يَلتَقِطْ آخِرَ نفسٍ له عبثاً في بابل التي أَفَلَ نَجمُها. بل وربما كان صَدَّام آخِرَ ضحيةٍ مأساويةٍ لِعشقِ بابل. وثمة الآلافُ الآخرون أيضاً، بحيث لا تتَّسِعُ لهم الكتابة.

أما عندما أَجهَدُ لتحليلِ الاحتكارِ التجاريِّ لآشور، فلا تنفكُّ الاحتكاراتُ التجاريةُ للبندقية وهولندا والإنكليز تخطُر ببالي فوراً. في الحقيقة، ربما كانت الاحتكاراتُ التجاريةُ الآشوريةُ أكثَر الشركاتِ إقداماً وإبداعاً في التاريخ، إلى جانبِ الفينيقيين. ولا جدال في أنهم طَوَّروا الشبكاتِ التجاريةَ الواسعةَ (الوكالات التجارية الشهيرة، أي أماكن ومقرات العمل) من آسيا الوسطى (يُشار إلى أنهم بانوا حتى في الصين) إلى غربي الأناضول، ومن البلادِ العربيةِ إلى سواحلِ البحرِ الأسود. مِن المؤكَّدِ أنهم أَسَّسوا أولَ إمبراطوريةٍ تجاريةٍ ضخمة. وبهذا المعنى، فهذا الأخطبوطُ التجاريُّ الذي يُظهِر نفسَه على شكلِ ثلاثِ مراحل خلالَ أعوامِ 2000 – 1600 و1600 – 1300 و1300 – 600 ق.م، إنما هو الأولُ من نوعه. لكنّ التجارَة أيضاً لَم تَذهبْ قيمةُ حَلِّها أبعَد من التوسيعِ والتجذيرِ المحدودَين للمدنيةِ السومريةِ المركزية. علماً أنّ الاحتكارَ التجاريَّ هو على الدوام شريكُ الاحتكارِ الأمِّ المؤلَّفِ مِن الراهبِ + العسكري + الحاكم. أما النزاعاتُ التي فيما بينهم، فلا تَذهَبُ أَبعَد مِن الصراعِ على الحصص. ومع ذلك، مِن المحالِ بتاتاً الاستخفافَ بِكَونِ آشور نَقَلَت المدنيةَ السومرية المركزيةَ معها حوالي ألفاً وخمسمائة عامٍ بِحالها. إنها مِن أقوى حَلَقاتِ سلسلةِ المدنية.

في حين أنّ هارابا، عمان، الحثيين، الميتانيين، ومصر انهاروا داخلياً وبسهولة، بسببِ عجزهم عن إحرازِ النجاح عينه. هذا ولا يُمكِن إنكارَ كونِ الآشوريين أَثَّروا في المدنيةِ الإغريقيةِ بوساطةِ التجارة، وعن طريقِ الفينيقيين والميديين – البرسيين والحثيين لاحقاً؛ لِيُؤَدّوا الدورَ الأكثر تعييناً في استمرارِ المدنيةِ المركزيةِ بلا انقطاع. احتكارُ التجارةِ لا يَحلُّ المشاكل، لكنه يُؤَمِّنُ إطالةَ عُمرِ المدنيةِ بتطويرها مِن خلالِ نشرِ العديدِ مِن إنجازاتها المُطَوِّرةِ (بما فيها الأفكار والعقائد) في جميعِ الأصقاع. وإلا، فكانت ستقَعُ في وضعِ هارابا، وربما كان التاريخُ سيشهدُ تَكراراً لعدةِ آلافٍ من السنين. رغَم ذلك، ينبغي الإدراكَ أنّ الاحتكارَ التجاريَّ هو احتكارُ تكديسِ رأسِ المالِ الأكثر تعسفاً، وأنّ ممثليه السياسيين لا يتوانون عن الإقدامِ على أفظعِ الممارساتِ جُوراً، مثلما شاهدنا في مثالِ السُّور (إنشاء القلعة والسور من جماجم البشر). والأنكى أنّ الأمرَ الآخَرَ المعلوَم جيداً هو كَونُ الاحتكاراتِ التجاريةِ تَجني الأرباحَ بأقلِّ قدرٍ من الجهد، عن طريقِ استثمارِ فارقِ الأسعار، وفارقِ تَسليعِ البضائع.

لا نتحدث هنا عن بيعِ وشراءِ السلعِ الصغيرة أو المتاجَرةِ بها بهدفِ الاستهلاكِ دون جنيِ الربح. بل ينبغي أنْ يُوضَعَ نصبَ العينِ دائماً أننا نتحدث عن التجارةِ الاحتكاريةِ الهادفةِ للربح. إذ يَرجُحُ احتمالُ كَونِ انهيارِ هارابا كان بسببِ عجزِها عن الانفتاحِ على الخارج وعدمِ تطويرِها للتجارة. مِن المعلومِ أنّ السلالةَ المصريةَ الجديدةَ أيضاً (1600 – 1000 ق.م) قد خَمدَت بسببِ النزاعاتِ الداخليةِ والاعتداءاتِ الخارجية، نظراً لعجزها عن التحلي بمهارةِ الانفتاحِ على الخارج وتأسيسِ احتكارٍ تجاريٍّ ناجح. ولو أنها تَوَسَّعَت بقدرِ السومريين، لَربما كان عالَمُنا مغايراً. أما الصين، فلَم تَرَ داعياً للانفتاحِ خارجاً، ربما لأنها بذاتِها كانت مترامية الأطراف. واضحٌ جلياً أنّ الانفجارَ الأولَ للمدنيةِ المركزيةِ نَشَرَ القضايا المستفحلةَ التي أَسفَر عنها في أرجاءِ العالَم، بالغاً بذلك مستوى مختلفاً.

ثمة مفكرون يعتقدون بطغيانِ تَداخُلِ مدنيةِ الأناضول وميزوبوتاميا ومصر لأولِ مرةٍ في التاريخ فيما بين 1600 – 1200 ق.م، مُكتَسِبَةً بذلك طابَعَ الهيمنةِ المركزية. ساطِّع بجلاء أنها حَقَّقَت قفزةً بارزة، حتى وإنْ لَم تُسَمَّ بالعصرِ الذهبيِّ للتمدنِ والتجارةِ والأرستقراطية. مِن الواضحِ أنّ تعميمَ القضايا واستشراءَها يَدفَع إلى تبديلِ مكانِ الهيمنةِ المركزيةِ مِراراً لدعمِ إطالةِ عمرِ النظام. ومعاهدُة قادش الشهيرة (1280 ق.م) تَعكِسُ هذه الحقيقةَ في ذاك العصر.

لَم تَخفّ وطأةُ الأزمةِ التي عانتها المدنيةُ المركزيةُ في أعوامِ 1200 – 800 ق.م، إلا بَعدَ تَقَدُّمِ مكانةِ تقنيةِ الحديدِ على البرونز (3000 – 1000 ق.م). فالتَطَوُّراتُ في تِقَنياتِ الإنتاجِ والحربِ تَخلُقُ معها فوارقَ عهودِها دائماً. لا ريب أنّ التطورَ الاجتماعيَّ هو المُعَيِّن، إلا أنه مرتبطٌ عن كثب بالتقنية. ولأولِ مرةٍ يَخرُجُ مركزُ الهيمنةِ خارجَ ميزوبوتاميا. إنها الخطواتُ الأولى على دربِ الانتقالِ صوبَ الغرب، أي

أوروبا. وسوف تَتَشَكَّلُ مرحلةُ الانتقالِ في هذا الانزلاق مِن الإمبراطوريةِ الميديةِ – البرسية بّراً (600 – 330 ق.م)، ومن الفينيقيين بَحراً (1200 – 330 ق.م). وسيَلعَبُ الأورارتيون أيضاً دوراً مشابهاً (850 – 600 ق.م). حتى وإنْ لَم يتم تَخَطي الأزمةِ الاجتماعيةِ كلياً، إلا أنها استمرّت أَخَفَّ حِدَّةً بانتشارِ تقنيةِ الحديد وتأمينِ سلامةِ الطرقِ التجارية. إنّ الحملاتِ التي قَام بها كلٌّ مِن الإمبراطوريةِ (الهيمنة) الميديةِ – البرسية عَبرَ طُرُقِ التجارةِ البرية، والفينيقيين عبرَ تجارةِ البحرِ الأبيض المتوسط، تتميز بالأهمية. وقد عاشَ الإغريقُ مدةً طويلةً مِن الزمنِ كمستعمَرةٍ ومستوطَنةٍ في ظلّ كِلتا المدنيتَين. أنّ التاريخَ (التاريخ الغربي المركز) وعلى رأسها ديمقراطيةُ أثينا، دَعْ جانباً أنها حَلّت قضايا المدنيةِ المركزية؛ بل وتشيرُ إلى أنها أثقَلَت مِن وطأتها أكثر. وإذا ما رَتَّبنا ذلك:

أنّ حُلولَ الحديدِ مَحَلَّ البرونز في تقنياتِ التسلح، سوف يؤدي إلى العديدِ من المستجداتِ الجديدة. فلأولِ مرةٍ ستتبدى الأهميةُ القصوى للبحث عن المعدنِ والمتاجَرةِ به. هذا وثمة تَزايُدٌ كبيرٌ في بناءِ القلاعِ والأسوار. فأولى الأمثلةِ الباهرةِ للقلاع هي مِن منتوجِ هذه الحقبة. هذا ودورُ التجارةِ أيضاً يَبلُغُ قِمّتَه. بالتالي، فالتصاعُدُ الكبيرُ لآشور وفينيقيا هو ثمرةٌ للاحتكاراتِ التجارية. وتَتَلَقّى المدنيةُ الضربةَ الكبرى بين أعوامِ 1500 – 1200 ق.م نتيجةَ اعتداءاتِ وغزواتِ القبائلِ المحاربةِ للإسكيت والدوريين من الشمال وللآراميين من الجنوب. أما مرحلةُ ما بين 1200 – 800 ق.م، فهي بالأكثر عهدُ تراجعٍ وانحسار. القوةُ الوحيدةُ الصامدةُ هي الإمبراطوريةُ الآشورية.

عصر آشور هو أعتى قُوى التاريخِ القديمِ سياسياً وعسكرياً وتجارياً. وتؤدي دورَ الحلقة الوسيطة الواصلة بين المدنية السومرية والمدنية الإغريقية – الرومانية. ويتم استذكارها في المدنية بإراقةِ الدماء والطغيان والجور والإبداع التجاري، والاحتفاء بانهيارها كيومِ عيدٍ من قِبَلِ جميعِ شعوبِ الشرق الأوسط (بما في ذلك شعبها أيضاً). ولانتهاءِ الاستبدادِ والطغيان الأقرب إلى طرازِ نمرود وفرعون نصيبُه الوافر والمُحدّد في تلك الاحتفالات.

العهدُ الأول (2000 – 1600 ق.م) هو عهدُ نماءِ الأرستقراطية التجارية. والضارب للنظر أنّ الزمرة التجاريةَ والسياسية تتجسد بكثافةٍ في نفسِ الشخصية كشكلٍ احتكاري. وبالمقدور القول أنّ احتكارَ القوةِ السياسية والتجارية قد تأسس لأولِ مرةٍ على يدِ المجتمعات الآشورية. كما يمكن التبيان – وبكلّ سهولة – أنهم اعتمدوا على إرثٍ تاريخيٍّ واسع، واستخدموا الخبرةَ التجارية لكلٍّ من آل عُبَيد وأوروك وأور وبابل، واقتفوا أثرهم، وطوَّروا التجارة اعتباراً من أعوام 2000 ق.م في جميعِ المناطق الحضارية بالاشتراك مع جيرانهم من القرى النيوليتية والجماعات النازحة، وأسسوا المستوطناتِ التجاريةَ في المراكز المتقدمة الرئيسة. ولأولِ مرةٍ عملوا بما هو أَشبَه بالامتيازات الأجنبية المستقلة، وامتلكوا شبكاتٍ من القوافل المترامية الأطراف، فكانوا المدنيةَ الأرقى من حيث الوعي التجاري، ولَجَأوا إلى القوة التعسفية بلا هوادةٍ في سبيلِ ضمانِ جميعِ هذه العلاقات الاستراتيجية. وتزخر نينوى بالغنى والذهب والفضة، فكانت بذلك بمثابةِ أمستردامِ هولندا. وباتت مركزُ أفضلِ أنواعِ الأقمشة، وأشهرُ القصور والسرايا تجتمع في نينوى والمدن المجاورة لها. ومثلما الحال في المنافسة بين أمستردام وباريس، فإنّ بابل هي المنافس الند لنينوى (آشور). كلتاهما تبذلان جهوداً مريرةً للتأثير في الأخرى ومَدِّ هيمنتها عليها. كما لم تتناقص اشتباكاتهما وصداماتهما الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية بسببِ المصالح المتبادلة. ورغم تبدلِ التفوق المرحلي بينهما من حينٍ لآخر، إلا أنهما تعجزان عن إحرازِ التفوق النهائي.

النتيجةُ الأهم الممكن استخلاصها من الواقع العملي للمدنية الآشورية، هي تداخُل الاحتكارِ التجاري مع الاحتكار السياسي، واهتمامهما بالحروب. تُشَكّل آشور المرحلةَ الأهمَّ للاحتكار السياسي والتجاري في التاريخ الحضاري. وبالمقدور القول أنّ الحلقةَ المركزية الأولى الواصلةَ بين المدنيات المصرية والصينية والهندية – قبل الإمبراطورية البرسية – هي الاحتكاراتُ التجارية الآشورية. لقد خلقوا عالَماً تجارياً بِحَدِّ ذاته. إنها شكلٌ من العولمة في ذاك العصر. ومرةً أخرى يتبدى للعيان أنّ الاحتكارَ التجاري ليس اقتصاداً، بل يُفرَض على الاقتصاد

من الخارج بنسقٍ إرهابيٍّ يَندر وجودُ نظيرٍ له، لينهبَ ويسلبَ الثرواتِ التي جَمَعَتها وأوجدتها الشعوبُ والقبائلُ بِشَقِّ الأنفس وبالكدح المرير. ساطِّع جلياً مدى استحالةِ ممارسةِ الاحتكار التجاري بدون الدولة. فبينما كانت الاحتكاراتُ السياسية السابقة برمتها متعلقةً بنمطِ الزراعة العبودي، اكتَسَبَت التجارُة هنا، ولأولِ مرة، ثقلاً يُعادِل ما للزراعةِ منه. وإذا ما عرَّفنا الاحتكارَ التجاري على أنه الرأسمالية، فالاحتكار السياسي يحتل مكانه في المدنية كقوةٍ استعماريةٍ استغلاليةٍ أكثر تأثيراً في نهبِ وسلبِ فائضِ الإنتاج في الزراعة. الإمبراطوريةُ هي شكلُ الحكم الذي تشجعه التجارُة أكثر من الزراعة. فضمانُ الطرق حاجةٌ ضروريةٌ لتجارةِ المناطق الشاسعة. وهذا ما لا يُؤَمِّنه إلا الإمبراطورية. أما لجوءُها إلى العنف المكثف، فمن الجلي بلا جدال أنه يتصاعد بالتداخل مع المقاومة التي يبديها المجتمُع تجاه الإرغاماتِ الاقتصادية الجديدة المفروضة عليه.

من الساطع أنّ الزراعةَ، السوق، التجارَة الصغيرة، الحِرَفة، وعدداً جماً من الشرائح الخاصة المستقلة هم ذوو فائدةٍ للاقتصاد. فكدحُ الإنسان في جميعِ هذه الميادين قد أثبتَ قيمتَه المُطوِّرة للإنتاجية والعطاء. وليس من العسير تشخيص عدمِ لزومِ أو جدوى الاحتكار السياسي أو العسكري أو التجاري – الاقتصادي بالنسبة له. فهل كان الاقتصاد سيركد لو لَم تَكُن آشور؟ بالعكس، من المفهوم أنّ الوسطَ الذي يستتب فيه السلاُم والأمن قادرٌ على خلقِ حياةٍ اقتصاديةٍ مغايرةٍ وأكثر إيجابية. والدولةُ باعتبارها الحكم المعادي للديمقراطية، ليست دون جدوى أو ضرورة وحسب، بل هي قوةٌ مخرِّبةٌ للاقتصاد والمجتمع من خلال البيروقراطية التي تنتجها، والحروبِ التي تشنها، وعملياتِ النهبِ والسلب التي تقوم بها. لا أناقش هنا أهميةَ وضرورَة المدينة والتمايز الطبقي؛ بل أتحرى وأحقق في العلاقةِ بين المدنية والقوة الجبارة الطاغية المتلثمة بالأردية الأيديولوجيةِ الإلهية، والمتحصنة بجدارٍ عسكريٍّ وسياسيٍّ غليظٍ يَحُفُّ بها. أكررُ ثانيةً؛ حتى ولو كان للمدنيةِ جوانبُها الإيجابية على صعيدِ التمدن، فهي قد دُنِّسَت، وطغت عليها الجوانبُ السلبية بالعوائق الرجعية التعصبية التي تجرها للوراء. فتنسيقُ الإدارة أمر، واحتكاراتُ الطغيان والسلب أمرٌ آخر.

إنّ نقاشَ مساهماتِ مصر والهند والصين في النهر الأم للحضارة موضوعٌ يتطلب عملاً كبيراً محلُّه ليس هنا. ولكن، قد يَكُون من المفيد التحري والتحقيق الموجز في أسبابِ طغيانِ الزراعة عليها بالأرجح، ودوافع عجزها عن إبداءِ قدرتها وإرادتها لتخطي مناطقها. إني على قناعةٍ بأنها راقيةٌ للغاية في داخلها، وأنّ بقاءَها صامدةً متماسكةً ردحاً طويلاً من الزمن مَدِينٌ إلى عدمِ لجوئها إلى الاحتكار الاقتصادي، وبالأخص إلى الاحتكار التجاري للمناطق الشاسعة. فثلاثتها تكاد تغيب فيها التجارُة الخارجية. ويبدو أنّ البنيةَ الداخلية للزراعة والتجارة لا تتيح الفرصةَ كثيراً للاحتكار. فبقدرِ ما يقف الاحتكارُ السياسي الموجود بعيداً عن الاحتكارِ الاقتصادي، يَكُون حينها ذا عمرٍ أطول. فالقوُة السياسية والعسكرية تُواجِه اعتراضاً وردودَ فعلٍ أقلّ عند قيامِها بعرقلةِ للمخاطرِ الخارجية والفوضى الداخلية، وبالتالي، عمرها يطول. جميعُها في نهايةِ المآل احتكاراتُ السمسرةِ والريع الاقتصادي، ولكنّ الأمر المفهوَم أيضاً هو كونها لم تَختَنِق حتى حَلْقِها في الاحتكارات الاقتصادية.

أما تجارُة المناطق الشاسعة، التي عَجِزَت مصرُ عن إنجازها، وتَرَكَتها خاليةً؛ فقد أنجزها القوُم المتموقُع في شرقي البحر الأبيض المتوسط، والمسمى بالفينقيين. حيث يَعُود الفضلُ في نجاحِ تأسيسِ أولى المستوطنات التجارية المحيطة بجميعِ أطرافِ البحر الأبيض المتوسط إلى الفينيقيين. كما أنّ الفينيقيين هم أولُ مَن نشَر وأشاعَ الثقافةَ الشرقَ أوسطية والمصرية في أوروبا. فضلاً عن أنّ فنونهم في الأبجدية وصناعةِ السفن مؤثرٌة على الصعيد الحضاري. فهم مَن عَلَّم اليونانيين حروفَ الأبجدية. وهم أولُ مؤسِّسي الموانئ. ودورُهم بارزٌ وهام في نقلِ الثقافة المعنوية. إنهم أثّر مؤثّر في التاريخ الحضاري، بقدرِ الأورارتيين على الأقل.

نشاهد انتشارَ المدنِ والأسواق والتجارةِ شبه المستقلة بشكلٍ واسعِ النطاقِ في المدنيةِ الإغريقية – الرومانية. ولأولِ مرةٍ تُقَدِّم الإدارةُ الاستبدادية البابليةُ والآشوريةُ المتربعةُ على ميراثِ أوروك وأور، مساهماتٍ جديدةً للمدنية، بتمهيدها الطريقَ للوكالاتِ التجاريةِ على الصعيد الاقتصادي (إنه ضربٌ من ضروبِ تداخلِ مصطلحاتِ السوق – الوكالات التجارية – الربح). وبالأصل، فالمستوطناتُ التجاريةُ تَعُودُ في تاريخِها إلى أوروك، بل وحتى لِما قَبلَها. أما زيادةُ التبادل، وتَكَوُّنُ السوق، فيُهيِّئ لانطلاقةِ الدولةِ الآشورية كأولِ امبراطوريةٍ بهية. وما الإمبراطورياتُ في أساسها سوى ردٍّ على متطلباتِ الأمنِ والحماية للحياةِ الاقتصادية. فلكَونِ التجارةِ تُشَكِّل العمودَ الفقريَّ للاقتصادِ في آشور، فإنّ التجارَةَ ووكالاتها اقتضت تنظيماً سياسياً على نمطِ الإمبراطورية. يُقَيِّم التاريخُ الإمبراطوريةَ الآشوريةَ على أنها الإمبرطوريةُ الأكثُر طغياناً والحكُم الاستبداديُّ الأكثُر جبروتاً، وأنها الرأسماليةُ بحالتِها كمسودةِ مشروعٍ أوليٍّ لِما نسميه اليوم بالاحتكارِ التجاري. إنّ الرأسماليةَ التجاريةَ الاحتكاريةَ الآشوريةَ قد جَلَبَت معها إدارةً إمبراطوريةً عليا هي الأكثُر جُوراً وظلماً.

لقد نَجَحَت الفئةُ السياسيةُ للإمبراطوريةِ الإغريقية – الرومانية في إضافةِ ميراثِ المستوطناتِ التجاريةِ المدينية المتبقيةِ من الفينيقيين إلى ميراثِ الآشوريين، وتشكيلِ بنيةٍ سياسيةٍ عليا واقتصاديةٍ سفلى أكثر رقياً. لقد تَطَوَّر التبادلُ، وبدأ التنامي شبه المستقل للمدنِ والأسواقِ والتجارةِ والمنافسة، ولو بنطاقٍ محدود. إننا نتعرف على تمدنٍ مكافئٍ للأرياف، التي غدت تنتج فائضَ الإنتاجِ للمدن بهدفِ التبادل. وتطورَت تجارةُ النسيجِ والأغذية والمعادن. ونخص بالذكر شبكةَ الطرقِ الواسعةِ المنسوجةِ من الصين إلى المحيط الأطلسي. وتتحول الفئةُ السياسيةُ في إيران إلى إمبراطوريةٍ تجاريةٍ راسخةٍ بسببِ التجارةِ ما بين الشرقِ والغرب، وتتنامى لدرجةٍ تُخَوِّلها لتضييقِ الخناقِ على الإغريقِ وروما، وبسطِ نفوذِها عليهم. وتُشَكِّل سداً أساسياً أمام الفئاتِ السياسيةِ والأقوامِ القاطنةِ في الصين والهند وآسيا الوسطى وحركاتِها الاستيلائيةِ وغزواتِها صوبَ الغرب، مثلما ستستمر في نفس وظيفتها كَسَدٍّ أوليٍّ أمَام استيلاءِ الغربِ على الشرق أيضاً. ولم يتمكن الإسكندر ومَن جاءَ بعدَه مِن هدمِ هذا السدِّ المعيق وفتحِ أغطيةِ فوهاتِه، إلا لفترةٍ زمنيةٍ وجيزة (330 – 250 ق.م).

تُمَثِّلُ المدنيةُ الإغريقيةُ – الرومانية المكانَ الذي نعثر فيه على أُولى أمثلةِ الاقتصادِ الرأسماليِّ بكثرة. فدرجةُ استقلالية خصوصياتِ المدن، وتحديدُ قِيَمِ السلع والتبادلِ في الأسواق، وتواجدُ التجارِ الكبار فيها؛ إنما يشير إلى دُنُوِّها من عتبةِ الرأسمالية. إلا أنّ قوةَ المناطقِ الريفية تجاه المدنِ مِن جهة، وشكلَ تنظيمِ الإمبراطوريةِ (المعتمدِ على اقتصادِ الريفِ أساساً) مِن جهةٍ أخرى؛ يُعيق تَحَوُّلَ الرأسماليين إلى نظامٍ اجتماعيٍّ سائد. ولذلك، يبقى الرأسماليون في مستوى التجارِ الكبار كحدٍّ أقصى، ويظل تَدَخُّلُهم في الإنتاجِ والصناعةِ محدوداً للغاية. علاوةً على أنهم وجهاً لوجهٍ أمَام العراقيلِ المتواصلة للفئات السياسية. أضفْ إلى ذلك ظاهرَةَ العبودية المرتبطة بالسيد، والتي لا تزال محافظةً على وضعها الراسخ. وفرصة الأيدي العاملة في الحياةِ الحرة شحيحةٌ لدرجةٍ تكاد تَكُون معدومة. والنساءُ تُباع وتُشترى كجواري، مثلما يُباع الرجال بكلِّ أجسادهم كعبيد. لا جدالَ في كونِ العنف هو القوةُ الوحيدةُ المحدِّدةُ لاقتصادِ الرقيق. فوجودُ الرقيقِ كقيمةٍ اقتصاديةٍ كافٍ بِحَدِّ ذاتِه للإشارةِ – بكل شفافيةٍ وجزم – إلى العلاقةِ بين العنف والاقتصاد (الاقتصاد المعتمد على نهبِ الإنتاج الزائد). وفي نظامِ العصورِ الأولى في الصين والهند، بدءاً من تأسيسِ الكاست السياسيِّ والعسكريِّ إلى مرحلةِ الاستعمارِ الرأسمالي، كان يُنظَر إلى المجتمعِ السفليِّ بأجمعه على أنه ضربٌ من ضروبِ القطاعِ الاقتصادي، فيتم تشغيله، واعتبارُ إدارتِه بموجبِ ذلك مَهَمَّةً أساسيةً وحقاً إدارياً طبيعياً، أو بالأصح، حقاً إلهياً.

التفاعلاتُ المتسلسلةُ تلك، والتي أوجزناها باختصار إلى حين العصر الإغريقي – الروماني، إنما هي مرحلةٌ حرجةٌ ومتأزمة. فانهيارُ أو ضعفُ الزراعة والتجارة في بعضِ المناطق لأسبابٍ مختلفة، يَجعل الأزماتِ قائمةً دوماً. ومن أهم الأسباب الرئيسية للأزمة: المناخ، الإفراطُ في الإنتاج، النزاعاتُ والصراعاتُ الداخلية والخارجية، الهجراتُ الداخلية والخارجية، أنماطُ الإنتاج المعطاء، النظُام (الفلسفة)

والتنظيماتُ الأكثر رقياً على الصعيد التحليلي في المواضيع والمسائل العسكرية والسياسية والأيديولوجية. فالشرائحُ التي لا ترغب في الزوالِ من الزمر الاحتكارية، بل وتَفرض زيادَة نصيبها منها؛ تستخدم الصراعات والحروب كوسائلَ إنتاجية. الأمُر كذلك لأنهم الاحتكارُ المؤسَّسُ على دعامةِ الاقتصاد. ونخص بالذكر الدولَ والمدنياتِ المرتكزَة إلى الأسسِ التجارية بنسبةٍ أكبر، والتي تَفتح الطريقَ أمَام الحروب أكثر بسببِ تكرارِ الأزمات الاقتصادية مراراً. في حين أنّ الدولَ والمدنياتِ التي تسيطر عليها الاحتكاراتُ الزراعية ذات المناخِ المساعِد والمرويةُ بانتظام، تَكُون أكثر استقراراً ويستتب فيها الأمنُ والسلام، بسببِ عدم معاناتها الأزمات كثيراً. وإذا ما أمعنا النظر للأمر انطلاقاً من هذا المنظور، سوف نَعِي على نحوٍ أفضل أسبابَ ندرةِ خوضِ الحروب في كلٍّ من مصر، الهند، والصين، عدا بضعةِ تمردات وانتفاضاتٍ للعبيد أو في بعضِ المدن والمناطق. بينما المدنياتُ ذات الأصول الميزوبوتامية عموماً توسعيةٌ ومحاربَةُ باستمرار، وهذا أمٌر مفهوم، نظراً لتبعيتها المفرطة للتجارة. فعيشُ مدنياتِ آل عُبَيد، أوروك، أور، بابل، آشور، وبرس في أوساطٍ يسودها الاستيطانُ والتوسع والحروب الدائمة، على علاقةٍ وثيقةٍ بدورِ التجارة الذي لا غنى عنه في مرحلةِ الإنتاج.

كما أنّ كون المدنية الإغريقية – الرومانية في حالةٍ دائمةٍ من الحروب والأسفار البرية والبحرية، سواءً في عهد أثينا، أو بزعامةِ روما؛ على عُرىً وطيدةٍ بوزنِ وثقلِ التجارة في عالَمِ البحر الأبيض المتوسط، كشرطٍ ضروريٍّ لا ملاذَ منه. لقد باتت ميزوبوتاميا مهدَ الزراعة والتجارة منذ مرحلةِ تشييدِ المدنية. وتطغى الأسبابُ عينُها بالأغلب على خوضِ البرسيين في الشرق والإغريق والرومان في الغرب "حروبَ الألف عام" عن طريقِ ميزوبوتاميا منذ أعوام 600 ق.م، سواءً لتشبثهم بالمناطق الإنتاجية والتجارية الأولية التابعة لهم، أو لارتباطهم بالتجارة والزراعة في ميزوبوتاميا.

وبعدما شهدَ التاريخُ فترةً طويلةً من أكثرِ مراحله نضوجاً مع المدنية الإغريقية – الرومانية، دخل مرحلةَ أزمةٍ غائرة. فالإنتاجُ المعتمد على الزراعة في الريف والحِرَف في المدينة يفسح الطريقَ لفائضٍ إنتاجيٍّ هام. ووفرةُ فائضِ الإنتاج تُشَكّل أرضيةَ تنظيمٍ من نوعِ الدولة. كما أنّ فائضَ الإنتاج مرتبطٌ في جوهره بالكدح المحتَرف الماهر والمبذول مقابل إشباعِ البطن. وتقديُم واستخدامُ الكدحِ من الطراز العبودي، يُشَكّل النوعَ الرئيسي. فاستناداً إلى هذا النوع يتأسس احتكارُ الدولة المؤلَف من الثالوثِ الأيديولوجي والسياسي والعسكري. هذا النظامُ المتصاعد بالتداخل مع التمدن، يُطَوِّر من تقسيمِ العمل بالتزامن مع ظهورِ الحِرَف اليدوية، ليُؤَمِّنَ تكوينَ سلسلةِ التبضع – السوق – المال. وفي هذه الحلقة يَدخل الاحتكارُ التجاري حيزَ العمل، ليتيحَ الفرصةَ للاستيلاء على قسمٍ من الإنتاج الزائد. ومن حيث المضمون، يتولد احتكاران يتنافسان، ومن ثَم يتصارعان شيئاً فشيئاً، للاستيلاء على زائدِ الإنتاج المتكون من الزراعة والحِرَف، سواءً داخلَ الدولة أو فيما بين الدول. ورغم صعوبةِ التمييز الحاسم فيما بينهما، إلا أنّ مصطلحَ الاحتكارَين يُشَكّل مربضَ الفرسِ من حيث تحليلِ العديدِ من العلاقات والصِّدَامات السياسية والعسكرية.

ج- الاقتصاد في مرحلة الدولة الإقطاعية.

نرى بشكل عام أن شكل المجتمع العبودي للدولة دخل مرحلة الأزمة في الأعوام ما بين 250م – 500ق.م، لتنتهي تلك الأزمة بهيمنة المجتمع الإقطاعي كشكل أرقى. وقد لعبت الهجمات الخارجية لـ"البرابرة" المتسمين بمزايا المجتمع الطبيعي من جانب، وبالتردي والانحطاط الداخلي، وبتأثير النضال الذي ابتدأته الديانة المسيحية من جانب آخر؛ الدور المصيري في ذلك. لكن ما انهار هنا ليس الدولة، بل شكلها العبودي. أما الدولة، فستعزز نفسها أكثر، لتبلغ شكل الدولة الإقطاعية.

الدولة الإقطاعية: هو شكلُ العبودية المرنة بِحدود. فالفرق بين القن والعبد هو حقُّ الأول في تأسيسِ العائلة. وهو الشكلُ المُجَرَّب في مدنياتِ العصور الوسطى، باعتباره يفسح المجالَ أكثر أمام فائضِ الإنتاج والقيمة، حتى وإنْ كان عسيرَ التنفيذ عملياً، وموثوقاً بشروطٍ جمة. فضلاً عن أنّ مقاوماتِ وتمردات الشعوب والقبائل والعبيد الأرقاء والمدن (الحِرَفيين) تجاه فرضِ إرفاقهم عنوةً بالمدنية، أي بالعبودية والنهب والسلب التجاري؛ تُمثل فئةً أساسيةً أخرى لا تَعرف الخمودَ والهوادة. فالمدنيةُ نظامٌ عبودي دموي تعذيبيٌّ واستعماري استغلالي، لا يقتصر وجودُه على فائضِ القيمة في الرأسمالية (رأس المال) وحسب، بل ويكمن وراءَ الإنتاج الزائد (رأس المال) على مَرِّ خمسةِ – ستةِ آلافِ عام.

جسَّد مجتمع الدولة الإقطاعية أيضاً مرحلة مشابهة في نضوجها من حيث تمأسسه السياسي والعسكري. الدولة واثقة من نفسها ومعتَدّة لأبعد الحدود. فهي أقدس ما أنزله الإله على وجه البسيطة. وجنودها هم جنود الله. أي أن قناع القدسية متوطد تماماً. القوة الأولى فيها هي القوة السياسية، والثانية هي المفوضية الدينية، والثالثة هي العسكرية. في حين أن البيروقراطية تشكل القوة الرابعة. لقد ترسخت مؤسسات الدولة، كلٌّ في مكانها. ولا تفقد الدولة من قيمتها المؤسساتية إلى جانب توالي السلالات في استلام دفة الحكم. الأساس هنا هو المؤسسات، لا السلالات. والأمر عينه على مستوى الأشخاص أيضاً.

ويُرى في وجه الأرض – مرة أخرى – أنه هبة منحها الإله لحكامه عليها. وعلى العبيد أن يُبدوا رضاهم بذلك، بل وأن يشكروه دائماً على هبته تلك. غُلِّفَت الحروب بهالة من القدسية، فهي تُشَن باسم النظام الإلهي. ورغم أنها تناشد الإنسانية جمعاء وتنادي بالحرية والمساواة، إلا إن جباية الضرائب وجمع الغنائم هما المؤسستان الاستغلاليتان الأساسيتان فيها. أي أنها تواصل العبودية القديمة بجانبها هذا. في حين يتم إعداد جيوشها على نحو أكثر نظاماً ودائمية. لقد انتقلت منذ زمن بعيد من المحاربين المشكّلين لحاشية الأمير إلى الجيش كمؤسسة بحد ذاتها، بحيث اعتمدت أنظمة الجيوش البرسية والهيلينية والرومانية أساساً، مع تأسيسها جيوشاً أضخم عدداً وعُدّة في العصور الوسطى. يشكّل الخَيل والسيف رمزَي الجيش لهذه الحقبة، حيث تشهد مؤسسة الفرسان أوج ازدهارها، بكل أُبَّهَتها وعظمتها وأهميتها.

يُنظَر إلى الحروب كشكل من أشكال الإنتاج. ذلك أن الفتوحات هي موارد ربح وفير وهام. بمعنى آخر، ففتح الأراضي الجديدة يعني إنتاجات فائضة أخرى. والدولة الأقوى هي الدولة الأفضل في حربها وفتحها. التغذي على الدماء المراقة والاستغلال لا يأبه بأية حدود. فالجهاد في سبيل الله لا يمكن أن يكتمل، إلا بفتح العالم أجمع. وهذا بدوره ما مؤداه الجهاد الكوني والأبدي. تُعتَبر العبودية هنا حالة طبيعية متأتية من الله، في الحياة الاجتماعية. أي أن اصطلاح "العبودية" هو حالة فطرية منذ بداية الحياة، وليس حالة مكتسبة فيما بعد. فالناس يولدون ويموتون وهم عبيد. ويستحيل التفكير في شكل حياة أخرى عدا العبودية. إذ، ثمة الله، وثمة عباده. أما الملائكة والأنبياء، فهم الرسل المبلّغون بأوامر الله. إذا ما حوَّلنا ذلك إلى اللغة السوسيولوجية، فالله هنا يمثل سلطة الدولة المجردة المتمأسسة. في حين ترمز الملائكة إلى جيوش الموظفين، ويشير الأنبياء والملائكة الأساسية إلى الوزراء وزمرة البيروقراطية العليا. أما إدارة شؤون المجتمع، فتتم عبر نظام "رموز" مريع حقاً. ثمة أواصر وطيدة بين الإدارة الظاهرية والإدارة الرمزية. وبدون فك رموز العلاقة الكائنة بين جانبَي الإدارة الملموس والرمزي، يستحيل بلوغ فهم وإدراك سليم للمجتمع. بمعنى آخر، إذا كنا نود استيعاب ماهية إدارة المجتمع بوجهها الحقيقي، فعلينا نزع الستار البانتيوني* (النظام الألوهي). وحينها سنرى أن الوجه الظالم والقبيح للقمعيين والاستعماريين الاستغلاليين مستتر تحت غطاء القدسية منذ آلاف السنين.

أما حالة المرأة المحبوسة في القفص، فثمة تغييرات طرأت عليها، بما يفيد بتمرين صوتها وتطوير زينتها، لا غير. ثمة عبودية غائرة ومتوارية بأبعاد لا تصدق. لقد تعرضت امرأة العصور الوسطى للانكسار الثقافي الكبير الثاني الجاري للمجتمع الجنسوي. فبينما نشاهد

حصول الانكسار الثقافي الكبير الأول في ثقافة الإلهة إبنانا – عشتار – في فترة ولادة الدولة العبودية؛ يمكننا مشاهدة الانكسار الثقافي الذي عاناه النظام الناضج (المستوي) إزاء المرأة، متمثلاً في مثال "ماريام" الأخت الكبرى لسيدنا موسى، وفي "مريم" أم سيدنا عيسى، و"عائشة" زوجة سيدنا محمد؛ بشكل ضارب للنظر. بالتالي، ومثلما لم يَعُد هناك أي أثر للألوهية الأنثوية، بات يُنظَر إليها ككائن أدنى إلى الشيطان. وأي اعتراض بسيط من المرأة، قد يجعلها الشيطانَ بعينه. وقد تبيع روحها إلى الشيطان في أية لحظة. وقد تُضِل الرجل وتحرفه عن هُداه. وفي حالة سوء أخلاقها، يتوجب حرقها وهي حية، لتلتهمها الألسنة الحمراء. ثمة ثقافة مجازر تمتد إلى حد وأد البنات وهن صغيرات، ورجمهن بالحجارة حتى الموت، واتهامهن بأنهن مخلوقات مثيرة للشهوات الجنسية لدى الرجال وسالبة عقولهم. لقد تسللت حالة العبودية الغائرة في الأعماق، داخل المجتمع منذ آلاف السنين، إلى أن بلغت أبعاداً لا تطاق. حقيقةً، لا يمكن استيعاب أبعاد مستوى عبودية النظام، ما لم تحلّل المرأة. فما الحلقات المدورة* المعلقة في كل طرف فيها والمهر وأشياء الزينة، سوى انعكاس لثقافة العبودية. وقد حُرِمَت من التفكير وكأنها خرساء مبتور لسانها. إنها أُمٌ جافة مجدبة، وحقل يستطيع الرجال استخدامه وحرثه كما يشاؤون. كما خرجت من كونها "جوهر، ذات" منذ أمد بعيد، فغدت "مادة، شيء". لم يعد هناك أثر من الألوهية الأنثوية للمجتمع الطبيعي. لم يعد ثمة أي أثر للمرأة الحكيمة، مديرة شؤون الأطفال واليافعين؛ المرأة التي يلتف حولها إل جال ويدورون في مدارها.

القن، القروي، التاجر، المديني، المِهَني، والمعنيون بالفن والعلم. كما أن الأرض كأداة إنتاج، وعلاقات المُلكية المبنية عليها، والقانون المتطور؛ كلها تستلزم المعالجة الشمولية. فكون الأرض أهم وسيلة للإنتاج، وكون الحروب والفتوحات والنزاعات والصراعات اتخذت الأرض أساساً لها، وأن الطبقة الوسطى تنامت وتوطدت بما يؤهلها للعب دورها الهام في التطورات الاجتماعية؛ كل هذه الأمور تستحق الدراسة بعناية ودقة.

الفصل الرابع

الرأسمالية ليست اقتصاد بل هي عدوة الاقتصاد.

آ– الاقتصادوية.

تتدرجُ في هذه الفئةِ تلك الآراءُ القائلةُ بأنّ ولادَة الرأسماليةِ نتيجةٌ طبيعيةٌ للنموِّ الاقتصادي. ونخصُّ بالذكر الماركسيةَ المُختَزلَةَ إلى ضربٍ من ضروبِ الاقتصادوية. حيث سَعَت على الدوامِ إلى النظرِ للرأسمالية وكأنها نموذجٌ اقتصاديٌّ لا محال. ووُضِعَ الاقتصادُ السياسي في الزاويةِ الركن من علومِ الاجتماع. كما ضُبِضَت بعضُ القراراتِ المُتَّخَذَة بشأنِ الحياة الاقتصادية كعلمٍ بحدِّ ذاته لدى تشكيلِ الدولةِ العصرية، لِتَكون اسماً على مسمى.

والرأسمال – أي جنُي رأسِ المال الذي يَدُرُّ الأرباحَ بالاعتمادِ على استغلالِ الأسعارِ المعروضةِ في السوق – قد لعبَ دوراً هاماً في ظهورِ هذا الرأي. حيث بَرزَت ميولٌ تدَّعي إمكانيةَ حصولِ التطورِ الرأسمالي بشكلٍ معزولٍ عن التاريخِ والمجتمعِ والسلطة، أي بشكلٍ منعزلٍ عن السياقِ الحضاريِّ ككل. وهنا تكمن المفارقة. حيث أنّ الزاعمين بمناهضتِهم الصارمةِ للرأسمالية قد ارتَقَوا بها إلى منزلةٍ لا تستحقُّها إطلاقاً تحت اسمِ الصراعِ تجاهها.

يمكن فهم الاختصاصيين في الاقتصادِ السياسي، المنحدرين في أصولهم إلى إنكلترا. ومن المُنتَظَرِ أنْ يَجعَلوا الاقتصادَ نموذجاً جديداً في البلدِ الذي انتصرَت فيه الرأسمالية. وتَعَمُّقُ كارل ماركس في هذا النموذج هامٌّ للغاية ومنيرٌ للعقول، من حيث انتقاداتِه الموجَّهَةِ إلى الإنكليز المختصين في الاقتصادِ السياسي. وسوءُ الطالعِ يكمن في عدمِ إكمال ماركس لمؤلَّفه هذا، وقيامِ الماركسيين اللاحقين له بتحويلِه إلى صورةٍ هزليةٍ كاريكاتوريةٍ بكلِّ معنى الكلمة. ويمكن إيضاح نقصِه الأكبر في عدمِ تحليله الممنهجِ للعلاقةِ بين السلطةِ والدولة والرأسمالية. لقد عَمِلَ على إيضاحِ دورِ الأيديولوجيا، بينما تَعاطيه مسائلَ ذهنيةِ الرأسماليةِ قديرٌ وكفوءٌ في بعضِ الأماكن.

لكنّ ضلالَه الأساسيَّ يكمن في عملِه أساساً بوجهةِ النظرِ الوضعية، تلك الأيديولوجيةِ المُحَبَّذة في حركةِ التنوير التي كانت تَرَكَت بصماتِها على الوسطِ الفكري الثقافي منذ أَمدٍ بعيد. لقد كان مقتنعاً، بل ومؤمناً دون أيةِ شائبةٍ من الشكِّ أو الظن، بإمكانيةِ صياغةِ العِلمِ الاجتماعيِّ على منوالِ العلومِ الفيزيائية. وهذا التعاطي قد جَعَلَ إنجازه القَيِّم جداً بصدد "رأس المال" عقيماً، ومَهَّدَ الطريقَ لِتفسيره على نحوِ كتابٍ دِيني أكثَر من أنْ يَكُونَ بحثاً. وما يقوُم به المريدون من أعمال أمرٌ واضحٌ وبَيِّن. أما منجزاتُ لينين بشأنِ الإمبريالية، الرأسماليةِ الاحتكارية، والدولةِ والثورة؛ فهي جهود لم تَتَعَدَّ آفاقَ فلسفةِ التنوير. ورغَم العديدِ من آرائه المفيدةِ القَيِّمة، إلا أنّ عجزَه في طرحِ آفاقٍ فكريةٍ قادرةٍ على تَخَطّي الحداثةِ الرأسمالية كان مؤثراً أولياً في فشلِ التجربةِ السوفييتية.

تفسيراتُ الفوضويين أيضاً بشأنِ الرأسمالية يغلبُ عليها الطابعُ الاقتصادي. فقد تَمَسَّكوا بالميولِ التي تظن أنّ الحكَم بدحضِ الرأسماليةِ اقتصادياً كافٍ لانهيارها. إنها آراءٌ أُفسِدَت على يدِ الوضعية: للعِلمِ قوانينُه، والاقتصادُ علم، بالتالي، فله أيضاً قوانينُه. وبموجبِ هذه القوانين، يستحيلُ على الرأسماليةِ العيش لأنها نظامٌ يُنتِج الأزمات. وما يتبقى عمله هو تسريعُ تفعيلِ هذه القوانين. وفي المحصلة ستنهار الرأسماليةُ، وستُشَيَّد الشيوعية! يتخفى وراء هذه الآراءِ عدم التعريفِ السليم بالواقع الاجتماعي. ذلك أنه للمجتمع عموماً نظامُه، بل وحتى فوضاه الخاصةُ به، والتي تعملُ كلياً خارجَ نطاقِ أيديولوجياتِ الحركةِ التنويرية. وبقدرِ تباينِه البارزِ على الصعيدِ النوعي مع العلومِ المسماةِ بالوضعية، بكافةِ ذهنياتِها وبناها المؤسساتية، وبما فيها الاقتصاد أيضاً، علاوةً على كونِ حالة الممارسةِ والعمل لديه فوضوية غالباً؛ فهذا ما يقتضي حلولاً ونشاطاتٍ عمليةٍ بمواقف مختلفةٍ كلَّ الاختلاف.

وعلى ضوءِ هذه الانتقاداتِ يمكننا جعل الروابطِ بين الاقتصادِ والرأسمالِ، أي نظامِ رأس المال، مفهومةً على نحوٍ أفضل. التحديدُ الأولُ الذي علينا القيامُ به – وإنْ لاحَ ذلك تناقضاً ظاهرياً – هو اعتبارُ الرأسماليةِ ليست اقتصاداً. فتحليلُ الرأسمالية كنظامٍ سياسيٍّ سيُقَرِّبُنا أكثر من إدراكِ الربحِ الكامن في مكنوناتِها الجوهرية. ومن المهمِّ هنا عدَم الوقوعِ في اختزاليةِ السلطة والدولة. أي، علينا ألا نقفزَ ونَثِبَ من الاقتصادويةِ إلى السلطوية. ولو أنّ عالِمَ الاجتماعِ ماكس فيبر قد فَسَّرَ الرأسماليةَ بذاتِها على أنها طريقة (مذهب)، لَكانَت فرصتُه في

إيضاحِها أكبر، بدلاً من تقييماته في مُؤَلَّفِه "الأخلاقُ البروتستانتية وروح الرأسمالية". في حين أنّ فرناند بروديل يسعى لإيضاحِ ولادةِ الرأسمالية بعقدِ روابطِها مع تأسيس الاحتكارِ ارتكازاً على الأسعارِ الدائرةِ في السوق. ورغَم كونِ تحليلاتِهم جميعاً، بما فيهم ماركس أيضاً، تتميز بأهميةٍ ملحوظة، إلا أنّ نقصهم الأساسيَّ يكمن في تناولهم الأمر بالإيضاحِ الاقتصادي، وكأنه ضرورةٌ محتومة.

وحسبَ رأيي، فالرأسماليةُ هي شكلُ المجتمعِ الذي سادَ أوروبا الغربية اعتباراً من القرنِ السادس عشر، انتَظَمَت على الصُّعُدِ العسكرية والسياسيةِ والثقافية استمراراً لتقاليدَ قديمةٍ تَتَّبِع أساليبَ المكرِ والحيلةِ المُنَظَّمةِ والممنهجةِ على أساسِ نهبِ وسلبِ القِيَمِ الاجتماعية، وفي مقدمتِها المدخراتِ المادية. هذا ويمكننا تعريفُ ولادتِها أيضاً على أنها الحلقةُ العصريةُ لتقاليدِ النهبِ التي لجأَ إليها أولُ رجلٍ قويٍّ بِمَعِيَّةِ مجموعتِه السَّلابةِ النَّهَّابةِ الملتفةِ حوله، والتي نَهَبَت القِيَمَ الاجتماعيةَ الملتفةَ حولَ المرأةِ – الأم. إنها الممارسةُ العمليةُ التي قامَت بها المجموعاتُ الرأسماليةُ الأولى بالتداخلِ مع الدولة. تلك المجموعاتُ البارزةُ في إنكلترا وهولندا، ومن قَبلِها في مدائنِ جنوى ، فلورنسا ، والبندقية التي تَتَصَدَّرُ الدولَ المدنَ في إيطاليا؛ والتي تنفردُ بأنماطِ حياةٍ خاصةٍ بها وكأنها مذهبٌ بِحَدِّ ذاته، وتُبدِي مهاراتِها في المُضارَبةِ على الأموالِ بالاستفادةِ من التجديداتِ التي قامت بها، والنَّهَّابَةِ السَّلابَةِ لِكَمٍّ هائلٍ من القِيَمِ بالتلاعبِ بالأسعارِ الدائرةِ في الأسواقِ المنتشرةِ في كافةِ أصقاعِ المعمورة، والتي لا تتوانى عن اللجوءِ المستمرِّ للعنفِ الشديدِ عند اللزوم، وتتميز بِرُقِيِّ ذكائِها التصوري. وتُسَمَّى هذه المجموعاتُ في بعضِ الأماكن بالسلالةِ أو الشرائحِ الأرستقراطيةِ أو البورجوازية. والفرقُ الوحيدُ الهامُّ بينها وبين اللصوص النشالين في العصورِ الأولى والوسطى، هو تَموقُعُها في المدن، وتَداخُلُها مع سلطاتِ الدولة، واستعمالُها العنفَ لدى الحاجة بشكلٍ أكثر ستراً وبالدرجةِ الثانية. فظاهرياً، ثمة قوانينُ للاقتصاد، وتلك المجموعاتُ أيضاً تربحُ بالاستناد إلى ذكائها وأموالها الأولى المُدَّخَرة بحوزتها. لو نبشنا ونَقَّبنا على منوالٍ صحيحٍ في تاريخِ الرأسمالِ، سنجد هذا السلوكَ جديراً بأنْ يَكُونَ حكايةً حقاً.

لم يَكُ هناك أيةُ قوانين اقتصاديةٍ في الحروبِ الاستعمارية التي تَحَقَّقَ فيها الادخارُ والتكديسُ لأولِ مرة. فالبرتغال، إسبانيا، هولندا، إنكلترا، وفرنسا، ومن قبلهم مستوطناتٌ مثل مدائنِ البندقية وجنوى؛ قد أَمَّنوا أولَ مدخراتهم من الرأسمالِ باللجوءِ كلياً إلى العنفِ المباشر العلني. وليس عسيراً تحديدُ هذه الحقائق، سواءً في أسواقِ البلدان القريبة، أو في المناطقِ المستَعمَرة. وقد اشتُقَّت شريحةُ الأسيادِ لاحقاً من الأربعين حرامي، ونشأَ الأغوات. أما تسميةُ الأربعين حرامي المعاصرين بالأسياد البورجوازيين، فلا وزنَ له سوى كونه موضةً دارجة. في حين تتمثل الوظائفُ الأوليةُ للضوابطِ المسماةِ بِعِلمِ الاقتصاد في الاستمرارِ بالإبقاءِ على جوهرِ الأمرِ دفيناً مستوراً. وأيةُ نظريةٍ تُقَدِّم طرحاً ناجحاً في هذه المواضيع، فسوف يَتُمُّ تَلَقّيها كمُنجَزٍ رئيسي، وستُكافأ عليها. من هنا، ما من علمٍ تلاعَبَ بالحقائقِ وقَلَبها رأساً على عقب، مثلما فعلَ عِلْم ظاهرةِ الاقتصاد. إننا نَعثُر في حقلِ الاقتصادِ السياسي على أفدحِ تحريفٍ قَام به العقلُ التصوري. إنّ الحداثةَ الرأسماليةَ هي النظامُ الوحيدُ المتميزُ بتَرَفِه الامتيازيّ بالتنامي كلياً على دعامةِ عِلمِ التزييف.

ولدى قيامِ فرناند بروديل بتفسيرِ ولادةِ الرأسمالية، فإنه يُسنِدُ ذلك إلى التحلي بقوةِ ملاحظةٍ ثاقبةٍ شاملة، وقدرةٍ عاليةٍ على المقارنة. فضلاً عن أنه يسلطُ النورَ على قضيةِ الأسلوبِ أثناءَ سعيِه لِمَوضَعَةِ شروحِه ضمن كلٍّ متكاملٍ بشأنِ التاريخ، المجتمعِ، السلطةِ، المدنيةِ والثقافة، والتطوراتِ المكانية. إنه مُحتاطٌ وحَذِرٌ إزاء التعاطي الوضعيِّ للأمور. أما كارل ماركس، فقد كان زاعماً بإصرارٍ على جعلِ الاقتصادِ علماً بذاتِه من خلالِ عملِه أساساً بالعِلمِ الوضعي، متأثراً بحركةِ التنويرِ حتى النخاع. مع الأخذِ بعينِ الاعتبارِ النصيبَ الملحوظَ لِعِلمِ الاجتماعِ في ذلك، كونه لا يزالُ في مرحلةِ الحَبْوِ (الزحف على الركبَتَين). فالجزمُ العلميُّ والتقدُّم على خطٍّ مستقيمٍ قد تَسَمَّرَ في الأذهانِ منذ أَمَدٍ سحيقٍ، تماماً مثل مُسَلَّماتِ كلمةِ "آمنتُ". وبينما سَعَت الرومانسيةُ لِهَدمِ هذا المنهاج، انزَلَقَت – وعلى النقيض – في انحرافِ الإرادية، لِتَتَسَبَّبَ بزيادةِ وطأةِ الأزماتِ الذهنيةِ أكثر. حيث لا يتم تطوير مواقف نيتشه التي يغلبُ عليها الذكاءُ النسبيُّ والحلزونيُّ والعاطفي. وتَعُوثُ

الليبراليةُ وتَصُولُ في الأرضِ ضمن هذه البلبلةِ والعربدةِ الذهنية. وبينما تَعمَلُ الرأسماليةُ على تحويلِ العلومِ الفيزيائية (بما فيها الكيمياء والرياضيات والبيولوجيا) إلى فلسفةٍ – أو بالأحرى إلى دينٍ – عن طريقِ الوضعية، فهي تَقُوم بالمقابل بتحويلِ الواقعِ الاجتماعيِّ أيضاً إلى فلسفةٍ أو دينٍ عن طريقِ الليبرالية، وبنفسِ الاتجاه. ومع إحرازِ النجاحِ في الصراعِ الأيديولوجيِّ أيضاً بالتأسيسِ على ذلك، يَتَبَدّى وكأنّ النظَام قد أضحى كونياً مع حلولِ القرنِ التاسعِ عشر. في حين أنّ الحربَ الاقتصاديةَ كانت قد أُحرِزَت قبل ذلك. لِنسهبْ في شرحِ هذه الانتقاداتِ والشروح.

لقد بَحَثَت الجماعاتُ دائماً ضمن أذهانِها عن الأشياءِ التي تلبي حاجتَها المادية، وهكذا رَغبَت في تطويرِها. وكانت همومُها الأوليةُ مُنصَبّةً على تأمينِ الغذاءِ، المأوى، التكاثرِ، والحماية. ولتلبيةِ متطلباتِ هذه الحاجاتِ الأساسيةِ عَمِلَت على الاكتفاءِ بما تَجِدُه من قُوت، والسكنِ في الكهوفِ والمغارات، وحمايةِ نفسِها على نحوٍ أفضل على تخومِ البحيراتِ وفي وسطِ الغابات، واعتَرَفَت بالأولويةِ للأمِّ المنجبة. ومع الزمنِ تَبدأُ ممارسةُ الصيدِ أيضاً. فدافِعُ الحماية، والرغبةُ في التغذي على اللحومِ قد وَلَّد معه هذه الثقافة. لكن، بالمقدورِ ملاحظةُ بروزِ التوترِ والاضطرابِ منذ بداياتِ المجتمعيةِ فيما بين جمعِ المرأةِ للثمار، واحترافِ الرجلِ – بالأغلب – لممارسةِ الصيد، وتنامي التطورِ التدريجيِّ الثقافيِّ في اتجاهَين مختلفَين بينهما. أما هذا التطورُ الأحاديُّ الجانبِ في كِلَيهما، قد أدى إلى بروزِ ثقافةِ "الرجلِ الأسد" في أحدِهما، و"المرأةِ البقرةِ" في الثاني، وتَزايُدِ تراكمها رويداً رويداً. وهكذا تُوضَعُ لَبَناتُ أُولى المفاهيمِ الاقتصاديةِ المتباينة. تَبلُغُ ثقافةُ المرأةِ ذروتَها في العصرِ النيوليتي، وبالأخصِّ أنها مَهَّدَت السبيلَ لتصورِ حياةٍ أَشبَهُ ما تَكُونُ بالجنة، مِن خلالِ الغنى الوفيرِ من أنواعِ النباتِ والحيوانِ على (حوافِّ) سلسلةِ جبالِ زاغروس – طوروس. هذا التطورُ الاجتماعيُّ البارزُ بعَد العصرِ الجليديِّ الأخير، أي ابتداءاً من أعوامِ 15000 ق.م، سيستمرُ في وجودِه كالنهرِ الرئيسيِّ، مع تَبَدُّلِه وتغيُّرِه ضمن سياقِ التاريخِ المكتوبِ والمدنية، لِيَترُكَ بصماتِه على العولمةِ في يومنا الراهن. وما المستجداتُ المعتمِدَةُ على المجموعاتِ اللغويةِ في يومِنا الراهنِ سوى ثمرةٌ من ثمارِ ذاك العصر.

وهنا عليَّ التنويه ثانيةً إلى أنّ تبادلَ السلعِ وازديادَ نفوذِ التجارةِ قد مهَّدا الطريقَ لظهورِ مرحلةِ التَّبَضُّعِ لأولِ مرة. لَم يتم الانتقالُ بعد مِن اقتصادِ العطايا إلى المقايضة، حيث لا تزالُ قيمةُ الاستخدامِ الأساسَ بالنسبةِ للمجتمع. وقيمةُ الاستخدامِ تَعني خاصيةَ تلبيةِ السلعةِ لحاجةٍ ما. وهذه هي القيمةُ الأصليةُ بالنسبةِ إلى الإنسان. إنّ المقايضةَ اصطلاحٌ يَدُورُ الجدلُ حولَه بكثرة، حيث من الأهميةِ بمكان صياغةُ تعريفٍ صائبٍ لها. فحسبَ رأيي، إنّ وضعَ الكدحِ في أساسِ المقايضة – كما لدى ماركس أيضاً – موضوعُ جدالٍ محتدم. ذلك أنّ المقايضة تحتضنُ في ثناياها جانبَ المضارَبةِ دائماً، سواءٌ عُرِّفَت بالكدحِ المجرَّدِ أم الملموس. لِنَفتَرِضْ أنّ أولَ تاجرٍ من أوروك قد استَبدَلَ الصحونَ الفخاريةَ بالأحجارِ والمعادنِ في إحدى المستوطناتِ على ضفافِ نهرِ الفرات. فلدى تساؤلِنا عمَّن سيُبادِر في تحديدِ قيمةِ التبادل، يمكننا القولُ أنها تُحَدَّدُ بموجبِ درجةِ الحاجةِ المتبادَلة أولاً، ومدى مبادرةِ التاجرِ ثانياً. فإذا كانت درجةُ الطلبِ عاليةً، سيَكُونُ بمقدورِ التاجرِ تَسعيرَ بضاعتِه كما يشاء. فبدلاً من استبدالِ واحدةٍ باثنتين، يُمكِنُه – وبكلِّ سهولة – استبدالُ واحدةٍ بأربعة، لأنه ما من مؤثرٍ يمكنه صدُّه أو عرقلتُه عن فعل ذلك، إلا ضميرُه هو. أو بالأحرى، إلا قُوَّتُه هو. إذن، والحالُ هذه، أين يبقى دورُ الكدح؟

لا أَدحَضُ دورَ عاملِ الكدحِ كلياً، ولكني أصرُّ على أنه ليس المُحَدِّدَ الأساسيَّ هنا. ويمكن ملاحظةُ هذا الأمرِ في جميعِ عملياتِ تبادلِ السلعِ على طولِ التاريخ. قد يتحققُ التبادلُ بما يكاد يعادلُ قيمةَ الكدحِ في بعضِ الأوقات، وذلك ارتباطاً بالمنافسةِ الحرةِ المُتَّبَعَةِ في عملياتِ البيعِ والشراء. إلا أنه يَكُونُ بالأغلب تبادلاً نظرياً بين الكدحِ والقيمة. أما المُعَيِّنُ في الواقعِ العملي، فهي المُضارَبة. وفي بعضِ الحالاتِ يَتَكَدَّسُ ادخارُ البضائعِ بشكلٍ مفرط، فتَنخَفِضُ قيمتُها إلى ما تحتَ الصفر. وفي الحالاتِ التي تقتضي كدحاً إضافياً لأجلِ إتلافِ تلك البضائع، يتبدى للعيان أنّ الكدحَ ليس بقسطاسٍ مُعَيِّنٍ هنا، باعتبارِ أننا لن نستطيعَ القولَ أنّ قيمتَه قد انعدَمَت. كما أنّ مقدرةَ التاجرِ

المحظوظِ في خلقِ العَوزِ والفاقةِ أو الزيادةِ والتَّرف مُعَيِّنةٌ أيضاً. بَيْدَ أنّ البضائعَ تُنتَجُ ببضائعَ أخرى. وكلُّ بضاعةٍ قد أُنتِجَت حصيلةَ تراكمِ كدحِ خبرةِ الآلافِ من الكادحين المجهولين على مَرِّ السياقِ التاريخي. إذن، أيةُ آليةٍ سوف تَفي الثمنَ الذي يستحقُّه أولئك أصحابُ الكدحِ الجامد؟ وعندما نُضيفُ إلى ذلك ضرورةَ وجودِ الحِرَفِيِّين المبدعين، بل وحتى جميعِ الأنشطةِ الاجتماعيةِ، فمِن غيرِ الممكنِ إطلاقَ سعرٍ أو أجرٍ معيَّنٍ لنوعِ الكدحِ المسمى بكدحِ الكائن الحي.

هنا يَتَّضِحُ عيبُ وعُطبُ وزيفُ الاقتصادِ السياسيِّ الإنكليزي. فمن المعلومِ أنّ إنكلترا الجزيرةَ وهولندا هما أولَ مَن أحرزَ النجاحَ في الرأسماليةِ كنظام. فلكي تُضفى الشرعيةُ على الرأسماليةِ تَكُونُ الحاجةُ لذريعةٍ نظريةٍ شرطاً أولياً. ونخصُّ بالذكرِ الأهميةَ القصوى لنظريةٍ معقولةٍ مقبولةٍ لطمسِ حقيقةِ كونِها ربحُ المضاربة. وهنا، فإنّ مَهَمَّةَ طرحِ نسخةٍ جديدةٍ من السردِ الميثولوجيِّ المماثلِ لدينِ تُجّارِ أوروك الأوائل، قد وَقَعَت على عاتقِ مَن يُسَمّون بعلماءِ الاقتصادِ السياسيِّ ظاهرياً، والذين ما هم ضمنياً سوى مبتكرو الدينِ الجديدِ للرأسمالية. أي أنّ ما صِيغَ وأُنشِئَ ليس بالاقتصادِ السياسي، بل هو دينٌ جديد. وبالطبع، فقد ظَهَرَ مع كتابِه المقدَّسِ، ومع مذاهبِه المتفرعة المتشعبة، مثلما في كل دين. إنّ الاقتصادَ السياسيَّ قد صِيغَ بغرضِ إخفاءِ الطابعِ المضارِبِ للرأسمالية (تكديس البضائع، والاستفادة من الفوارق الإقليمية والمناطقية للتلاعب بالأسعار)، والذي يضاهي النهبَ والسلبَ الذي قَام به الأربعون حرامي المتمرسون بأضعافٍ مضاعفة. إنه الإنجازُ الأكثرُ زيفاً ورياءً ونهباً، ابتكره الذكاءُ التصوريّ. ونظريةُ قيمةِ الكدحِ في هذا الشأنِ إنما هي أداةُ اصطيادٍ كاملة. وفعلاً، يَمتَلِكُني الفضولُ في معرفةِ كيفيةِ انتقائها. إني على قناعةٍ بأنّ الدافعَ الأوليَّ وراءها هو إلهاءُ ومماطلةُ الكادحين. فحتى شخصٌ مثلُ كارل ماركس لَم يتمالكْ نفسَه من المشاركةِ في فخِّ الاصطيادِ ذاك بأنْ يَكُونَ الطُعم. تَختَلِجُني الآلامُ المريرةُ عندما أُوَجِّهُ هذا الانتقادَ إليه. إلا أنّ تبيانَ شكوكِنا وظنونِنا هو مِن دواعي الحَدِّ الأدنى من احترامِنا للعِلم.

وإنْ عَمِلْنا على شرحِ هذه النقاطِ أكثر، يمكننا قولُ ما يلي:

نصادفُ حصولَ النقلةِ التجاريةِ الثانيةِ الكبرى في المجرى التاريخيِّ متمثلةً في المستوطناتِ الآشورية، اعتباراً من أعوامِ 2000 ق.م. وباستطاعتِنا القول أنه ما مِن استباديةٍ شَيَّدَت صرحَ مدنيتِها بالاعتمادِ على التجارةِ والمستوطناتِ التجارية، بقدرِ ما هي الحالُ في آشور (سوف أتناولُ روابطَ الرأسماليةِ مع السلطةِ في الفصولِ اللاحقة). إنهم أولُ مَن طَوَّرَ التجارةَ ومستوطناتِها بأرقى مستوياتِها في ذاك الزمان (2000 – 600 ق.م) لتَصِلَ الأبعادَ العالمية (عالمية ذاك العصر). ومع أنّ التجارَ الفينيقيين قد أَسنَدوا ظهورَهم للمدنيةِ المصريةِ في إبداءِ مهارتِهم وحذقِهم الخارقِ في التجارةِ والاستيطانِ فيما يقارب المراحلَ عينَها، إلا أنهم يَبقَون في المرتبةِ الثانيةِ ضمن هذا المضمار. تماماً مثلما هي حالُ هولندا أو البرتغال مقابلَ إنكلترا. وكلتاهما قد نهبتا وسلبتا كماً هائلاً يعادلُ حجَم جبلِ القافِ من القِيَم، وذلك عبرَ التجارةِ المستشريةِ بالتوازي مع الطغيانِ والجبروتِ الطائش. ولو أنه تَمَّ تنقيبُ وسَبرُ تاريخِ الغنى الآشوريِّ والفينيقي، والمتداخلِ مع التجارةِ والطغيان، لَسَوف يَكُونُ بالإمكانِ استشفافُ آثارِ المستوطنين الأوروبيين (إسبانيا، البرتغال، هولندا، إنكلترا، فرنسا، وبلجيكا، وغيرها) على أحسنِ الأحوالِ في هذَين المثالَين. لَطالما يَسردون بافتخارٍ وإباء كيف بَنَوا جدرانَ الأسوارِ والقلاعِ من جماجمِ البشر. ولا تفتأُ أخلاقُ وثقافةُ الحياةِ تلك، التي أَسَّسُوها على دعائمِ النهبِ والسلب، تَكبُتُ أنفاسَ لبنان والعراق، اللذَين لا ينجوان من أنْ يَكُونا ساحةَ الحروب الأكثرِ ضراوةً ومخاضاً. وكذا، لَم يَكُن هدُم قرطاجة (المستوطَنةُ التجاريةُ الفينيقية) على يدِ الجمهوريةِ الرومانية عن عبث، عندما سوَّتها بالأرضِ وصَيَّرَتها حقلاً زراعياً. كما لَم يَقُم الميديون عبثاً بتدميرِ نينوى شرَّ تدمير (612 ق.م)، وتحويلِها إلى أطلالٍ وخراب.

ينبغي الانتباه إلى مدنياتِ التجار. حيث يأتي التجارُ وأَمنُ مستوطناتِهم، أو بالأحرى حمايةُ مصالحهم، في مقدمةِ الأسبابِ الأوليةِ وراءَ نشوبِ الحروبِ وتأسيسِ الدول على مَرِّ التاريخ. والكلُّ على علمٍ يقينٍ بأنّ الحروبَ التي لا تزال مندلعةً اليوم في الشرقِ الأوسط، إنما تَعُودُ

أسبابُها الجوهريةُ إلى تجارةِ البترول (لَكَم هو مؤسفٌ أنها ابتدأَت بإشعالِ فتيلِ أُولى الحروبِ التجارية – لفظُ العراقِ يَنحَدِرُ من مفردةِ أوروك – لِتَبقى تَخُوضُها حتى اليوم بأكثرِ أشكالِها ضراوةً). ويمكننا سردُ الكثيرِ من الأمثلةِ الأخرى، إلا أنه لا داعي لها.

ومرةً أخرى نلاحظُ دورَ التجارةِ في الريادةِ أثناء التوجهِ قُدُماً صوبَ الرأسمالية، وانتقالَ مركزِ المدنيةِ إلى أوروبا. تُعِيدُ التجارةُ ومدنيةُ التجارِ ذات المركزِ الشرقِ أوسطي إنجازَ نقلتِها وحملتِها مع ظهورِ الإسلامِ في العصورِ الوسطى. فحصيلةَ المنافسةِ المتناميةِ بين خديجة بنفسها، ومعها عاملُها محمد الذي أصبحَ زوجها فيما بعد، وبين التجارِ والمُرابين اليهود وكذلك السريان ذوي الأصولِ الآشورية؛ فإنهما يلجآن إلى العنفِ والشدة في بناءِ أرضيةِ المدنيةِ التجارية المعتمدةِ على مكة والمدينة. وتنتعشُ مدائنُ الشرقِ الأوسط القديمِ مرةً أخرى بالتفافِها حولَ التجارةِ تحت غطاءِ الدينِ الإسلامي. ومع انهزامِ الإمبراطوريتَين البيزنطيةِ والساسانية، يُقيمُون شبكةً من المدائن والأسواقِ الكبرى، وفي مقدمتِها حلب، بغداد، القاهرة، ودمشق. وتزدهرُ شبكةُ التجارةِ لِتَكُونَ عالميةَ الطابع، بانتشارِها على طولِ الخطِّ مِن الصينِ إلى المحيطِ الأطلسي، ومنه إلى أندونيزيا ومقاطعاتِ أفريقيا. وتنتشرُ أسواقُ المالِ والبضائعِ بشكلٍ واسع، لِيَحظى اليهودُ والأرمنُ والسريانُ بمدخراتٍ ماليةٍ عظمى.

ترتكزُ أوروبا إلى هذا الإرثِ بشكلٍ كلي. حيث يَشهَدُ التاريخُ على أنّ ثقافةَ التجارة، التي أَنجَزَت نقلةً أخرى لها على يدِ التجارِ المسلمين في الشرقِ الأوسط، قد انتَقَلَت إلى أوروبا اعتباراً من القرنِ الثالثِ عشر بريادةِ المدينتَين الإيطاليتَين جنوى وفلورنسا. ويُعزى السببُ الأوليُّ لِغِنى هاتَين المدينتَين إلى المالِ والتجارة، إذ تَرُودان التجارَةَ فيما بين أوروبا والشرقِ الأوسط حتى حلولِ القرنِ السادسِ عشر. ولربما هي المرةُ الأولى في التاريخ، والتي تُحَقّقان فيها نجاحاً متواضعاً للرأسماليةِ على مستوى المدينة، سواءً على الصعيدِ الاصطلاحيِّ أو التطبيقي. وللقرصنةِ الشائعةِ في البحرِ الأبيضِ المتوسط، وكذلك لاحتكارِ الأسعارِ فيما بين ضفّتَيه الشرقيةِ والغربيةِ دورٌ رئيسيٌّ في ذلك. فضلاً عن أنّ المضارَبةَ تتنامى قُدُماً في ظلِّ الاستبدادِ والطغيان. وحينما تُمَهِّدُ التجارةُ السبيلَ لِلرَأسمالِ، والرأسمالُ للمدينة، والمدينةُ للسوق، والسوقُ لاتساعِ نطاقِ المضاربة؛ يَكُونُ فجرُ المدنيةِ الرأسماليةِ قد بَزَغ. وقد شُوهِدَ نموذجٌ مصغَّرٌ مِن هذه المرحلةِ في عصرِ أثينا – روما الكلاسيكي (500 ق.م – 500 م). أما سببُ عدمِ بلوغِ انتصارِ الرأسمالِ في ذاك العصر، فيَعُودُ إلى رَجَحَانِ كفةِ الزراعةِ في مكانتِها ووزنِها، وخروجِهم من الحروبِ الدينيةِ منهزمين. في حين أنّ التجربةَ الناجحةَ للرأسماليةِ في دولِ المدائنِ الإيطاليةِ في أعوامِ 1300 – 1600، فلَم تتأخر عن الانتشارِ بسرعةٍ صوبَ شمالِ غربي أوروبا وشماليها. بينما إسبانيا كانت قد دَخَلَتها الرأسماليةُ قبلها. وبعدَ قصةِ المسيرةِ الطويلةِ للتجار، لأولِ مرة تُرغِمهم على تحقيقِ نقلتِهم في الانتصاراتِ التي تتخطى المدنَ إلى البلدان، ابتداءاً من القرنِ السادسِ عشر.

وهكذا تَشَكَّلت سوقٌ على النطاقِ العالمي، بعد استعمارِ أفريقيا وأمريكا، وتَركِ الإمبراطوريةِ العثمانية جانباً، لِتَبلَغَ الهندَ والصينَ عن طريقِ المحيطِ الأطلسي وجنوبِ أفريقيا. ويَتَسَارَعُ التمدنُ في أرجاءِ أوروبا لِيَعُمَّها. ولأولِ مرةٍ شَرَعَت المدنُ تَجهَدُ للتغلبِ على الزراعة. وتَتَحَوَّلُ المَلَكياتُ الإقطاعيةُ إلى دولٍ مونارشيةٍ عصرية. ويتكبدُ العثمانيون كآخرِ إمبراطوريةٍ إسلاميةٍ الهزيمةَ تلَو الهزيمة. كما أن النهضة قد بدأت من إيطاليا أيضاً في القرنِ الرابعِ عشر، لتنتشر منها إلى عمومِ أوروبا. في حين أنّ حركةَ الإصلاحِ الديني قد تَكَلَّلَت بالنجاحِ في البلدان الشماليةِ من أوروبا. ولأولِ مرةٍ تَخبُو شعلةُ عصرِ الحروبِ الدينية. والأهمُّ من ذلك انتقالُ كلِّ القِيَمِ الثقافيةِ والحضاريةِ إلى أوروبا مِن الصين، الهند، الإسلام، بل وحتى من أفريقيا وأمريكا؛ لتنشأ الدولةُ العصرية من جهة، وتُولَد القوميات من الجهةِ الأخرى.

إذن، عندما تتوجهُ الرأسماليةُ نحو الانتصار، فإنها تَستَنِدُ في ذلك على كلِّ هذا التاريخ، الثقافة، الخبرة التجارية المتراكمة، المدنية، الطاقاتِ والقُدُراتِ السياسية، وتكامُلِ أسواق العالم. فهل يُمكِنُ الانطلاق نحَو الاقتصادِ الرأسمالي، دون نضوجِ هذه الظروفِ التمهيدية، ودون

الاعتمادِ عليها؟ بل دعكَ من مدى إمكانيةِ ذلك، فهل يمكن تَصَوُّر وجودِ الرأسمالِ حينها؟ فكيفما أنّ التاريخَ قد خطا خطوتَه الأولى في ميزوبوتاميا السفلى مع التمدنِ والتمايزِ الطبقي والتدولِ المبتدئ في مدينةِ أوروك، وخطا خطوتَه الثانيةَ مع التجارةِ والتمدنِ الحاصلِ في فينيقيا وإيونيا؛ ففي هذه المرةِ قد خطا خطوتَه الثالثةَ في المكانِ الجغرافيِّ المشتملِ على إيطاليا وهولندا وإنكلترا، نحَو النجاحِ المظفرِ الراسخِ في الاقتصادِ الرأسماليِّ المضادِّ للسوق، والمتفوق عليه؛ وذلك بالاستفادةِ من كلِّ الشروطِ الآنفةِ الذكر بأفضلِ حالاتِها عبرَ التجارةِ والتمدنِ العظيمَين. وما نشهدُه اليوم بزعامةِ الولاياتِ المتحدةِ الأمريكية ليس سوى هذا الواقعُ بعينه.

عندما يُصِرّ فرناند بروديل على أنّ الاقتصادَ الرأسماليَّ مضادٌّ للسوق، وأنه شَكْلٌ من الاقتصادِ المعتمِدِ على التَحَكُّمِ الاحتكاريِّ المضارِبِ بالأسعارِ في مجالِ التجارِ الكبار؛ إنما يَكُونُ أقربَ من كارل ماركس إلى الحقيقةِ بشأنِ الواقعِ المسمى بالاقتصاد.

إننا نشاهد من خلالِ مرآةِ التاريخ نوعاً أو شكلاً من النشاطِ الاقتصاديِّ وقد تحول إلى سلطة، وطوَّر السوقَ في بنيتِه لأقصى الحدود، وباشَر بالتحكمِ بالريفِ انطلاقاً من المدينة في أجواءٍ من التقدمِ الاجتماعيِّ انحطت فيها منزلةُ الروابطِ الدينية والأخلاقيةِ إلى الدرجةِ الثانية، ليقوم بالاستيلاءِ على السلعِ المتكدِّسة اعتماداً على النهب والسلب الدقيق المُغلف بالأيديولوجيا. لا ريبَ في أنّ انعكاسَ الاستيلاءِ بشكلِه الجديد هذا على الأسعارِ الدائرةِ في السوقِ بموجبِ العرضِ والطلب، وانعكاس الأسعار بدورها بوساطةِ المال، قد أدى إلى اكتسابِه موهبةَ التقدم والتلاعبِ الباهرِ نسبةً إلى مراحلِه القديمة. وبدلاً من المراباةِ والصرافةِ بأشكالها الأولى، قَطَعَت البنوكُ، السنداتُ، الأوراقُ النقدية، الائتمان والتسليف، المحاسبةُ، والشركاتُ أشواطاً ملحوظة؛ لِتَغدُو المواضيعَ الأوليةَ المؤلّفةَ لِعِلمِ الحالِ الاقتصاديِّ في العصرِ الحديث. ما يَنقُصُ هنا هو الإيضاحُ العلميُّ، وهو ما سَعَى لتأسيسِه الأخصائيون بالاقتصادِ السياسيِّ في الموطنِ الأمِّ إنكلترا، لِيُلحِقوا بأنفسهم فيما بعد – ولو تَبَدّى ذلك مفارقةً وتناقضاً ظاهرياً – مناهضيهم الاشتراكيين وفي مقدمتهم كارل ماركس.

عندما يشرعُ نظامُ النهبِ والسلب – المسمى بالاقتصادِ الرأسمالي – باستعمارِ وإعادةِ استعبادِ المجتمعاتِ المتواجدةِ في كلِّ العوالمِ القديمةِ والحديثة، ويَقُومُ بربطِ كلِّ قُدُراتِ القوةِ بذاتِه (بوساطةِ الإقراضِ والتسليف، الذي هو شكلٌ لاغتصابِ الدولِ القائمة)، ويَخُوضُ أكثَرَ حروبِ التاريخِ دمويةً، ويتلاعبُ بكلِّ قواه على بنيةِ المجتمعِ لِنَيلِ شرعيةِ هيمنتِه عليه؛ عندما يَفعَلُ نظامُ النهبِ كلَّ هذا، فحسبَ رأيي، إنّ كارل ماركس – الذي أَعلَنَ ذاك النظامَ على أنه نظامٌ ثوريٌّ نسبةً إلى المجتمعِ القديم – وأتباعَه وأمثالَهم من المدارسِ الفكرية، لم يَقُوموا بإنشاءِ أيِّ علم. فمؤلَّفُ "رأس المال" هو الكتابُ الأكثُر نقصاناً تجاه الرأسمال، وبالتالي الأكثُر قابليةً لتفسيرِه على منوالٍ خاطئ. أنا لا أَتَّهِم ماركس هنا، بل أَقتَصِرُ على الإشارةِ إلى افتقادِ كتابِه للأبعادِ المتعلقةِ بالتاريخِ والدولةِ والثورةِ والديمقراطية، وإلى عجزِه عن تناولِها. ونظراً للتكوينةِ البنيويةِ للمتنورين الأوروبيين المتظاهرين بأنهم "علمويون" للغاية، وانطلاقاً من منزلتِهم الموضوعيةِ، فهم لَم يَصُوغوا علماً أو أيديولوجيةً باسمِ الشرائحِ المُسَمّاة بـ"الكادحين" على أساسِ التضادِّ مع الرأسماليةِ ومناهضتِها عن طريقِ بحوثِهم ودراساتِهم المرتكزةِ إلى كتابِ "الرأسمال"، وإنْ لَم يَكُونوا يَقصدون ذلك ذاتياً. أما الليبراليةُ المنتَبِهةُ بكلِّ يقظةٍ لنواقصِهم تلك، فقد استفادَت بشكلٍ باهرٍ من تحليلاتِهم حولَ الرأسمالِ، ومن إعلانِهم عن ثوريةِ الرأسماليةِ منذ ولادتِها. وبطبيعةِ الحال، فقد صَهَرَت لاحقاً في بوتقتِها (بوساطةِ قوتِها الأيديولوجيةِ العصرانيةِ، وعن طريقِ الدولِ القوميةِ والصناعوية) كلاً من الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان أولاً، ومن بعدِهم النظامَ الاشتراكيَّ المشيَّد (بما فيه روسيا والصين)، وأخيراً النظمَ التحرريةَ الوطنيةَ؛ لِتَنتَصِرَ في الصراعِ الطبقي، الذي طالما خاضَ هؤلاء الحروبَ المريرةَ في سبيلِه. ثمة هزيمةٌ نكراءُ ساطعةٌ تَكَبَّدَتها تلك التياراتُ الثلاثةُ تجاه الرأسمالية. لكنْ، كَم هو مؤسفٌ أنه لَم يُقَدَّم أيُّ نقدٍ ذاتيٍّ صريحٍ وحاسمٍ في هذا المضمار إلى الآن. ثمة عبارةٌ تَقول: يُجري العِلْم حكمَه، عاجلاً كان أم آجلاً. من هنا، لو كانت نصوصُ المتنورين تلك علميةَ

المضمونِ فِعلاً بشأنِ تناولِها للرأسماليةِ، التي أَعلَنت الحربَ تجاه مجتمعِهم وتاريخِهم، وفي المقدمةِ تجاه الطبقةِ العاملة؛ لَما انهزموا بهذه الدرجةِ المُشينة تجاه النظامِ المعادي لهم. بل والأنكى من ذلك أنه لَما أَنفَقُوا إرثَهم بهذا الثمنِ البخس.

لِنَعمَلْ على صياغةِ تعريفٍ أفضل للحقائقِ المُسَمّاة بـ"الاقتصادِ الرأسمالي"، وتحليلِها ضمن وظائفِها. لا أرى داعياً لشرحِ اللغةِ الاقتصاديةِ ومفرداتِها المعنيةِ بتراكمِ رأسِ المال، ومِن أكثرِها شيوعاً: فائضُ الإنتاج، فائضُ القيمة، القيمةُ والكدح، الأجرُ، الربحُ، السعرُ، الاحتكارُ، السوقُ، والمال. فنظراً لكثرةِ البحوثِ والدراساتِ التي تَعُرُّ على الحصرِ بشأنها، سَأَدَعُها ضمن بساطتِها، انطلاقاً من سلوكي الاجتماعيِّ الأخلاقي، وسأستمرُّ في الانشغالِ بالمؤثراتِ الأساسيةِ الواجبِ إيضاحها، مع التبيان أني لن أتردَد في تناولِ تلك المواضيعِ أيضاً بقدرِ ما تقتضيه الحاجة.

إنّ اصطلاحَ الربحِ – الأجرةِ على الصعيدِ الاقتصادي، واصطلاحَ البرجوازيِّ – البروليتاري على الصعيدِ الاجتماعي، يُعتَبران أولَ خطوةٍ لإضفاءِ الطابعِ العلميِّ على الطرازِ الوضعيِّ لنظامٍ يَصهَر في بوتقتِه كلَّ المدخراتِ والتراكماتِ التاريخيةِ للبشريةِ الممزَّقةِ إرباً إرباً على يدِ الرأسمالية، لِيَعُمَّ في نهايةِ المطافِ أرجاءَ المعمورةِ برمتِها عبر وحشيتِه المروعةِ في الإباداتِ الجماعيةِ والنووية. أما طرحُ موضوعِ الكدحِ الذي يَبذُلُه العنصرُ المُسَمّى بالبروليتاريِّ لوحده، ليَأتي مَن هو أَشبَهُ بصاحبِ البروليتاري، والمسمى بالمستثمِرِ، ويَجنِي الربحَ من تلك القيمةِ الكدحيةِ مقابلَ مقدارٍ من المالِ والوسائلِ الأخرى؛ على أنه تحديدٌ علمي، إنما يَكمُنُ في أساسِ مواقفِ الاقتصادوية. يبدو أنّ هذا بِعَينِه المفهومُ المُسَمّى بالاختزالِ الاقتصادي. فمجردُ التفكيرِ بصياغةِ تعريفٍ للقيمةِ على هذا المنوالِ المعزولِ بهذه الدرجةِ عن التاريخِ والمجتمعِ والقدراتِ السياسية، إنما هو مشحونٌ بالإشكالياتِ العويصة. فحتى لو قُمنا بتأليهِ الفردِ باعتبارِه مستثمراً وعاملاً؛ فهما لن يَقدِرا على تكوينِ القيمة بذاك المفهوم. ذلك أنّ الماهيةَ التاريخيةَ والاجتماعيةَ للقِيَمِ الاقتصاديةِ ساطعةٌ سطوعَ النهار. وبالأصل، فاعتبارُ المقايضةِ عيباً في البدايات، وتقديمُ الفوائضِ على شكلِ عطايا، إنما ينبع من معاني القدسيةِ المُضفاةِ على القيمة. فحتى الآن، ما مِن مزارعٍ يَقول "أنا أنتجتُ"، بل يقول "أُشَغِّل أملاكَ الأجداد، وأنالُ نصيبي". بل ويقول "الحمدُ لله على نعمتِه"، لِيُعَبِّر بذلك عما يُدركُه من موضوعِ المنبعِ العينِ بلغةٍ بسيطةٍ للغاية، ولكنها أسمى معنًى مما يُزعم أنه "العلم".

وإلا، كيف يمكننا تعريفَ بَدَلِ الكدحِ الذي تَبذُلُه أُمٌّ تَحمِلُ البروليتاريَّ في بطنِها تسعةَ أشهرٍ، وتَجتَرُّ آلاَم ألفِ مشقةٍ ومشقة إلى أنْ تَجعَلَ منه قوةَ عَمَلٍ فاعلة؟ كيف سنُحَدِّد نصيبَ أصحابِ أدواتِ الإنتاجِ المصنوعة بزخمِ الخبراتِ المتبقيةِ من آلافِ السنين، والتي يَنهَبُها المستثمِرُ بكلِّ نَهَمٍ وجشع؟ علينا ألا ننسى أنه ما مِن أداةِ إنتاجٍ قيمتُها تعادلُ سعرَها المطروحَ في السوق. ذلك أنّ مجردَ الاختراعاتِ التقنيةِ لأيِّ معملٍ ليست سوى ثمرةُ الإبداعِ المتراكمِ بجهودِ آلافِ المخترعين. فكيف يمكننا تحديدُ قيمتِها، ولِمَن سندفعُ الثمن؟ أَويمكن عدم التفكيرِ بنصيبِهم الاجتماعي دون دحضِ ونبذِ الأخلاقِ كليًّا؟ وهل اقتسامُ هذه القِيَمِ التاريخيةِ الاجتماعيةِ بين شخصَين اثنَين فقط يتناسب والعدالة؟ بَيْدَ أنّ لهذَين الشخصَين عوائلُهم وأوساطُهم الاجتماعية. أَوليس لتلك العوائلِ والأوساطِ الاجتماعيةِ التي تحمي هذَين الشخصَين وتدافع عنهما أيُّ حقٍّ عليهما؟ يمكننا الإكثار من الأسئلةِ الأكثرِ حرجاً وحساسيةً، لكنّ هذا كافٍ لإظهارِ مدى إشكاليةِ وعُسرِ ثنائيةِ الربحِ – الأجر.

لِنَعقُد الروابطَ، هذه المرة، بين أصحابِ الربحِ وأصحابِ الأجر على شكل: البرجوازيِّ – البروليتاري. فالزعُم بأن هاتَين الطبقتَين قد وَلَدَتا المجتمَعَ الجديدَ تجاه المجتمعِ القديم كطبقتَين ثوريتَين، كَم يتناسبُ فِعلاً مع الحقائق؟ إذ ما مِن مقابلٍ لهذا التحالفِ على طولِ مجرى التاريخ. ثم إنّ الأمثلةَ التي تؤكدُ صحةَ تضادِّهما تجاه بعضِهما البعض انطلاقاً من الصراعِ الأساسيِّ بينهما، نادرٌة لدرجةٍ لا يُمكِنُها أنْ تَكُونَ مُعَيِّنةً من جهةِ كونِها مرحلةَ نزاعٍ وصراعٍ جذري. وما حصلَ هو استمرارٌ لتقاليدِ الصراعِ القديم، ليس إلا. ما يَبرزُ هنا، وما يُشاهَد

في الحياةِ العمليةِ هو تشابُه منزلةِ العامِلِ بالنسبةِ إلى البرجوازيِّ بمنزلةِ العبدِ تجاه فرعون، حيث يَكُونُ الأولُ كجزءٍ مُلحَقٍ ببدنِ الأخير. إذ، ما مِن عمليةٍ ناجحةٍ قَام بها العبيدُ تجاه أسيادِهم على مَرِّ التاريخ. وحتى سبارتاكوس، الذي طالما يُشار إليه كمثالٍ بارز، لم يكن سوى متمرداً متلهفاً ومتطلعاً إلى أنْ يَكُونَ هو الآخر سيداً في نهايةِ المطاف. وكلنا على عِلمٍ أنه لم يَكُنْ لديه أيُّ برنامجٍ آخر.

علينا ألا ننسى أنّ علاقةَ ربِّ العمل – العاملِ المستقاة بإرثِها من علاقةِ العبدِ – السيد الممتدةِ لآلافِ السنين، تَنُمُّ عن أواصرَ وشيجةٍ موثوقةٍ بألف رابطٍ ورابط، وبعيدةٍ كلَّ البعدِ عن حصولِ تمرداتٍ جذريةٍ أو نجاحاتٍ كاسحةٍ تجاه ربِّ العمل، إلا بعضَ الأمثلةِ الاستثنائية. بل رَجَحَت كفةُ التبعيةِ لِرَبِّ العملِ بنسبةٍ ساحقةٍ في أساسِ سياقها. أما الحوادثُ المُسَمّاةُ بِتَمَرُّدِ العمال، فنشاهدُ أنها قد نَشَبَت بالأغلب على يدِ أشباهِ القرويين، والمناهضين للبطالة. وتلك التمرداتُ على صِلاتٍ وطيدةٍ بالتأثيراتِ الاجتماعيةِ العامة. وما ينعكس على علاقةِ ربِّ العمل – العاملِ إنما هو تلك التأثيرات. بل والأهمُّ من ذلك، فتَمَرُّدُ العاملِ على رَبِّ العملِ ليس بصراعِ المطالبةِ بِحَقِّه (كنا بيَّنّا أنها معضلةٌ عويصة)، بل هو كفاحٌ تجاه التحولِ البروليتاري، وتجاهَ كونِه عاملاً أو عاطلاً عن العمل. إنّ رفضَ التحول إلى بروليتاريا أو عامل، ورفضَ البطالةِ هي كفاحاتٌ اجتماعيةٌ أخلاقيةٌ أسمى معنى. علينا عدَم تبجيلِ العبدِ والقنِّ والعاملِ على الإطلاق، باعتبارِهم مسحوقين. بل، وعلى النقيض، فالعلاقة والعملية التي ينبغي تبجيلُها، يُمكِنُ صياغتها على نحو: اللاعبودية، اللااسترقاق، اللاعمالية. أما الاعترافُ بالأسيادِ وتعريفُهم، ومن ثَمَّ تقديمُ الاقتراحِ على خَدَمِهم بالكفاحِ ضدّهم، إنما هو النزوعُ المشتَرَكُ لشتى أنواعِ الانتهازية. وهذه هي الذهنياتُ التي طالما أَفرَغَت الكفاحاتِ في سبيلِ الحقِّ والكدحِ مِن مضمونِها طيلةَ سياقِ التاريخ. وباختصار، مِن غيرِ الممكنِ صياغةُ سوسيولوجيا قَيِّمةٍ، ولا تطويرُ كفاحٍ اجتماعيٍّ ناجحٍ بمصطلحاتِ "العِلم" تلك! وأُشَدِّدُ على أنه عندما نَذكُر هذه الأمور، فنحن لا ننكُر الكدحَ، القيمةَ، الربحَ، والطبقة؛ بل نسعى لإيضاحِ عدمِ صوابِ نمطِ استخدامِ هذه المصطلحاتِ في إنشاءِ العِلم. إني أَوَدُّ توضيحَ أنّ عِلَم الاجتماعِ قد أُنشِئَ على منوالٍ غلط.

يَقتَصِرُ مكانُ الرأسماليةِ ضمن الحياةِ الاقتصاديةِ للمجتمع على الطبقاتِ العليا. وهي تعتمِدُ في بداياتها على تكديسِ التاجرِ الأكبرِ لِرأسِ المال عن طريقِ أسعارِ الاحتكارِ الدائرةِ في السوق. ورأسُ المال، حسبَ تعريفِه، هو القيمةُ النقديةُ المتعاظمةُ ذاتياً باستمرار. حيث يتم جني التراكماتِ القِيَمِيّةِ الكبرى تجاه الأسواقِ البعيدة التي تختلفُ أسعارُها عن الأخرى بنسبةٍ ليست بالقليلة. والسبيل الثاني لتعاظمِ رأسِ المالِ، هو القروض المُقَدَّمةُ للدولة كتمويلٍ مقابل الفوائدِ والالتزامات. أما الميادينُ والأوقاتُ الأخرى الهامةُ التي يَسمَنُ ويتورَم فيها، فهي تصنيعُ المعادن، مراحلُ العَوَز والفاقة، وأوقاتُ الحروب. وإلى جانبِ التجارة، قد يَحتَلُّ مكانَه في الزراعةِ والصناعةِ والمواصلات، عندما يَكُونُ ذلك مُربِحاً. ومع الثورةِ الصناعية يَغدو القطاعُ الصناعيُّ مِن أهمِّ مجالاتِ الربح، حيث يتلاعبُ في كلتا المرحلتَين بنسبةِ العرضِ والطلب سعياً لتحديدِ نسبةِ الإنتاجِ والاستهلاكِ على السواء. وبمقدار تحكمه يُزيدُ من نسبةِ الربحِ لديه. من هنا، وبينما كانت التجارةُ الكبرى والصناعةُ ميدانَين للربحِ في مرحلتَي البدايةِ والنضوج في الرأسمالية، فإنّ القطاعَ الذي يَضَعُ ثقلَه في راهننا هو التمويل. وبينما تَكُونُ النقودُ، السنداتُ، البنوكُ، والائتمان والتسليفُ وسائلَ التمويل في بدايتها، فإنها، وبتسارعِ نموِّ الاقتصادِ الرأسمالي، تؤدي إلى اختصارِ الدورةِ الزمنيةِ للربح، وتكثيفِها، وتوسيعِ نطاقها. وهكذا تَتَشَكَّلُ فقاعاتٌ كبرى من المضارَبةِ في مجالاتِ الربح. وهكذا أيضاً تَغدو مراحلُ الأزمةِ جزءاً لا يتجزأُ من هذا الاقتصاد.

أما الأساليبُ الأخرى المُورِّمةُ للربح، فهي تخفيضُ الأجورِ عبر زيادةِ البطالة، والاستثماراتِ المتوجهةِ صوبَ البلدان ذاتِ الأيدي العاملةِ الرخيصة. وفي المحصلة، فإنّ هذا الشكلَ من الاقتصاد، الذي يَستقي مشاربَه من ثقافةِ التجارةِ وثقافةِ الصيدِ الغائرةِ في القِدَم، والمنتهزِ فرصةَ التقدمِ باكتسابِ مقدرةٍ وكفاءةِ التلاعبِ بالأسعار، والمخترقِ لحصارِ الرقابةِ الاجتماعيةِ عن طريقِ إرخاءِ الروابطِ الأخلاقيةِ والدينية،

والمُقَيِّد للسلطةِ عبرَ الديون، والمتنامي بتوطيدِ احتكارِه على السوق؛ إنّ هذا الشكلَ الاقتصاديَّ لا يُمكِنُ له إلا أنْ يصبحَ اقتصادَ النهبِ والسلبِ في نهايةِ المآل. كما إنّ إحكامَ قبضتِه على الصناعةِ بهدفِ الربح، وعملَه أساساً بتحديدِ بنيةِ الإنتاجِ والاستهلاكِ بموجبِ نسبةِ الربح، وتحميلَ البنيةِ الاجتماعيةِ والبيئةِ الطبيعيةِ أعباءً تَفُوقُ طاقاتِها، وما يتمخضُ عن ذلك من أزماتٍ وانهيارٍ وتفسخٍ واهتراء؛ كلُّ ذلك إنما هي ظواهرُ تُصاحِبُه منذ لحظةِ ولادته. لا شكَّ في أنّ الاقتصادَ برمتِه ليس كذلك. فلا التجارةُ والزراعةُ والصناعة، ولا تداوُلُ الأموالِ والتقنياتُ والأسواقُ من اختراعِ الرأسمالية. بل، وبالعكس، إنها المؤسساتُ الاجتماعيةُ الاقتصاديةُ الأساسيةُ المتعرضةُ لاستغلالِ ونهبِ وسلبِ الرأسماليةِ بأفظعِ الأشكال. وتتحددُ معالمُها بالتاريخِ والحضارةِ، لتتداخلَ في مسارِها مع السياسة.

هكذا أَكُون قد جَهِدتُ لإيضاحِ كونِ الاقتصاديةِ مفهوماً ونزعةً فكريةً تُحَرِّفُ وتُشَوِّه الحقيقةَ المعنيةَ بتعريفِ الاقتصادِ الرأسماليِّ بنسبةٍ كبرى.

ب- الرأسمالية سلطة، لا اقتصاد.

تُشَكِّلُ أوروبا وآسيا وأفريقيا ثلاثَ قاراتٍ متحدة. ومن أهمِّ تحديداتِ الأنثروبولوجيا أنّ أفريقيا كانت في وضعيةِ الريادةِ خلال مغامراتِ البشريةِ حتى العصرِ الجليدي الأخير. وتَبَدَّلَت الجغرافيا الرائدةُ فيما بعد، لِتَتَحَقَّقَ الثورةُ النيوليتية في الحوافِّ الخصيبةِ المُنبتةِ والجذابة لسلسلةِ جبالِ زاغروس – طوروس. ومن 15000 حتى 4000 ق.م، أنتَجَت سفوحُ تلك الجبالِ كلَّ ما يَلزُم من الثقافاتِ الماديةِ والمعنوية، لِبدءِ المرحلةِ التي سوف تُصبِحُ مدنيةً فيما بعد. سيَكُونُ صحيحاً لو نَعَتْنا الثورةَ النيوليتيةَ بالثورةِ التاريخيةِ الكبرى. فنهرا دجلة والفرات لَم يَقتَصِرا على ترسيبِ الأراضي المعطاءِ من تلك الجبالِ وحوافِّها إلى دلتا الخليج ، بل ونَقَلا وحَمَلا نفسَيهما وكلَّ قِيَمِهما الثقافيةِ مع أُولى صناعاتِ السفن. في الحقيقة، كانت مدينتا أريدو وأوروك قد جَمَعَتا قِيَم هذه المسيرةِ القاهرةِ العسيرةِ في تركيبةٍ جديدةٍ، عندما بَدَأتا بأُولى مغامراتِهما الحضارية. كان التعاظُم والاتساعُ يستمران من ضفافِ النهرَين المقدسَين إلى مصبِّهما في المحيط، متواصلَين متكاثفَين، تماماً كجريانِ نهرٍ دَفّاق.

أوروك ليست ثقافةً إنسانيةً بسيطة، بل هي بدايةُ معجزةٍ جديدة. إذ لا يزال صوتُ إينانا، مَلِكَةِ أوروك، يُشَكِّلُ المنبعَ العينَ لجميعِ الملاحمِ والأشعار والأغاني. وهذا الصوتُ هو صوتُ تلك الثقافةِ الرائعةِ الخلابة. وهو في الوقتِ نفسه صوتُ المرأةِ التي لم يُدَنِّسها الرجلُ القبيحُ بعد. لقد أَزهَرَت ثقافةُ أوروك وأَينَعَت في أراضيها، فتَكاثَرت المدنُ على التوالي كالتيهور ، لِيَتَشَكَّلَ حزامٌ طويلٌ من المدن. وفي هذه المرة، رأى الرجلُ القويُّ الماكرُ منبعَ الثروةِ الأصلي في الإمكاناتِ التجاريةِ المتناميةِ في المدينة. وابتدأَ جريانٌ ثقافيٌّ معاكسٌ امتدَّ حتى سفوحِ الجبال. إنها بدايةُ مسارِ الشروعِ بقَرضِ وابتلاعِ الجغرافيا النيوليتيةِ من طرفِ المدينة. وغدا صوتُ إينانا المكبوتُ تدريجياً صوتَ المرأةِ المفتقدةِ لتأثيرها. وصارَ صوتُ الرجلِ القوي الماكرِ صاخباً جَهوراً. لا داعيَ هنا لسردِ المغامرةِ الجغرافيةِ للحضارةِ المرتكِزةِ إلى القوة. ولكن، سيَكُونُ مِن الأفضلِ كتابتُها. سنكتفي هنا بالقول على الصعيدِ الرمزي بأنها سالَت كالنهرِ الأم، وقَطَعَت آلافَ الكيلومترات مُتَخَطِّيَةً الشواطئَ والأراضيَ الوَعِرة، لِتُخَلِّفَ وراءَها في نهايةِ المطافِ ثقافةً جديدةً على تُخومِ أمستردام ولندن، وتَصُبَّ في المحيطِ الأطلسي. واضحٌ جلياً أنّ هاتَين المدينتَين رادَتا حركةَ إظهارِ الاقتصادِ الرأسمالي المعاصرِ وقوميته على مسرحِ التاريخ، بالانتهالِ من الثقافاتِ الماديةِ والمعنوية البارزةِ على مَرِّ جميعِ العصورِ ومن شتى الأراضي. وكِلتا المدينتَين كانتا آخِرَ محطةٍ وَصَلَتهما الثقافةُ النيوليتية. لا نَفتأُ نلاحظُ مثلَ النوعِ التالي من العلاقةِ بين الجغرافيا والثقافة: مِن العسيرِ جداً تَكَوُّن ثقافةٍ جديدةٍ في الأماكنِ التي تَتَجَذَّر فيها الثقافةُ القديمة. فالثقافةُ

القديمةُ لا تَقبَلُ الجديدَ بسهولة، بل تدافعُ عن نفسها؛ وهو أمرٌ مفهوم. تُعتَبر أوروبا الشماليةُ ووَطَنا إنكلترا وهولندا اللذان في أقاصيها (مصطلح الوطنِ المُعَرَّفِ وفق الحدودِ الوطنية يَبرُزُ حديثاً في هذه المرحلة) أراضيَ عذراءَ من حيث خُلُوِّها من الحضاراتِ القديمة. وبسببِ هذه الخاصية، فهي تُشَكِّلُ الساحةَ التي ستنبت فيها أيةُ بذرةٍ جديدةٍ بِمُجردِ غرسِها، ذلك أنّ فُرصَتَها كبيرةٌ في توطيدِ جذورِها واستمرار بقائها.

لقد زُرِعَت بذرةُ الاقتصادِ الرأسمالي فنَبَتَت جيداً. إنها الإرثُ الأخيرُ لثقافةِ أوروك المنقولةِ من شاطئٍ إلى آخر. وحاملو هذا الإرثِ هُم التجارُ دوماً. يُقال أنّ التجارَ من أفضلِ الناس الذين يُحَدَّسون ويستشعرون المناطقَ ذات الربح الوفير. أُركِّزُ بأهميةٍ بالغةٍ على أنّ وضعَ المناطقِ الهامشيةِ الخارجةِ عن آفاقِ بُؤَرِ القوة، وإمكانياتِ الطرقِ الطويلةِ قد أَفسَحَ الطريقَ لِتَجَلِّي الحظِّ على نحوٍ إيجابي. فقد دَعَم هؤلاء التجار حظَّهم الريادِيَّ بالتربعِ والاستيلاء على جميعِ المكتشفاتِ الرأسماليةِ في المدنِ الإيطالية، والقرصنةِ على الطرقِ الجغرافيةِ التي اكتَشَفَها الأسطول الإسباني – البرتغالي. ما فَعَلوه كان عمليةَ صهرٍ إلى لُغتِهم. وبينما حالت الحربُ الداخليةُ الدائرةُ فيما بين القوى الأوروبية العظمى دونَ الأخطارِ المحتَمَلة من الخارج، فقد كان المردودُ المؤكَّد للاقتصادِ الجديدِ في الداخل (اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام) كافياً لإنجاحِ ولادتِه وتَوطُّدِه في هذه الأراضي في نهاياتِ القرنِ السادسِ عشر.

وبالتحالفِ الذي أَسَّسَته هاتان القوتان، اللتان لا تتميزان عن بعضهما سوى ببضعةِ فوارقَ شكلية، انتَقَلَتا إلى منزلةِ تمثيلِ الاقتصادِ الجديدِ على الصعيدِ العالمي. إنّ حداثةَ عهدِ الاقتصادِ قد حَفَّزَت الدولةَ أيضاً على تحديثِ ذاتها، ودَفَعَتها للاتجاه نحوَ شكلِ الدولةِ المعطاءِ الناجحة. كما أنّ التفوقَ الاقتصاديَّ سَاهَم في تحقيقِ التفوقِ السياسيِّ والعسكري أيضاً. ولأولِ مرةٍ تَشتَرِكُ احتكاراتُ التجارِ مع احتكارِ الدولة (شركتا الهند الغربية والشرقية)، لِيَظفروا بقوةٍ شبهِ رسمية. ولأولِ مرةٍ فإنّ مغتصبي الحضارةِ المُستَتِرين والمحافظين على بقائهم في الأقاصي وفي الأروقةِ المعتمةِ يصبحُون الأسيادَ المُحَصَّنين بشرعيةٍ لا جدالَ عليها.

هل الاقتصادُ الرأسماليُّ وشكلُ المجتمعِ ضرورةٌ اجتماعيةٌ – تاريخيةٌ اضطرارية؟ وكَرَدٍّ عليه، إنني على قناعة بأنها ليست بضرورةٍ اجتماعيةٍ تاريخيةٍ اضطرارية. إلى جانب ذلك أنني لا أرى الرأسماليةَ شكلاً للمجتمع، مثلما لا أَعتَبِرُها شكلاً اقتصادياً بحتاً.

لِنعملْ وأَلاَّ على رؤيةِ العلاقةِ المسماةِ بالاقتصادِ الرأسمالي ضمن نطاقٍ متكاملٍ للمجتمعِ المديني. من الضروريِّ استيعاب كونِ الاقتصادِ الرأسمالي، أي التبضع المسمى باقتصادِ التبادلِ، يعتمد على مكاسبِ احتكاراتٍ متربعةٍ وجاثمةٍ على علاقاتِ السوقِ والمنافَسة، ومتأسسةٍ بمقتضى التلاعبِ بالأسعارِ أساساً، وبالاستفادةِ من فارقِ الأسعارِ بين مختلَفِ المناطق. في الحقيقة، وبموجبِ هذا التعريف، علينا الإدراك جيداً أنه ما مِن قطاعٍ يخلق قِيمةَ المقايضة، بل هو معنيٌّ بنسبةٍ ضئيلةٍ جداً وجزئية من الحياة الاقتصادية العامة، إلا أنها نسبةٌ مُعَيِّنَةٌ نَظَراً لِمَنزِلَتِها الاستراتيجية. إنه محصلةُ مجموعِ القيمةِ التبادليةِ المتراكمةِ بكمياتٍ طائلةٍ في قبضةِ حفنةٍ ضئيلةٍ جداً من الشخصيات. وبالتالي، فهو متفوقٌ استراتيجياً في التلاعبِ بالعَرضِ والطلبِ على السواء. علينا ألا نغفلَ عن أنّ هذا التفوقَ لَم يَكُن موجوداً في الدولِ حتى تلك الأيام. والغريبُ في الأمرِ هو نمطُ نشوءِ هذا التفوق واستخدامه. إننا نَعي ولادتَه ونشوءَه إلى حَدٍّ ما، في حين أنّ استخدامَه أكثُر جذباً للأنظار، وأكثُر تَسَبُّباً في الانقلاباتِ الاجتماعية، بسببِ ارتكازِه إلى التضخمِ المستمرِّ لرأسِ المال. من هنا، فإنّ نعتَ ذلك بالثوريةِ إنما يتكافأُ وخيانةَ المجتمع، وبالأخصِّ المجتمعِ التاريخي – الديمقراطي!

لذا نجدُ أنه ليس حتى حلقةً لا مناصَّ منها ضمن سياقِ التطورِ الحضاري. ذلك أنّ مجموعةً من عناصرِ التجارِ المُضاربين الكبار، والتي تكمن في تَصَدُّعاتِ المدنياتِ القديمةِ والمناطقِ الهامشيةِ، وتُؤَمِّن مكاسبَها عبر ألاعيبِ المالِ على حسابِ السوقِ وبالتضادِّ معه، وتجني

نصيبَها بما فيه الكفاية – بل ويَزيد– من طرقِ التجارةِ البعيدةِ ومن نهبِ وسلبِ المستعمَرات؛ تلك المجموعةُ استفادت بشكلٍ مذهل من فرصةِ التأثيرِ المتحدِ لآلافِ المؤثراتِ بمحضِ الصدفة، لتبسطَ نفوذَها على أوروبا عبر مدينتَين واهنتَين، ثم على العالَم برِمَّته.

كلُّ البحوثِ الجاريةِ تَدُلُّ على أنّ هذه المجموعةَ المُضارِبةَ متعصبةٌ لأبعدِ الحدود، وأنها تفتقُر لأيِّ فكرٍ بَنَّاءٍ أو اختراعٍ خَلاَّق. والعملُ الذي تَمَرَّسَته هو اكتسابُ المالِ عن طريقِ المال، فقط لا غير. والمجالُ الاجتماعي الوحيدُ الذي بَرَعَت فيه بِدَهاءٍ هو جنْيُ المالِ من أوساطِ الشُّحِّ وأجواءِ الحروب، واكتسابُ المزيدِ من الأموالِ من خلالِ فارقِ الأسعارِ الدائرةِ في عمومِ العالَمِ بِنَهَمٍ لا يَشبَع. والخاصيةُ الغريبةُ الأخرى لأوروبا في مستهلِّ القرنِ السادسِ عشر تَجَسَّدَت في بلوغِ المالِ مستوى القوةِ القادرةِ على الهيمنةِ على كلِّ شيء. لقد صارَ المالُ الحاكِمَ والقائدَ الحقيقيَّ في الميدان. فمَن لديه المال، لديه القوة. لا ريبَ في أنّ العامِلَ الأساسيَّ في ذلك هو التبضُع والتسوقُ والتمدنُ بدرجةٍ مدهشة.

لَم يَكُ لأيِّ قوةٍ سلطويةٍ آسيويةٍ قديمة، أو أيِّ سلطانٍ أو إمبراطورٍ فيها، ولا حتى لأيِّ إمبراطورٍ في روما هَمٌّ أو غَمٌّ من قَبيلِ الاغتناءِ بِجَنيِ الأموالِ كثمرةٍ من ثمارِ التبضع، أو إدارةِ شؤونِ السلطةِ عن طريقِ المال. وإنْ وُجِد، فهو في نطاقٍ جِدِّ محدود، رغم أنهم – هم أيضاً – نَقَلوا ما في خزائنِ العالَمِ إلى قصورِهم وسراياهم منذ أمدٍ بعيد. في حين، عندما ظَفَرَ القطاعُ الرأسماليُّ بالنصرِ تلَو الآخَر، كان مُلوكُ أوروبا في وضعٍ يَتَوَسَّلون فيه الاستدانة. لقد كانت مرحلةً مغايرةً بالنسبةِ إلى قوةِ المالِ – السلطة. فلأولِ مرةٍ كانت السلطةُ السياسيةُ تَركَع خاشعةً أمامَ المال. وما هذا الواقعُ سوى برهانٌ قاطعٌ على تَعَزُّزِ المالِ لدرجةِ استلامِه زمامَ القيادةِ ودَقَّتَها. وقد كان نابليون يُصَرِّحُ بهذه الحقيقةِ عندما قالَ بشأنِ الجيش: "المالُ! ثم المالُ! ثم المال!".

إنّ رَجَحانَ كفةِ عاملِ المالِ في أساسِ التجديدِ الحاصلِ في تاريخِ المدنيةِ العالمية (وليس تاريخَ العالَمِ المناهضِ للمدنية!)، يُفضي إلى التجديدِ في المدنيةِ أيضاً. إلا أنه لا يَقطُع أيةَ مسافةٍ في التغيرِ الجذري على صعيدِ نوعيتِه الأساسية، علماً بأنّ الحضارةَ لا تَتَعَرَّفُ حديثاً إلى المالِ، السوقِ، المدينةِ، والتجارةِ، ولا حتى إلى البنوكِ والسندات. فجميعُها وسائلٌ مخترَعةٌ منذ آلافِ السنين.

إنه موضوعٌ سَعَيتُ للتذكيرِ به في كلِّ الأوقات: لماذا سَقَطَت قوةٌ مثلُ المرأةِ في وضعٍ بائسٍ يائسٍ لهذه الدرجة، ولماذا حُكِم عليها بالذلِّ والخنوعِ في قبضةِ الرجلِ الذي لا يتميزُ كثيراً بالإنتاجِ والإبداع؟ والجوابُ – بالطبع – هو دورُ العنف. ومع انتزاعِ الاقتصادِ من يدها، يُصبحُ الأسرُ المروِّعُ أمراً لا مَهربَ منه. فقد أُخرِجَت المرأةُ من كونِها ذاتَها لدرجةِ رضاها بسلوكٍ أَحَطّ وأدنى مستوياتِ الفنِّ الزوجي على مدى أربعين سنة، حتى تجاه صبيٍّ آمرٍ عنها. في حين أنّ مَلَكيةَ الرجلِ القويِّ أفظُع وأنكى.

إني على قناعةٍ بالفائدةِ الكبرى في مقايسةِ ذاك المثالِ مع قوةِ النفوذِ التي يكتسبُها المالُ – باعتباره رأسَمال – على المجتمع. في الحقيقة، إنَّ تَحَلّي المالِ بقدرةِ القيادةِ والسيادةِ اعترافٌ صريحٌ بخروجِه من كونِه حَدَثًا اقتصادياً. والمؤرخُ المتمرسُ فرناند بروديل يشيرُ إلى حقيقةٍ قَيِّمةٍ لدى قولِه بكَونِ الرأسماليةِ مضادةً للسوق، وبالتالي مضادةً للاقتصاد، بل وحتى أنها خارجَ نطاقِ الاقتصاد. ولكَونِه ابتَدَأَ بالاقتصادِ من ظاهرةِ التبادلِ والسوق، فإنّ حُكمَه هذا يَحظى بقيمةٍ عظمى. لقد كان رأياً طالما رغبتُ في التعبيرِ عنه: لا علاقةَ للاقتصادِ مع الرأسماليةِ التي تُقحَم كلَّ شيءٍ ضمن إطارِه، بل وهي العدوُّ اللدودُ للاقتصاد. أؤكد بإصرار: الرأسماليةُ ليست اقتصاداً، بل هي العدوُّ اللدودُ للاقتصاد. سوف أتناولُ ذلك بإسهابٍ في الفصولِ القادمة. هل التمويلُ اقتصاد؟ هل التمويلُ العالمي اقتصاد؟ هل الكوارثُ والفواجعُ البيئيةُ اقتصاد؟ هل البطالةُ قضيةٌ اقتصادية؟ هل البنوكُ، السنداتُ، سعرُ المبادلةِ والصرف، والربا اقتصاد؟ هل استفحالُ إنتاجِ السلعِ كالسرطانِ في سبيلِ الربحِ اقتصاد؟ وتَطُولُ لائحةُ الأسئلة. الجوابُ الوحيدُ الذي يُمكِنُ به الردُّ على جميعِها هو مفردةٌ عملاقةٌ من كلا. المعادلةُ هي كالتالي: المالُ ورأسُ المالِ ذريعة = السلطةُ روعة! فمِن خلالِ الحِيَلِ والدسائسِ التي لا تنضب للمالِ ورأسِ المال، لَم يَتَأَسَّسْ شكلٌ

اقتصاديٌّ جديد، ولا شكلُ المجتمعِ الرأسمالي، ولا حتى شكلُ المدنيةِ المسماةِ بالمدنيةِ الرأسمالية. ثمة في الميدانِ ألعوبةُ الاستيلاءِ على المجتمعِ بما لَم يَشهَد التاريخُ له نظيراً في أيةِ مرحلةٍ من مراحله. إنه ليس استيلاءً على القوةِ الاقتصاديةِ فحسب، بل استيلاءٌ على قوةِ جميعِ الميادينِ السياسيةِ، العسكرية، الدينيةِ، الأخلاقية، العلميةِ، الفلسفية، الفنيةِ، التاريخيةِ، وعلى شتى الثقافاتِ الماديةِ والمعنوية. الرأسماليةُ أكثر أشكالِ السلطةِ والهيمنة تطوراً. لِنُلْقِ نظرةً خاطفةً على القرونِ الأربعةِ الأخيرةِ من تاريخِ البشرية، والمسماةِ بعصرِ الرأسمالية. فهل ثمة خليةٌ واحدةٌ أو نسيجٌ واحدٌ في المجتمعِ ولَم يُقحَم تحت نيرِ الهيمنة، أو لَم تَتَأَسَّسْ عليه السلطةُ حتى أَدَقِّ أوردتِه الشعرية؟

إنّ التفكيرَ بعدمِ كونِ الرأسمالية اقتصاداً هو تفكيرٌ تتمخض عنه نتائجٌ بارزةٌ تماثل ما لِكتابِ ماركس "رأس المال" بأقلِّ تقدير. وعليَّ التنويه مسبقاً إلى أنّ الفكَر الذي أسعى لإيضاحه هنا لا علاقة له باختزالية السلطة. فضلاً عن أني لا أقبل توجيهَ النقد لي بالفكر الذي يربط الرأسماليةَ بالدولة باعتبارها اقتصاداً. إني أتحدث عن تَكَوُّنِ قوةٍ وزمرةٍ (ثلة) سياسيةٍ تسيطر على الاقتصاد، والتي تم اصطلاحها على نحو: الرأسمالية، الرأسمالي، والاقتصاد الرأسمالي. فلأولِ مرةٍ غدت هذه القوةُ ذاتَ شأنٍ وتأثيرٍ داخل أوروبا في القرن السادس عشر، وصارت نفوذاً سياسياً أساسياً في بلَدَي هولندا وإنكلترا بتلك الاصطلاحات بالذات. واستخدامُها الاقتصادَ ليس مؤشراً على أنها اقتصادية. بالمستطاع القولُ أنّ فرناند بروديل هو أولُ عالِمِ اجتماعٍ ومؤرخٍ قديرٍ انتبه لهذه الحقيقة، ولكنه عَجِزَ عن تنسيقِ فكرته. ورغم إدراكه مدى تخريبها لكلِّ مُسَلَّماتِ الفكر الأوروبي برمته، لكنه عجز أيضاً عن تبيان ذلك كفايةً. وربما بقي قاصراً عن تطويرِ فكره في هذا المنحى، إلا أنه يقول علانيةً أنّ الرأسماليةَ ضد السوق، وأنها نهبٌ وسلبٌ احتكاري، وقوةٌ مفروضةٌ من الخارج. حينئذ، يجب التساؤل: ما هو ذاك الشيء الذي يفرض نفسه من الخارج، والمضاد للسوق، وليس اقتصاداً؟ الجواب على هذا السؤال ناقصٌ وضحلٌ للغاية. هل هو قوةٌ سياسية، أم دينٌ، أم مدرسةٌ فكرية؟

سيكون من المفيد أكثر فحص التطور الميداني للفكر النظري والبحث فيه ضمن ميادينِ العلاقات التي يتشعب داخلها. لنبدأْ بمثالنا بالبحث والتمحيص من خلالِ البندقية. حيث ثمة مجموعةٌ ضخمةٌ من التجار في البندقية في القرن الثالث عشر. لكن هذه المجموعة تهيمن على إدارةِ شؤونِ المدينة في الوقت نفسه، وتُصارِع أندادَها ومنافسيها. كما تمتلك أساطيلَ بحرية. أي أنه ثمة مدينةٌ بندقيةٌ عسكريةٌ أيضاً. علاوةً على أنها تدافع عن النهضة وتحميها أيضاً، وتتسم بإحكامِ سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع. من هنا، من اليسير التبيان بأنّ كلَّ هذه العلاقات متداخلةٌ مع بعضها، وأنّ المالَ يؤدي دورَ الصمغ اللاصق لها. إذن، أيُّ مصطلحٍ يستطيع الردَّ على تكاملِ هذه العلاقات؟ وكجوانب يمكن إيضاحها: تتم مراقبة الاقتصاد، وتسريب قسمٍ هامٍّ من فائضِ القيمة بوساطةِ المجموعة المسماة بكِبار التجار. ولهذا الغرض، فهي تُحكِم قبضتها على الزمرة السياسية ذاتها أو على آليات الرقابة لديها، وتستخدم قوة جيشها عندما يستدعي الأمُر اللجوءَ إلى العنف.

إذا ما دققنا بإمعان، سنجد أنّ المجموعةَ نفسها تتمتع بحِراكٍ شاملٍ على وجهِ التقريب. فحتى لو تغيرت بعضُ الأسماء داخلَ المجموعة، فإنه ثمة مجموعةٌ مُحدِّدةٌ ومؤثرةٌ على صعيد مدينة البندقية على الأقل. لِنَقُم مرةً أخرى بتَعريفِ هذه المجموعة. إنها احتكارُ التجار، الدولة، الجيش، والبيروقراطية. وهي حاميةُ مجاميعِ الكنيسةِ والفنون التي في الصدارة. هذه المجموعةُ التي تتجاوز نطاقَ الدولة، وتفرض ذاتَها على الاقتصاد كاحتكارٍ خارجي رغم أنها ليست اقتصادية، والتي تُحكِم نفوذَها وهيمنتَها على المجتمع بما يتخطى الدولةَ نفسها؛ إذا ما نعتنا هذه المجموعة بكثافةِ السلطة، أو أسميناها بالسلطةِ ذاتها، فسيكون تفسيراً له نصيبه الوافر من الصحة. ولو كانت مجموعتنا تلك حاكمةً ومؤثرةً على جميعِ أرجاءِ إيطاليا، لَكُنّا سنسميها بالسلطة القومية. ولو أنها انتشرت بين صفوفِ جميعِ شرائحِ المجتمع، لَكُنّا سنسميها

بالدولة القومية. ولو أنها استولت على اقتصادِ البلدِ برمته، لَكُنّا سوف نسميها بالسلطة الاقتصادية. ولو أنها بَسَطَت منزلتَها على جميعِ أصقاعِ أوروبا، ومنها على كافةِ أرجاءِ المعمورة، لَكُنّا سنقول عنها أنها الإمبراطوريةُ الأوروبيةُ والعالمية.

لِنتمعن الآن في جغرافيةِ هولندا وإنكلترا الحالية خلال القرن السادس عشر، تأسيساً على هذه الفرضيات والاحتمالات. الحَدَثُ المُعَيِّن هنا هو تضييقُ الخناقِ عليهما على يدِ المَملَكَتَين الفرنسية والإسبانية. فكِلتاهما تتطلعان إلى الإعلانِ عن نفسَيهما كإمبراطورية، وتسعيان لتحويلِ كلٍّ من إنكلترا وهولندا إلى مقاطعاتٍ تابعةٍ لها. في حين أنّ المَلِكَ والأميرَ في كِلا البلدَين (إنكلترا وهولندا) يَجهَدان للحفاظِ على استقلالهما السياسي وتعزيزه. بالتالي، فهما بأمَسِّ الحاجة للقوة، لأنّ ابتلاعهما مسألةٌ لحظيةٌ في حالِ العكس. أما القوة التي يحتاجونها، فهي سياسيةٌ وعسكريةٌ وماليةٌ وفكرية. ولهذا فَهُم يَدعُون المفكرين والفنانين. إنّ ديكارت وسبينوزا وأراسموس موجودون هناك. والصرافون اليهود يتدفقون إلى هناك كأصحابِ أموالٍ ومستثمِرين. ويتم تعبيد الأرضية لجيشٍ جديد. إنه جيشٌ محترف، متدرب، منضبط، ويمتلك التقنياتِ الحديثة. وهم يُولون الأهميةَ للحرية في سبيلِ التضامنِ والتكافل والدعم الاجتماعي لهم، ويتغلبون على النزاعات السياسية الداخلية. والأهم من كلّ ذلك، أنهم يُؤَمِّنون مهارةً وكفاءةً اقتصاديةً معطاءةً على الصعيد الأوروبي. ولو فكرنا بمجموعِ كلّ هذه العوامل والمؤثرات، سنجد أنّ هولندا وإنكلترا تحميان نفسَيهما بقوةٍ تجاه منافسيهما. بل وتَبلغان فرصةَ بسطِ هيمنتهما أيضاً في نهاياتِ ذاك القرن. وسيَقبَل كلُّ المُطَّلعين على الأمر – قليلاً كان أو كثيراً – بأنّ هذا هو المسارُ العام للتطورات في الواقع العملي.

إذن، والحال هذه، لِنُكَرِّر سؤالَنا مجدداً. أيُّ اسمٍ نعطيه لشبكةِ العلاقات المتداخلة والمترابطة تلك؟ بأيِّ نظامٍ علينا تعريفها؟ هل طبقةٌ اقتصاديةٌ جديدةٌ مبدعةٌ هي التي أَنجَزَت كلَّ هذه التطورات؟ ثمة في الميدان اقتصادٌ جُعِلَ معطاءً، فمَن هم مُوجِدوه؟ إنهم الآلافُ من شتى أنواعِ المِهَنيين، الفلاحين، العمال، صِغار التجار، أصحاب الدكاكين والمَتاجِر، والأسواق والأموال والسندات التي تُسَرِّع من حِراكها وتداولها. والأهم من كلّ ذلك، أنّ هذا العطاءَ الاقتصادي يُضَخِّم فائضَ القيمة. فمَن الذي ينال حصةَ الأسد؟ إنهم، بطبيعةِ الحال، المسيطرون على الاقتصاد بوساطةِ المال والقوة السياسية والعسكرية. ذلك أنه لا بيعَ من دونِ مال. وإنْ غابَ المال، تَوَقَّفَ الإنتاج. ومن دون الجيش والقوة السياسية يحصل الاحتلال، وحينها ينخفض الإنتاج. إذن، المحدِّد هنا، بالإضافة إلى المالِ ومشتقاته، هو البلوغُ بالاقتصاد إلى مستوى السيطرة، وبالمقابل، الاستمرارُ في تلك المراقبة الصارمة في سبيلِ نهبِ وسلبِ فائضِ القيمة المتعاظمة. من المحتمل أنهم الشرائحُ التي تَكُونُ على علاقةٍ كثيبةٍ مع الفئات السياسية والعسكرية. الاحتمالُ الراجحُ هنا هو أنّ الأميرَ والمَلِكَ يَقُودان الجيش، وبالتالي، فهما بحاجةٍ ماسّةٍ إلى المال. وهذا ما معناه أنهما، إما ينتميان لنفسِ مجموعةِ جامعي فائضِ القيمة، أو على علاقةٍ وثيقةٍ بهم. وفي تلك الأثناء، فهم يُوَطِّدون العُرى بينهم عن طريقِ الحركاتِ الفنية والفكرية. كما أنَّ تعريفَهم ووصفَهم في أوروبا بالملوك والأمراء المهتمين بالحرية يتوافق مع مصالحهم. إنهم لا يتخلفون عن دعمِ ومؤازرةِ حركاتِ المعارضة بين صفوفِ منافسيهم. لنتساءل مرةً أخرى؛ كيف يمكننا اصطلاحَ هذا الحراكِ الشامل؟ فإذا ما أسميناها اقتصاداً، نجد أنه لا يوجد حتى شخصٌ واحدٌ ينشغل بالاقتصاد الحقيقي. إنهم المستولون على فائضِ القيمة. مَن هم هؤلاء؟ هم الذين يَفرضون أنفسَهم على الاقتصاد من الخارج. هم المُسَرِّعون من وتيرةِ دَورانِ المال – القيمة بغرض تضخيمِ المال. وهم الذين ينقلون المالَ إلى الدولة على شكلِ دُيون، ليكونوا – ربما – شركاء في الدولة مقابل ذلك.

نلاحظ إذن أنّ ما نسميه بالرأسمالية والرأسمالي والاقتصاد الرأسمالي، هم المراقبون للاقتصاد بشكلٍ غيرِ مباشر، ولكنهم لا يأخذون أماكنهم فيه أساساً. فبماذا ينشغل هؤلاء أساساً؟ إنهم معنيون باحتكارِ السلطة. أي، يُوَحِّدون احتكاراتِهم الاقتصاديةَ مع احتكاراتِ السلطة. كما أنهم

يحاربون، لأنّ قواهم تتضاعف داخلَ البلد عندما ينتصرون في الحرب. وهذا ما معناه المزيدَ من فائضِ القيمة. أما حين انتصارهم في حروبهم مع الخارج، فهذا يعني الكَسبَ الاستعماري وبسطَ الهيمنة. وهذا بدوره يعني النهبَ والسلبَ الاحتكاري.

وإذا ما عَمَّمنا وبَسَطنا مثالَ إنكلترا وهولندا على الزمان والمكان، ستكتَسِب التطوراتُ الحاصلةُ مزيداً من الشفافيةِ والوضوح. فهما تستغلان تحالفَهما لتأمينِ الهيمنة في أوروبا أولاً. حيث تَحَطَّم نيرُ عبوديةِ وظلمِ الإمبراطوريةِ الإسبانية مع حلولِ نهاياتِ القرن السادس عشر، ولَحِقَت ضربةٌ مميتةٌ بآمالها في أنْ تَكُونَ إمبراطوريةً على صعيد أوروبا. كما تَكَبَّدَت المونارشيةُ الفرنسية أيضاً هزيمةً نكراَء في نهاياتِ القرن السابع عشر، ونالت آمالُها في الهيمنة على أوروبا طعنةً ساحقة. لقد عَمِدَتا أيضاً (إنكلترا وهولندا) لمساندةِ ومؤازرةِ بروسيا الألمانية ضد النمسا، لتُلحِقَا مع حليفتِهما (أسرةِ هابسبورغ) الضربةَ القاضيةَ بخيالاتها في تأسيسِ إمبراطوريةٍ على الصعيد الأوروبي. ومع حرب الثلاثين عاماً الأخيرة من ذاك القرن، يَكُون قد طُوِيَ عهدُ الحروبِ الدينية، لِتَقُوما بإرساءِ أرضيةِ النظام المعتمدِ على توازنِ الدول القومية الموافقةِ لنهجهما في عام 1649 تأسيساً على معاهدة واستيفاليا . وقد كان رَدُّ فرنسا على ذلك بثورةِ عام 1789، لِتَنتهِيَ بِفقدانِ الهيمنةِ الاستراتيجيةِ مجسدةً في شخصِ نابليون. وفي تلك الأثناء كانتا قد ظفرتا في حروبهما الاستعمارية، لِتَدخُلا القرنَ التاسع عشر بالثورة الصناعية. لقد حَسَمَت الثورةُ الصناعية أمرَ الهيمنة الإنكليزية، لِتَشُقَّ طريقها نحو الإمبراطورية العالمية. أما العملاقُ الألماني المتمثلُ في بروسيا، والمستيقظُ من سباته متأخراً، فبعدما أحرزَ النصرَ على فرنسا عام 1870، دخلَ الحربَين العالميتَين بهدفِ بسطِ هيمنتِه على أوروبا والعالَم، ولكنه خرج منهما متكبداً هزيمةً ساحقة. في حين خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحربَين العالميتَين بمكاسبها بكونها إنكلترا ثانية، لِتَصيرَ قوةً عالميةً جديدةً مهيمنةً منذ الحربِ العالمية الثانية. وبينما كانت إمبراطوريةُ روسيا السوفييتية تتطلع لتكرارِ دورِ ألمانيا، فقد هُزِمَت في حربِ الهيمنة والنفوذ. وباتَ ثمة أمريكا تراهِن على الإمبراطورية العالمية، بحيث تهرع لعرقلةِ انهيارها وإطالةِ عمرها عن طريقِ نوعٍ من الحرب الدفاعية.

هذا هو المنحى الأساس للسلطة. فنهرُ السلطة المنبثقُ من مدينةِ أوروك، احتضنَ في ثناياه آلافَ الجداول والروافد الفرعية المتدفقة، ليصبَّ في المحيط ويضيعَ في مياهه بالقرب من مدينةِ نيويورك الأمريكية. ويتم التفكير الآن باحتمالِ أنْ يَعرُجَ النهرُ على شواطئِ محيطِ الصين، وتجري صياغة هذه الفرضية. إلا أنّ احتمالَ وصوله إلى هناك أقلُّ من احتمالِ عدمِ وصوله. في حين يرجح احتمالُ انهيارِ وانحلالِ المجتمع المديني. فالقضايا الاجتماعيةُ والبيئوية المتفاقمة والعالقة على الصعيد العالمي، حثَّت المجتمعاتِ الديمقراطيةَ على البدءِ بالفاعلية، وإنشاءِ مدنياتها هي، كإحدى الاحتمالاتِ الأولية البارزة. أي أنه، وبدلاً من عبادةِ الإمبراطورية المتبقية من أنظمةِ الدول القديمة، تَرجح فرصةُ مقدرةِ الاتحاداتِ الكونفدرالية للديمقراطيات في التغلب على القضايا الكونية القائمة.

تُصاغُ هذه الفرضيات في سبيلِ مَوضَعَةِ الرأسمالية في مكانها المناسب. إنه أمرٌ أشبَه ما يَكُونُ بجولةِ الآفاق. فبعَد أنْ يُخَلِّفَ النهرُ الأمُّ للحضارة دوامةً عميقةً مكانَ محطته في إنكلترا وهولندا، سيستمر في تدفقه وسَيَلانه، مُكتَسِباً سرعةً ولوناً جديدَين. يمكن التبيان علناً أنّ المتقطعات المنصبةَ في النهر الأم بالتزامن مع حصولِ الدوامة، ستُضفي عليه سرعةً ولوناً جديدَين في تدفقها اللاحق. إنّ صناعةَ الدولة الكلاسيكية بشكلها كدولةٍ قومية، وبِمَعِيّةِ أعظمِ ثورةٍ اقتصاديةٍ بعدَ الثورةِ النيوليتية؛ تُشَكِّلان النهرَين الدفاقَين بغزارةٍ قصوى. هذان المؤثران هما اللذان سرَّعا من وتيرةِ الحضارة الكلاسيكية، وأضفَيا عليها لونَها.

مرةً أخرى يدخلُ جدولَ الأعمال السؤالُ الذي أطرحه دائماً: أين هي الرأسمالية؟ وأين هي الرأسمالية من الدولة القومية والصناعة؟ أطرح هذَين السؤالَين من حيث المضمون الاقتصادي. فرغم بحثي الدءوب عن الجواب، لكني أكرر بأني أعجز عن العثور عليها ضمن الاقتصاد.

قد يُواجَه قولي هذا بغرابةٍ وتعجب؛ فرغَم كلِّ مساعي الاحتلالِ والاستعمارِ والاستغلال، تبقى المرأُة الصاحبَ الحقيقي للاقتصاد. فإذا كنا نود تقييَم الاقتصاد على نحوٍ قَيِّمٍ سوسيولوجياً، فالموقفُ الأصح هو القول بكَونِ المرأة هي القوة الأساسية، ما دامت تَحمِلُ الجنينَ وتغذيه في بطنها، وتعتني بتنشئته ومأكله بعد مخاضاتِ الولادة الشاقة، إلى أنْ تَجعَلَه في حالٍ يقدر فيها على الوقوفِ على رِجلَيه؛ وما دامت المرأُة أيضاً هي المِهَنية في مأكلِ المنزل. إنّ جوابي ردٌّ سوسيولوجي أكثُر تقديراً للحقيقة، مع أخذِ روابطه البيولوجيةِ بعينِ الاعتبار بكلِّ تأكيد. علماً بأنّ المرأَة لا تزال القوَة المحركةَ للعجلات في العديد من ميادينِ الحياة الاقتصادية، وليس فقط داخل المنزل، نظراً لدورها في الثورة الزراعية، وقطفها وتجميعها الثمارَ على مدى ملايين السنين. وقد شَخَّصَ اليونانيون الأصليون، أصحابُ الشرف في إرساءِ أرضيةِ العلوم، هذه الحقيقةَ قبل آلافِ السنين، بإطلاقهم تسميةَ قانون البيت أو قانون المرأة على الاقتصاد.

دون شك، يأتي في المرتبة الثانية المندرجون في تصنيفِ العبيد والأقنان والعمال، الذين طالما استغَلَّتهم قوى المدنية، وبَسَطَت عليهم مراقبتَها الصارمة بأساليب مجحفة، بغرضِ نهبِ وسلبِ فائضِ الإنتاج وفائضِ القيمة، كَفَنٍّ أوليٍّ حفِظَته عن ظهرِ قلب. أما في المرتبة الثالثة، فيتواجد الحِرَفِيون وصغار التجار وأصحاب الدكاكين والمَتاجِر والمزارعين مَالكي الأراضي الصغيرة، والذين هم أكثر تمتعاً بالحرية نسبياً. وبإدراجِ أربابِ المِهَنِ الحرة أيضاً إليهم، من قَبيل الصُنَّاع والمعماريين والمهندسين والأطباء، نَكُون قد أَتمَمنا اللوحةَ على وجهِ التقريب. وكَون تلك المجموعات أو الطبقات الاجتماعية هي التي تُدَوِّر العَجلةَ الاقتصاديةَ على مَرِّ التاريخ، أمْر لا يقبل الجدل. مرةً أخرى، لا يوجد بينهم الرأسماليُّ أو السيدُ أو الآغا أو الأفندي. فواضحٌ جلياً أنهم ليسوا قوى اقتصادية، بل هم القوى الاحتكاريةُ المحتلةُ والاستعمارية والاستغلالية والصاهرة، التي تَفرض وتُطَبِّق شتى أنواعِ الاحتلال والاستعمار والاستغلال والصهر الخارجي على الإنسان وكدحه. أي، ليس الرأسماليُّ فقط هو اللااقتصادي المُتسَلِّطُ من الخارج. فإلى جانبِ الرأسمالي باعتباره تاجراً كبيراً وصانعاً وصاحبَ بنك، ثمة السيدُ والأفندي والسياسي والعسكري والمثقفُ المتمدِّن أيضاً، والذين هم ليسوا اقتصاديين، ولكنهم قوى تَفرض نفسها على الاقتصاد من الخارج.

ج- معطياتٌ حول عدمِ كونِ الرأسمالية اقتصاداً:

إنّ المعطياتِ التي في حوزتنا ضاربةٌ للنظر، ليس من حيث كونِ الرأسمالية ليست اقتصاداً فحسب، بل والأنكى أنها ضدّ الاقتصاد أيضاً.

١- الأزمات الاقتصادية. إنّ فريقَ الرهبان "الوضعيين – العلمويين" الساعين لِبَرهَنَةِ كونِ الرأسماليةِ نظاماً اقتصادياً يَفهَمُون قضيةَ الأزمات ويُفهِمُونها على نحوٍ خاطئ. ثمة إيضاحٌ واحدٌ فقط للأزمات الاقتصادية. وهو يَكمُن في هويتها (الرأسمالية) المعاديةِ والمضادةِ بشدةٍ للاقتصاد. يُصاغُ أحياناً تعريفٌ يشير إلى أنّ الأزماتِ تنبع من الإنتاج الزائد. فمن جهة، ثمة القسُم الأعظم من العالَم وهو يتقوض من الجوع، ومن جهة أخرى، ثمة زيادةٌ في الإنتاج! يُبَرهَن بالأكثر على كون الرأسمالية مضادةً للاقتصاد عن طريق هذا النوع من الأزمات المُبتَدَعة عن قصدٍ ووعي. وسببها واضحٌ للغاية: ربحُ الاحتكار. فعندما لا تكفي الحصصُ المتروكة للقوى الكادحة المنتجة – والتي تكاد لا تساوي شيئاً – لقوةِ الشراء، يظهر ما يسمى بالأزمات. أو بالأصح، يتم اختلاقها. وفي هذه الحالة، أيُّ راهبٍ مزيف – أو بالأحرى ما يسمى بالاقتصادي – يأتي للنجدة؟ إنه كينز ! وما الذي يقوله؟ على الدولة أنْ تُزيد النفقات. كيف؟ برفعِ قوةِ الشراء لدى الكادحين! وكيف تتكشف اللعبة بكلِّ قبحها؟ ستقوم بإفراغِ جيبك من جهة، وستُملِئُ جيبك الآخَر بيَدِك الأخرى! إنها سياسةُ إبرازِ الموت للكادحين وكلِّ المجتمع الخارج عن المدنية على أنه أشبه بالعسل، لاسترضائهم بقبول الحمَّى. واضحٌ جلياً أننا وجهاً لوجهٍ أمَام علاقةٍ سياسية. حيث يتم تجويعُ القوى الديمقراطية المناهِضة للمدنية أولاً، عندما يُراد قمعُ عمليتِها وممارستها. ثم يُدفَع بها إلى التوسل لإشباعِ بطونها. إننا في

مواجهةِ أقدمِ تكتيكاتِ الحرب: إنْ كنتَ تود فرضَ الاستسلامِ على شعبٍ (أو مدينة ما)، فما عليك إلا محاصرته وتجويعه أولاً! ثم تعمل على إشباع بطنه مقابل الاستسلام!

يمكنني البرهنةَ من خلالِ مئاتِ الأمثلة على أنّ هذا هو المضمونُ الحقيقي لنظريةِ الرأسمالية في الأزمةِ المزيفة. فلو حللنا فقط أزمةَ عام 1930 الشهيرةَ، نكون قد فككنا المنطقَ برمته. ما الذي يجري في تلك المرحلة؟ يغدو الاتحاد السوفييتي، الذي يرفض هيمنةَ إنكلترا، نظاماً راسخاً وظافراً، بل ويهدد العالَم المسمى بالرأسمالي. وفي أوروبا، كان الألمان والتابعون لهم بيمينييهم ويساريهم يقاومون معاهدَة الاستسلام المفروضة عليهم بشروطٍ ثقيلة. والصين تُدير عصياناً قروياً ضخماً بقيادة ماو . في حين كانت بلدانُ المستعمَرات وأشباهِ المستعمَرات، وعلى رأسها الأناضول، منتفضةً في كلّ أنحاءِ العالم ضد الهيمنةِ الإنكليزية. أما الجواب الذي أعطته الهيمنةُ الإنكليزية العالمية لهؤلاء، فكان أزمةَ 1929 – 1930 المقصودة. فتكَدَّست السلُع كالجبالِ الشاهقة في طرف، والكادحون والشعوب المُتَضوِّرة جوعاً في الطرف الآخر. إنّ علاجَ كينز الإنكليزي يُميطُ اللثامَ عن كلّ شيءٍ: إنها فرصةُ الكادحين والشعوب في البقاءِ أحياءً بمنحهم الفتات، أي بما يُسمى بسياساتِ الدولة الاجتماعية. وماذا كانت نتيجةُ "سياساتِ الدولة الاجتماعية الرأسمالية" تلك؟ تراجُع المجتمعِ والحضارة الديمقراطية العالمية مقابل تنامي القوة المهيمنة الجديدة، وتحريفهما وصهرهما خطوةً خطوة بالتزامن مع احتلالِ السوفييت في تشرين الأول؛ ثم الإعلان رسمياً في أعوام التسعينيات عن إزالةِ النظام السوفييتي، عبر سياساتِ الهدم الداخلي المبتدئة قبل ذلك بكثير (سياسات ستالين اللاديمقراطية، أي ديكتاتوريته في أعوام 1930. لماذا؟ لأجل تلافي تأثيراتِ أزمةِ 1929 – 1930. ومَن الذي أُبعِد وأُزيل؟ ستالين وفريقُه، والاقتصادُ السوفييتي). فضلاً عن إفراغِ الدول التحررية الوطنية من مضمونها الاجتماعي (من مضمونِ الثورة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي)، وإرفاقِها بالنظام الرأسمالي المهيمن. هذا هو الغرضُ الرئيسي من كلّ الأزمات، والذي تم بلوغه بتأمينِ استمراريةِ وجودِ النظام المهيمن بوساطةِ سياساتِ الدولة المقصودة، أو تَكونُ قد تجاوزت مرحلةً حرجةً على الأقل.

٢– بمقدورنا تقييَم الأزمات المعتمدة على العَوَز والفاقة أيضاً في نفسِ الفئة. أي، فرض التخلي المقصود عن إنتاجِ السلع والبضائع، أو جعل الأناسِ يأملون المدَد والعَونَ ليأسهم وعجزهم عن مواجهةِ الأمراض والآفات. حيث يستحيل التفكير بمجاعةٍ جديةٍ أو أمراضٍ جماعيةٍ حشديةٍ بوجودِ التقنيات والمعدات القائمة. ولكن، عندما يَكُون الهدفُ هو قضيةُ وجودِ النظام السلطوي المهيمن، يتم اللجوء إلى هذا النوعِ من الأزمات المصطنعة، واستخدامُ الأمراضِ والكوارث كورقةٍ رابحة. ومرّة أخرى نستطيع – بكلّ سطوع – ملاحظةَ وتفسيرَ روابطِ الجهازِ المسمى بـ"المجتمع والاقتصاد الرأسمالي" مع القوةِ المدنية الرسمية المهيمنة. الطريقةُ هي نفسها: اتركه جائعاً، واستغل حالةَ الأمراضِ والكوارث لديه! بل وتَكُون حينها قد برهنتَ أنك الملاك، بل والإله المنقذ. وليشكرك العبادُ جزيلَ الشكر!

٣– ينبغي الاستيعابَ جيداً أنّ الرأسماليةَ ليست مضادةً للاقتصاد وحسب، بل وللمجتمعِ أيضاً. لقد سعت روزا لوكسمبورغ منذ زمنٍ بعيد للبرهنةِ نظرياً على استحالةِ رَسمَلَة المجتمعِ أجمع، وعدمِ إمكانيةِ حصولِ ذلك. حسبَ رأيي، لا داعي كثيراً للنظرياتِ الدقيقة في هذا الشأن. إذ يستحيل عليك إنتاجَ سلعةٍ للبيع بهدفِ الربح، إذا ما انقسَم الجميع، أي المجتمع برمته، إلى عاملٍ ورأسمالي! إليكم مثالاً بخطوطٍ عريضة: لنفترضْ وجودَ مصنعٍ يعمل فيه مائةُ عامل. ولينتج العمالُ مائةَ سيارة. وليكن المجتمُع مؤلفاً من مائةِ عامل زائداً شخصٌ واحدٌ رأسمالي 100 + 1 (باعتبارِ أنّ المجتمَع مؤلفٌ فقط من العمال والرأسمالي، وهذا هو الحدث المسمى بالمجتمع الرأسمالي. وهذا بالطبع الضلالُ الكبير لقسمٍ من الماركسيين على الأقل). لِنَقُم ببيعِ السيارات المائةِ كي يأتينا الربح. ولنفترضْ أنّ العمالَ المائةَ قد اشتروا السيارات بأجورِهم. فماذا يتبقى لربِّ العمل؟ صفر باليد. إذن، ينبغي أنْ يتواجَد دائماً المجتمُع غير المُرسَمَل – أو حسب تحليلي للنظام، إنه "المجتمع الديمقراطي المناهض للمدنية" – كي يتمكن المجتمُع المديني من الاستمرار. وكذا أمُر "المدنية الرأسمالية" كقوةٍ مهيمنةٍ جديدة،

حيث لا يمكن أنْ تتواجد إلا على أرضيةِ التضادِّ مع المجتمع الديمقراطي، بل والعداءِ التعسفي للمجتمع الديمقراطي في أزمنةِ الممارسات والنشاطات الميدانية. إنها تتواجد إما بالحرب أو السلم. ومثلما الحالُ في التاريخ الحضاري برمته، ثمة عددٌ لا يعد ولا يحصى من الحروب والوقائع التي تؤيد صحةَ هذا السرد في تاريخِ المدنية الرأسمالية أيضاً.

٤- البطالة. إنّ الرأسماليةَ – كنظام – مضطرّةٌ للاحتفاظِ بجيشٍ من العاطلين عن العمل كقوةٍ احتياطية، بهدفِ الإبقاءِ على ارتفاعِ معدلِ نسبةِ الربح الواردِ من فائضِ القيمة. بل وهي مرغمةٌ على خلقه إنْ لَم يَكُن موجوداً. أي أنّ البطالةَ مرحلةٌ مبتَدَعةٌ عن قصدٍ ووعي. وبينما يَكُون أبسطُ أنواعِ الحيوانات والنباتات مفيداً لشيءٍ ما، كيف يُترَك كائنٌ مثل الإنسان عاطلاً بلا فائدة؟ مثلاً؛ هل يمكن وجودَ نملةٍ عاطلة؟ فإذا كانت حتى النملةُ عاجزةً عن العطالة والبطالة، فكيف لكائنٍ راقٍ كالإنسان أنْ يَكُون عاطلاً؟ لا مكانَ لاصطلاحِ البطالة في الكون. ولا يمكن إلا أنْ تَكُونَ البطالةُ منتوجَ الذكاءِ التحليلي المنحرفِ الشاذ، ويتم ابتكارها كزيفٍ اصطناعي، والحفاظ على حيويتها وانتعاشها كعمليةٍ هي الأكثر وحشيةً في الحياة الاجتماعية. ما مِن حدثٍ بقدرِ "البطالة" قادرٌ على كشفِ النقاب عن العداءِ المستميتِ للنظام الرأسمالي تجاه الحياةِ الاقتصادية. فحتى في نظامِ فرعون، الذي نُكيل له الانتقاداتِ اللاذعة، لا مكانَ لاصطلاحِ "العبدِ العاطل". فكيفما يستحيل وجود فرعونٍ عاطلٍ عن العمل، فكذا من غير الممكن التفكير حتى بمصطلحِ العبد العاطل. إذ كان للعبدِ والرقِّ قيمته وعملُه على الدوام. لا تتواجد البطالةُ، أي العداءُ المستميتُ تجاه الاقتصاد، إلا في الرأسمالية وحسب.

٥- الرأسماليةُ عدوُّ التقنيةِ الاقتصادية أيضاً. فالمستوى العلمي والتقني القائم قد ارتقى على شاكلةٍ تُخَوِّلُ أيَّ مجتمعٍ كان – سواءً سميناه "مجتمَع الرفاه" أو "مجتمَع الجنة" – للاستمرار في وجوده بكلِّ سهولة على الصعيد السياسي كمجتمعٍ ديمقراطي، ولحلِّ مشاكله وقضاياه على الصعيد الاقتصادي. إلا أن "قانونَ الربح" في النظام الرأسمالي يعرقل التطبيقَ الأمثل (النمط الأكثر عطاءً) لهذا المستوى العلمي والتقني في تلبيةِ احتياجاتِ الإنسان. فلولا قانون الربح، لكانت الآفاقُ الموجودةُ للمنجزات العلمية والتقنية قادرةً على إيجادِ شتى أنواعِ الحلول اللازمة، وبكلِّ سهولة، على صعيدِ صياغةِ اقتصادٍ مرتَّبٍ وممنهج فقط بما يلبي احتياجات الغذاء للإنسان. إلا أنه لا يُسمَح باستخدامِ هذه الآفاق أو الاستفادةِ منها كلياً في أيِّ وقتٍ من الأوقات. وبالعكس، يتم السعي للاستمرارِ في بقاءِ وجودِ المدنية الرأسمالية، عن طريقِ خلقِ واختلاقِ الأزمات والبطالة والتضخمات الاجتماعية بشكلٍ دائم. إذن، والحال هذه، فالرأسماليةُ ليست فقط عدوَّ الاقتصاد، بل وهي عدوُّ العلم والتقنية القادرَين على تحقيقِ وتطبيقِ الاقتصاد في المستوى الأمثل.

٦- الرأسماليةُ عدوُّ الأخلاقِ والقِيَمِ المعنوية أيضاً، باعتبارها من أهمِّ مبادئِ الاقتصاد. حيث يستحيل على البشرية ترتيبَ احتياجاتها الاقتصادية إلا عبر المبادئِ الأخلاقية. ففي حال العكس، ستُصاب بالتضخم – كما هي حالُ النمل على سبيل المثال – ولن تكفيها حينئذ عشرُة كواكبٍ مثل الأرض. وإنْ غابت الأخلاقُ، فسيتم التحول إلى "مجتمعِ الأُسُود". عندئذ، لن تبقى مواشي أو حيواناتٌ تُؤكَل. وبالتالي، لن يبقى للأسد أيضاً ثمة عالٌم يُعاش. أي، إنْ لم يتم وضع حدِّ الرأسمالية وإيقافها، فإما أنها ستُحَوِّل المجتمَع إلى "مجتمعِ النمل" وتبلغ به شفيَر الهاوية والانهيارِ (وضع الصين واليابان مثلاً)، أو ستجعله "مجتمَع الأُسُود" (المجتمع الأمريكي على سبيل المثال). واضحٌ جلياً أنّ فرصةَ المجتمع البشري في الاستمرار والسيرورة ستتناقص تدريجياً، إذا ما صار كلُّ مجتمعٍ على غرارِ أمريكا أو الصين واليابان. لقد ضحت الرأسماليةُ هنا أساساً بالمبدأ الأخلاقي كَرمى لـ"الاقتصاد الرأسمالي" المزعومِ المفترَض. في وقتٍ ما، كان الأطفالُ والبناتُ يُقَدَّمون كقرابين لأنهم زيادة، حيث لا يمكن الاستمرار في ذاك المجتمع، إلا بالتضحية بالإنسان عبر أخلاقٍ كهذه، هذا إنْ وُجِدَت. علماً بأننا إذا نظرنا إلى كافةِ الحروب ذاتِ الطابع الرأسمالي على أنها "طقوسُ ومراسيمُ التضحيةِ بالإنسان"، فسندرك على نحوٍ أفضل ماهيةَ ونوعيةَ "مبدأ الاقتصاد الرأسمالي" – أو لاأخلاقياته – الذي أمامنا. فهذه اللاأخلاقيات لا تُدَمِّر النُّسُجَ الاجتماعيةَ الداخلية للمجتمع وحسب، بل

وتتحكم لأولِ مرةٍ بالبيئة والطبيعة أيضاً، لتمارسَ عليها مجزرةً كبرى تبلغ حداً لا يهدد حياَة الإنسان فقط، بل وكلَّ الحياة الحيوية أيضاً. فهل من لاأخلاقيات أشنع، أو عداءٍ للحيويةِ أفدح؟

٧- الرأسماليةُ عدوُّ المرأة، التي تُعَدُّ القوةَ الأمَّ الخالقةَ للاقتصاد. كلُّ تحليلاتنا تبرهن أولويةَ منزلةِ المرأة ورفعةِ مستواها في الحياةِ الاجتماعية، وأسبقيةَ قيمتها الاقتصادية. إنّ حقيقةَ "المرأة المُبعَدَة عن الاقتصاد" الموجودَة على طولِ سياقِ التاريخ الحضاري، بدأت تعيش أكثر مراحلها إجحافاً وجُوراً في عصرِ المدنية الرأسمالية، لتغدو بذلك تناقضَ المجتمع الأكثَر عمقاً ولفتاً للأنظار. فقد تُركت نسبةٌ ساحقةٌ من الجماهير النسائية عاطلة. ورغم كونِ أشغالِ المنزل من أصعبِ الأشغال، إلا أنها لا تساوي خمسةَ قروش. ورغم أنّ إنجابَ الطفل وتنشئتَه من أصعبِ الأعمال في الحياة، فهو لم يَعُد بخسَ القيمة وحسب، بل وبات التفكيرُ يَسُودُ بكونه بلاءً مسلطاً. إنها (المرأة) ماكينةٌ رخيصة، عاطلة، منجبةٌ ومربية للأطفال بألفِ مشقةٍ ومشقة. وهي بالمقابل بلا أجر، بل وحتى مذنبة! لقد وُضِعَت المرأة في الطابق الأسفل من المجتمع على مَرِّ التاريخ الحضاري. ولكن، ما من مجتمعٍ استطاع امتلاكَ قوةِ استغلالِها بقدرِ ما هي الرأسمالية، التي تطبقها عليها، وبمنوالٍ ممنهَجٍ ومنسَّقٍ للغاية. ففي هذه المرة، باتت المرأُة موضوعَ Nesne اللامساواة واللاحرية واللاديمقراطية، ليس في الطابق السفلي وحسب، بل وفي جميع طوابق المجتمع! والأنكى من ذلك، أنه يتم تعويدُ الإنسان بعَوراته ومحرماته، وترويضُه على سلطةِ المجتمع الجنساني، بالإكثار منها بكثافةٍ وَحِدَّةٍ لا نظيرَ لها في أيةِ مرحلةٍ من التاريخ؛ وتحويلُ المرأة إلى صناعةٍ جنسية، واستفحالُ التعذيب في كافةِ طوابقِ المجتمع، وتصعيدُ "المجتمع الذكوري المهمين" إلى حَدِّه الأعظم في عهدِ المدنية الرأسمالية، وكأنها تنتقم من "الأكونوموس"، أي من الذات الخالقة للاقتصاد؛ لتبرهن بذلك عداءها للمرأة والاقتصاد في كلِّ مكانٍ وكلِّ زمانٍ منها!

٨- تبرهن الرأسماليةُ بما يزيد عن الحد، وتسرد علناً أمَام عيونِ المجتمع أجمع مدى عدائها للاقتصاد، وعدمِ اهتمامها بالاقتصاد الحقيقي؛ وذلك من خلال إيصالِ ما يُسمى سوق "البورصة، أسعار الصرف والمبادلة، والربا" إلى الذروة في مرحلة العولمة الأخيرة منها، وتحويلِها إلى ألعوبةِ النقود الورقية. مرةً أخرى نلاحظ أنه لم يُحَوَّل الاقتصادُ إلى ألعوبةٍ ورقيةٍ من هذا النوع، وإلى نظامٍ افتراضيٍ بهذه الشاكلة في أيةِ مرحلةٍ من التاريخ. فلطالما نُظِرَ إلى الاقتصادِ على أنه أكثر أنسجةِ المجتمعات حساسيةً وَرِقّة، وخُلِعَت عليه مسحةٌ من القداسة (ينحدر مصدرُ كلمةِ القداسة إلى المجتمع السومري، حيث تُربَط بمصطلحِ الغذاء). حيث اعتُبِرَت التغذية من أهمِّ القضايا، وسُعِي لِحَلها وتحليلها. كما تميزت في جميع الأديان بجانبٍ إيضاحيٍّ مرتكزٍ إلى الضمان الاقتصادي. فالأعيادُ تُرَتَّبُ في أوقاتِ الرفاه والغنى الاقتصادي، أو على الأقل استذكاراً لمراحلِ الخروج من الأزمات والمآزق. لقد كَشَفَ كارل ماركس عن الماهيةِ الحقيقية للاقتصاد، باعتباره – عن وجه حق – هاماً بدرجةٍ يُعَبِّر فيها عن مجموعِ الخصائصِ المؤثرة في شتى ميادينِ المجتمع ومجالاته. حيث يوضح (ماركس) كيف تم إخراجُه من كونه مجالاً لتكاثف الذكاء العاطفي والتحليلي، وربطُه بألاعيبِ المال – الورق، وتحويلُه إلى أكثرِ ميادينِ الذهنيةِ التحليلية المُضارِبة بلادةً ولامبالاةً وانقطاعاً عن الحياة الحقيقية. فهي تتداول مليارات الدولارات (المال العالمي) على الصعيد العالمي خلال ساعاتٍ قليلة، عبر التلاعبِ بأسعارِ الصرفِ والمبادلة والسندات، وعبر الربا والفائدة، ودون أنْ تَبذل أيَّ كدحٍ بتاتاً. فبينما يَطوف نصفُ البشريةِ على حدودِ المجاعةِ والبؤس المدقع، من العصيب تصورَ نظامٍ يمكنه عكسَ تضادِّه مع الاقتصاد إلى العَيان بقدر هذا النوع من الحوالات القِيَميّة. إنّ الرأسماليةَ في مرحلتها الأخيرة المسماة بعصرِ التمويل، وبوجهها هذا فقط، تبرهن – بما فيه الكفاية – مدى عدمِ جدواها، ومدى كونها نظاماً خارجَ الاقتصاد، بل ومعادياً للاقتصاد.

٩- لقد أَحكَمَت الرأسماليةُ قبضتَها على أهمِّ ميدانَين في الاقتصاد، ألا وهما الإنتاج والاستهلاك، ووضعت ثِقَلَها على السياسات الهادفةِ – فقط وفقط – إلى جنيِ الربحِ الأعظمي، دون الاكتراثِ باحتياجاتِ المجتمعات الحقيقية من مأكلٍ وملبسٍ ومسكنٍ ومواصلات؛ لتخلق بذلك

أزماتِ الإنتاج والاستهلاك المصطنعة – مثلما بيَّنَّا آنفاً – وتُدَمِّر بناها من الجذور. ومن بعض الأمثلة التي يمكن سردها: إيصالُ التسلحِ إلى أبعادٍ رهيبةٍ تتصدرها الأسلحةُ النووية، رغم أنه لا علاقةَ له البتة بالبنى الإنتاجية والاستهلاكية الحقيقية لكدحِ البشرية، أو أنها ليس من أولوياته، بل، وعلى النقيض، يتسبب بمخاطرَ جديةٍ لها؛ واستثمارُ مصادرِ الطاقة الكربونية بهدفِ الأرباحِ الهائلة، رغم تمخضها عن كوارثَ بيئيةٍ فظيعة؛ والزراعةُ المُعَدَّلةُ هرمونياً؛ والاستثمارات الضخمة الباهظة مثل تقنية الفضاء وخطوطِ المواصلات البرية والبحرية والجوية، رغم العلم بمدى التلوثِ الكبير الناجمِ عنها؛ والاستثماراتُ غير المحسوبة في إنتاجِ نفسِ السلعة بمئاتِ النسخِ إرضاءً لطيشِ الموضة الجنوني. هكذا، ومن جهةٍ نجد تراكَم الأشياء المتكدسةِ كالجبال بشكلٍ طائش في مجالاتٍ لا نفعَ منها، وبالتالي، افتقادَها صلاحيةَ الاستهلاك، وتركَها للتفسخِ والاهتراء بسببِ عدمِ مقايضتها؛ وفي الجهة المقابلة نجد الانكساراتِ النابعةَ من المجاعاتِ والأوبئةِ بسببِ العجز عن قدرةِ الاستهلاك. وجيوش البطالة! إنّ السوءَ والعداءَ الذي عجزت أيّةُ حربٍ أو كارثةٍ طبيعيةٍ عن إلحاقها بالمجتمع البشري على مَرِّ التاريخ؛ يَقُوم الشكلُ الاقتصاديُّ المسمى بالرأسمالية بتحقيقه. بل إنها تنجزه بالضغط والتضييق على الشرايين الحياتية للاقتصاد، واستئصالها، وتركيب الشرايين الاصطناعية بدلاً منها.

د– رأسمالية التجارة الاحتكارية.

التجارةُ هي الميدانُ الأقدَم لرأسِ المال. تاريخياً، بالإمكانِ الحديث عن وجودِ عصرٍ تجاريٍّ ملتفٍّ حولَ مدينةِ أوروك فيما بين 4000 – 3000 ق.م. نحن على علمٍ بأنَّ الآشوريين شادوا المستوطناتِ التجاريةَ من بلادِ الأناضول إلى بلادِ الهند. والفينيقيون هم أولُ قومٍ أبدى مهارتَه في بناءِ أُولى المستوطناتِ التجارية المترامية على أطرافِ البحرِ الأبيض المتوسط. أما التوسُع والأمانُ في الإمبراطورية البرسية، فكانا مشحونَين بأوسعِ معاني العولمة على الصعيدِ التجاري. كما حافظت التجارةُ على وزنها الكليِّ في المدنيةِ الإغريقية – الرومانية. ذلك أنه من العسير على المدن أنْ تَصمدَ دون التجارة. أي، المدينةُ الضخمةُ تعني التجارةَ الضخمة. أما الحضارةُ الإسلامية، التي تُمَثِّلُ القوةَ العالمية في العصور الوسطى، فتُعَدُّ المرحلةَ الأخيرةَ الكبرى على الطريق المتجه صوبَ التجارةِ الغربية، وكأنّ جميعَ التقاليدِ اللازمة للتجارة قد تَكَوَّنَت. فالعناصرُ من قَبيل النقود، القروض، البنوك، السندات، السوق، والنقل قد غدت القطاعَ الطاغيَ بوزنِه وشأنِه في الحضارةِ الإسلامية، باعتبارها تُشَكِّلُ العواملَ القديمةَ والجديدة في الوقت نفسه. أما المدنُ التجاريةُ الإيطالية، فَوَرِثَت أساساً التقاليدَ التجاريةَ لشرقي البحرِ الأبيض المتوسط والإسلام وبيزنطة.

ينتقل التفوقُ التجاري في القرن الثالث عشر إلى القارةِ الأوروبية عن طريقِ إيطاليا. تحافظ المدائنُ التجاريةُ الإيطالية على تفوقها فيما بين القرنَين الثالث عشر والسادس عشر، لِيَنتقل بعدها إلى الاحتكاراتِ في مدائنِ هولندا وإنكلترا. وبَعدَ القرن السادس عشر يتحقق انتصارُ الرأسمالية التجاريةِ بنسبةٍ كبرى في عاصمتَي هذَين البلدَين، أي في لندن وأمستردام. أما اكتشافُ أمريكا وجنوبِ شرقي آسيا عن طريقِ المحيط الأطلسي ورأسِ الرجاءِ الصالح، وانخراطُهما في الطرقِ التجارية، فَيُعَدُّ إحدى أعظم الثوراتِ التجارية. ومع بروزِ هذه الطرقِ التجارية، خَسِرَ الشرقُ الأوسط سيطرتَه على الطرقِ الواصلةِ بين الشرقِ والغرب، وبين الشمالِ والجنوب، ليتلقى ضربةً كبرى اعتباراً من القرن السادس عشر، ويَفقِدَ أهميتَه القديمة. وتَراجُع حضارةِ الشرق الأوسط طردياً منذ القرن السادس عشر على صلةٍ كثيبةٍ بهذه الطرقِ التجارية المُكتَشَفةِ حديثاً. ومع الثورةِ الصناعية تَلحَق به الضربةُ الاستراتيجية، لِيَعجَزَ عن لَمِّ شمله أو استردادِ قوته إلى يومنا الراهن.

أدى التراكُم الرأسماليُّ الأولُ الكبيرُ لأوروبا دوراً رئيسياً في القرنَين الخامس عشر والثامن عشر. حيث يَبسط هيمنتَه لأولِ مرةٍ على الزراعة والمِهَنِ الحرة المتنامية في المدينةِ منذ القرن العاشر. وغلبةُ الطابعِ الاحتكاري على المصانع باعتبارها أولَ حركةٍ صناعيةٍ جدية،

وانتشارُها، وتضخُّم حجمها ذو صلاتٍ وثيقةٍ بهيمنةِ الاحتكار التجاري. هذا وصانت شركتا الهند الشرقية والغربية مكانتَهما الريادية مدةً طويلةً من الزمن، كونهما الشركتَين التجاريتَين الأضخم خلالَ عهدهما في هولندا وإنكلترا. أما الوسائلُ المؤثرُة لرأسِ المال من قَبيل البنوك، السندات، القروض، العُملة الورقية، المحاسبة، والمعارض؛ فتحولت في هذه المرحلة إلى مؤسساتٍ وطيدة.

نتلمس مرةً أخرى الوحدةَ الوطيدةَ فيما بين الاحتكاراتِ التجارية الخاصة واحتكاراتِ الدولة خلال هذه المرحلة. وبالأصل، من غير الممكن الحديث عن الاحتكارات التجارية، دون وجودِ الدولة باعتبارها احتكاراً. فاحتكارُ الدولة ظَلَّ يتزعم المكانةَ منذ العصر التجاري الأول إلى العصرِ التجاري الأوروبي. أما القولُ بالليبرالية رغماً عن الدولة، فهو مجردُ سفسطةٍ ولَغَطٍ فادح. فالمعنى الأوليُّ لِلّيبراليةِ هو تسخيرُ الدولةِ لخدمةِ الاحتكار الاقتصادي كلياً، وتصييرُ الدولةِ السياسيةِ دولةً اقتصادية. الليبراليةُ بلا دولة كالبستانِ بلا ناطور. والثقلُ التجاري على الدولة في هذه المرحلة، أو بالأحرى علاقاتها مع الاحتكار التجاري، تحتل مرتبةَ الصدارة.

وبسببِ هذا العامل، تُسَمَّى الفترةُ ما بين القرنَين الخامس عشر والثامن عشر بالمرحلةِ المركنتلية. وهي من حيث الجوهر تعني لمَّ الدولةِ شملَها عن طريقِ التجارة، وتخصيصَ جُلِّ ميزانيتها لها. بالإمكان وصفها بالقوميةِ التجارية أيضاً. فالبيعُ أكثر من الشراء هو السبيلُ الأمثل نحَو دولةٍ متفوقة. هذا وتُعرَفُ الدولةُ الوطنية أيضاً بأنها مرحلةُ انتقالِ المونارشية إلى الانتعاشِ والنماء. وهي نفسها المرحلةُ التي يتداخل فيها انكبابُ الأرستقراطية على التجارة من حيث المخططِ الاجتماعي مع أرستقرطةِ التاجر، وتَكتَسِب فيها البورجوازيةُ تقاليدَها الأولى كطبقةٍ عصريةٍ حديثة. وهي تَشهَدُ الإصلاحاتِ الجذرية، بدءاً من الأيديولوجيةِ البورجوازية إلى نمطِ حياتها، ومن مفهومها في الموضة إلى معمارِ المدن.

لقد تَحَقَّقَ الإصلاحُ والتنوير في هذا العصر، لكنه من الخطأ الجسيم الاعتقاد بأنَّ كلاً منهما حركةٌ بورجوازية. فالإصلاحُ في مضمونه يعني إضفاءَ الطابعِ الوطني على الدين، وافتتاحَ فروعه الوطنية. وما مِن علاقةٍ سببيةٍ بينه وبين البورجوازية. بل هو يهدف إلى تحديثِ القوالبِ التي عفا عليها الزمن، وتجديدها ضمن الشروط المرحلية المستجدة. إنه حركةُ أقلمةِ الدين مع الزمن. وهذا بدوره جزءٌ من الثورةِ الفكرية. أما التنوير، فهو ثورةٌ فكريةٌ أشملُ نطاقاً. وهو يفيد بِتَخَطّي البراديغماتِ الفكريةَ القديمةَ بنسبةٍ كبرى، وطبعِ العصرِ بطابعِ البراديغما الجديدة، وتحديثِ الأنماط الفكرية من جميعِ المناحي. وله عُراه مع ثورةِ العلم والفلسفة باعتبارهما الميدانَين الهامين. تزامُنُه مع العصرِ التجاري محضُ صدفة، ولكننا نرى الطبقةَ البورجوازية تتبناه وتجعله حِكراً لها، نظراً لطبائعها المعلومة. إنها تجعل من كِلا الميدانَين رأسمالاً فكرياً بِيَدِها. ولسلوكها هذا أهميتُه القصوى، حيث تحظى بالمقابل بِلَقَبِ طبقةٍ شرعية. لِمُفكّري حركةِ التنوير نصيبُهم الوافرُ في التغاضي عن الماهيةِ الطفيلية للاحتكار، والتي تُماثل ما لدى المطلقيةِ والأرستقراطية بأقلِّ تقدير. ولأنّ البورجوازيةَ كيانٌ طبقيٌّ حديثُ العهد، فلم تُحسَب النتائجُ التي ستتمخض عنها بدقة، بل وأُلقِيَ حملُ جميعِ السلبيات على كاهلِ الطبقات القديمة. لقد لعبت البورجوازيةُ دوراً رئيسياً في أنْ تَترُكَ ماهيةُ الطبقة الوسطى بصماتِها على العصر.

ترمي البورجوازيةُ من دعمها للقومية كأيديولوجيا إلى تأسيسِ احتكارها على السوق الوطنية. وقد أدت القوميةُ دوراً مؤثراً في تصفيةِ منافسيها والقضاءِ عليهم. فَنَبذُ ودحضُ أصحابِ رأسِ المال التجاري من الأمم والقوميات الأخرى، بات الأرضيةَ الخصبةَ لِنُمُوِّ شتى أنواعِ العِداء العِرقي، الوطني، الأثني، والديني. وهذا ما أجَّجَ النزعةَ القومية بشكلٍ متبادل. ولهذا السبب تصاعدت مشاعرُ الكراهية حيال اليهود في سائرِ العالم، وبات اليهودُ مصدرَ السيئاتِ والرذالة، والعائقَ الأكبَر أمامَ الآمال الوطنية. مقابل ذلك، شَرَعَ اليهودُ بتأسيسِ التشكيلات الماسونية بغرضِ الدفاع عن ذاتهم دولياً، ومضاعفةِ تعدادِ أصدقائهم، والقضاءِ على أعدائهم. وبالرغم من أنّ أصولَها تَرجِعُ إلى العصور

الوسطى، إلا أنّ دورَها الأساسي قد اكتَسَبَ معناه وشأنَه في هذه المرحلة. وكان لها حصةٌ في العديدِ من الحركات الانقلابية. لقد أفسحت القوميةُ اليهوديةُ المجالَ أمام ظهورِ الصهيونية.

إذا ما وضعنا نصبَ العين روابطَ العلاقةِ بين التجارة والاستيطان مع عصرِ الولادة، ومسارَ التطورِ اللاحق، لَكَان من المنتظر تحقيق طفرةٍ في عهدِ المركنتلية. استيطانيةُ هذه المرحلة تبرز أمامنا بالطابعِ الاستعماري. فالقارتان الأمريكيةُ والأوسترالية اللتان لم تتعرفا على المستوطنات قط طيلةَ تاريخهما، إضافةً إلى آلافِ الجُزُرِ المماثلة لهما، نجدها تتعرفُ على الاستعمار في هذه المرحلة. أما جميعُ القارات القديمة الأخرى في العالم، وعلى رأسها أفريقياو آسيا، فكأنها اكتُشِفت لِتَوِّها بغرضِ تحويلها إلى قاراتٍ مستعمَرة. وبناءً على هذا المَرام تَمَّ الشروع بأنشطةٍ من قَبيل الاستشراق (العلم المعني بالشرق) والأنثروبولوجيا (علم الإنسان). بالإمكان اعتبار ذلك مثالاً جيداً من حيث العلاقاتِ الكائنة بين العلم والمجتمع الجديد. في هذه المرحلة تَجِدُ نظرياتُ العِرقِ الأسمى أيضاً فرصةً للتصاعد. وسُعِيَ لتطبيقِ الداروينية على المجتمع. إنّ أعمالها بشأنِ الجغرافيا والتاريخ، وإنجازاتِها وفقَ منظورِ البراديغما الجديدة إنما ترمي للهدف عينه. فانفتاحُ العالَمِ على الرأسماليةُ يُشبِهُ فعالياتِ الكشف.

الاستيطان، أو الاستعمارُ ذو النتائجِ الأكثر منهجية، هما أساساً سياسات الاحتكارات التجارية في التوسع. إنهما الشكلُ الأكثر عصريةً للنهب والسلب. فالرأسماليةُ التجارية الأوروبية قد تَكَوَّنَت بدرجةٍ كبرى اعتماداً على سلبِ المستعمَرات ونهبها. وبينما كانت الفضةُ والذهبُ الأمريكي يُسلَب، كانت المنسوجاتُ الزهيدةُ من الأدواتِ الهامة في هذا السلب بأثمانٍ لا نظيرَ لها. لم تَشهَد التجارةُ التكويناتِ المختلّةَ الأسعار وحسب، بل وطالما مَرَّت بمراحلَ تُحَدَّدُ فيها الأسعارُ بالذات من طرفٍ واحد. لقد لَعِبَ الاستيطانُ دوراً أولياً في تَحَكُّمِ الاحتكاراتِ التجارية بالأسعار، وبالتالي جَنيِها أرباحاً طائلة. وبالأصل، فمكاسبُ التجار ترتكز على الاستفادةِ من فارقِ الأسعار بين الأسواق، أو العملِ على تكوينِ هذا الفارق بمختلفِ الأساليب (تخزين السلع، ندرة السلع).

يَقول فرناند بروديل أنّ الحركاتِ المضارِبةَ للتجارةِ الكبرى لعبت دوراً مصيرياً في نشوءِ الرأسمالية. ويوضح أنّ المقايضةَ العادية في السوق لا دورَ لها، لأنها تندرجُ في قائمةِ النشاطات الاقتصادية الطبيعية. كما يَبتدئ الاقتصادَ بتطورِ عمليةِ المقايضة. هذا لا يَعتَبِر إنتاجَ السلع بهدفِ الاستعمال اقتصاداً. بل إنّ بلوغَ حافةِ مرحلةِ المقايضة يعني بدايةَ الاقتصاد. ليس ثمة مكانٌ للربحِ في هذا الميدان. فقد تتحدث الأطرافُ عن مكاسبِ المقايضة والتبادل، لكنّ هذا ليس موضوعاً للمضارَبة. فالمضارَبةُ الحقة موجودةٌ في ميدانِ التجارة الكبرى، والتي تسمى بيت الرأسمالية. ففارقُ الأسعار يتحقق بالذات بالتلاعب بالأسعار. بالتالي، فهو ليس اقتصاداً، لكنْ، وكأنه ما مِن رغبةٍ في كشفِ النقاب عن هذا "الشيء" المفروضِ من الخارج. لكنّ الخطأَ الجَسِيَم الذي يرتكبه هو عدم تعريفه لما يأتي بعدَ ذلك، مُخَلِّفاً وراءه إشارَةَ استفهامٍ كبرى.

إنّ فرناند بروديل متنبهٌ للفرقِ بين الدولة والسلطة. لكنه لا يُحَدِّدُ مدى تأثيرهما، وإنْ لم يَكُن مثلَ ماركس الذي يَعتَبِر وظيفةَ الدولة والسلطة غيَر ذاتِ شأن. وعندما تُعَرَّف الدولةُ في الماركسية بالاقتصادِ المُرَكَّز، تَكُون أقربَ إلى الحقيقة في بعضِ الأحيان، لكنه تعميمٌ مُجَرَّدٌ للغاية. فالسلطةُ والدولة أساساً هما "الاقتصادُ الذي ليس اقتصاداً". أي أنها تَنظُر للاقتصاد على أنه ميدانُ تسريبِ واختلاسِ فائضِ الإنتاجِ والقيمة، وبموجبِ ذلك تؤسس الاحتكارَ في هذا المجال. وهي – بهذا المعنى – تفيد بالمجال الذي يَعلو الاقتصادَ مباشرة، ومعنيةٌ به كثيراً. كلُّ آلياتها مسخَّرةٌ للاستيلاءِ على فائضِ الإنتاج والقيمة بشتى الأساليب والسبل. تأتي الزراعةُ والتجارة والصناعة في مقدمةِ الميادين التي يتأسس عليها الاحتكار. وعلى سبيل المثال، فالضرائبُ غير المباشرة هي ساحةُ العلاقة التي تتحرك فيها الدولةُ مباشرةً باعتبارها الاحتكارَ

التجاري. الدولةُ هنا تاجرٌ بكلّ معنى الكلمة. هي ليست تعبيرَه المُرَكَّز، بل تاجرٌ بشكلٍ مباشر. فالحصةُ من تلك الضرائب، مثلما هو معلوم، تُشَكِّلُ القسَم الذي يَزيد عن نصفِ الواردات.

علاوةً على ذلك، وانطلاقاً من مكانةِ الدولة في تحديدِ المَزارع، والأسواقِ الزراعية وأسعارها؛ فهي احتكارٌ اقتصادي كلياً. لكنّ العلاقةَ بين الدولة والاقتصاد والسلطة يُخلَع عليها هالةٌ من الإبهامِ والغموض الدائمِ في مَراجعِ الاقتصاد الأوروبي. فبالرغم من إصدارِ الاشتراكيين والليبراليين على السواء عشراتِ الآلافِ من الكتب والمجلدات، لكنهم لا يزالون بعيدين عن إنارةِ هذا الميدان. إنّ عدَم معالجةِ ماركس هذا الميدان، أو عدَم إسعافِ عُمره له في تناوله، يُعَدُّ نقصاً جدياً له نصيبُه الوافر في الفوضى والبلبلة العارمة.

أياً كانت الزاويةُ التي ننظر منها، ينبغي الاعترافَ بالدور الأولي الذي لعبته الآلياتُ الخارجة عن الاقتصاد في إحرازِ العصر التجاري نصرَه الظافر فيما بين القرنَين الخامس عشر والثامن عشر. إذن، والحالُ هذه، ما هي الدولة، إنْ لَم تَكُ اقتصاداً؟ إنّ استخدامَ أيةُ قوةٍ هذه الساحةَ كما تشاء أمرٌ عصيب – إنْ لَم يَكُن مستحيلاً – ما لَم تَتواجد السلطةُ عموماً، أو الدولةُ خصوصاً كونها التعبيرَ الحقوقي عن السلطة. قد يَكُون بالإمكان الحديث عن مختلفِ زمرِ القوى الاحتكارية، لكنّ تلك القوى مرغَمةٌ في نهايةِ المطاف على عقدِ العلاقةِ مع السلطة، أو مع تعبيرها الملموس المُشَخَّص في الدولة. أحياناً ما تسمى بالمجال المالي أيضاً. فإذا ما خَرَجَ المالُ من كونه وسيلةً بسيطةً للتبادل، فبمقدوره – حقيقةً – أداءَ دورِه كقوةٍ قاطعةٍ كَحَدِّ السيفِ على الأقل. إنّ عبارَة نابليون بشأن الجيش: "المال، ثم المال، ثم المال" لَم تَكُن عن عبث. ولكنْ، أيُّ مالٍ ذاك؟ إنه ليس المالَ كأداةٍ للمقايضة، بل المالُ الذي ليس اقتصاداً. هو المالُ التجاري الضخم، والمالُ كوسيلةٍ للمضارَبة. المالُ في هذه الميادين سيدٌ وحاكمٌ إداريٌّ بكلّ ما للكلمة من معانٍ. وقد خَصَّت البورجوازيةُ المالَ بدورٍ عظيم، نظراً لاستيعابها الأمثل لهذه النقطة. ولِكَي يغدو المالُ القوةَ الحاكمةَ والقائدةَ للمجتمع، فقد مُزِّق المجتمعُ إلى أشلاءٍ متناثرة، وكأنّ سكينَ القصابِ جزَّأته. لقد زُجَّ المجتمعُ – بل وحتى الدولة نفسها – في حالةٍ يستحيل عليه العيش دون المال.

يَبدو فيما يَبدو أنّ الطفحَ إلى هذه النقطة هو الثورةُ الحقيقيةُ للبورجوازية. فالمجتمعُ والدولةُ المحتاجان للمال، يعنيان امتثالَهما لأوامرِ البورجوازية. هذه المكانة، التي بمستطاعنا نعتها بالاحتلال المالي، قد تَمَّ بلوغها بهذه الشموليةِ لأولِ مرةٍ في التاريخ في هذا العصر الأوروبي. فمثلاً، لا داعيَ لإتباعِ عاملٍ ما كعبدٍ أو قِنٍّ كما قديماً، لأنه – بالطبع – سيبقى جائعاً إنْ لَم يقبضْ أَجرَه اليومي. الجوعُ سيُحَتِّم عليه التبعيةَ للمال. لقد أُقحِم العاملُ في وضعيةٍ لا خيارَ أمامه فيها سوى الاستسلامَ للمال. بالتالي، لا داعي للحراك بالنمط الكلاسيكي العبودي أو كسيدٍ إقطاعي تقليدي لإحكامِ القبضة على العامل وتوجيهه. فضلاً عن أنه نمطٌ باهظُ التكاليفِ ويتطلب مسؤوليةً أكبر. أما الرأسمالي، فيكتفي بإبرازِ قوةِ المال وحسب، لِيَتَمَكَّن من الحظيِ بالعامل واستخدامه كما يهوى.

يمكننا ذكر الخواصِّ المشابهة فيما يتعلق بموضوعِ البضائع أيضاً. فالبضائعُ كمُلك وصلت مكانةً لا تستطيع فيها الحراكَ من دون المال. أي أنّ كلَّ أنواعِ حِراك البضائع على عُرىً وثيقةٍ بالمال. إذ يستحيل إنتاجها أو نقلها أو استهلاكها من دونه. هذه أيضاً ثورةٌ كبرى للرأسمالية: انصياعُ الاقتصاد لسيادةِ المال المطلقة. لقد بات الاقتصادُ بمثابة لعبةٍ بِيَدِ المال، تابعاً له بما لا مثيلَ له في أيِّ عصرٍ من العصور. المالُ هنا دولةٌ بكلّ معنى الكلمة. ليس شبيهاً بها، بل هو الدولة! بل حتى إنّ الدولةَ ضمن ضربٍ من ضروبِ التبعية للمال. فالدولةُ بلا مال، كالعاملِ بلا مال، أُقحِمَت في منزلةِ البضاعة. في الحقيقة، حتى ولو تَبَدّى وكأنه مفارَقة، لكنّ المال هو دولةُ الدولة. وإيصالُ الدولة إلى هذه الحال هو من ابتكارِ هولندا وإنكلترا في القرن السادس عشر. حيث خُلِقَت الدولةُ القوية، لكنها دولةٌ تابعةٌ للمال. والمؤرخون يقولون أنّ هزيمةَ فرنسا أمام إنكلترا وهولندا في صراعِ الهيمنة والسيادة، لأنها لم تُبدِ قدرتَها على النجاحِ في هذا المجال. مزيدٌ من النقاش حول المال في خضمِّ عصرِ التمويل سيَكُون أكثَر تنويراً.

بالمقدور الشروع بنقاشٍ موسعٍ بصددِ ظهورِ البورجوازية التجارية كأهمِّ عاملٍ مؤثرٍ في التطور الحضاري فيما بين القرنَين الخامس عشر والثامن عشر، وتأثيرها على المجتمع برمته. خصائصُ المجتمع التجاري معلومة. والإفراطُ في التشبث بالمال، المُراباة، جني الفوائد، وامتلاك البنوك؛ إنما يحتل مكاناً سلبياً لأبعدِ الحدود في ذاكرةِ المجتمع. وفي صدارةِ المواضيع التي تناولَتها الفنونُ (وفي مقدمتها الآداب) في تلك القرون، هو أنّ هذه العناصرَ هي التي أوقَعَت الضربةَ القاضيةَ بالأخلاق. وكأن فيروساً استشرى في المجتمع، ينخر فيه ويَفتِكُ به. إنه يُعتَبر المسؤولَ عن مستوى التَّردِّي العامِّ والبلادةِ في المجتمع، لأنه يُجَمِّد العلاقاتِ الحميمةَ والإنسانيةَ القديمة بسببِ الطابعِ الجليدي للمال. وكأنّ مَن لا مالَ له قد خَسِرَ فرصَتَه في الحياة. فضلاً عن أنه، ولِرَسمِ صورةٍ من العظمة، لم يَعُد ثمةَ داعٍ – مثلما كان في الماضي المنصرم – للعروشِ الذهبية، الأطباق الفضية، القصورِ المطلية بالذهب، إظهارِ الأبهة، استعراضِ القوة الفظة، الأزياءِ المُبهِرة، وموائد الترف. فقط، لِيَكُن لديك مكانٌ تُخَبِّئ فيه المال، ستَغدو أنت الأعظَم بلا جدل. من المحال اعتبار وصولِ البشرية إلى هذه الحالة رُقِيّاً. حيث لا يشتمل على أيِّ تحديث، حتى لو كان اسمُه العصرَ الحديث. إنه بِحَدِّه الأقصى يعني بدايةَ أزمةِ المدنية. إذ لا يُمكِن لشخصٍ لَم يَفقِدْ احترامَ المجتمع أنْ يَتَصَوَّر وضعاً أكثَر تأزماً أو سفالةً وترديا من هذا.

يُشاهَد أنّ رأسَ المال التجاري في هذه المرحلة غيرُ راغبٍ أو متحمسٍ للميادين الأخرى، لأنّ مُعَدَّلَ الربح الذي تَعرضُه لا يروي ظمأَه. وما مِن ميدانٍ تتوازى أرباحُه مع أرباحِ التجارة الكبرى. ثمة فقط قطاعا الزراعة والصناعة، القادران على دَرِّ أرباحٍ قريبةٍ من مُعَدِّلِ أرباحِ التجارة الكبرى، ولهذا لَقِيا الاهتمام. وبالتالي، وجدا لنفسَيهما فرصةَ النمو، ولو بِحدود.

عانت هذه المرحلةُ من تخبطاتٍ جديةٍ على صعيدِ التاريخ السياسي. فكلٌّ من إسبانيا وفرنسا والنمسا، التي تَشهَد منازعاتٍ ومشاداتٍ محتدمةً فيما بينها لأطماعها في أنْ تَكون استمراراً للإمبراطورية الرومانية العظمى، كانت لن تنجَو من اجترارِ الفشل والخسران لأنها مثقلةٌ بالنزوع إلى النمطِ الإمبراطوري القديم. وللعلاقةِ بين المال والدولة دورٌ كبيرٌ في ذلك. أما مَن وصلَ بهولندا وإنكلترا على التوالي إلى الهيمنة، فهي قوةُ الزعامةِ لِمالِ التجارة الكبرى. فبينما عَزَّزَتا دولتَيهما بالقروضِ التجارية، قامتا بالحراكِ كالتُّجار مباشرة. يمكن الإشارة هنا إلى دولةٍ وسياسةٍ متطلعةٍ إلى الربح. فقد بَرهَنَتَا قوةَ السيادة المالية، وخاصةً بإنشائهما الجيوشَ والأساطيل. والنصرُ الرأسمالي في اقتصادهما ليس سوى الإنتاجُ الرخيص، الذي يعني بدوره التفوقَ التجاري. وهذا الأخير يفيد بهزيمةِ المنافسين في الساحةِ الدولية (الدول التي سَعَت كِلتاهما إلى إركاعها). علماً أنهم قد خَسِروا بالأغلب في الميدان العسكري. أما التدخلُ التآمري لهولندا وإنكلترا باسم الثورة، فقد بَرهَن تفوقَهما في الميدان السياسي أيضاً. واضحٌ جلياً أنّ تفوقهما على منافسيهما في جميعِ هذه الميادين سيشير إلى تفوقهما في الهيمنةِ والسيادة. وقد بَرهَنَتا ذلك سابقاً أثناءَ تَبَدُّلِ زمامِ المبادرة والتفوق في مستعمَراتِ إسبانيا والبرتغال. أما تفوقُهما في الهيمنةِ داخلَ آسيا وأفريقيا بمنوالٍ مشابه، والتفوقُ التجاري، فجاءا متعاقِبين. ومن خلالِ التحالفات التي أبرمتاها في القارةِ الأوروبية، استطاعتا تحييدَ الفرنسيين وشلَّ تأثيرهم، وتحطيمَ آمالِ النمسا في طمعها بالإمبراطورية الألمانية، والاستفادةَ من روسيا القيصرية كما تشاءان. هذا وأَقحَمَتا الإمبراطوريةَ العثمانية في وضعيةِ شبهِ مستعمَرة، رغم أنها من الإمبراطوريات القوية في عهدها. ذلك أنّ إمبراطوريةَ العثمانيين أيضاً كانت كالإمبراطورياتِ السلالاتية الأخرى قد أَكَلَ عليها الدهرُ وشَرِب مقابلِ شكلِ الدولةِ والإنتاج الرأسماليَّين. أما العاقبةُ التي تنتظر الإمبراطوريتَين الصينية والهندية، فكانت التحولَ إلى مستعمَرةٍ وشبهِ مستعمَرة. لقد دَخَلَ موضوعُ تصفيةِ المدنيات القديمةِ جدولَ أعمالِ التاريخ بسرعةِ البرق. والجديدُ كان يتجسد في السيرِ قُدُماً نحو الأمام، ولو أنّ الغموضَ يَلُفُّه. المهمُّ هو الإيمانُ به، مثلما هي الحالُ في كلِّ دينٍ جديد. ذلك أنّ دِينَه كان التجارة، وإلَهه المال.

و- الثورة الصناعية وعصر الصناعوية:

غالباً ما يُساوى بين السياقِ الصناعي والثورة الصناعية، علماً أنّ الصناعةَ طالما وُجِدت على مَرِّ التاريخ. بل حتى أنّ أولَ صقلٍ للحجر يُعتَبر صناعة. واكتشافُ الزراعة بمثابةِ ثورةٍ صناعيةٍ ضمن مجالها. والحِرَفِيَّةُ أيضاً صناعة. بمعنى آخر، فكلُّ وسيلةٍ أو أداةٍ أو معرفةٍ أو أسلوبٍ جديدٍ معنيٌّ بالإنتاج يكافئُ تطوراً في الصناعة. والنوعُ البشري هو الكائنُ الوحيدُ الذي يُحقّقُ إنتاجَه بالوسائلِ في سبيلِ تأمينِ المأكل والملبس والمسكن. الصناعة، أي الإنتاجُ بالوسائلِ والأدوات، أمرٌ منحصرٌ بالإنسان ويخصه هو.

إنّ الظاهرَة المتحققة، أو بالأحرى التي تَتَزَعَّمُها إنكلترا باعتبارها البلَد المهيمنَ في أوروبا في أواخرِ القرن الثامن عشر، هي حلقةٌ هامةٌ من التجديداتِ الجارية باستمرارٍ على المدى الطويل. وتدويرُ عجلةِ الآلةِ بالطاقةِ البخارية ليس سوى تعبير رمزيٍّ عنها. حيث أنّ قوَة البخار والآلات كانت معروفةً وتُستَخدَم منذ زمنٍ سحيق. كانت الريادُة في ميدانِ الزراعة والغزل والنسيج قد استولت عليها هولندا وإنكلترا سابقاً. ما كان يَتَحَقَّقُ هو الإنتاجُ الأكثر شعبيةً وبُخساً. وكان ذلك يُعتَبر ثورةً صناعية. ولم يَكُن لفرنسا وإيطاليا بدايةً أيةُ جوانب متخلفة في المجال الصناعي، لأنّ الرخصَ والشعبيةَ كانا يُشَكّلان عاملاً مساعداً. وهذه الظاهرُة هي التي تتخفى وراء الهيمنة. تتجسد أهميةُ الصناعة المُحَقّقة انطلاقةً ملحوظةً مع حلولِ القرن التاسع عشر في الربح، أي تربعِ رأسِ المال في المقام الأول من حيث المكسب. والحدثُ المسمى بالثورة ما هو إلا تضخُم الأرباح التي يَدُرُّها الإنتاجُ الصناعي بسرعةٍ مذهلة، نسبةً للمكاسبِ والأرباح التي تُجنى من التجارة والزراعة. كان الإنتاجُ الصناعي يستلم زمامَ الريادةِ لأولِ مرةٍ في التاريخ. هذه هي الظاهرُة القابعةُ في جوهرِ ثورته. ففي السابق كانت الزراعةُ والورشةُ ميدانَين للإنتاج التقليدي. والتجارُة كانت على شكلِ تبادلِ السلعِ اعتماداً على فائضِ الإنتاج في كِلتا الساحتَين. هكذا كان جوهُر النشاطاتِ التي تسمى اقتصاداً.

من غير الممكن استخلاص الكثير من العِبَرِ من الثورةِ الصناعية، في حالِ نَظَرنا إليها من زاويةِ الإنتاجية وحسب. فقد وُجِدَت ظاهرُة الإنتاج في كلِّ زمان، من حيث التنوعِ والوفرة على السواء. بل وبالمقدور القول أنه ما مِن ثورةٍ بَلَغَت المستوى الذي أَحرَزَته الثورُة التي شَهِدَتها المجتمعاتُ مع الثورةِ الزراعية، سواءً من حيث الفترةِ الزمنية التي شملتها، أو من حيث الأهمية. إذن، ينبغي البحث عن أهميةِ الثورة الصناعية في مكانٍ آخَر. بل إنها تَكمُن في عدةِ أماكن، وليس في مكانٍ واحدٍ فقط.

١- لأولِ مرةٍ في التاريخ يَتَقَدَّم الإنتاجُ المديني على الإنتاجِ الريفي. فقد كان المِهَنِي الضاربُ بجذورِ إنتاجه في المدينة منتجاً معاوناً للريف طيلةَ آلافِ السنين، ومرتبطاً بالريف الذي كان بمقدوره الاستمرار بوجوده حتى من دونه. لكنّ الثورَة الصناعية للقرن التاسع عشر قد قَلَبت هذه المرحلة رأساً على عقب بعدَ آلافِ السنين. وإذا ما اعتَبَرنا الفترَة ما بين القرنَين الخامس عشر والتاسع عشر على أنها قرونَ التوازن، فالقرنُ التاسع عشر قد أَخَلّه لصالحِ المدينة كلياً. هذا التطوُر تجديدٌ سيسفر عن نتائجَ هامة.

٢- الجديدُ الأهم هو في الميدانِ الاجتماعي. فمجتمعُ المدينة يتقدم مرتبةً على مجتمعِ الريف. وبينما كانت المدنُ سابقاً ملحقاً بسيطاً مرفقاً بالمجتمع الريفي، فالثورُة الصناعية ضاعفت من قدراتِ وقوةِ المجتمع المديني بنسبةٍ استثنائيةٍ خارقة. كان المجتمعُ الريفي يندرج تحت إطارِ تَحَكُّمِ وسيطرةِ المجتمع المديني، بكلِّ بُناه الفوقيةِ والتحتية. كان يتأسسُ ضربٌ من ضروبِ الدياليكتيك الاستعماري على شاكلةِ المدينة – القرية، حيث بدأ مجتمعُ القريةِ يُستَعمَر على يَدِ مجتمعِ المدينة، الذي كان يَبسط حاكميتَه الاستعماريةَ البارزة على القرية، بدءاً من الميدان الأيديولوجي إلى وسائلِ الإنتاج، ومن الأخلاق إلى الفن. والثورُة الذهنيةُ تَفتح البابَ على مصراعَيه أمام تفوقِ المدينة بأقصى سرعتها.

٣- ثمة تحولاتٌ تاريخيةٌ على الصعيد الطبقي أيضاً. فالبورجوازيةُ كانت قد بَلَغَت مع الثورة الصناعية وضعاً يُخَوِّلُها لإعلانِ تفوقها على جميعِ الطبقات والشرائح الأخرى. هذه البورجوازيةُ التي أرفَقَت الطبقةَ العاملةَ أيضاً بذاتها، قد أَعلَنَت نفسَها إزاءَ الشرائحِ المتبقية من العصر الإقطاعي والحِرَف اليدوية بأنها الأكثر تقدمية، الوحيدُة القائلةُ بالصواب والحقائق، العالِمةُ بنمطِ الحياة العصرية، وذات البراديغما الجديدة. كما أَعلَنَت أنها بميثولوجيتِها ودينها وفلسفتِها وعلمِها تمثلُ المجتمَع والأمةَ والتاريخَ برِمَّتِه. أما الآخَرون، فقد عَلِقوا في الماضي القديم، ولا قيمةَ لهم أكثر مِن أنْ يُوضعَوا في المتحف الأثري.

٤- بمقدورنا الحديث عن مشاركةِ العلم بمنهجيةٍ وتخطيطٍ في الإنتاجِ لأولِ مرةٍ مع الثورةِ الصناعية. فتقنياتُ العلم والإنتاج كانت سابقاً تتطور منفصلةً عن بعضها، لكنها تكاتفت واتحدت لأولِ مرةٍ في الثورةِ الصناعية. وبذلك كان العلُم قد خرجَ من كونه هدفاً لِيَسقط إلى منزلةِ الأداة. إنّ أداتيةَ العلم جَلَبت معها تَرَدِّيَ المجتمع وتهاويه أيضاً.

٥- ضاعف الربحُ الصناعي من نسبته أكثر مما هو عليه في كلِّ الميادين الأخرى. الصُنَّاع باتوا الممثلين الجدَد للمجتمع. والصناعةُ كانت تعني التفوقَ الاستراتيجي في كلِّ حقل. ومن يُمسِكُ بهذا السلاح في قبضته بشكلٍ مؤثر، لا يمكن قهرَه أو بَطحَه أرضاً على الإطلاق. حتى التجارةُ كانت خَسِرت تفوقها، في حين تهاوى المزارعون إلى منزلةِ المنبوذين.

٦- كانت النتائجُ السياسيةُ التي أسفرت عنها الثورُة الصناعية أكثر أهمية. فبينما أفسحت الطريقَ أمام الدولةِ القومية، كانت ستبتدئ بمرحلةِ الإمبريالية المتجهة صوب الخارجِ أيضاً. كان ثمة مسيرٌة صوبَ العالَم أكثر منهجيةً من الاستعمار. هكذا باتت الدولةُ (أو الدول) الصناعية، التي تلعب دورَ المفتاح، في وضعٍ يُخَوِّلُها لفرضِ الحملةِ العالمية الكبرى الثانية على العالَم. فالاستعمارُ، الذي يمثل الحملةَ الأولى، كان يواجه المصاعبَ والمشقات، بقدرِ ما صار أسلوباً عقيماً في التحكمِ والسيطرة. كان الاستعمارُ يعزز مكانتَه بتصديرِ رأسِ المال وبالمتواطئين المحليين. بينما كانت إمبرياليةُ الرأسماليةِ ممكنةً اعتماداً على الثورةِ الصناعية.

مثلما نشاهد، فنتائجُ الثورة الصناعية كانت شاملة. وكانت محصلاتُ الثورةِ الاجتماعيةُ والسياسيةُ مؤثرةً بقدر نتائجها الاقتصاديةِ على الأقل. هكذا حَسَمَت الحملاتُ الصناعية للقرن التاسع عشر بانتصارِ المدنية الأوروبية.

من المهم بمكان انتقاد بعضِ المفاهيم لدى تقييمِ الثورة الصناعية. أولها؛ المساواُة بين الرأسمالية والثورةِ الصناعية، والنظُر إليها وكأنها الثمرُة المباشرة للرأسمالية. ينبغي تحطيم هذا المفهوم. فمثلما هي حالُ حركاتِ النهضة والإصلاح والتنوير، فللثورةِ الصناعية أيضاً سياقُها التاريخي والاجتماعي الخاص بها. إنها ثمرُة تراكمٍ تاريخي واجتماعيٍّ طويل الأمد.

إنّ احتكارَ الدولة عموماً، والاحتكاراتِ الرأسماليةَ خصيصاً مؤسساتٌ تُرَكِّزُ كلَّ اهتمامها دائماً على فائضِ الإنتاج والقيمة. فأينما تواجَد فائضٌ مدَّخَر، تَشُمُّ رائحتَه على الفور كغربانِ الجيف، وتتسللُ إلى هناك. أُنُوفُها حساسةٌ جداً بهذا الصدد، وتَشُمُّ الرائحةَ بأفضلِ الأشكال. كان من المحال عدم التفكير فيما ستأتي به الطاقةُ والآلةُ من أرباحٍ طائلةٍ بسببِ عملها الآلي التلقائي وتطبيقه في حقلِ الإنتاج. الشيءُ الذي بَرَعَ فيه رأسُ المال فيما يتعلق بالصناعة، هو إلحاقُ هاتَين الظاهرتَين بأكثرِ حقولِ الربح عطاء.

كانت الطاقةُ تتحرر من تبعيتها للقوة العضلية لأولِ مرة. وأصبحَ للآلاتِ جهازٌ محركٌ قادرٌ على القيامِ بأعباءِ الساعِد بنسبةٍ هامة. وتَحَقَّقَت ثورٌة حقيقيةٌ بتحويلِ الفحمِ والبترول والكهرباء والماء إلى مصادرَ جديدةٍ للقوة بالإضافة إلى البخارِ كمصدرٍ للطاقة. كان اتحادُ نظامِ الآلات الميكانيكية مع أنواعِ الطاقة الجديدة يُشَكِّلُ الأرضيةَ الخصبةَ للانفجار الإنتاجي. أنظمةُ الآلات والطاقة تلك، والتي وَصَلت الملايين من الأنواع والأشكال في يومنا، وتتسارع بنمائها بحيث لا تزال النقطةُ التي ستبلغها مجهولةً من حيث تأثيراتها السلبيةِ بالأغلب على الطبيعة والمجتمع، على صعيدِ تفكيكها وتمزيقها وتشتيتها إياهما. ورأسُ المال، الذي يَعتَبِر ذلك الفرصةَ الأعظَم في تاريخه، يَعمل على وضعِ

تصوراته بشأنِ أشكالِ السلطة والتحكم، وتطبيقها على المجتمع والطبيعةِ بأبعادٍ لا نظيرَ لها. أي أنّ المجتمَع والطبيعةَ وجهاً لوجه أمَام اعتداءاتِ رأسِ المال الفريدةِ من نوعها. من هنا، فالدفاعُ عن المجتمع والطبيعة قد تَعَدّى نطاقَ الكفاحِ الطبقي وحتى الاجتماعي، لِيَغدَو قضيةً وجودية (أنطولوجية). بمقدورنا إضفاء الشفافيةِ والوضوح على فرضيتنا هذه من خلالِ بعضِ الأحداث كأمثلةٍ بارزة.

أ- ما يُعاش هو تَسَرطُنُ المدينة وانهيارُ الريف. كما أُخرِجت ثنائيةُ المجتمعِ والطبيعة من كونها شكلاً للحياة، سواءً داخلَ كلّ واحدٍ منهما، أو فيما بينهما. نحن نواجه الحدثَ المسمى بالمجتمعِ المريض والطبيعةِ البيئوية (الأيكولوجية) التي لا يُطاق استمرارها. فعوضاً عن أنْ يَكُون المجتمُع شكلاً من الوجودِ الممكنِ العيش داخله، يتم تحويله إلى جزءٍ وامتدادٍ لنظامِ الآلات ضمن ترتيباتِ التحكم والاستغلال. ومثلما يتم الإبقاء على المجتمع والفرد من جهةٍ والطبيعة من جهةٍ أخرى على تنافرٍ وتضادٍّ فيما بينهما بنحوٍ لا نشهد مثيلَه في أيةِ مرحلةٍ من مراحلِ التاريخ الحضاري، فقد أُقحِمَت الفردانيةُ والطبيعةُ ذات التوازنِ الأيكولوجي المختلّ في مكانةٍ غَدَتا فيها عواملَ الهجومِ المضاد، وكأنهما تنتقمان من المجتمعِ والبيئة الأيكولوجية. أصبح الطبُّ يبرهن عبر المئاتِ من الأمثلة اليومية على أنّ السرطانَ الشخصي ذو جذورٍ اجتماعية. فإذا ما وَضعنا نصبَ العين أنّ السيجارَة وحدها من أهمِّ أسبابِ السرطان، إذ باتت عادةً اجتماعية (تجارةُ التبغ مصدرُ ربحٍ رأسمالي تُحَرِّضُه الحداثة)؛ سندرك على نحوٍ أفضل مدى صوابِ الحديث عن اصطلاحِ السرطانِ الاجتماعي. هكذا بات المجتمُع خارجاً عن كونه إطاراً للحياة.

الخطرُ الأكبر الذي تُلَوِّح به الصناعوية (وجهةُ النظر إلى الصناعة على أنها مصدرُ الربح فقط) هو بلوغُها أبعاداً مناهضةً للمجتمعية. وهو أحدُ المواضيع التي بَقِيَت فيها الماركسيةُ تعاني النقصانَ الفادح. فنظراً لِبُنيتها الوضعية، فهي تَقبَلُ بالمجتمعِ الصناعي على أنه الظاهرةُ المثلى دونَ أيِّ اعتراض، بل وتُؤَلِّهُه، لأنها تَفتَرِضُ أصلاً استحالةَ وجودِ الطبقةِ العاملة أو عيشها من دونه. هذا ما يتواجد في مضمونها النظري. وإلى جانبِ عدمِ توجيهِ أيِّ نقدٍ ولو بسيطٍ للصناعة، فهي بالمقابل تَسمو بشأنِ نظامِ الآلات والمعامل بلا حدود. بالتالي، بمستطاعنا القول – وبكل سهولة – أنّ نصيبَ الماركسيين في نشوءِ الدين المسمى بالصناعوية يُعادِلُ ما للرأسماليين منه بأقلّ تقدير. لقد بَلَغَت الصناعويةُ حالةَ اللوياثان الكوني منذ زمنٍ طويل، وبما يَكُون نداً لِلُوياثان الدولةِ القومية على الأقل.

تُشَكِّلُ المدينةُ النسيجَ الأساسي للسرطنةِ الاجتماعية. وإلى جانب تَطَرُّقِنا تكراراً لوظيفةِ المدائن وتاريخِ تأسيسها، فنحن مرغَمون على التقييمِ المتواصلِ لعلاقتها مع التطور الاجتماعي أيضاً. بقدرِ ما تَكُون المدينةُ شكلاً للمجتمع، فهي بمثابةِ ظاهرةٍ للتحولِ الطبقي ومقرٍّ للتدول. والرأيُ المُجمَع عليه عموماً هو أنّ هذه الظواهرَ الأساسيةَ الثلاث تعني التمدن (المجتمعات الطبقية والمدينية والدولتية). ولم تأتِ تسميةُ "المدنية" من فراغ، فهي تعني الحياةَ الخاصةَ بالمدينة، أو المدينية، أو المتمحورَة حول المدينة. واصطلاح Civilisation في الأجنبية يَحمل المعنى القريبَ من المدنية.

من جانبٍ آخَر، فالنظرُ إلى المدينة على أنها مجردُ ظاهرةِ الحضارة هو تناولٌ ضيقٌ لها. إذ ليس بالضرورة أنْ تعنَي المدينةُ التحضرَ أو مكانَ التحضر. فكيفما أنّ تأسيسَ القريةِ ظاهرةٌ تاريخيةٌ في بناءِ الحياة الاجتماعية، فبالإمكان تقييم المدينة أيضاً على هذه الشاكلة. والمجتمُع – بطبيعةِ الحال – لا يمكن أنْ يأوِيَ دائماً إلى الكهوف أو فجواتِ الأشجار، ولا هو مرغَّم على البقاءِ في حالةٍ من عدمِ الخروج من القرية. لقد كان مضطراً لإنشاءِ الحياة والأماكنِ التي تتخطى نطاقَ الكهوف والقرى. وقد وَجَدَت المدينةُ مكانَها في التاريخ حصيلةَ مثلِ هذا البحث. ودورُ المدينة هامٌّ وبارزٌ في تطورِ العقل التحليلي. فالمدينةُ باعتبارها مكانَ المجتمع المعقد، تقتضي عملَ العقل التحليلي، وتُرغِمه على ذلك. فنظراً لأنّ القضايا والمشاكلَ الاجتماعية المتزايدَة ستبحث في العقلِ عن مكانٍ لِحَلّها، فإنّ تطورَ القسمِ المعني من

الدماغ وفقَ المنوالِ التحليلي أمرٌ مفهوم. وبالطبع، فالمجتمعُ نفسه يتطلب مثلَ هذا النوعِ من الذكاء. والمدينةُ تُحَقّقُ نقلَه إلى مستويةٍ أعلى. فضلاً عن أنه بالمقدور تعريف المدينة بأنها مكانُ تلبيةِ الاحتياجات المشتركة لمجموعاتِ القرى أيضاً.

هذا الأمرُ مهمٌّ جداً، حيث نعثر على فلسفةِ تأسيسِ المدينة في هذه الظاهرة. إذ من المحال التفكير بالمدن على أنها كياناتٌ بلا قرى. هذا المفهومُ المستفحلُ وغيرُ المسمى، والذي بمقدورنا نعته بالمدينوية، إنما يتمثل جوهرُه في موضعةِ القرية في المكانِ المقابل والمضادِّ للمدينة. والكوارثُ ذات صلةٍ كثيةٍ بهذا المفهوم. إنّ مَوضَعَةَ القريةِ على أنها ضدّ المدينة، ليس مجردَ مفهومٍ وحسب، بل ويتجاوزه لِيَكُون نزعةً طالما نصادفها بكثرةٍ ضمنَ السياق التاريخي. أي، النظر إلى المدينة وتقييمها كظاهرةٍ مضادةٍ للقرية والريف. في الحقيقة، هذه النزعةُ، التي لا تتواجد في فلسفةِ تأسيسِ المدينة أو أساسِها التاريخي، إنما تَعكِسُ المفهومَ الطبقيَّ والدولتي المحدودَ النطاق. هذا المفهوم، الذي يعني في الوقت نفسِه المزيدَ من فائضِ الإنتاج والسلطةِ على حسابِ القرية، قد احتلَّ مكانَه في أغوارِ المدنية أيضاً. والنعوتُ التي تزدري القريةَ والريف، وتحتقرهما، وتنعتهما بأنهما مثقلتان بالجهلِ والفظاظة، وتفتقران للإدراكِ والدقة والرقة؛ إنما تنبع من الموقفِ الذي يَسلكه هذا المفهومُ على مرِّ التاريخ. إذ يَضَعُ الدولةَ والمدينةَ وكأنها متنافرةٌ مع الريف والقرية، وبالتالي، فكأنهما أَبرَمَتا تحالفاً تاريخياً فيما بينهما تجاه الوحداتِ القبائلية والعشائرية القاطنة بالأغلب في الساحةِ الريفية. هكذا وصلَ هذا المفهومُ بالتناقضات والحزازيات فيما بين مجتمعِ القرية ومجتمعِ المدينة إلى يومنا الراهن، بتأجيجها دون وجهِ حق، وبإبعادِ المدينة عن فلسفةِ تأسيسها الحقيقية، وتحريفها، وتصييرها منبَع المشاكل والأزمات.

بَيْد أنه بالإمكان إنشاء المدينة والقرية – الريف بمنوالٍ متوازنٍ ومتناغم، كمكانَين يغذيان بعضَهما البعض (تكافليان)، وكساحتَين لا غنى عنهما في الحياةِ الاجتماعية. كان بالمقدور تحديد نسبةٍ معينةٍ لتأمينِ التوازن الأيكولوجي بينهما خصيصاً وضمنَ المجتمع عموماً، من حيث الموازنةِ البيئية بين تعدادِ سكانِ القرية والمدينة؛ وكان ذلك سيَكُون الأمثل. من أفظع التخريباتِ الأخرى التي تَسَبَّبَت بها المدنيةُ هي تضخيمُها الدائم للمدينة على حسابِ القرية والريف، والإبقاءُ عليها مَركزاً ومكاناً للتحكمِ والاستعمار والاستغلال، وتحريفُ دورها بالتأسيس على ذلك، وإبعادُ المدن عن وظيفتها الأساسية. إنّ الوصولَ بهذه الساحة فقط إلى فلسفتها الحقيقية في التشييد، يقتضي ممارسةً اجتماعيةً عظمى.

النتيجةُ الأخرى التي علينا استخلاصها من تاريخِ المدينة، هي تضخمُها كَوَرَمٍ سرطانيّ، دونَ الاكتراثِ بعلاقتها مع البيئة. حيث ما من جوابٍ على السؤال: "أين يجب رسم حدودها وتحديد مكانها؟". إنّ منطقَ المدينة المُحَرَّف، والمدنياتِ المتصاعدَة تحت ظله ليست دليلاً على العقل، بل على اللاعقل، أو بالأحرى – وبعكسِ ما يُعتَقَد – هي منتوجُ العقلِ التحليلي الأشبه بصوتٍ صفيحةٍ تَنَكِيّة، وقد بَتَرَ أواصرَه مع الحياة والعواطفِ وخسرها. واليوم ندرك على نحوٍ أفضل أبعادَ الكوارث والفواجع، التي ربما يستحيل التراجع عنها أو الحيلولة دونها. رغم ذلك، فالمدنُ كانت بُنى أكثَر عظمةً وبهاءً في العصور الأولى.

إنّ تجاوُزَ المدينةِ للمليون نسمة، ولا سيما العشرة ملايين، دليلُ خروجِها عن كونها مجتمعاً، وتَحَوُّلها إلى مجتمعِ الرعاع (القطيع) المسمى بالجماهير. فكيفما أنّ القطعان تُحشُر في الحظائر، فـ"التحظير" أفضلُ كلمةٍ تُعَبِّر عن المجتمعِ البشري داخلَ المدينة. فالناسُ المُصَيَّرون قطيعاً تَعُجُّ بهم الحظائرُ المسماةُ بالمدينة. وقد جَرى إرضاؤهم منذ زمنٍ بعيد، ليصبحوا جمهوراً مستهلِكاً ساذجاً. والقطيعُ في الحظيرة هم كذلك. بل ووُضِعَ قطيعٌ من العاطلين عن العمل إلى جانبهم، لِتَهدِئتهم من خلالهم. لكنّ اصطلاحاتِ المراكزِ الإدارية، الفيلات الخاصة، والبيوتِ ذات الحدائق لا تتناسب مع روحِ المدينة. لذا؛ بالإمكانِ تأسيس المراكزِ الإدارية على ذرى الجبال. كما أنّ المنازلَ والفيلات ذات الحدائق لا تقتضي المدينةَ حصراً، بل يُمكِن تشييدها في أيِّ مكانٍ كان.

ما الذي يتبقى من المدينة حينذاك؟ فالمعابدُ والمسارح والمجالس والرياضة والسوق قد تَخَلَّت عن منزلتها منذ زمن لِنُسَخٍ تقليدية زائفة ومُشَوَّهة منها. لذا، سيَكُون من الأصح نعتها بأماكنِ التنفس الاصطناعي. ومستقبلُ المدينة بحالتها هذه يكتنفه الغموضُ والضباب. وتأمينُ المأكل لمدينةٍ تعدادها عشرةُ ملايين يعني موتَ منطقةٍ بِحالها على صعيدِ المجتمع الأيكولوجي. فتغذيةُ هذه المدينة وحدها تقتضي إبادَة المجتمع والبيئة. ولقتلِ بلدٍ ما، يكفي أنْ يَكُون لديه عدةُ مدنٍ ذات خمسةِ أو عشرةِ ملايين من الأنفس. فتَلَوُّثُ الهواء بسببِ المرور وحده، كافٍ لموتِ المدينة. لقد فَقَدَت المدينةُ معانيها بِتَخَطِّيها المعدَّلَ المعقول بفارقٍ شاسع. ولا يمكن الحديث عن الحياة في مكانٍ يخلو من المعاني. هذا إنْ كنا لا نَعتَبِر عمليةَ التنفس وحدَها حياةً بالطبع.

كانت المدنُ سابقاً الساحاتِ التي تُكتَشَف فيها الحقائقُ وتصاغ فيها الفلسفة. أما ما هو قائِم في مدنِ الصناعوية المنهارة، فليس سوى المراعي التي يتحقق فيها التحولُ إلى قطيعٍ رعاعٍ من خلالِ إفراغِ ثالوثِ الجنس والرياضة والفن من جوهره كلياً. فإنْ كان هذا ليس بموتِ المدينة، فما هو؟

ب– الجانبُ المُفني الآخَر للصناعوية هو علاقتُها مع الحياةِ والبيئة. فبينما تُسَرطِن المدينةُ المجتمَع داخلياً بالأغلب، فالصناعويةُ تَعتَدي على محيطِ الحياة بكامله. والسياسةُ الصناعوية، التي لم تَفقُد أهميتَها بعد في الدولةِ القومية، تقتضي إرفاقَ كلِّ مواردِ البلد والمجتمعِ بالصناعة، وتَرى ذلك سبيلاً إلى النماء. في الحقيقة، لا علاقةَ لهذه السياسةِ مع غِنى البلد ونمائه وتعزيزِ شأنه. بل السببُ الأولي هو تحقيقُ رأسِ المال أعلى نسبةٍ من "الربح" في هذه الساحة. الصناعويةُ غزوٌ تُسَيِّره إدارةُ الربح. وما المصطلحاتُ من قَبيلِ الاستثمار أو التنميةِ سوى أرديةٌ تُخفي الهدفَ الأصلي. إنْ تَوَفَّر الربح، فسيتواجدُ الاستثمارُ والنماء. وإلا، فلا معنى البتة للاستثمارِ والتنمية بدونه. الصناعويةُ لصوصيةٌ تضاهي المُلكيةَ بآلافِ المرات. بل هي لصوصيةٌ تَطالُ شعبَ وبيئةَ كلِّ بلد.

لِنُنَوِّه إلى أننا لا نَنبذُ أو نُدينُ الاستثمارَ أو الإنتاجَ المعتمدَ على المصنع بِحَدِّ ذاتَيهما. إذ بالمقدور تطوير نماذَج من الاستثمارِ والمعامل المناسبةِ التي تَتَّخِذُ من رفاهِ المجتمع وسلامةِ البيئة أساساً في كلِّ وقت. فهي لا تَتنُّر السيئاتِ لوحدها، بينما تفتَحُ الطريقَ للسرطنة عندما تَأتَمِر بأمرِ الربح. فالصناعةُ بغرضِ الربح لا تَهدفُ إلى تلبيةِ الاحتياجات الاجتماعية. أي أنّ قاعدةَ الربحِ الأعظمي لا تنبع من الحاجة، بل لها منطقُها الخاص بها، ولا تُعنى بحقلِ الحاجةِ إلا إذا دَرَّ لها الربح. وإلا، فتتركه للموت. وإذا ما طُبِّقَت وطُوِّرَت التقنياتُ التكنولوجية الموجودةُ بشكلٍ سليم، فلن تبقى مشاكلُ اجتماعيةٌ من قَبيلِ البطالةِ والفقر والمرضِ والجهل. والأهمُّ من كلِّ ذلك، لن تبقى حاجةٌ لتدميرِ البيئةِ بالتقنية والمعاملِ من أجلِ العثور على الموارد.

ثمة الآلافُ من الميادين التي ليست مُربِحة، ولكنها بالتأكيد تستطيع تلبيةَ الاحتياجات الحياتيةِ بكلِّ يُسر. لكنها متروكةٌ للعطالة لأنها – فقط وفقط – لا تَدُرُّ الربح. بالمقابل، يتم هدر المصادر، التي تَشَكَّلَ بعضُها حصيلةَ التطورِ التدريجي على مدى ملايينِ السنين، واستهلاكها خلالَ فترةٍ وجيزةٍ في سبيلِ جنيِ الربح. فسياساتُ النفطِ والبحرِ والغاباتِ والمعادن قد حَوَّلَت البيئةَ إلى ميدانِ صراعٍ بين الموت والبقاءِ بسببِ نزعةِ الربح. ما مِن ظاهرةٍ قادرةٍ على الكشفِ عن البُعدِ الوحشيِّ لِما يُسمى بالربح، بقدرِ ما هي إبادةُ البيئة. الآلافُ من رجالِ العلم يؤكدون على أنه في حالِ استَمَرَّت نزعةُ الربح بهذا المنوال، فالكوارثُ البيئيةُ ستَكُون على الأبواب بعَد عدةِ عقود، وليس قرون.

الصناعويةُ انتصارٌ بامتياز لأجلِ العقل التحليلي. لكنها أيضاً فشلٌ ذريعٌ تَكَبَّده العقلُ العاطفي. الصناعويةُ هي عودةُ الوحيِ الإلهي الأقدمِ عمراً، والذي يُسَخِّر كلَّ الكائناتِ الحية في العالَم لخدمةِ الإنسان. من الخطأ القول بأنه لخدمةِ الإنسان. بل إنه يُضَحِّي بكلِّ الكائناتِ الحية كَرمى لعينَي حفنةٍ من الطامعين بالربح. وآنئذٍ يَكُون تقديمُ الإنسانِ نفسه ضحيةً لهم مسألةَ وقت، لا غير. ما مِن مثالٍ يتناسب والتعاريفَ المدونةَ في الكتبِ المقدسة بشأنِ السوءِ والرذالة بقدرِ ما عليه الصناعوية.

ج– من الضروري عدم النظر إلى الصناعوية بأنها قضيةُ إنتاج. فالربحُ واحتكارُ رأسِ المالِ المُسَلَّطَين على الإنتاج يمنحاننا معناها الأصلي. ما دامت الصناعةُ لم تَندرِجْ في خدمةِ احتكاراتِ الربح، فبالإمكان تَصَوُّر سياسةٍ للإنتاج، وبالتالي للاستثمار في كلِّ وقت، بحيث تُراعي الاحتياجاتِ الاجتماعيةَ الأساسيةَ والشروطَ البيئية، وتُطَبَّقُ بموجبِ الإمكانياتِ العلمية والتكنولوجية. وكونها معتمدةً على الآلاتِ أم لا، لن يُغَيِّر من فحوى الأمرِ شيئاً. الفرقُ الوحيد هو أنّ إحداهما تُنتِجُ ببطء، والأخرى بسرعة. علماً أنّ العاملَ المحدِّدَ هنا هو شروطُ الاحتياجاتِ الاجتماعية والتناغُم والتوافقُ مع البيئة والأيكولوجيا. البطُء أو السرعةُ ليسا هدفاً بِحَدِّ ذاتَيهما. بالتالي، فالمَكْنَنَةُ أيضاً بمفردِها ليست جيدةً أو سيئة. فعندما بدأَ هدفُ الربح يَترك بصماتِه على الظاهرةِ المسماة بالصناعوية منذ القرن التاسع عشر حتى راهننا، ويَطغى على كافةِ مراحلِ الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، سواءً كانت تَسير بالآلاتِ أم بدونها؛ من حينها باشَرَ كلُّ شيءٍ بالتحول إلى مشكلةٍ مستفحلةٍ كالغرغرينا. ولهذا السبب تَضَخَّمَت المدنُ بنحوٍ غيرِ اعتيادي، وتطورت الأسلحةُ بشكلٍ مُهَوِّل، وتأسست الجيوشُ العملاقة، واندلعت الحروبُ المروعة على الصعيد العالمي، وبدأت الإباداتُ البيئية تُعاش، وابتُكِر وحشُ الدولةِ القومية، وأُفرِغَت الحياةُ كلياً من مضمونها، وقُضِي على السياسة. فعندما تَتَرُكُ الرأسماليةُ بصماتِها على الإنتاجِ الآلي باعتبارها احتكاراً، حينئذ يُبتَكَر وحشُ الصناعوية. هذا هو الجانب المصيري.

أَمسَك احتكارُ الدولة بزمامِ فائضِ الإنتاج في الزراعة أولاً والتجارةِ ثانياً. وبتأسيسِ الاحتكار على الإنتاجِ الصناعي بما لا مثيلَ له، وبالطبعِ تزامناً مع اكتشافاتِ الطاقةِ والآلات الجديدةِ مع حلولِ القرن التاسع عشر؛ جُنِيَت الأرباحُ – وبمعنى آخَر رؤوسُ الأموال مقابل فائضِ الإنتاج – التي لَم تحصلْ في أيةِ مرحلةٍ في التاريخ. عندما يُفرَضُ الربحُ على التصنيع، يَخرجُ كلُّ شيءٍ من أصوله. إذن، والحالُ هذه، فالصناعةُ والصناعويةُ الهادفةُ لجني الأرباح اصطلاحان مختلفان جداً. فضلاً عن أنّ الصناعويةَ ليست اقتصاداً. بل هي احتكارُ الاقتصاد. وهي الاحتكارُ المفروض على الإنتاجِ الصناعي، سواءً أكان احتكارَ الدولةِ أم احتكاراً خاصاً، لا فرقَ بينهما. لا نناقشُ هنا حولَ ميادينِ الإنتاج التي انشغلَ بها المجتمعُ وزاوَلَها بالجهدِ اليدوي طيلةَ آلافِ السنين دون أنْ يَغتَربَ عن ذاته، سواءً أكانت في المعاملِ أم المتاجرِ أم المَزارعِ أم المانيفاكتورات. المشكلةُ لا تنبع من القيامِ بالإنتاج في هذه المجالات، مثلما لا تتأتى أيضاً من مرورها بالمقايضةِ في السوق. بل، عندما يُشرِعُ البعضُ من الدولة أو المتحدثين باسمها بالمراقبةِ والسيطرةِ الخارجية على تلك الميادين القائمةِ لتلبيةِ احتياجاتِ الإنسان، واختلاسِ الزيادةِ الفائضةِ منها بأساليبِ الضرائبِ والنهبِ والسطوِ والربح؛ حينها، وفي هذه النقطةِ بالضبط، تَتَوَلَّدُ المشاكلُ الاقتصاديةُ والاجتماعية المعقدةُ والجادة. منذ القرنِ التاسع عشر وحتى يومنا الحالي، أي بعدَ العصر الذي سمَّيناه بالثورةِ الصناعية، ومع تَحَوُّلِ الإنتاجِ إلى مجالٍ لِجَني الأرباحِ الطائلة غيرِ المألوفة، وحصيلةَ إرغاماتِ الاحتكار؛ تَجَذَّرَت النزاعاتُ والصراعات، سواءً داخلَ المجتمع، أو تجاه المجتمعاتِ الأخرى خارجه، أو تجاه الطبيعة، تتصدرها في هذا المضمار الحروبُ الطبقيةُ والوطنية المثيرةُ للذهول. ويَشهَدُ المجتمعُ سلطتَه التحكميةَ بما لَم يَجرِ سابقاً البتة. فالكلُّ يتصارعُ مع الكل. وبمعنى من المعاني، فاللوياثان، وحش هوبز، لا يُنهي "حربَ الكل ضد الكل". وعلى النقيض، فهي تتحولُ إلى حربِ "الكل تجاه الكل"، تجاه الطبيعة، وتجاه نفسه. وهي نفسُها المرحلةُ الأخيرةُ التي يعيشها أو يأتي بها مجتمعُ الوحشِ أو وحشُ المجتمع.

د– مصطلحُ المجتمعِ الصناعي أيضاً لا يَحملُ أيَّ معنًى لوحده. فلدى تأسيسِ الاحتكارات الصناعية، غالباً ما يتم إتباع المجتمعِ بالتبضيع والإنتاج المعروضِ للمقايضة، ويُلحَق الإنتاجُ بالصناعة. وما الرأسماليةُ الصناعيةُ الاحتكارية سوى الوصول بساحاتِ الإنتاجِ الأخرى إلى حالةِ التبعيةِ للصناعةِ الاحتكارية. وتأسيساً عليه، فالمجتمعُ الصناعي يَجِدُ معناه كمرحلةٍ مختلفةٍ من المدنية. ومن الواقعي القول بأنّ مرحلةً مدينيةً كهذه قد تَرَكَت بصماتِها على القرن التاسع عشر. وبالإمكان أيضاً القول أنه العصرُ الباهرُ للرأسمالية، نظراً لإتاحته الفرصةَ

لتسريبِ الربحِ أكثر من أيةِ مرحلةٍ أخرى، لدرجةِ أنّ هَوَسَ الربحِ يَلُفُّ المجتمَعَ برمته. وتصبحُ الرَّسْمَلَةُ هدفَ الحياة، وتُسقَطُ إلى منزلةِ النمط الطبيعي للعيش. وبهذا المعنى بالضبط يَكُون المجتمُع الصناعي هو الأول من نوعه. إنه مجتمُع الرسملةِ القصوى. وهو المجتمُع الذي يَصير فيه المَلِكُ عارياً، أي – ولأولِ مرة – يَغدو فيه الرأسماليون المتقدمون على غيرهم مجموعةً من الملوك الجدد، ولكنهم مختلفون عن القدماء منهم، إذ تَكُون ألبستُهم وزينتهم اعتيادية، ويُظهِرون أنفسَهم كأيِّ مواطِنٍ آخر. هكذا يَكتَسِبُ المُلوكُ وجوداً جديداً بالتكاثر، وبالتجردِ من أحوالهم القديمةِ في الزينة والزهوِّ والفخامة. وبهذا المعنى، فالمجتمُع الصناعي هو مجتمُع الملوكِ العُراة.

تستشري حالةُ العاملِ المرتبطِ بالأَجرِ في هذا المجتمع، لَيغدَو – بمعنى من المعاني – بمثابةِ طبقةٍ مبتورةٍ من المجتمع. الفارقُ بينه وبين العبوديةِ الكلاسيكية هو ارتباطُه بعبوديةِ الأجرة. من غيرِ الصحيحِ أخلاقياً القول: أيٌّ منهما أفضلُ حالاً. وأحدُ أهمِّ أخطاءِ الماركسيين هو إعلانُ البورجوازيةِ الصناعية والطبقةِ العاملة في هذا المجتمع بأنها تقدمية، ووصمُ باقي المجتمعِ بالرجعية. علماً أنّ العكسَ هو الصحيح. قد تَكُونُ وحدةُ الطبقةِ العاملة مع الصناعةِ من خصائصِ الحداثة، لكنها تَتدرجُ في إطارِ الدولة الاحتكارية الشمولية على صعيدِ المساواة والحرية والدمقرطة، لأنها تَسلك مواقفَ أقرب ما تَكُون إلى مناهضةِ المجتمعية. وتَعاهُدُ المتنورين مع هذا التحالفِ الطبقي كان الانحرافَ الأسوأَ حظاً على صعيدِ الاشتراكية. إنّ مجتمَعَ الاحتكاراتِ الصناعية هو مجتمُع الحربِ الدائمة اصطلاحاً. حيث لَم تصبح الدولةُ القوميةُ شكلَ الدولةِ السائدَ في هذه المرحلة عبثاً.

هـ– إنّ سياسةَ ودولةَ الاحتكارِ الصناعي ليست سوى الدولةُ القومية، التي هي الحالةُ المُرَكَّزَةُ القصوى للقوموية، والمبنيةُ على أساسِ تمازُجِ وتلاحُمِ الدولة مع المجتمعِ الوطني بأكمله. فالدولةُ القومية مثالٌ نموذجيٌّ وواقعٌ ملموسٌ في هذه المرحلة بالأكثر. الدافعُ الأساسي وراء ذلك هو الربحُ المفرط لرأسِ المال، واستفحالُه في المجتمع. فتعاظُمُ الأرباحِ يقتضي ربطَ المجتمعِ برمته بالاحتكاراتِ الصناعية. وهذا بدوره ما مفاده الحربَ الداخلية. ولم يَكُ بالإمكان قمع هذه الحربِ الداخلية إلا بالقوموية المُرَكَّزة وبالدولةِ القومية التي تتكثف فيها السلطةُ بأعلى درجاتها، وبالتالي أَمكَنَ ضمانُ نظامِ المعدلِ الأعظمي للربح. من هنا، فالتنامي التدريجيُّ للفاشيةِ كنظامٍ في هذه الفترة ليس حدثاً خاصاً بذاته. فهي تَعني تحويلَ المجتمعِ إلى قطيع، واستشراءَ السلطة حتى أدقِّ مساماته وبُناه، والذي لا يتحقق إلا بتَديين القوموية.

تَكتَسِب الحداثةُ الغربيةُ المؤلَّفةُ من ثالوثِ الصناعة والدولة القومية والرأسمالية ماهيةً تفيد بكونها أكثَر عصورِ التاريخ ومدنياته دمويةً بسببِ شموليتها هذه. تلك الحداثةُ ذات الأبعادِ الثلاثية المتداخلة، تَسقُطُ في وضعٍ تندلع معه الحروبُ الداخلية (الفاشية) داخلَ المجتمع، والحروبُ الوطنية والإقليميةُ والعالمية فيما بين الدول على السواء. ويكمن في أساسِ ذلك – كما نذكر مِراراً – شكلُ نشوءِ وتقاسُمِ الأرباح. فبينما تُحدِّد الدولةُ القوميةُ هدفَها في التصنيع، فهي تضع ماهيتَها أو رغبتها في الرسملة ضمن الأجندة. وعندما يُبَيِّن الرأسماليون الدولةَ القوميةَ هدفاً سياسياً لهم، إنما يُظهِرون بذلك أنّ إمكانيةَ تشييدِ الدولةِ القومية تَمُرُّ من لصقِ وَرَصِّ صفوفِ الأمة بالنزعة القوموية، وأنّ هذا هو نظامُ الدولةِ الأكثر ضرورةً في سبيلِ ترسيخِ نظامِ الربح. هكذا يَكُون مصيرُ القرنَين التاسع عشر والعشرين قد تَبَيَّن مع تَحَوُّلِ الصناعةِ إلى هدفٍ رئيسي للدولة والرأسمالية على حدٍّ سواء. الصناعةُ أيضاً عصرٌ إنتاجيّ، مثلما هي الزراعةُ والمانيفاكتورة. وهي تَعتَمِدُ على الإرثِ الحضاري، إلا أنه ما من عصرٍ إنتاجيٍّ مَدَّ الدولةَ والاحتكارَ الرأسمالي بقدرةِ الإكثارِ من الأرباح والسلطات بقدرِ ما عليه عصرُ الصناعة. لذلك تَبدأُ الدولةُ والرأسمالي بالتنافس في موضوعِ التصنيع، ويُظهِرون هذا الحبَّ الأعمى السوداويَّ له، لا لتفكيرهم الجديِّ بالمجتمع والفرد، ولا لاحترامِهم الكبيرِ للأمة؛ بل لأنهم حَظوا بفرصةِ ربحٍ تاريخية.

يستحيلُ تقييمُ الفاشيةِ بلا الصناعة. فوضعُ الصناعاتِ ذاتِ الاحتمالاتِ العُليا في تخريبِ المجتمع، من قبيلِ صناعةِ السلاحِ الذَّرِّيِّ والكائناتِ المُعَدَّلةِ هرمونياً، قد بَلَغَ حالةً باتَت فيها مصدرَ أعظمِ خطرٍ منذ الآن. إننا نتحدثُ عن التصنيعِ المندرجِ تحت رقابةِ الرأسماليةِ

والصناعويةِ دون أدنى شك. حيث ظَهَر كفايةً أنّ رقابةَ كِلا الاتجاهَين على الصناعةِ قد نَمَّت عن سرطانٍ بشريٍّ واجتماعيّ، سواءً بالمعنى الحقيقيِّ أم المجازِيّ.

يُعاش هذا العصرُ بخطوطه العريضةِ وبكلِّ وطأته حتى الرُّبعِ الأخير من القرن العشرين. أما ما جرى بعدئذ، فهو مرحلةُ تصديرِ الصناعة إلى الخارج، كونها لَم تَعُدْ تَدُرُّ الربحَ الوفيرَ على أوروبا، بل وبدأت تُصبح عبئاً يُثقِل كاهلها (تلوث البيئة، الأجور المرتفعة). هكذا نُقِلَت إلى العالَمِ على شكلِ تصديرِ البضائع أولاً، ثم البضائعِ ورؤوسِ الأموال في القرن التاسع عشر، ثم على شكلِ الآليةِ المُكَوَّنةِ من ثالوثِ البضائعِ ورؤوسِ الأموال والصناعة في القرن العشرين. بات وكأنه لم تَبقَ منطقةٌ في العالم إلا وتَعَرَّفَت على التصنيع وشهدته. هكذا يغدو بإمكاننا التبيان بأنّ العصرَ الصناعيَّ قد خسَر وزنَه الأساسي، أو بالأصح، إنه أنابَ عنه الصناعةَ المعتمِدَة على الرأسمالِ المالي. والمدنيةُ الأوروبيةُ التي خطّت مسارَ عهدِها الأول بالتجارة، والثاني بالثورةِ الصناعية، قد شَهِدَت عصرَ التمويل العالمي باعتباره المرحلةَ الثالثةَ والأخيرة. وبدأ عصرُ التمويل بلعبِ دوره الريادي في الفترةِ اللاحقة لأعوامِ السبعينيات بالأرجح.

هـ- عصر التمويل – المال السيد:

لا شك أنّ بلوغَ المال مستوى التَّحَلّي بقوةِ القيادة الاجتماعية تطوّر هام. وسيبقى استيعاب المجتمعِ ناقصاً للغاية، ما لم يُحَلَّلْ هذا الأمر. فالمالُ هو القيمةُ التي تُؤَمِّن السيولةَ في الحياةِ الاقتصادية، (ربما) كمثالِ الدمِ الجاري في العُروق، والمُحَمَّلِ بالقُوتِ اللازمِ لجميعِ الخلايا في سبيلِ تكوينِ الطاقةِ اللازمة للجسدِ كلّه. هو الظاهرةُ الاجتماعيةُ الأكثر جدية، والتي تقتضي إدراكَ ماهيتِها وكيفيةِ وصولِها هذه المنزلة. حصيلةَ أيةِ من العواملِ والمؤثرات التاريخية والاجتماعيةِ اكتَسَبَ هذا الجهازُ الذي لا يمكن إنكار حَملِه للثلوثِ المروع مكانتَه تلك؟ ما الذي يُحَقِّقُه فعلاً في المجتمع؟ مَن هي الشخصياتُ والمجموعات التي مَدَّها بالمكاسبِ أو أَلحَقَ بها الخسران؟ أَيُمكن العيش بدونه أم لا؟ ما الذي يُمكن إحلالَه مَحَلَّه؟ وهكذا دواليك.

كون المالِ وسيلةً للتبادل أمرٌ مفهومٌ تماماً، لأنه وسيلةٌ تؤدي وظيفةً بسيطة. مع ذلك، يجب تَوَخِّي الحيطةَ والحذر. ما الذي يتم تبادلُه؟ هل بإمكانِ المال أنْ يَكُون أداةً قادرةً على تأمينِ المعيار العادلِ فيما بين الشيئَين المتبادَلَين؟ جليٌّ أنّ المشكلةَ مُثقَلَةٌ منذ البداية بالمشقاتِ الكبرى. فمثلاً مسألةُ تبديلِ تفاحةٍ بأجاصٍ باعتبارها أبسطَ أشكالِ التبادل. لِنَفتَرِضْ أنّ المعدلَ هو واحدٌ مقابلَ اثنَين: تفاحةٌ واحدة = أجاصتَين. ولِيَقُم المالُ بوظيفةٍ كهذه في السوق. لماذا واحدٌ مقابلَ اثنَين، لا ثلاثة؟ أو لماذا ليس واحداً مقابلَ واحد؟ حينها سيَدخُلُ الجهدُ والقيمةُ في صُلبِ الموضوع بأبسطِ الحالات. وقد تتزاحُم الأسئلة على التوالي. ما الذي يُضفي القيمةَ على الجهد؟ وقد يُقال بجهدٍ آخَر، لِيَتَكَرَّرَ السؤالُ إلى ما لانهاية. واضحٌ أنّ تأمينَ المالِ للمعيارِ العادل في مسألةِ التبادل والبيع والشراء يَتَبَدّى كأمرٍ عسير. ويَرجح احتمالُ كونه سيحظى بقوته واعتباره من هذا الخَيار. فهو مقبولٌ لأنه قَبِل بذلك وارتضاه لنفسه. أما البحثُ في أساسه عن العدالة والقيمةِ والكدح والجهد وغيرها من المعايير، فليس سوى عبث عقيم. فالمتواجدون داخلَ الزمان والمكان قالوا باختيارِ وسيطٍ لِتَسهيلِ أعمالهم. والشيءُ الوسيطُ المبتَكَر سَمَّوه المال. نحن نسعى لتعريفِ المال من خلالِ هذه القصةِ المقتضَبة. لكننا وجهاً لوجه أمَام أداةٍ وسيطةٍ قادرةٍ على خلطِ كلِّ الأشياءِ وقَلبِها رأساً على عقب، بمجردِ تَخَلّيها عن دورِها هذا وتَقَمُّصِها أدواراً أخرى.

لِنُبَسِّطْ الأمَر بمثال. يُبَيِّن المجتمعُ قبولَه لامرأةٍ ما عندما تَرتَبِطُ بِرَجُلٍ، وتَقدِر على العيشِ معه بنمطٍ نسمِّيه بالمشرِّف تحت سقفِ بيتٍ يجمعهما. كيف سيَكُون الوضعُ حينما تَخرُجُ المرأةُ من كونها كذلك، لِتُسكِنَ في بيتها عدةَ رجال، أو العكس، عندما يَقُوم الرجلُ بإسكانِ عدةِ نساءٍ في منزله؟ بطبيعةِ الحال، وبأخفِّ الأقوال تعبيراً، سوف تنقلب الأمورُ رأساً على عقب. الأمورُ أكثر تعقيداً في موضوعِ المال.

لِنستطردْ في مثالنا. عندما تُخِلُّ المرأة بما أَجمَع عليه العموم، قد تُطرَد من البيت للوصول إلى حلٍّ ما. ولكن، قد لا تَسير الأمورُ في مسألةِ المال بهذه السهولة. فمَن يَكُون المالُ بحوزته – إنْ لَم يَكُن شريفاً – يمكنه القول: أوافقُ على ما يُضافُ إلى الأموال مِن مالٍ آخر. علماً أنّ المجتمَع بِقَبُولِه ذاك لم يُصَيِّر المالَ وسيلةً، تماماً مثلما الحالُ في مسألةِ المرأة. بل وتَرجح كفةُ الاحتمالِ بِكَونه نَظَر إلى تكديسِ المال على أنه الذلُّ واللاشرفُ الأكبر.

قناعتي الشخصيةُ هي أنّ الأمَر كان كذلك تماماً. فهذا الوسيطُ المبتَكَر والمطروحُ للوسط بهدفِ تيسيرِ الأمور، كان محدوداً بزمانٍ ومكانٍ نسبيَّين لأبعدِ حد، ولم يُقبَلْ به بتاتاً لِينتشَر في عمومِ الزمان والمكان. ثمة حدثٌ فظيعٌ مِن سوءِ الاستعمالِ هنا (الاستعمال بنوايا ضامرة). كان بمقدوره القول: لا أَقبَلُ ذلك البتة. لكنّ المُمسِكَ بِمِربَضِ الفرس، ربما عبَر أسكودار منذ زمنٍ بعيد. وعندئذٍ، لن يَكفيه حُكمُه للخلاص. بالتالي، وللمرةِ الثانية، تَرجُح كفةُ الاحتمالِ القائل بتحولِ المالِ إلى فاحشةٍ لا ندَّ لها في تلاعُبِها حسبَ الأجواء، وكما تَهوى. فقد تُؤَجِّر نفسَها مقابلَ دولارٍ لأجلِ شخصٍ ما، ومقابلَ ألفِ دولارٍ لشخصٍ آخَر. إذ لَم يَعُدْ ثمة قوّةٌ قادرةٌ على صَدِّها واعتراضِ طريقها. لكنْ، كيف تَمَّ الوصول إلى هذه الحال؟ لِنَستأنفْ في تبسيطِ الأمرِ نوعاً ما باللجوء إلى لغةِ الاقتصاد.

بالرغمِ مِن أنّ ابتداءَ الاقتصاد من المقايضةِ لا يَتَّسِم بمعانَي ملحوظة، إلا أنّ المقايضةَ ذاتَها عاملٌ اقتصاديٌّ هام. يُسمّى الشيئان الممكن مبادلَتُهما ببعضهما بالسلعة أو البضاعة. وبينما لم يَكُن المجتمُع متعرفاً بعد على أيةِ قيمةٍ عدا قيمةِ الاستخدام، لَم يَستَسِغْ أو يُصادِق أخلاقياً على المقايضةِ حتى أجَلٍ طويل. بل بَقِيَ متشبثاً بنظامٍ نسميه باقتصادِ العطايا والهدايا. فأيُّ شيءٍ ينتجه أو يحظى به، ويَعتَبِره قَيِّماً ونفيساً، كان يُقَدِّمُه هديةً لِمَن هو مُعَزَّزٌ لديه. فثقافةُ الهدايا تُعَبِّر عن العُلُوِّ والرفعة. ومَن يُعلى مِن شأنه يُمنَح الهدايا. هكذا يَكُون العزيزُ قد تَمَّ تكريمه وتشريفه. أما الأشياءُ الأخرى المتبقية، فكانت تُستَهلَك في الحياةِ اليومية. هذا وكان لا يُنظَر بعينٍ إيجابيةٍ للتكديسِ والادخار أيضاً. هكذا عاشت الجماعاتُ البشرية على مدى ملايينِ السنين. فأخلاقُ المجتمعِ ووجدانُه لم يَكُ يستسيغُ بأيِّ شكلٍ من الأشكال تبادلَ السلعِ والأمتعة، أو مقايضتَها بالنقود. ذلك أنه لَم يَكُن يفكر بإمكانيةِ وجودِ مقابلٍ أو ثمنٍ للقيمةِ التي أَنتَجَها. بل ولَم يَكُ يَرَى مجردَ التفكيرِ بذلك مناسباً من الناحيةِ الأخلاقية. وربما كان بفطرته السليمةِ أو بِوَعيِه الأخلاقي يَعتَبر ذلك طريقةً من الحيلةِ والمكر.

إذا كانت عتبةُ المقايضة هي عتبةُ الاقتصاد، فلن يَكُون دخولُ الاقتصاد على هذا النحو مدخلاً حسناً بطبيعةِ الحال، لأنه عُمِل به رغماً عن التقاليدِ الأصلية. قد يَكُون بالإمكان افتراض كونِ المقايضة القيمةَ الأساسيةَ للعلاقةِ الاقتصادية. لكني على قناعةٍ بأنه مِن غيرِ المعقول اعتبارُه الافتراضَ الوحيد. بالمقدورِ عَلمَنةَ الاقتصادِ بالمؤثراتِ الأخرى عدا المقايضة، أو بالأصح بالمستطاع – وبكلِّ يُسر – تطوير الأشكال الأخرى المختلفةِ عن المقايضة، حتى والمرتكزةِ إلى المقايضة المقبولةِ غيرِ المتأسسة على الوساطةِ كالمال. ولن تتخلفَ النظريةُ والممارسةُ العملية عن الإبداعِ بشأنِ تطويرِ تلك الأشكال. الأهمُّ من المقايضةِ هنا هو مسألةُ تَحَوُّلِ الأمتعةِ إلى بضائع. تُعَرَّفُ تَبعيةُ قيمةِ الاستخدامِ للمقايضةِ بِالتَّسَلُّع. يتقاربُ توقيتُ ظهورِ ظاهرةِ السلعةِ في المجتمع مع بدءِ العصر الحضاري. والسلعةُ هي العاملُ الأساسي في القبولِ بالتجارة. وبدءُ كينونةِ السلعةِ نفسها يتزامن مع لحظةِ خروجها من حوزةِ أولِ مالكٍ لها. أي أنّ الرضى بإخراجها من حوزتِه هو بدايةُ ظهورِ السلعة. وعندما يَأخذها أحدٌ ما مقابلَ شيءٍ آخر، يَكُونُ أَجَلُ السلعة قد اكتمل. لِنُعطِ مثالاً آخَر مجدداً. لِنَتَصَوَّرْ شخصاً بَذَلَ غزالاً اعتنى به ورعاه سنين عديدة بماعزٍ رعاه شخصٌ آخَر سنين عديدة. مِن المحال البرهان في أيِّ وقتٍ من الأوقات على أنّ هذا التبادلَ عادلٌ ومتساوٍ، لأنه لا أحَد يَعلَم كَم تَصَبَّبَ جبينُ كلِّ واحدٍ منهما عرقاً. والأهمُّ من ذلك، لا يمكن أبداً اعتبار الماعز والغزال نِدَّين متكافئَين. لا شكَّ أنّ الغرضَ من هذه التشبيهاتِ الجزئية (التشبيه بالأمثلة) هو التماسُ واستشعارُ التناقضِ في منطقِ المقايضة. ومثلُ هذه التناقضات موجودةٌ دوماً.

لدى عودتنا مجدداً إلى موضوعِ المال بناءً على القبول بوجودِ تلك التناقضات، فسننتبُه بنحوٍ أفضل إلى الحِيَلِ والألاعيبِ التي يشتمل عليها. إنَّ فهَم خاصيةٍ أخرى جيداً يحظى بأهميةٍ قصوى لدى التعرفِ على المجتمعات؛ ألا وهي عدم كونِ الظواهرِ الاجتماعية ظواهَر فيزيائية. إنّ H2O هو جزيءُ الماء دائماً في ظروفِ الدنيا القائمة، ولا معنى آخَر له، وإنْ لَم يَكُن ذلك حكماً مطلقاً. أما المجتمع، فهو حِزمةُ الظواهرِ التي أنشأَها الإنسان، حتى ولو كانت تَحمِلُ بين طواياها المجاهيلَ الكبرى. وقد يُغَيِّر المجتمُع ما أنشأه بنفسه، لِيَبنَي إنشاءاتٍ جديدة. تَظهَر القاعدةُ التالية إلى الوسط: الوقائعُ الاجتماعية وقائعٌ منشَأة، وليست هِبَةً من الطبيعةِ أو الإله. إذن، والحالُ هذه، فالمالُ أيضاً واقعٌ مُنشأٌ وبكلِّ يُسر. وموضوعُ المقايضةِ والسلعِ أيضاً وقائع افتراضيةٌ منشَأة، وليست هِبَةً من الطبيعة أو الإله.

مِن أفدحِ الآثامِ التي اقتَرَفَها الوضعيون هو إدراجُهم الوقائعَ الاجتماعيةَ والوقائعَ الفيزيائيةَ في الفئةِ نفسِها من حيث نوعيتها كظواهر. فعندما نُساوي بين الظاهرةِ الاجتماعيةِ والواقعِ الثابتِ اللامتغير، نَكُون قد فَتَحنا البابَ على مصراعَيه أمام البراديغمات الاجتماعيةِ المُثقَلَةِ بأقصى درجاتِ الضلالِ والزيغ. من المستحيل عدم تَلَمُّسِ هذه المخاطر عندما ننظر إلى الاقتصاد من الجانب الوضعي. وإذا ما فُهِمَت القوموياتُ حينها كتعبيرٍ عن الحقيقةِ الموضوعية Nesnel القائمة، فسيتم السقوط آنئذٍ إلى منزلةِ هتلر وستالين المتماثَلين على الصعيدِ الفلسفي، وإنْ كانا مختلفَين في المكانة. فكِلاهما، وجميعُ الوضعيين، والمنادون بالماديةِ البحتة أيضاً لن يَنجوا عندئذٍ من النظرِ إلى الحقائق التي يَقبَلون بها كظواهر مطلقة. فضلاً عن أنّ المؤثِّر الآخَر الذي يَجعَلُ موضوعَ المال حساساً للغاية، إنما يتأتى من المفهوم الذي يَنظُر إلى المجتمعِ من هذا السلوكِ الوضعي. أي، اعتبار المال حقيقةً كاملة. بالتالي، فالتبادلُ بوساطته يتحول طردياً إلى إدراكِ أنه الحقيقةُ الكاملة.

إنّ البحثَ والتمحيص في كيفيةِ دخولِ المال في الاقتصاد بالتزامن مع المقايضة، والتطوراتِ التي طرأت عليه طيلةَ التاريخ ليس موضوعنا. لكنّ تَحَوُّلَ المالِ تدريجياً إلى عاملٍ لا غنى للاقتصاد عنه، يُفيدُ بتفاقمِ المخاطر التي يحتويها. فإذا ما قَارَنّا عمليةَ مقايضةٍ واحدةٍ مع ما تحتويه من تناقض، فسيتم استيعاب مدى الأوضاع الخطرة والنزاعاتِ والشرور الناجمة عن اكتسابِ المال قوةً لا حدودَ لها في المقايضة. فكَون الشيءِ تشخيصاً ملموساً لآلافِ التناقضات ليس بالأمرِ اليسير. وبوصوله عصرَ التمويل بعد قطعه المسافاتِ الشاسعةَ على دربِ الاقتصاد بحالته المتناقضةِ تلك، فإنّ العملَ على جعلِ المجتمع مفهوماً، دون الالتفاتِ إلى الوضع البارزِ للوسط بكلِّ هَولِه، لن يعنَي شيئاً سوى خداعَ الذات. الهَولُ والكارثةُ التي نقصدها هو وصولُ المالِ إلى أكثرِ العصور تطوراً، رغَم كلِّ تناقضاته المحتدمة. هذا السجلُّ أَشبَهُ بتَعيين طاغيةٍ جدٍّ متعجرفٍ قائداً لجيشٍ جَرار. فالحالةُ المؤقتة لهذه الأداةِ المرحلية للغاية، والمشكوك في أمرها، والمستندةِ بدايةً إلى قَبولٍ آنيٍّ بها من قِبَل المتواجدين المعنيين فقط من المجتمع؛ يتم الإعلاء من شأنها لِتَصِلَ طابقَ الإله مع الزمن. بل وممسكةً بقوةِ القيادة والسيادةِ الأكثرِ اقتداراً في قبضةِ يدها.

إنّ البحثَ في تاريخِ تطورِ المال موضوعٌ مثيرٌ جداً. يُقال أنّ أولَ عُملةٍ ذهبيةٍ في التاريخ ابتَكَرَها كروسس الليدي. كما يُقال أنه مَكَثَ في مدينةِ سارد التابعة لِمانيسا، والتي تَسَبَّبَ النبشُ فيها عن الذهب بمشاكلَ كثيرة، فلَم تَبقَ ويلاتٌ إلا وحَلَّت بها. المالُ شيءٌ يحظى بوضعيةٍ عويصةٍ للغاية، بحيث لا يمكن البقاء معه، ولا من دونه. المعلوم فقط هو تَسارُعُ تطورِ مقايضةِ السلع وتكديسِ المال يداً بيَد، واحتلالُ المالِ حجرَ الزاويةِ في الاقتصاد. هذا ويتضحُ من مئاتِ أنواعِ العملاتِ الباقيةِ حتى يومنا الراهن أنّ استخدامَ المالِ كان مستفحلاً جداً في المدنيةِ البرسية والإغريقية – الرومانية.

فالريال في الحضارةِ الإسلامية كان قد بَلَغَ مكانةً معتَبَرةً ذات شأنٍ يُعادِلُ ما للسلاطين منه بأقلِّ تقدير. وكان عرشُ المال في المدن منيعاً. وكان الصَّرَّافون اليهود على وجهِ التخصيص قد تَمَتَّعُوا بأهميةٍ قصوى. حيث كان الصَّرَّافون والتُّجَّارُ اليهودُ والأرمن قد خَطُّوا مساراً من احتكارِ المال والتجارةِ موازياً للمدنِ الواقعةِ على الطرق التجارية الممتدةِ من أوروبا إلى بلادِ الهند. وكان هذا الخطُّ من رأسِ المال موازياً

في تأثيره البليغِ للهيمنة السياسية، بحيث أَخضَعَ السلطناتِ والإماراتِ لِحَدٍّ كبير. وكان تأثيرُهم يتزايد باستمرار في كلٍّ مِن أوروبا وآسيا. ربما لِهذا الواقعِ نصيبُه الهام من تَزايُدِ ردودِ فعلِ المجتمعاتِ إزاء أقوامِ اليهود والأرمن. إنّ هذا الوضعَ أمرٌ جِدُّ هام، بحيث يقتضي وضعَه نُصبَ العين لدى البحث والسبرِ في المذابحِ المنظَّمة المطبقةِ بِحَقِّ اليهود والأرمن.

بدأ استلامُ المدنِ الإيطالية مرتبةَ الريادة في المالِ والتجارة من العالَمِ الإسلامي بالتوجهِ صوبَ أواسطِ القرن الثالث عشر. ونخص بالذكر نشوءَ البندقيةِ وجنوى وفلورنسا كمعجزةٍ حقيقيةٍ للمال والتجارة. حيث كانت مدناً متلألئةً كالنجوم في ريادتها لأوروبا حتى القرن السادس عشر من جميعِ المناحي، تتقدمها حركةُ النهضة. لم تَكتفِ المدنُ الإيطالية بتحقيقِ ثورةِ النهضة وحسب، بل كانت من المؤسسين الهامِّين لثورةِ المال أيضاً. وبالرغم مِن تَواجُدِ رُوَّادِها الأوائل في العالَم الإسلامي، إلا أنّ مساهماتِها عظيمةٌ للغاية. فتلك المدنُ هي التي طَوَّرَت وقامت بمأسسةِ كلِّ أدواتِ البرهان والتسويغِ المالي التي لا غنى عنها في ظلِّ الحداثة، من قَبيل البنوك، السندات، النقود الورقية، القروض، والمحاسبة. لهذه المستجداتِ دورُها العظيُم جداً في تاريخِ المال، حيث أدت دورَها كثورةٍ بِحَدِّ ذاتها في مجالِ نماءِ السوق والتجارة. بل وربما ضاعَفَت مِن وتيرةِ التبضعِ والتمولِ مئات المرات. كما كانت نقطةَ عَلاّمٍ على دربِ تصاعُدِ هيمنةِ المال.

كان المجتمعُ يُهيَّأ شيئاً فشيئاً للخنوعِ لِتَحَكُّمِ تلك الوسائل. وما يتحقق كان بمثابةِ إجراءاتٍ تكنيكيةٍ بسيطةٍ ظاهرياً. حيث كانت البنوك ستَكُون أماكناً لادّخارِ المال. والسنداتُ كانت قطعاتٍ ورقيةٍ مقابل المال. والنقودُ الورقيةُ كانت ضرباً من السنداتِ العامة، خفيفة، تُسَهِّل الأمورَ وتُسَرِّعها. والقروضُ كانت الديونَ النقديةَ الممنوحةَ للزبائن الذين ضاقت بهم الأحوالُ مقابلَ فائدةٍ ماليةٍ مناسبةٍ يتم الإيفاء بها لاحقاً. وكانت أيضاً تُسَرِّع من وتيرةِ العمل، وتَحُولُ دون البقاءِ بلا عمل، وتُعجِّل من سيرِ الأمور، بدلاً من أنْ يَجلس المعنيُّ كَسولاً خاملاً، وتفيد في سَدِّ الديون بالمال الذي سوف يُجنى، لِتُؤَدِّيَ بذلك دوراً نافعاً ومبارَكاً. والمحاسبةُ كانت عبارة عن مستنداتٍ تَقُوم بتصفيةِ وتبيانِ حساباتِ الربح والخسارة وأوضاعِ الصادراتِ والواردات، وتَعكِسُ الوضعَ المرحليَّ للأشخاصِ أو الشركاتِ كالمرآة. إنها ثوراتٌ بسيطة، ولكنّ بنتائجَ مذهلة. والمدنُ الأوروبيةُ وعلى رأسها سافيللا Sevilla، لشبونة Lizbon، لندن، أمستردام، هامبورغ، ليون Lyon، آنفيرس Anvers، وباريس؛ قد نَشَرَت ثمارَ تلك الثوراتِ الإيطالية مع محصلاتِ حركةِ الإصلاح في بلدانها بسرعة، لِتُعَمِّمَها على القارةِ بأكملها، وتُعَظِّم من شأنها.

كنا قد عَرَضنا بالخطوطِ العريضةِ كيفيةَ تحويلِ هولندا وإنكلترا لثمارِ تلك الثورة المدعومةِ باقتدارٍ إلى ثورةٍ رأسماليةٍ عامة في ميدانِ الزراعة والتجارة أولاً ثم في ميدانِ الصناعة خلالَ القرن السادس عشر. إنّ رأسَ المالِ والرأسماليَّ والرأسماليةَ هي الدرجاتُ التمهيديةُ على سُلَّمِ سلطانِ المال. إنهم المُلوكُ الحقيقيون الواثبون على هذه الدرجات: الملوكُ العُراة. كان العصرُ التجاري وأرباحُه المتعاظمةُ بسرعةِ البرق مَدينةً بنسبةٍ كبرى لهذا التحولِ المالي ووسائلِ المال. كانت سيادةُ المال تتقدم من الأعماقِ بصمتٍ أَصَّم. كانت تُراهِن، لا على المُلوكيةِ فقط، بل وعلى الألوهيةِ أيضاً. بل وبشكلٍ ذاتيٍّ مباشَر وغيرِ مُقَنَّعٍ لأولِ مرة. والعصرُ الصناعي كان مَديناً له بالكثيرِ الكثير من جهة، ويَمُدُّه بالفُرَصِ العظيمةِ من جهةٍ أخرى. إذ كان مِن المحالِ تحقيق الثورةِ الصناعية في المجتمع، دون التسوُّق، التمدن، التبضع، والتَركيز التجاري. وكلُّ تلك المراحل كانت مستحيلةً بدون المال. كان تَسارُعُ وتيرةِ المال والتموُّلِ قد اتَّسَم بدورِ الدورةِ الدموية في أعضاءِ الجسد. فمجرد انقطاعِه عنها كان يعني استحالةَ عملِ الأعضاء، وفقدانَها وظائفَها. وهذا بدوره ما كان يعني الموتَ بعينه.

سيُفهَم الوضعُ على نحوٍ أفضل لدى تحليلنا للعلاقةِ بين المعملِ والعامل. إذ مِن غيرِ الممكن تشغيل المصانع بالعبيدِ والأقنان القرويين القدامى. وما كان للتحولِ إلى عاملٍ أنْ يَتِمَّ، دون الانقطاعِ عن السيدِ والأفندي والأرضِ معاً. أي أنّ التحولَ التامَّ إلى عاملٍ يتحقق فقط بالأَجْرِ المطلق. أما الأجر، فهو قيمةٌ لا يمكن دفعها إلا بالمال. هكذا تَكُون تبعيةُ العاملِ الأكيدةُ للمال قد تحققت. كان المالُ قد نَجَحَ في

إخضاعِ العبدِ الجديدِ لهيمنته، دون الحاجة إلى الأفندي والسيد. إنها خطوةٌ عملاقةٌ على دربِ التحولِ إلى سلطة. وبهذه الطريقة يَكُون المجتمُع الصناعي الجديدُ شكلَ المجتمعِ الكبيرِ الأول المعترِفِ بهيمنةِ المال المطلقة، في حين لَم يَكُن أيُّ مجتمعٍ مدينيٍّ سابقٍ قد اعترف بحاكميةِ المال وسيادته لهذه الدرجة. هكذا بات المالُ ثقافةً بِحَدِّ ذاتها في مجتمعِ الصناعة. وكلُّ شيءٍ يَكتَسِبُ معناه حوله. وبقدرِ ما يُفسِحُ الطريقَ أمام الطموحاتِ والخيالات الكبرى، يستحيل الشروع بكلِّ المشاريعِ الضخمةِ من دون المال. وغَدَت كلُّ أُسرَةٍ واعيةً لضرورةِ المال المطلقة، بدءاً من شراءِ حذاءٍ صغيرٍ لطفلها، إلى إنارةِ أضواءِ منزلها، سواءٌ أكانت تسكن القريةَ النائيةَ في الأقاصي، أو في ضواحي المدن الأكثر تقدماً. كان من المستحيل تَصَوُّر بقاءِ عملٍ أو مخططٍ إلا وشُرِع به في سبيلِ الحظيِ بالمال. أضحى الجميعُ مُرغَماً على تقديمِ كلِّ ما يلزم لإلهِه الجديد، في سبيلِ اكتسابِ المال.

ظاهرياً كانت قيمةُ الجهدِ المقدَّسِ هي التي تُباع. وهذا أحدُ أكثرِ الأخطاءِ النمطيةِ التي أسفَر عنها المال. فالمُباعُ بالمال، أي المُستَخرَج من اليد ليس الجهدُ وحسب. فلأجل الحصولِ على الجهد، كان ثمة حاجةٌ لجسدٍ سليمٍ أولاً. ولأجلِ الحصولِ على الجسد، كان ثمة حاجةٌ لأُمٍّ. ولأجلِ الحصول على الأُم، كان ثمة حاجةٌ لامرأة. وهكذا تتكاثُر لائحةُ السببيات "لأجل" إلى ما لانهاية. فضلاً عن أنّ الجهدَ كان يجب أنْ يتسَم بالمهارةِ والبراعة، حيث لا يمكن شراءه من دونها. ولأجلِ ذلك كان ثمة حاجةٌ للمعلِّم الخبير وصاحبِ الورشة. ولأجلِ هؤلاء كان ثمة حاجةٌ لخبرةِ العمل المتراكمةِ خلالَ آلافِ السنين، ولِكادحيها. إذن، فأجرٌ بخسٌ زهيدٌ – يَزيد قليلاً عن معدلِ إشباعِ البطن – كان لعبةً لإخراجِ كلِّ هذه القيمِ المقدسةِ من حوزةِ اليد. كان التاريخُ والمجتمُع هما اللذان يُباعان. هكذا تَحَوَّلَ الإنسانُ الفردُ إلى أداة. ما كان لأيِّ إلهٍ اجتماعيٍّ حتى الآن أنْ يَتَحَكَّم بعبادِه ويتَسلَّطَ عليهم لهذه الدرجة.

نقطةُ العَلاّمِ الأخرى الهامةُ في تاريخِ المال كانت تتجسد في تَخَلُّصِه من إظهارِ المعادن النفيسةِ كالذهبِ والفضة كمقابلٍ في المقايضة. تَحَقَّقَت هذه الثورةُ العظمى – ثورةُ المال الأَسْوَد – في أعوامِ السبعينيات. هكذا بات المالُ حراً. كان قد أَنجَزَ تحررَه الأولَ بِربطِه بآلياتٍ من قَبيل الأوراق والسندات والقروض على يدِ المدن الإيطالية الحرة. أما ثورتُه العظمى الثانية، فكانت تحققَت بإنقاذِ الدولار الأمريكي رسمياً من تبعيتِه للذهب والفضة.

كان تَمَّ الولوجُ رسمياً في عصرِ التمويل مع هذه الثورة. هذه هي الظاهرةُ المتسترةُ وراءَ التطورِ التاريخي المسمى بِحَملةِ العولمةِ الكبرى الثالثة. فحملةُ العولمةِ الكبرى الأولى للرأسمالية كانت – مثلما هو معلوم – حَملاتِ الاستعمارِ وشبهِ الاستعمار القارّي لعصرِ التجارة (ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر الميلاديَّين). وحملةُ العولمةِ الكبرى الثانية كانت حملةَ الإمبريالية للعصرِ الصناعي (وتمتد بخطوطها العريضة من بدايات القرن التاسع عشر إلى الربع الأخير من القرن العشرين)، وما تَمَخَّضَ عنها من حروبٍ طبقيةٍ ووطنيةٍ واسعةِ النطاق. وكون المالِ أحَدَ أهمِّ البَنَّائين الأساسيين لهذه المراحلِ المستمرةِ ما يقارب أربعةَ قرونٍ بحالها، إنما هي حقيقةٌ لا تَقبَلُ الجدل. بالتالي، لن يَكُونَ من الخطأ نعتها جميعها بعصرِ المال. إنّ الإلَه الأعظَم للحداثة الرأسمالية هو الدولةُ القومية (زيوس، جوبيتر)، وهي إلُه السلطةِ والحرب (آرِس ومارس). أما المال، فكان الإلَه الجديدَ المتصاعدَ للاقتصاد وللعصر الحديث الذي لا نِدَّ له في التاريخ بالمعنى العام. إنه الإلُه الذي يطغى على كافةِ الآلهةِ القديمة، ويؤسس عليها هيمنتَه وسيادته!

الخاصيةُ الأساسيةُ لعصرِ التمويل تتمثل في انتقالِ مؤسسةِ المال (بكلِّ آلاتها وأدواتها) إلى مرتبةِ الصدارة. لقد بَسَطَ مراقبتَه التامةَ على الاحتكارات الصناعية والتجارية. كما أَخضَعَ الدولةَ أيضاً لِتَبَعيته الكاملةِ باعتبارها احتكاراً (وخاصة الدولة القومية). هذا واندَرَجَت جميعُ مستوياتِ الاقتصاد الرئيسيةِ المؤلفةِ من محافلِ الاستخدام (الاستهلاك) والإنتاجِ والتبادلِ تحت سيطرةِ المال كلياً. أما الأدواتُ المستخدَمة، فتُشَكِّل لائحةً طويلةً من الآلات، من قَبيل: صندوقِ النقد الدولي، البنكِ الدولي، منظمةِ التجارة العالمية، جميعِ البنوكِ المركزية في العالم،

البنوكِ العالمية، مختلفِ سنداتِ القروض، الأسواق والبورصات، سنداتِ الاستثمار والتحويل، بطاقاتِ الاستهلاك، الربا، وأسعارِ العملات. وبوساطةِ هذه المؤسساتِ بات المالُ أَشبَهُ بِشَبَح. أو بالأحرى، بَقِيَ في منزلةِ الحاكمِ الهرمي القديمِ للعائلةِ الأبوية. وتؤدي هذه المؤسساتُ الحديثةُ العهدِ دورَ الولدِ بدلاً منه. لكنّ الحقيقةَ الواقعةَ هي أنّها جميعها تَحمِلُ معها بذرَةَ أسلافِ المال.

تُؤلّف هذه المؤسساتُ شبكةً مدهشةً فيما بينها، بحيث تَكُون مُنَظَّمةً لآخِر درجة، وتتخابُر فيما بينها ثانيةً بثانية. إنها تؤثّر ببعضها البعض، ويُرَتَّب حِراكُها على المدى القصيرِ والمتوسطِ والطويل. وقد جَرَت العادةُ على تسميةِ الحركات ذاتِ المدى القصير بـ"المال الساخن"، وذاتِ المدى المتوسط "سندات الاستثمار والتحويل"، وذاتِ المدى الطويل "السندات الطويلة الأَجَل". إنها قادرةٌ على تغييرِ الاسم والفِئةِ على التوالي. وهي تتحققُ بسرعةٍ تَفُوقُ ما عليه جميعُ الوقائعِ الاجتماعيةِ المنشَأةِ الأخرى. وأداةُ المحاسَبةِ الأساسيةُ هي الدولارُ واليورو. وهي وحداتُ العملةِ للولايات المتحدة الأمريكية والاتحادِ الأوروبي. وإلى جانبِ الاستمرار في التَّمَرُّسِ والمزاولة، إلا أنه يمكن اعتبار هذا النظام مكتملاً. إذن، والحالُ هذه، كيف تتحقق الأرباحُ في ظلّ هذا النظامِ الجديد، باعتبارها الغايةَ الأولية؟

لقد نُقِلَت كلُّ العلاقاتِ والتناقضات الاقتصاديةِ والاجتماعية والسياسيةِ القائمة في العالم كما هي عليه إلى هذا النظامِ الافتراضي الجديد. بل وحتى أدواتُ الحجةِ والبراهينُ الأيديولوجيةُ والأكاديميةُ والثقافيةُ الأخرى أيضاً قد أَحكَم النظامُ مخالَبه عليها. إنّ النظَر إلى الحقيقة عن كثبٍ أكثر سيُزيدُ من قوةِ إدراكِنا ووعينا.

ما الذي يعنيه كون الدولار (واليورو الاحتياطي) وحدةَ المحاسَبةِ الأساسية؟ أيٌّ مِن العلاقات والتناقضات، وبالتالي التحالفاتِ والحروب في العوالم المُشَخَّصةِ الملموسة تَعكِسُها تَبَدُّلاتُ أسعارِ الصرفِ والمبادلة فيما بين ساحاتِ تراكمِ الدولار والأموالِ الوطنية، وكذلك تَبَدُّلاتُ سنداتِ الاستثمار والتحويل، الأسهُم المالية، وتَقَلُّباتُ أسواقها، وتَبَدُّلاتُ الربا والأسعار؟ تُرى، أَلَم تنتقل الحربُ العالمية الثالثة، التي طالما يزداد الحديثُ عنها باطراد، إلى هذا العالَمِ الافتراضي الرمزي بدرجةٍ كبرى؟ أَوَليست الحروبُ المندلعةُ في العالَمِ الحقيقي بمثابةِ ما يَطفو مِن عالَمِ الزلازل ذاك إلى وجهِ السطحِ بين الفينةِ والأخرى مِن بين الثغراتِ المتولّدَةِ بالقرب من خطِّ الانكسار؟

لَطالما يُجمَع على الرأيِ القائل بِكَونِ الولاياتِ المتحدة الأمريكية القوةَ المهيمنةَ بعد الحربِ العالميةِ الثانية الكبرى. وما الوزنُ العالَميُّ للدولار كوحدةٍ مالية، سوى محصلةٌ لتلك الهيمنة. المثيُر في الأمر هو خلاصُ الدولار من استبداله بالذهب بالتزامن تماماً مع بلوغِ هذه الهيمنةِ أوجَها. واضحٌ جلياً أنّ هذا يَعكِسُ كونَها هيمنةً عالميةً تتميز بضربٍ من ضروبِ اللامحاسبة واللامبالاة. معلومٌ أنّ أمريكا أَطلَقَت منذ أعوام الثمانينيات ما يضاهي ترليوناتِ الدولارات أضعافاً مضاعفة إلى العالَمِ دون مقابل. إنه حَدَثٌ مروِّعٌ مفاده أنْ تَجنَي ترليونَ دولارٍ في العام بتشغيلِ مطبعةِ العملات لوحدها. لَم يُضَخِّم المالُ نفسَه لهذه الدرجة في أيِّ عصرٍ أو أيِّ مكانٍ آخَر. هل ثمةَ أداةٌ أخرى عدا هذه الظاهرة توضحُ بشكلٍ أفضل مدى انعكاسِ كينونةِ الهيمنةِ على المال لأولِ مرة، أو مدى الاعترافِ بِكَونِ المالِ ذاته هو الهيمنة؟ فإذا ما وضعنا نصبَ العين كون جميعِ الدولِ القومية مديونةً (الغريبُ والمثيُر حقاً هو أنّ الولاياتِ المتحدةَ الأمريكية نفسَها هي الدولةُ القومية الأكثر مديونية)، فستزداد – مرةً أخرى – قدرةُ إدراكنا لأسبابِ كونِ المالِ هيمنةً بكلِّ معنى الكلمة. فضلاً عن أنّ ألاعيبَ المالِ الصغيرةِ للغاية (حركاتُ تخفيضِ ورفعِ معدلِ الفوائد والأسعار)، والتي يُديرها البنكُ المركزيُّ الأمريكي، تَهُزُّ أركانَ العالَمِ بشدة؛ إنما يوضحُ بكلِّ جلاءٍ مدى رسوخِ نظامِ التمويل. بمعنى آخر، فالظواهرُ التي تُبرهِنُ قوةَ المالِ زائدةٌ عن الحد.

علاقةُ الأزمات بالنظامِ أكثُر لفتاً للأنظار. فالأزماتُ الدوريةُ المتناثرةُ والمؤثرةُ تسلسلياً في آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية، إنما تجري كلياً في ميدانِ المال. أما الانعكاساتُ على الاقتصادِ المشَيَّد، فتأتي بعدها على الدوام. فبينما كانت الأزماتُ سابقاً تبدأ في العالَمِ المشيَّدِ لِتَنتهِيَ في دنيا المال، فإنّ أزماتِ عصرِ التمويل تجري في مسارٍ معاكسٍ كلياً. حيث تُترَكُ أزماتُ الاقتصادِ المشَيَّدِ إلى آخِر الأمر، ولكنْ، يتمُّ

إنهاؤها دون زيادةِ حِدَّتها، بعَد تجييرِ ذاك البلدِ أو أقطابه نحو النهجِ الذي يشاءه أسيادُ دنيا التمويل. سوف يَكُون مثالُ روسيا مفيداً وتعليمياً. فبعدما تَشَتَّتَ الاتحادُ السوفييتي رسمياً في 1991، أُدرِجَ في مرحلةٍ من الأزمةِ المالية المتثاقلةِ طردياً، لِيَتُمَّ تصعيدها إلى الذروة في 1998.

سيَكُون من المفيدِ جداً تحليل كيفيةِ حكمِ عصرِ التمويل للعالَمِ المشيَّد.

أ- لقد تطرقنا مطولاً للروابط بين تَحَكُّمِ الاقتصاد المشيَّدِ بالعالَمِ وبين تصاعُدِ قدرةِ المالِ على السيادة. فغالباً ما تُؤخَذُ المشاريعُ التي تَخدُم السياساتِ الرئيسيةَ للهيمنةِ أساساً. كيف سيتم التصوُّر والتخطيط للاقتصاد العالمي حسبَ عصرِ التمويل؟ أيُّ المناطقِ عليها التعمق في أيِّ السلع؟ ما هي حصتها؟ كيف ينبغي إعداد وترتيب السياسات الأساسية للبلدان؟ كيف يجب تحديث بُناها الاقتصادية والاجتماعية؟ كيف عليها سدّ ديونها؟ كيف عليها استخدام واستثمار مواردها؟ فضلاً عن ذلك، كيف يجب تجيير وتأهيل البلدان والاقتصاديات التي يسمونها بالعصابات العاصية؟ كيف ينبغي تأمين تلاحمِ وتكاملِ المعسكر السوفييتي القديم والصين والبلدان الأخرى المسماة ببلدانِ العالَمِ الثالث مع النظامِ المهيمن؟ كيف يتوجب ترتيب العلاقات مع إسرائيل؟ وبشكلٍ كلّي، سيتم وضع المشاريعِ أمام كلِّ بلدٍ وشركةٍ ودولةٍ وفردٍ بناءً على نقاطِ العَلاّم التي ينبغي على البلدانِ والدول والشعوب والعالم برمته مواكبتَها لتحقيقِ التواؤمِ والتناغمِ مع المعايير العامةِ لِلّيبرالية المحدثة في عصرِ التمويل الجديد. ويتم تأمين التمويل، أي الأدوات المالية اللازمة للاستثمارات المناسبة لتلك المشاريع، بعد إلزامها بالعديد من الشروط السياسية والعسكرية. أما الذين لا يلتزمون بذلك، فتُفرَض عليهم الأزمةُ إلى أنْ يَصِلوا نقطةَ الإفلاس. وبالأصل، فعصرُ التمويل يعني عصرَ تأمينِ القروضِ المشروطةِ للمشاريع.

هكذا يُشَغَّلُ النظام. إيضاحاتُنا المقتضبةُ تلك كافيةٌ بمفردها للإشارةِ بكلِّ وضوحٍ وشفافيةٍ إلى كونِ الرأسماليةِ في عصرِ التمويل ليست اقتصاداً. وهي أدواتٌ مُثلى للبرهانِ على أنّ الألاعيبَ الورقيةَ ليست اقتصاداً، بل هي مفروضةٌ عليه من الخارج. فالأرباحُ العظمى للاحتكار تتحقق على هذه الأوراق. فهل ثمة خروجٌ عن الاقتصاد أكثر سطوعاً من ذلك؟ ما من قطاعٍ أو عصرٍ قادرٍ على إيضاحِ كيفيةِ جنيِ الربح المجاني بما يضاهي عصرَ التجارةِ والصناعة بفارقٍ شاسع، بقدرِ ما هو عليه نظامُ التمويلِ وعصرُه. إذ يُلَطِّخُ الجميعُ بالربح مقابلَ قسائمَ صغيرة، لِيَصيروا شركاءَ للنظام في الجرمِ من جهة، ولِيُنقِذَ النظامُ نفسَه ويتقوى أكثر من جهةٍ أخرى. إنّ عصرَ التمويل خروجٌ عن الاقتصاد بدرجةٍ أثقل وطأةً مما عليه الصناعوية. وهو شكلُ المجتمع وثقافته.

واضحٌ جلياً أننا وجهاً لوجه أمامَ احتكارٍ مالي على أرفعِ المستويات. إنها مرحلةُ تَحَوُّلٍ احتكاريٍّ خارق، بحيث يصهر الدولَ أيضاً في بوتقته (حتى أمريكا كدولة). لقد تمَّ بلوغ مرتبةٍ من القوة المتمكنة من السيطرةِ على جميعِ مراحلِ السلطة، وتطويرها، وتدميرها، ومن ثم إعادةِ بنائها. هذا هو مضمونُ العولمة الجديدة. أي أنّ عصرَ الاتصالاتِ لا يَصِفُ العولمة، مثلما هو مُعتَقَد. إذ أنّ تَداخُلَ الاقتصادِ والسياسة (الاحتكار السياسي) على الصعيدِ الكوني بنسبةٍ فريدةٍ لا نِدَّ لها، يُشَكِّلُ مضمونَه الأصلي. وهو يُعَبِّرُ عن انضواءِ جميعِ الإرادات المحليةِ والوطنية والسياسية والاقتصادية تحت مراقبةِ القوى الاحتكارية العالمية الخارقة. إنه وضعٌ جديدٌ يقتضي التعمقَ فيه بكلِّ همةٍ ودقة.

ب- فتأثيرُها على الواقعِ الاجتماعي يرمي للغزوِ كلياً، بهدفِ بناءِ مجتمعٍ ماليٍّ وافتراضي. فالسبيلُ الأكثر تأثيراً في رسملةِ المجتمع هو إشراكُه في الربحِ بوساطةِ أدواتٍ من قَبيل سنداتِ الاستثمار، الودائع، التحويلات، والأسهم. هكذا يَكُون المجتمعُ قد التَحَم وتكامَلَ مع دنيا المالِ والتمويل، وفي مقدمته الطبقاتِ الوسطى على وجهِ الخصوص، ويُحَوَّلُ إلى قوةٍ دفاعيةٍ عن النظام مقابلَ حصةٍ زهيدةٍ من الربح. وتتحطَّم ردودُ الفعلِ المناهِضَةِ للنظام بنسبةٍ هامة. حيث يُفرَضُ الاستسلامُ على المجتمعِ الاستهلاكي بِرَبطِه بشكلٍ وثيقٍ من خلالِ آلافِ الأنواعِ من القروضِ المنهجية كقروضِ الاستهلاك والقروضِ الصغرى وغيرها. الأسلوبُ بسيط: إذ تُفرَضُ الأزماتُ أولاً، ويُضافُ إلى عالَمِ

البطالةِ عالماً آخَر جديداً من العاطلين عن العمل. ويُعمَلُ على إخضاعِ الطبقةِ الوسطى حتى تصلَ نقطةً تَرتَجي فيها المعونة. وتُفرَضُ المجاعةُ والفقر إلى حَدِّ بلوغِ حافّةِ الموت. وتُعَمَّقُ الفوضى والاختلال، ثم يُعادُ بناءُ المجتمعِ بإلزامِه بالقروضِ مقابلَ الشروطِ المطلوبة.

كانت مساعي تحويلِ المجتمعاتِ في السابق ترتكزُ على الثوراتِ والحركاتِ التنويرية والثقافية. أما الآن، فيتم اقتطافُ – أو السعي لاقتطاف – النتائجِ المأمولة بالأساليبِ المالية، وبمنوالٍ شاملٍ وممنهج، دون إحراقِ اليد بالنار، بل باستخدامِ الملقط. هكذا تَسري على كلِّ المجتمعاتِ حركاتُ المماثَلةِ والتنميطِ العالمية، وتمريرها من البوتقةِ الثقافية الأحاديةِ لِخَلقِ الحشودِ ومجتمعاتِ الرعاع، وإعادةِ بنائها بحيث تَخلو من الاعتراضِ على النظام، مهما كان بسيطاً. بالتالي، فمشاريعُ المجتمعات تَقُومُ مقامَ الثورات واليوتوبياتِ القديمة بشكلٍ ما. أي، لَم يَعد ثمة حاجةٌ لليوتوبياتِ والثورات. فكلُّ شيءٍ يمكن جعلَه مشروعاً. فضلاً عن أنّ مُمَوِّلَها جاهز. يَلُوح أنّ هذا بالضبط هو المجتمعُ المضاد، مجتمعُ المحاكاةِ والنمطِ الواحد، المجتمعُ الافتراضيّ، ومجتمعُ الذهنيةِ الأحادية. تُرى، أليسَ المفروضُ هو عالَم ومشروعُ تطبيقِ الفاشيةِ بقناعٍ جديدٍ وبأبعادٍ كونية؟ ينبغي التعرفَ على مجتمعِ عصرِ التمويل وتعريفَه من جميع النواحي.

ج– تَتَّسِم السياسةُ وسياساتُ الدولةِ في عصرِ التمويل بخصائص متناقضةٍ نسبياً مع العصر الصناعي. إذ تتعمق الصناعويةُ أساساً في سياساتِ القوموية والدولة القومية، وتسعى لابتكارِ الاحتكارات. في حين أنّ حاجةَ عصرِ التمويل للاتسام بالكونية تَعتَبِر تلك الاحتكاراتِ عائقاً أمامها. وولادةُ الرأسمالية كنظامٍ عالميّ تُعرقِلُ دعمَها لاحتكارِ الدولة القومية حتى النهاية. ذلك أنّ احتكاراتِ الدولةِ القومية النازعةِ للانطواء إلى الداخل، تغدو حجَرَ عثرةٍ يعترضُ طريقَ الاحتكارات المتطلعة للحِراك ضمن النطاق الكوني. ونخص بالذكر احتكاراتِ عصرِ التمويل، حيث لا يمكنها مضاعفةَ أرباحها إلا باستخدامها أدواتِها عالمياً. والدولةُ القومية تقف عائقاً جدياً أمامها في هذه الحالة. فإما أنْ يتمَّ ضبطُها حسبَ الوضعِ الجديد، أو أنْ تُهدَم. من هنا، وعندما قَبِلَت بذلك كلٌّ من كوريا الشمالية، ليبيا، سوريا، وإيران وأمثالها، تَمَكَّنَت من الحفاظ على وجودها. لكنْ، وعندما لم يَقبل العراق، تَعرَّضَ لغضبِ عصرِ التمويل من حيث الأهميةِ الرمزية، فكان من الضروري إنشاءَ الجديد، دون هدمه كلياً. فضلاً عن أنّ البرازيل، تركيا، الأرجنتين، الصين، الهند، وروسيا على وجهِ الخصوص، وغيرها من البلدان، ولِكَونها شهدت الدولةَ القوميةَ بأعمقِ حالاتها، فقد تَصَدَّرت قائمةَ البلدانِ التي أُرغِمَت على الترويضِ بالأزمات، لِتُرغَم بعدها على إعادةِ تحقيقِ تكامُلِها مع النظام مجدداً.

العلاقاتُ الاجتماعيةُ التي دَمَّرَها المال، هي بِحَدِّ ذاتِها قضيةٌ إرهابيةٌ كبرى. ما مِن إرهابٍ مؤثرٍ بقدرِ سيادةِ المال التي تَبتُر المجتمَع من أواصرِه الغائرةِ في العمق. والقِسْم الأكبرُ من النشاطاتِ التي يمارسها النظامُ القائم في جميعِ الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدفِ إنشاءِ وجوده وتأمينِ ديمومته، إنما تندرج في إطارِ الإرهاب الذي قَلَّما نجدُ له مثيلاً في التاريخ. إنه يسعى لإخفاءِ الإرهاب الأكبر من خلالِ عناصرِ التحريض والإثارة. أي، تأمين جنيِ المال من المال على نطاقٍ واسعٍ خارجَ إطارِ الاقتصاد المشيَّد، وتَحَوُّل اليدِ الماكرة القوية البارزة أمامنا دائماً طيلةَ سياقِ التاريخ إلى نظامٍ قائم، وتربعها على قمةِ المجتمع. إنّ ما اشتُهِر به الأربعون حرامي من سلبٍ ونهب لا يُشَكِّلُ حتى واحداً من المليار مقابل سلبِ ونهبِ احتكاراتِ عصرِ التمويل. وعملياتُ النهبِ والسطو الفسيحةُ الآفاقِ لهذه الدرجة، لا يمكن أنْ تتحققَ إلا في نظامٍ إرهابيٍّ بكلِّ معنى الكلمة. انطلاقاً من ذلك، فالظاهرةُ المسماة بعصرِ الاتصالات، لم يَكُ لها أنْ تَكُونَ ضروريةً إلا بهدفِ تغطيةِ وسَترِ إرهابِ التمويل. وربما يَكتَسِبُ ما سَمَّيناه بمصطلحِ إرهابِ الإعلامِ معناه وفقَ هذه المآرب. باختصار، فالنظامُ نفسُه أكبرُ إرهابيٍّ ظهَر وسيظهُر على مسرحِ التاريخ.

وبينما يُحَقِّقُ عصرُ الرأسمالِ الماليِّ ذروتَه في أكثرِ مراحلِ التاريخِ عولمةً، فهو يؤدي دورَ شريحةِ الرأسماليين الأكثر تأجيجاً للأزمة. إنّ الثمنَ السياسيَّ والعسكريَّ لاحتكارِ التمويلِ – رأسِ المال هو الحربُ المُرَكَّزَة ضد المجتمع. هذا هو الواقعُ المُعاشُ في العديدِ من الجبهاتِ

العالمية. يُمكِنُ تحديد الكياناتِ السياسيةِ والاقتصاديةِ التي ستَخرجُ مِن الأزمةِ البنيويةِ للنظام العالمي، مِن خلالِ مستوى نشاطاتِها الفكريةِ والسياسية والأخلاقية، وليس بالتكهن.

في عصرِ الرأسمالِ الماليّ، والذي يُعَدُّ احتكارَ رأسِ المال الأكثَر افتراضياً للحداثة الرأسمالية؛ يُواجِهُ المجتمُع تبعثُراً وتشتتاً لَم يَسبِقْ له مثيلٌ في أيةِ مرحلةٍ من التاريخ. فقد مُزِّقَ النسيجُ السياسيُّ والأخلاقيُّ للمجتمعِ إرباً إرباً. ما يَجري هو "الإبادةُ المجتمعية" كظاهرةٍ اجتماعيةٍ أثقل وطأةً مِن الإبادةِ العِرقية. فسيطرةُ رأسِ المالِ الافتراضيِّ على الإعلامِ باتت سلاحاً يُسَيِّرُ الإبادةَ المجتمعيةَ بما يُضارِعُ الحربَ العالميةَ الثانية.

إذا ما هَزَزْتَ أيقوناتِ النزعاتِ التعصبيةِ القومية والدينية والجنسيةِ والرياضية والفنية، بإمكانِكَ توجيهَ المجتمعِ – عفواً القطيع – والحشودِ نحوَ أيِّ هدفٍ تشاء. إنّ الغزوَ الذهنيَّ أساسُ التطورِ الذي يَجعَلُ المجتمَع منفتحاً على الرأسمالِ الماليِّ العالميِّ الراهنِ بما لَم يَفلَحْ فيه أيُّ عنفٍ كان. مرّةً أخرى ينبغي الوقوفَ تحيةً أمام الرهبانِ السومريين واختراعِهم للمعبد! لَكَم أنتم غازون بواسل. فرغَم مرورِ خمسةِ آلافِ عامٍ بأكملها، إلا أنّ آخِر ممثليكم الحاليين ومَن في معابدِهم قادرون على تكديسِ رؤوسِ الأموالِ الأضخم في التاريخ، دون أنْ تَمسَّ أياديهم الماءَ البارِدَ أو الساخن ! فحتى أعتى تصوراتِ الآلهةِ وظِلالِها (ظِلُّ الله)، لَم تستطِعْ تحقيقَ هذا الكمِّ مِن المكاسب. إذن، والحالُ هذه، فالتكديسُ التراكميُّ الدائم لرأسِ المالِ ليس بمصطلحٍ أجوف، والتحريفاتُ الذهنيةُ ليست بعملياتٍ تمشيطيةٍ بسيطة. عندما تَوصَّل كلٌّ مِن الدكتور حكمت كفلجملي والإيطالي أنطوني غرامشي إلى تعريفاتٍ مشابهةٍ بصددِ غزوِ الهيمنة، كانا قابعَين في ردهاتِ السجون في عهدِ ساداه سموُّ الدولةِ القومية. ما عَلِماه كان نابعاً مما عاشاه. وأنا أيضاً "محكومٌ علّي" في نهايةِ المآلِ مِن قِبَلِ رأسِ المالِ العالميّ. لذا، فعدُم التعرفِ السليمِ عليه كان سيَكُونُ خيانةً لذهنِ المجتمعِ الذاتيِّ متمثلاً في ذهنيتي (هويتي).

كان قد شُرِعَ بترويجِ موجةِ الإرهاب في مستهلِّ أعوامِ الثمانينيات باعتداءِ الزعيمَين (رونالد) ريغين و(مارغريت) تاتشر على نيكاراغوا وفولكلاند Falkland، واللذان كانا يَقُودان قوتَي النظامِ المهيمنتَين أمريكا وإنكلترا. وكانت سُلطَتا الانقلابِ في كلٍّ من باكستان وتركيا بمثابةِ المساعِدَين المُقَرَّبَين منهما. في حين تَمَّ وَصْم كاملِ أمريكا اللاتينية بالإرهاب. والتنافسُ على التسلحِ المستمر مع حربِ النجوم، كان قد نَحَّى روسيا عن أنْ تَكُونَ قوةً مهيمنة. وإصلاحاتُ دينغ سياو بينغ في الصين كانت تنازلاتٍ مقدَّمةً للنظام. هذا وأُنهِيت التنازلاتُ المتحققةُ مع حروبِ التحرر الوطني ودولةِ الرفاه، لِتَبدأَ عاصفةُ إرهابِ عصرِ التمويل بالهبوب في كلِّ الميادين. واستمرَّ كلينتون بهذه السياسة بمنوالٍ أكثر ليونة، ولكنْ، أقوى تأثيراً.

كان لَم يَتبقَّ سوى الشرقُ الأوسط، الذي لم يُقدَر على غزوه تماماً. وهو أيضاً كان قد صُيِّرَ عقدةً كأداء من المشاكل التي تَنهَلُ مَشارِبَها من المدنيةِ والراديكالية والإرهاب والدين. فإنْ كان النظامُ لا يرغب في التراجع، فهو مرغَّم حينئذٍ على إتمامِ غزوه، بهذا السبيل أو ذاك. فضلاً عن أنه كان ثمة قضيةُ النفطِ المصيرية أيضاً. فالبترولُ كان القطاعَ الذي استثمَرَه النظامُ أكثر من غيره، لِيَقِينِه من حاجتِه له لمدةِ قرنٍ آخر. القضيةُ العربية – الإسرائيلية كانت مسلَّطةً على رأسِ النظام كَسَيفِ ديموقليس. وكانت إيرانُ الشيعية مستمرةً في كونها تهديداً جدياً محيقاً.

أَعتَقِدُ أنّ العلاقةَ الحرجةَ والاستراتيجيةَ بين هذه المرحلة وبيني ستُدرَك لاحقاً على نحوٍ أكثر شفافية. والموضوعُ أصلاً يزداد وضوحاً بالتدريج. طَرَقَ مَسمَعي أنّ نصفَ المداولات الدائرةِ في اللقاءَين بين الرئيسِ السوري المقتدرِ حافظ الأسد والرئيسِ الأمريكي المقتدر كلينتون كان متعلقاً بي. وكان قد أُدرِكَ أني بَلَغتُ حالةً حرجةً ومعيقة. كان قد فُصِّلَ دورٌ استراتيجيٌّ طويلُ الأَمَد للكرد في مشروعِ الشرق الأوسط الكبير BOP. حيث كان سيُستَخدَم الكرد وكردستان كَكَبشِ الفداء في حلِّ مشاكلِ المنطقة العالقة مع الرأسمالِ المالي. وكان الأرمن وأمثالُهم

(الهيلينيون، الآشوريون، حتى اليهود، العرب والفلسطينيون) قد استُخدِموا لمثلِ تلك المآربِ في وقتٍ ما. والعصا الكرديةُ قد تؤثُر في انفكاكِ وانحلالِ القوى الإقليميةِ القالبية، والمتشبثةِ بالدولة القومية بإفراط، والمُكبِّلَةِ للنظام بدلاً من مساعدتِه في حلِّ المشاكل، وغيرِ المتخليةِ عن هَوَسِ الهيمنةِ على المنطقة.

كنتُ قد أُدرِجتُ – أنا – كعنصرٍ مفاجئ، ولكنه بمثابةِ المعيقِ في هذا المخطط، الذي يَبدو فيما يَبدو أنه أُعِدَّ منذ أعوامِ السبعينيات. إما كنتُ سأصبحُ جنديَّهم المنصاعَ كلياً لِما سَيُملُونه عليّ، أو كان ينبغي القضاءَ عليّ. بُنْيَتي لم تَكُن مساعِدةً لأَكونَ جندياً للنظامِ القائم. بالتالي، فكوني أولَ عنصرٍ يجب تلافيه والقضاءَ عليه بكلِّ سهولة، أمرٌ مفهوم. كانت الحربُ العالميةُ الأولى قد بدأَت بقتلِ وليِّ عهدِ النمسا على يدِ مناضلٍ صربيّ. لكنّ الحربَ كانت مستمرةً في الشرقِ الأوسط. وكانت ستستمرُّ بِحِدّةٍ أكبر، ولكنْ، كحربٍ عالميةٍ ثالثة. إلا أنّ الضحيةَ هذه المرة – وعلى النقيضِ تماماً – هي أنا، بموجبِ مخططِ جميعِ قوى النظامِ المنظَّمة. الشَّبَهُ والتكرارُ في التاريخ مع إطراءِ التحديث عليه أمرٌ ملفتٌ للأنظار حقاً. كنتُ قد قلتُ في مرافعتي المتعلقةِ بدعوايَ في محكمةِ أثينا الاستئنافية: "مثلما قَام كلٌّ من الإلهِ زيوس ونائبتِه الإلهةِ أثينا، وبمعونةِ وتكافُلِ كلٍّ من هاديس وآرس، بربطِ بروميثوس وتكبيلِه بالقيودِ إلى صخورِ قفقاسيا؛ فأحفادُهم البشرُ أيضاً كَبَّلوني بالقيود، ورَبَطوني إلى صخورِ جزيرةِ إمرالي". يَبدو أنّ تقييمي هذا بَقِيَ ناقصاً لِحَدٍّ ما.

يتجلى بوضوحٍ أكثر مع تقييمي هذا أنّ إلهاً حقيقياً هو الذي كَبَّلني. ذلك أنّ فرخَ الإلهِ الصغير ذاك، المترعرعَ سراً، والمتضخِم رويداً رويداً في دهاليزِ التاريخ المعتمة؛ قد طفا على سطحِ المجتمع، ورأى النورَ مع حلولِ العصر الرأسمالي. وجَعَلَ نفسَه مقبولاً لدرجةٍ زالَت معها كلُّ آلهةِ العصور السابقة عن وجهِ الأرض. وزَحَفَ الملوكُ على الأرض هَلَعاً، وقُطِعَت رؤوسُهم. وفَرَضَ على البشرية الزمنَ الأكثَر دموية، والاستغلالَ حتى النخاع. ولَوَّثَ ما على الأرض وما في باطنها، وخَلَطَها ببعضها البعض. وقَضَى فِعلاً على الإنسان وغيرِه من الكائناتِ الحية اللامحدودة.

ي– مكانة اليهود في الاقتصاد ضمن العصر الرأسمالي.

كلُّ مفكرٍ معنيٍّ بتاريخِ الحضارة والمدنية، ينتبه فوراً إلى عدمِ مقدرته على طرحِ تقييمٍ قدير، ما لم يَلتفتْ إلى دورِ اليهود فيها. ونظراً لكوني التمستُ الموضوعَ بين الحين والآخر على شكلِ مسودة في مرافعتي السابقة بسببِ معلوماتي المحدودة، فإني مضطرٌّ للاكتفاءِ بموجزٍ جِدِّ مختزَل.

كلُّ البَيِّنات تشير إلى أنّ الهويةَ المسماَة إبراهيم (المعلومات المتعلقة بهويةِ سيدنا إبراهيم، والمُجْمَع فيها على أنه سَلَفُ الأديانِ الإبراهيمية، إنما تَلُفُّها الحياكةُ الميثولوجية مثلما الحالُ في سيدنا عيسى وسيدنا موسى. لذا ثمة حاجةٌ للبحوثِ السوسيولوجية الشاملة لإظهارِ الحقيقة بسطوعٍ أكثر) لم تتفاهم براديغمائياً مع نماردِ بابل (وهم أشبَه بوالي الإقليم)، الذين يُشَكِّلون حُكّام أورفا الحالية، أو على الأقل، وإنْ كان ثمة أسبابٌ أخرى، فقد عُكِسَ الأمرُ على هذه الشاكلة. تَسرد القصةُ الميثولوجية الموضوعَ على النحو التالي: يَقوم سيدنا إبراهيم بتحطيمِ هياكلِ الأصنامِ الوثنية الموجودةِ في مجَمَّعِ الآلهة إشارةً منه إلى استحالةِ أنْ تَكونَ آلهة، ومن ثم يُعَلِّق بالرافعة على قلعةِ أورفا لِرَميه في النار المندلعةِ في أكوامِ الحطب، لكن، وبمجردِ رميه تَتَحَوَّلُ النارُ إلى بحيرةِ ماء، ومنها تَشَكَّلَت بحيرةُ السمك Balıklı Göl الحالية.

يُرجَّح احتمال أنْ يَكُونَ خطُّ الوصل بين أورفا والقدس بمثابةِ منطقةٍ حدوديةٍ محايدةٍ تتوسط أراضي القوتَين العظيمتَين في ذاك العصر: مدنيةُ السلالةِ المصرية الجديدة، وسلالةُ حمورابي البابلية السومرية. ولأولِ مرةٍ في التاريخ تبلغ التجارةُ مستوى قطاعٍ اقتصاديٍّ مُتَنامٍ ومتصاعد. وربما كانت التجارةُ فيما بين كلتا المدنيتَين تؤدي دورها على السياسة، حيث تتسارع وتيرةُ وفود التجار بينهما. هذا ويتقاطع

عصرُ الآشوريين التجاري بكلّ بهائه مع هذه الفترة. علاوةً على أنّ خطَّ أورفا – القدس – دمشق – حلب يمثل مساراً بالغَ الأهمية منذ العصور الأولى (منذ ولادة النيوليتية وتأسيس أول مدينة) من حيث الهجرة، التجارة، الاحتلال والغزو. والأهمُّ هو أهميته من حيث التبادل الديني، حيث ليس مصادفةً أنْ تَكُون هذه المناطقُ هي التي شهدت انطلاقةَ سيدنا إبراهيم وأولى هجراته. ومعروفٌ بشكلٍ ملفتٍ أنها خطُّ الانطلاقات الأولى لكلٍّ من المسيحية والإسلام أيضاً. سيدنا إبراهيم (يُعتَقَد أنّ المصريين هم الذين أَطلَقوا هذا الاسَم عليه كَلَقَب. كما أنّ المصريين كانوا يُسَمّون الوافدين عن طريقِ صحراءِ سيناء بـ"العابيرو" إشارةً منهم إلى الغبار والوسخِ الذي يُلَوِّث ملابسَهم. بالتالي، يغلب الظنُّ أنْ اسمَي العبرانيين وإبراهيم مشتقان من لفظِ عابيرو مع إطراءِ التحوير والتحويل عليه) يسعى أولاً للإقامةِ والمكوث بالقرب من القدس، التي تُشَكّل أراضيَ إسرائيل و فلسطين اليوم. لكنّ الإداراتِ المحليةَ لا تأذن له بهذه السهولة. يُقال أنه امتلك مُلكاً زهيداً، وهناك لَقِيَ حتفه. ومن أراد، بإمكانه من خلالِ الكتب المقدسة (العهد القديم، العهد الجديد، والقرآن) متابعةَ القصة المبتدئة بأقاصيصِ سارة، هاجر، إسماعيل، إسحاق، ويعقوب، والمستمرةِ مع سيدنا موسى وعيسى ومحمد، والحلقةِ المستمرة بمئاتٍ من الأنبياء الآخرين. وقد تَكُون الآلافُ من الكتب التاريخية والقصص والرواياتِ الجانبية أيضاً مفيدة. لكني أكتفي بعدةِ مراحلَ بخطوطها العامة جداً للإشارة إلى ما أرمي إليه:

أ– المرحلة الأولى: قصةُ إبراهيم في أورفا والانطلاقة والخروج، حيث هو رئيسُ قبيلةٍ وتاجر. يُحتَمَل أنها الفترة فيما بين 1700 – 1600 ق.م.

ب– مرحلةُ الأسر في مصر فيما بين 1600 – 1300 ق.م.

ج– الخروجُ والانطلاقة بزعامةِ سيدنا موسى فيما بين 1300 – 1250 ق.م.

د– السكنُ والاستقرار في أرضِ الميعاد فيما بين 1250 – 1200 ق.م (مرحلة القائد وسيدنا يشوع النبي).

هـ– مرحلةُ الزعماء والحكام فيما بين 1200 – 1000 ق.م. وهي فترةُ العلمانيين والقادة الدينيين (الكهنة) الذين لم يتحولوا بعد إلى ملوكٍ أو أنبياء، والمستمرةُ حتى عهدِ المَلِك الأول صاؤول.

و– مرحلةُ ملوكِ اليهود وإسرائيل فيما بين 1000 – 700 ق.م. وهي الفترةُ المبتدئة مع صاؤول، داوود، وسليمان، والمنتهية مع حزقيال (الاحتلال الآشوري).

ز– مرحلةُ الاحتلال والاستعمار والغزو والتحكم والمقاومة والنفي فيما بين 700 ق.م – 70 م (عصر هيمنة وسيطرة وغزو الآشوريين، البابليين، الإسكندر، والرومان).

في هذه المرحلة تنهار المملكةُ اليهودية أو الإسرائيلية، لِتَحُلَّ مَحَلَّها مجموعتان بارزتان، إحداهما مقاومة، والأخرى متواطئة. تتبين ملامحُ المتواطئين كمجموعتَين أساسيتَين مواليتَين للإغريق والبرسيين. والسبُي البابلي الثالث (535 – 495 ق.م) المستمر أربعين عاماً في عهدِ نبوخذ نصر مَلِك البابليين هو الأكثُر شهرةً بعد الخروج من أورفا ومصر. وقد شهدت هذه المرحلةُ الأحكامَ المنصوص عليها في الكتاب المقدس، والتي يتضح تأثُرها بالزرادشتية بجلاء. ذلك أنّ فترةَ السبي المستمرةَ أربعين سنة قد انتهت. كما أنّ النسخ الأولى المُجَمَّعةَ والمدوَّنة من التوراة تَظهَر في هذه المرحلة، أي بعدَ عام 700 ق.م. أي أنه لم يَكُن ثمة نسخةٌ مدوَّنةٌ ملموسة للكتاب المقدس طيلةَ ما يقارب ستةَ قرون (1300 – 700 ق.م). وهذا ما مفاده أنّ السرودَ المعنية المنصوصَ عليها في الكتب المقدسة الثلاثة ترتكز في أساسها إلى الأقوالِ الشفهية المنقولة بعد مرورِ ستةِ قرون. وهي شبيهةٌ بالأحوال والأقوال التي سكبها كلٌّ من هوميروس وهسيودوس على الورق أثناء المرحلة نفسها في الإلياذة وثيوغونيا Teogonia. أما هدُم الرومان لِهيكلِ سليمان مرتَين حوالي 70 ق.م – 70 م، ففتحَ الطريقَ

للمقاومات الكبرى. كذلك، فالمسيحيةُ هي تقاليدُ المقاومةِ للشرائحِ المتخبطة في الفقر المدقع. علاوةً على أنّ مقاوماتِ الطبقةِ العليا أيضاً ذائعةُ الصيت، من قبيل المكابيين .

وتزداد وتيرةُ الشتات (الدياسبورة) ، أي تَشَتُّتُ القبيلة أو القوم خارجَ الوطن، بعد أعوام 70 م. ومثلما حصل الشتاتُ بين صفوف القاطنين في ظلِّ الثقافات الآشورية والأرمنية والإغريقية، فقد تَرَكَّزَ أكثر في أراضي الإمبراطوريتَين الرومانية والإيرانية بشكلٍ أساسي. تُسمى هذه المرحلةُ الطويلة في الوقت نفسه بِعصرِ الكُتَّاب. أي أنّ جمعَ التوراةِ وتفسيرَه قد حصل أثناءها. ويَبرز الأنبياءُ أيضاً خلالها، إلا أنّ مهنةَ الكتابة تتقدمها أهميةً. وهذا ما معناه أنّ المستوى الفكريَّ الرفيعَ في الثقافة اليهودية يرتكز إلى تقاليدَ تاريخيةٍ بالغةِ الأهمية. ويبدو أنّ المهنةَ الأخرى الهامة لديهم هي الانشغالُ بشؤونِ المال والتجارة. فانهماكُهم الدؤوبُ بشؤونِ التجارة، وبالمال الذي هو الوسيلةُ المؤثرة فيها، إنما هو على صلةٍ كثيبةٍ بعدمِ توفرِ الإمكانيات للارتزاقِ اليسير من الأراضي الزراعية. انطلاقاً من هذا السبب، بالإمكان القول أنهم حَلّوا مَحَلَّ الآشوريين، واستحوذوا على الاحتكارِ التجاري والمالي في الشرق الأوسط. وبينما جعلهم هذا الوضعُ مقتدرين ومتمرسين ظافرين للغاية بأرباحهم في مدنِ العصور الوسطى وفي لندن وأمستردام اللتَين تُشَكّلان مهدَ الرأسمالية؛ فهو في الوقت عينه يشير إلى استنادِهم إلى تقاليدَ تاريخيةٍ طويلةِ الأمد في بلوغهم مستوى المستثمِرين الكبار. ويُخَمَّن أنهم بَقَوا مدةً قصيرةً في القدس وأطرافها، وتَشَرَّدَ غالبيتهم في بلاد المنفى. وهكذا ستَبرز للوسط الثقافتان الهامتان على شكلِ الشتات الشرقي والشتات الغربي في قصةِ تشتُّتٍ وتبعثرِ هذا القوم.

ح– سيَكُون من المناسب أكثر تسميةَ اليهود باصطلاحِ "القوم"، نظراً لخروجهم من النطاق القبائلي تزامناً مع الشتات، وتَجَمّعِهم ضمن عددٍ جمٍّ من المجموعات الثقافية التي تَخَطَّت مستوى القبيلة. ونخص بالذكر أنهم تَجَمّعوا بالأكثر في البلاد العربية، إيران، كردستان، مصر، والأرض الهيلينية، وباتوا مجموعاتٍ يهوديةً معتمدةً على ثقافةِ المنطقة القاطنين فيها. هكذا يغدون شعباً ثنائيَّ الثقافة: الثقافةُ العبرية الأصلية، وثقافةُ المجتمعات التي استقروا ضمنها. وكان هذا الوضعُ سيؤثر إيجاباً وبدرجةٍ رفيعةِ الأهمية على مهاراتهم الفكرية، ذلك أنهم على تماسٍّ مباشرٍ مع جميعِ الثقافات التاريخية العريقة.

ويبدأ عصرٌ مأساويٌّ آخَر مع ظهورِ الإسلام. فالعربُ ينتقلون مع الإسلام إلى إنشاءِ مدنيةٍ تجارية. ولكنّ غالبيةَ الاحتكارات التجارية والمالية في الكثير من المناطق – ومن ضمنها البلاد العربية أيضاً – يتحكم بها التجارُ والصرافون اليهود. من هنا، فالحديثُ المنسوب إلى سيدنا محمد بالقول "أَخرِجوا اليهودَ والنصارى من جزيرةِ العرب" ذو معنى، وإنْ كان مشكوكاً في صحته. يَعُود العداءُ العربي – اليهودي بأصوله إلى أغوارِ التاريخ. فإرسالُ هاجر وابنها إسماعيل كشخصَين منبوذَين إلى المكان الذي تتواجد فيه مكة، مرتبطٌ بالتناقضات القائمة آنذاك بين اليهود والعرب. هكذا، ومنذ ذاك العهد ومصالحُ اليهود والتجار والشيوخ العرب على تنافرٍ ونزاعٍ دائمَين، لتتصاعَد في راهننا إلى الصراعِ العربي – الإسرائيلي والفلسطيني – الإسرائيلي. هذا الصراعُ النابع من التاريخِ السحيق، والممتدُّ بجذوره إلى ما يقارب 3500 عاماً، تَحَوَّل في حاضرنا إلى صراعِ المدنيات بكلِّ ما للكلمة من معنى.

من الطبيعي نشوء منافسةٍ حادةٍ بين الاحتكارات التجارية ضمن المنطقة. وبناءً على ذلك، تتجلى أمامنا بصورةٍ أسطع أسبابُ إيلاءِ الإسلام الأهميةَ القصوى للتجارة، ودوافعُ العلاقة بين خديجة وسيدنا محمد. وفي المحصلة، كان أمام اليهودِ خياران: إما أن يُعَرِّضوا أنفسهم لمخاطرِ الصهر والتحولِ إلى عملاء مفيدين (المُثَقّون) للمكوثِ في المنطقة؛ أو أنْ يستسيغوا النفيَ والتشتت في مناطقَ جديدة. في الحقيقة، تتجلى الحالتان معاً لديهم. فقد انفصلَ قسمٌ لا يُستهان به منهم، وزادوا من وتيرةِ هجراتهم التي ابتدأت إلى أوروبا منذ عهدِ الإمبراطورية الرومانية؛ بينما الباقون ظلوا مُثَقّفين وأشباهَ أسرى، يَدفَعون الجزيةَ الثقيلة مقابلَ العيش. ويتقدمون بأدوارهم التاريخية (الكتابة والتجارة والصرافة) إلى مستوياتٍ أرفع، لِيَذيعَ صيتُهم في الحضارة الإسلامية خلالَ العصور الوسطى، وبالأخص ضمنَ مناطقِ إيران

والأندلس (إسبانيا). ويَحظَون بإمكانيةِ النشاط والعمل مع العديد من القوى السياسية، لِيَغدوا بذلك جديرين بِلقبِ الشعبِ المتنور والتاجرِ والصراف بما لا يقبلُ الجدل. وهذا السببُ بالذات هو الذي يجعلهم أيضاً هدفَ حقدِ وكراهيةِ مثقفي المجتمعات الأخرى وتُجّارها الكبار داخل جميعِ المناطق التي يقطنونها. إذن، فالعداُء لليهود يتأتى من تقاليدَ ضاربةٍ بجذورها أعماقَ التاريخ، وله أبعادُه المادية والثقافية والتاريخية البالغة الأهمية.

ط- مع بلوغنا مستهلَّ العصرِ الحديث، نجد أنّ موجةَ الحقد والنفور، ووتيرَة النفي والتهديد ستتأجج أكثر على اليهود انطلاقاً من تلك الأسباب. ذلك أنّ الرأسماليةَ مدنيةٌ وُلِدَت ونشأت في رحمِ الاحتكار التجاري والمالي. وكلُّ منتفعٍ أو متضررٍ على هذا الصعيد، سوف يشير بالبَنان إلى المثقفين والتجار والصرافين اليهود كحجرِ عثرةٍ أساسيٍّ يعترض دربهم. إنّ اليهودَ وجهاً لوجه أمَام مفارقةٍ خطيرة. فاحتكاراتُ التجار والصرافين من الأمم الأخرى، والذين تتوافق مصالحُهم مع المستجدات والتطورات الرأسمالية الجارية، سوف يَرَون العناصرَ اليهودية عائقاً معرقِلاً. وبالمقابل، فعناصرُ الزُّرَّاع والحرفيين القدماء من الأمم الأخرى، والذين تتنافر مصالحهم مع تنامي الاحتكارات الرأسمالية، سيَقدِرون – وبكلّ سهولة – على إبرازِ وجعلِ اليهودي خطراً صوفياً محدقاً. والمفكرون أيضاً، وبموجبِ طبيعةِ تبعيتهم للنظام القائم، فمن مصلحتهم إظهار اليهودية كصندوقِ باندورا المُعَبَّأ بشتى أنواعِ السيئات والرذائل. هكذا سوف يَغدو القرنان الخامس عشر والسادس عشر بالنسبة لليهود بدايةً لمرحلةٍ مدينيةٍ جديدةٍ تشهد استعارَ النفي والمذابحِ المنظَّمة (الإبادات الجماعية لليهود) مجدداً، مثلما حصل في سياقِ التاريخ المنصرم.

الجانبُ الغريبُ والمثير في الأمر هو، وكيفما أنّ قوةَ المفكرين والتجار والصرافين اليهود سوف تَكُون العاملَ الأهمَّ على الإطلاق في إنشاءِ هذه المدنية الجديدة؛ فسوف تَكُون الأكثَر تعرضاً لغضبها وسخطها أيضاً. هذه هي المفارقة. ففي عام 1492، لم يُطرَد المسلمون وحسب من إسبانيا، بل وطُرِدَ اليهود أيضاً بشكلٍ جماعي. فمهما يَكن، هؤلاء هم الذين صَلبوا عيسى. كانت الذريعةُ جاهزَة ومؤثرة، لكنّ الأسبابَ والدوافَع الأصلية هي كما سردناها. لقد شوهدت سياقاتٌ مشابهةٌ في بولونيا وروسيا القيصرية. ومقابل هذا الوضع، كانت هولندا وإنكلترا ستصبحان في مقدمةِ البلدان التي سيتجمعون فيها حديثاً، والتي سوف يَقصدها كلُّ التجار والصرافين والمفكرين اليهود المقتدرين وذوي الشأنِ على موجاتٍ متوالية. فالإمبراطوريةُ العثمانية – التي هي في حالةِ حربٍ مع المونارشيات الأوروبية – لن تقتصر فقط على قبولِ قسمٍ منهم، بل وسوف تَدعوهم خصيصاً لِيَحتلوا أماكنَهم ويؤدوا أدوارَهم القديرَة في احتكاراتِ الصرافة والتجارة التابعة للسلطان. ثم تبدأ الهجرةُ رويداً رويداً إلى القارةِ الأمريكية، لِيُعَزِّزوا منزلتهم تصاعدياً داخلَ احتكاراتِ الصرافة والتجارة الشاملة في المدن الألمانية المتنامية حديثاً. لقد سادَ الاستيطانُ والتهجينُ على نحوٍ جذري في هذا البلد.

حتى لو رَبَطَ بعضُ المفكرين الرأسماليةَ بالنزعة اليهودية، إلا أنها مزاعم مبالَغٌ فيها. إنهم مؤثرون فيها. وبطبيعةِ الحال، فجذورُ التأثير المُعَيِّن تتأتى من ظروفِ المجتمع الاستيطاني المستقر. لكن، من غيرِ الممكن الاستخفافَ بالدورِ المُحَفِّز للأقلياتِ القابضة على الزناد. فتأثيُر أصحابِ البنوك والتجار والفلاسفة اليهود القاطنين في هولندا وإنكلترا عظيُم الشأن والأهمية، سواءً في تنامي الأوساط الفكرية، أو في بروزِ الرأسمالية كنظامٍ هيمنةٍ جديد. فسبينوزا مثلاً من أهمِّ الرموز التي ابتدأت مرحلةَ عقلِ العصر الحديث، وهو من أوائلِ العلمانيين اليهود (ونقصد بهم الشخصيات الخارجة على الكنيسد اليهودي أو المطرودة منه بالأغلب)، ومن أعظمِ مفكري الحرية، حيث أنّ فلسفةَ "الفهم حرية" مَدينةٌ له بالكثير. كما أنّ القروضَ التي يمنحها أصحابُ البنوك والتجار اليهود إلى دولتَي إنكلترا وهولندا، تؤدي دوراً عظيماً في ظفرهما في الحروب وتَحَوُّلِهما إلى دولتَين قويتَين. كما سيَلعبون دوراً مشابهاً في القارة الأمريكية، وبالأخص بأمريكا الشمالية وحربِ

استقلالِ مقاطعاتِ إنكلترا. والكلُّ على علمٍ – أو يجب أنْ يكونوا – بأنّ المفكرين والتجارَ وأصحابَ البنوك اليهود يحتلون مرتبةَ الصدارةِ بين القوى الأولية المؤثرةِ في نشوءِ الولايات المتحدة الأمريكية الراهنة.

الفصل الخامس

الأزمات الاقتصادية في راهننا.

آ- قضايا المجتمع الاقتصادية.

لَطالما يَخطُر النملُ ببالي كلما ذُكِرَت القضايا الاقتصادية. حتى حيوانٌ صغيرٌ مِثلَ النملِ ليس لديه قضيةٌ اقتصادية (الاقتصاد هو التغذية بالنسبة لكلِّ كائنٍ حي أياً كان). فكيف تُعاشُ القضايا الاقتصاديةُ الفظيعة، بل وحتى البطالةُ التي يَحمَرُّ لها الوجُه خجلاً، بالنسبةِ لموجودٍ ذي عقلٍ وخبرةٍ راقيَين مِثلَ الإنسان؟ ما الذي يَعجَزُ ذكاءُ الإنسانِ عن التعمقِ فيه وتحويله إلى عملٍ في الطبيعة؟ القضيةُ – بالتأكيد – لا تتبع من الوظيفيةِ الطبيعية، وليست معنيةً بالمحيط؟ فذئبُ الإنسانِ الجائرُ في داخله. أي أنّ كلَّ قضيةٍ اقتصاديةٍ متعلقةٌ بِرَسمَلَةِ المجتمع، وعلى رأسها البطالة.

لا ريب أنّ تحليلَ ماركس لرأس المالِ قَيِّم. وهو يسعى لإيضاحِ البطالةِ ارتباطاً بسياقِ الأزمة. الأمرُ المؤلِم هو أنّ مَرَضَ النزعةِ العلمويةِ قد انقضَّ عليه أيضاً وبأسوأِ الأحوال. فمَرَضُ العلمويةِ أعاقَ قيامَه بتحليلِ المجتمعِ التاريخيِّ بنحوٍ أشمل. ما سعيتُ أنا لِفعلِه هو العملُ على تعريفِ رأسِ المالِ بأنه ليس اقتصاداً، بل – وبالعكس – بأنه الأداةَ المؤثرَة في إخراجِ الاقتصادِ من كونه اقتصاداً. ودافعي الأساسيُّ في ذلك هو أنّ الربحَ ورأسَ المالِ لَم يَكُونا في أيِّ وقتٍ من الأوقاتِ هدفاً، ولَم يَجِدا مكانَهما في تطورِ المجتمعِ البتة. بالمقدور التفكيرَ في مجتمعٍ ثريٍّ مفعمٍ بالرفاه. فالأخلاقُ والسياسةُ منفتحتان على ذلك. لكنّ الحديثَ عن الغنى ورأسِ المالِ في الوقت الذي يَئِنُّ فيه المجتمعُ تحت وطأةِ الحاجةِ والبطالة، إنما يتعدى كونَه جُرماً، بل ينبغي أنْ يَكُونَ معنياً بالإبادةِ المجتمعية. وتعريفُ المدنيةِ بالذات بِكَومَةِ القضايا، يتأتى من ارتكازِها إلى احتكارِ رأسِ المال.

تَسيُر روزا لوكسمبورغ على حافةِ حقيقةٍ جدٍّ هامة، عندما تَربطُ تَحَقُّقَ رأسِ المالِ بشروطِ المجتمعِ اللارأسماليّ. ولو أنها تَخَطَّت العَتَبَةَ إلى الداخل، لَكانت سوف تَرى أنه ليس متعلقاً بوجودِ المجتمعِ اللارأسماليِّ فحسب، بل وَيَتَوَرَّم بامتصاصه للمجتمعِ كالقُرَّادة ، ويَسقي العاملَ نقطةَ دمٍ مما امتَصَّه لِيَجعلَه شريكَه في الجُرم. إني أُشَدِّد بجزمٍ على أني لا أنكر جهدَ العامل. ولكني أُبَيِّن أنه لا يُمكن ربطَ تكوينِ رأسِ المال بكدحِ العاملِ إلا بمقدارٍ جزئيٍّ ضئيل. بل وإذا ما فكَّرنا بمنوالٍ فلسفيٍّ وتاريخيٍّ واجتماعي، سنجد أنّ هذا المقدارَ الجزئيَّ الضئيلَ أيضاً سيفقد معناه. وانطلاقاً من القضايا الأيكولوجية، يتضحُ تدريجياً أنّ الصناعويةَ وَسَمٌ مقتاتٌ على ظهرِ المجتمعِ والبيئة. أيٌّ من الأناسِ أصحابِ المعرفةِ والفَراسةِ بمستطاعهم إنكارَ كَونِ مُديري المعاملِ والعمالِ المتمرسين باتوا في راهننا الشريحةَ الأكثر امتيازاً بين المجتمع، وأنّ ثمنَ ذلك هو البطالةُ المتعاظمةُ كالتيهور؟ فطبقاتُ الصناعةِ الراقية، وشرائحُ التجارةِ والتمويلِ الاحتكاريَّين، أي احتكاراتُ رأسِ المال؛ قد أَفقَدَت مصطلحَ العاملِ معناه كثيراً من خلالِ مشاريعها في "الشراكة كثيرة الأسهم". من المهمِّ بمكان رؤيةَ أنه اختُزِلَ العاملُ تدريجياً إلى دورِ الحزامِ الذي يَربطُ احتكارَ رأسِ المالِ بالمجتمع. وكيفما يُمكن تعريفَ دورِ الاشتراكيةِ المشيدةِ على أنها "العاملِ المُتنازِل"، باعتبارها رأسماليةَ الدولة؛ فكذا للرأسماليةِ الخاصةِ الكلاسيكيةِ أيضاً عاملُها المُتنازِل المماثل. لقد تنامى هؤلاء بشكلٍ متزامنٍ وموَحَّدٍ داخلَ المجتمع في كلِّ وقت. المجتمعُ المتبقي هو ذاك المجتمعُ اللارأسمالي، الذي خَطَرَ ببالِ روزا.

إذا ما انتَبَهنا، فالمُعَرَّفُ هنا هو الفرقُ بين الرأسماليِّ واللارأسماليّ. كِلاهما شكلان للمجتمعِ لدى روزا. أما أنا، فأُقَيِّم الأمرَ بشكلٍ مغاير. حيث لا أَعتَبِر الرأسماليةَ شكلاً من المجتمع، بل شبكةً أو تنظيماً شاسعاً فوقَ المجتمع، يَختَلِسُ فائضَ القيمة، ويُجَفِّفُ الاقتصاد، ويُوَلِّد البطالة، ويندمجُ مع الدولة والسلطةِ مستخدماً أدواتِ الهيمنةِ الأيديولوجيةِ المنيعة. وقد أضافوا شريحةَ العاملِ المُتنازِل ضمن هذا التنظيمِ مؤخَّراً. إني أَهدِفُ إلى تلافي العديدِ من سوءِ الفهم، لدى تعريفي لمضمونِ الشبكةِ الاحتكارية بهذا المنوال مرةً أخرى. وأَخُصُّ بالذكرِ اضطراري لكشفِ النقابِ عن طابعِ المصيدةِ لمصطلحِ "المجتمع الرأسمالي". فإضفاءُ صفةٍ كهذه على الاحتكارِ الرأسمالي، إنما هو لطفٌ زائدٌ عن الحد. ذلك أنّ رأسَ المالِ قد يُكَوِّنُ عصابةً أو شبكةً مُنَظَّمة. هذا ومن الضروري الإدراكَ على خيرِ وجهٍ أنّ المافيا أيضاً عِصابةُ رأسِ مالٍ مُثلى. والسببُ الوحيدُ للعجزِ عن تسميةِ شبكةِ رأسِ المالِ بالمافيا هو قوةُ هيمنتِها على المجتمع، وصِلاتُها مع السلطةِ الرسمية. وإلا، لَكانت ستبقى شبكةً عاجزةً عن التحلي بالضوابطِ الأخلاقية حتى بقدرِ المافيا.

هذا وأضيفُ بأهمية نقطةً أخرى، ألا وهي أني لا أَنظُر إلى الصانعِ أو التاجرِ أو المُزارِعِ من الدرجةِ الوسطى على أنهم رأسماليون. فهم شرائحُ اجتماعيةٌ تسعى إلى الإنتاجِ لتلبيةِ الحاجاتِ الاقتصاديةِ الحقيقيةِ بنسبةٍ كبرى، حتى ولو ضُيِّقَ الخناقُ عليها من جوانبَ عدةٍ من طَرَفِ رأسِ المال. علاوةً على أني لا أَعتَبِر القائمين على تبادُلِ البضائعِ الصغيرةِ في السوق، ولا صانعي تلك البضائعِ في ورشاتِهم الصغيرة رأسماليين. أما أصحابُ المِهَن الحرةِ بشتى أنواعها، فبطبيعةِ الحال لا يُمكن اعتبارَهم رأسماليين. هذا وفيما خَلا الشريحةِ المُتنازِلة،

فجميعُ العاملين، القرويين، الطلاب، الموظفين، صغار الكَسَبة، الأطفال والنساء يُشَكّلون العمودَ الفقريَّ للمجتمع. إني أَجهَدُ لصياغة هذا التعريفِ بالمجتمعِ اللارأسماليّ. أي أني عندما أقولُ بالمجتمعِ اللارأسماليّ، فلا أقصدُ به المجتمَع الذي اعتقدَه أغلبُ الماركسيين، والذي رَوَّجوا له بمصطلحاتٍ من قَبيل: الإقطاعي، مجتمع النمط الآسيوي، أو شبه الإقطاعي. ذلك أني بتُّ مقتنعاً بكَون تلك المصطلحاتِ لا تُعَلِّم الحقيقة، بل تَطمسها بالأغلب. علماً أني لا أقتصرُ في هذا التحليلِ على شبكاتِ رأسِ المالِ المتمركزةِ في أوروبا بَعدَ القرنِ السادس عشر فحسب، بل أُطَوِّره ضمن إطارِ كافةِ شبكاتِ رأسِ المالِ التي تَسطُو على فائضِ القيمةِ طيلةَ التاريخ (الاحتكارات التجارية – السياسية – العسكرية – الأيديولوجية، الزراعية، والصناعية). هذا ومن الجليِّ أيضاً أنه لا داعي للمزيدِ من البحثِ لرؤيةِ كونِ الرأسمالِ الماليِّ العالميِّ الراهنِ يؤيدُ صحةَ هذا التحليلِ بشكلٍ ضاربٍ للنظر.

إنّ رؤيةَ الطابعِ المناهضِ لرأسِ المالِ في الطبيعةِ الاجتماعية يتميزُ بأهميةٍ حياتيةٍ كالمفتاح. فالمجتمُع خلالَ مسيرته على مَرِّ آلافِ السنين كان مدركاً أنّ تكديسَ رأسِ المالِ يتسُم بالتأثيرِ الأكثَر إفساداً. وعلى سبيلِ المثال، يكاد لا يتواجدُ دينٌ إلا وأدانَ الربا كأحدِ الأساليبِ المؤثرةِ في تراكُمِ رأسِ المال.

القولُ بأنّ رأسَ المالِ طَوَّرَ البطالةَ المتضخمةَ في راهننا كالتيهور في سبيلِ خلقِ العاملِ الرخيصِ والمرن؛ يُعَدُّ تقييماً ناقصاً جداً. فرغَم أنّ هذا جانبٌ من الحقيقة، إلا أنّ الدافَع الأصليَّ هو قيامُ رأسِ المالِ بِرَبطِ المجتمعِ بالأنشطةِ الساعيةِ إلى جني الربح. لكنّ الأنشطةَ الهادفةَ إلى الربحِ ورأسِ المالِ لا تتوافقُ والاحتياجاتِ الضروريةَ للمجتمع بتاتاً. فإذا كان الإنتاجُ القائم بغرضِ إشباعِ احتياجاتِ المجتمعِ لا يَدُرُّ الربح، فلا يمكن أنْ يكترثَ رأسُ المالِ بتَخَبُّطِ المجتمعِ ضمن المجاعةِ والفقرِ والحرمان. علماً أنّ الملايين من البشرِ هُم في هذه الحالةِ راهناً. مثلاً، إذا ما استُثمِرَ بعضٌ من رأسِ المالِ الذي بقبضةِ اليدِ في الزراعة، فلن تَبقى، ولا يُمكِنُ أنْ تَبقى قضيةُ المجاعة. لكن، وبالعكس، فرأسُ المالِ يَقُوم بإفراغِ الزراعةِ وإفسادها باستمرار، بسببِ انعدامِ أو ضآلةِ معدلِ الربحِ فيها. إذ ما من رأسماليٍّ يفكُر بالزراعة، ما دامَ يَكسَبُ كمياتٍ طائلةً من المالِ بالمال. ولا مكانَ البتة لهكذا تفكيرٍ في طبيعةِ رأسِ المال. كانت الدولةُ قديماً تَدعُم الزراعةَ كثيراً باعتبارها احتكاراً. ولكنها كانت تَحصلُ على المنتوجاتِ العَينيةِ أو الضرائبِ الماليةِ ثمناً لذلك. أما أسواقُ رأسِ المالِ الحالية، فقد أَفرَغَت هكذا نشاطاتٍ للدولةِ من فحواها. ففي حالِ العكس، لا يُمكِنُ للدولِ النفاذَ من مواجهةِ الإفلاس.

إذن، فتَركُ رأسِ المالِ للجذعِ الرئيسيِّ من المجتمعِ يتخبطُ تدريجياً في البطالةِ والبؤس، لا ينبُع من السياساتِ اليوميةِ والمرحلية، بل من طابعِه البنيوي. بالمستطاعِ الإدراكَ بكلِّ سهولة من خلالِ رصدٍ بسيط، ودون الحاجةِ للبحث، أنَّ البطالةَ في المجتمعِ لن تُحَلَّ، حتى ولو أُريدَ العملُ بأرخصِ الأجور. مرةً أخرى أقول بوجوبِ الاستيعابِ جيداً أنه يستحيلُ أنْ يتخلصَ المجتمُع من البطالةِ والبؤس، دون زوالِ سياساتِ ونظامِ الربحِ المتأسسِ على فائضِ القيمة.

وإلا، وعلى سبيلِ المثال، لماذا تستفحلُ البطالةُ والمجاعةُ والفقرُ في سهولِ ميزوبوتاميا، التي أَشبَعَت عدداً جماً من المجتمعاتِ على مَرِّ التاريخ، والتي أَدَّت دورَ الأمومةِ للمجتمعِ النيوليتيِّ طيلةَ خمسة عشر ألف عام؟ إنّ تلك السهول بإمكانها تأمينَ الغذاءِ لخمسٍ وعشرين مليون من الأنفُسِ وفق معاييرنا الراهنة، بل وسيفيض منها؛ في حالِ التخطيطِ لحملةٍ إنتاجيةٍ لا تَهدِفُ إلى الربح. الحاجةُ الوحيدةُ لتلك السهولِ وأهاليها ليست يَدَ الرأسماليةِ التي لا تُشَغِّلها لأنها تُعتَبَر السببَ الوحيدَ للبطالةِ والجوعِ والحرمان؛ إنما– وعلى النقيض – تتجسدُ في أنْ تتخلى تلك اليدُ عن خِناقها (سواء كانت اليد خاصة أو يد الدولة، لا فرق بينهما). الشيءُ الوحيدُ الذي هي بحاجةٍ إليه هو: التقاءُ يَدِ الكادحِ الحقيقيِّ مع الأرض، وإنجازُ الثورةِ الذهنيةِ الاجتماعيةِ التي تهيئُ فرصةَ ذلك، ووصولُ الأخلاقِ الاجتماعيةِ والسياسةِ مجدداً إلى وظائفها كأنسجةٍ وأعضاءٍ أساسية، واندفاعُ السياسةِ الديمقراطيةِ نحو التشبثِ بمَهامِّها بالنواجذ والأطرافِ من خلالِ عقولٍ حقيقية.

ب- قضايا المجتمع الصناعوية.

يشيرُ الرأيُ المُجمَعُ عليه إلى أنّ الحالَ الراهنَ للبيئةِ يدلُّ على أنّ الخطرَ لا يَحُفُّ المجتمعَ وحدَه، بل والحياةَ الحيويةَ بأكملها. ينبغي التشديدَ بأهمية على أنّ التصريحَ بمسؤوليةِ الصناعةِ كظاهرةٍ بمفردِها عن هذا المنحى، هو تحريفٌ بكلِّ معنى الكلمة. ذلك أنّ الصناعةَ بمفردها إمكانيةٌ حيادية. بل وبمستطاعِ الصناعةِ المتكاملةِ مع مبرراتِ وجودِ المجتمعِ أنْ تؤديَ دوراً مُحَدِّداً في الرقيِّ بالعالَمِ إلى مستوى الطبيعةِ الثالثة، ليس بالنسبةِ للإنسانِ فحسب، بل ولأجلِ كافةِ الحَيَوات أيضاً. إنها تَحملُ طاقةً كامنةً كهذه. وإنْ حَصَلَ هذا، ينبغي حينها تقديسَ الصناعة. إلا أنها حين تُخضَعُ لمراقبةِ وسيطرةِ رأسِ المالِ – الربح، فقد تُحَوِّلُ العالَمَ إلى جهنم بالنسبةِ للإنسانية جمعاء، فيما عدا حفنةٍ مِن الاحتكاريين. بَيْدَ أنّ السياقَ الراهنَ هو كذلك نوعاً ما. ومِن غيرِ الممكن إنكارَ كونِ هذا الوضعِ قد أصابَ البشريةَ بالقلقِ والمخاوف. فقد أَسَّسَت إمبراطورياتٍ حقيقيةً مُسلَّطةً على المجتمعِ كاحتكارٍ صناعيّ. فمقابلَ الهيمنةِ الخارقةِ لأمريكا وحدَها، ثمة العشراتُ مِن الهيمناتِ الصناعية. وحتى لو تَمَّ إيقافُ الهيمنةِ السياسيةِ – العسكرية، فليس مِن السهولةِ بمكان إيقافُ الهيمناتِ الصناعية. ذلك أنها هي أيضاً قد تَعَولَمَت. فإذا ما ضاقَ عليها بلدٌ ما كمركز، تُباشِر فوراً بتحويلِ مكانٍ آخَر أو بلدانٍ جديدةٍ إلى مراكز لها. مِن أين لنا أنْ نَعلَم أنّ إمبراطوريةً صناعيةً لأمريكا لن تختارَ الصين غداً لِتَكُونَ مركزاً؟ إذ، ومنذ اليوم تُلاحَظُ إمكانيةُ حصولِ ذلك رويداً رويداً، بعدَ ملاءَمةِ الشروط.

أصابت الصناعويةُ الزراعةَ من مَكمَنِ الروح. فالزراعةُ التي هي العاملُ الأصيلُ للمجتمعِ البشريِّ ووسيلةُ وجوده، تَشهَدُ دماراً مُهَوِّلاً تجاه الصناعة. هذا النشاطُ المقدسُ الذي أَوجَدَ البشريةَ على مرِّ خمس عشرة ألف سنة قد تُرِكَ وشأنَه في اليوم الحاضر، تهيئةً لإخضاعه إلى سيطرةِ الصناعة. عندما تَدخُلُ الصناعةُ التابعةُ لرأسِ المالِ – الربح ميدانَ الزراعة، فمِن المحالِ تقييمَها كإنتاجٍ سريعٍ وفيرٍ كما يُعتَقَد. فتَلاعُبُ الاحتكاراتِ الصناعيةِ بهرموناتِ الأرضِ سوف يُقحِمُها في وضعٍ أَشبَهُ ما يَكُون بِأُمومةِ التلقيحِ الاصطناعي. فكيفما أنّ الحَمْلَ والأمومةَ لن يَكُونا سليمَين مِن مَنيٍ غريب، كذلك فتلقيحُ الأرضِ بالبذورِ المُعَدَّلةِ هرمونياً لا يُمكِنُ أنْ يُقحِمَها في وضعِ الأمومةِ الحسنة. لكنّ الاحتكاراتِ الصناعيةَ تُجَهِّزُ نفسَها لهذا الطيشِ فيما يخصُّ الزراعة. وربما سيَكُونُ تاريخُ البشريةِ شاهداً على أفدحِ ثورةٍ مضادةٍ في ميدانِ الزراعة. بل وبَدأً يعيشُها فعلاً. الأرضُ، أي الزراعةُ ليست فقط أيةَ أداةٍ أو علاقةٍ إنتاجيةٍ كأيِّ شيءٍ آخر، بل هي أجزاءٌ مِن وجودِ المجتمع وكيانه، لا تتجزأُ ولا تُعَدَّلُ البتة. وقد أُنشِئَ المجتمعُ البشريُّ عن طريقِ الأرضِ والزراعةِ بنسبةٍ عليا. وبَترُه من تلك الأماكنِ ومِن الإنتاجِ يعني إلحاقَ الضربةِ الساحقةِ بوجوده. وحقيقةُ المدينةِ المتضخمةِ كالسرطان تَستَعرِضُ هذا الخطرَ منذ الآن بشكلٍ مكشوف. أما الخَلاص، فيُرى كاحتمالٍ كبيرٍ وبنسبةٍ مرتفعةٍ في حركةٍ معاكسة. إنها حركةُ العودةِ مِن المدينةِ إلى الأرضِ والزراعة. ويَبدو فيما يَبدو أنّ تَحديدَ الشعارِ الرئيسيِّ لهذه الحركة سيَكُونُ على شاكلة: "الزراعةُ والأرضُ لأجل الوجود، وإلا الفناء". فتَكامُلُ صناعةِ رأسِ المالِ – الربح مع الأرضِ والزراعة، لا يتحققُ بعلاقاتِ الصداقةِ والتكافل. بل يُغدِقُ عليهما التناقضاتِ المتراكمةَ كالجبال، ويؤجج بينهما العِداء.

قد تَبلُغُ التناقضاتُ الطبقيةُ والأثنيةُ والقومية والأيديولوجيةُ في المجتمعِ حَدَّ الاشتباكاتِ والحروب. إلا أنها ليست بالتناقضاتِ التي يستحيلُ التغلبَ عليها وتَخَطّيها. فمثلما أنها أُنشِئَت بِيَدِ الإنسان، فبالإمكانِ بَعثَرتها أيضاً. أما التناقضُ بين الصناعةِ كوسيلةٍ لرأسِ المال وبين الأرضِ والزراعة، فيَفُوقُ سيطرةَ الإنسان. فالأرضُ والزراعةُ أَعَدَّتا نفسَيهما أيكولوجياً خلال ملايين السنين. ومن المحالِ إنشاءهما بِيَدِ الإنسانِ في حالِ فسادِهما. وكيفما أنّ صُنعَ الأرضِ ليس بِيَدِ الإنسان، فمِن غيرِ الممكنِ حالياً صنعَ المنتوجاتِ الزراعيةِ وغيرِها من

الكائناتِ الحيةِ كالنباتِ مثلاً بِيَدِ الإنسان. ويَلُوحُ أنه يستحيلُ تَوَقُّع تَوَفُّرِ إمكانيةِ ذلك. وبالأصل، فهذه الإمكانيةُ قد تَحَقَّقَت في هيئةِ الإنسان. وما مِن معنى أو فرصةٍ لِتَكرارِ ما تَحَقَّق.

لن أتعمقَ أكثر، لأنه موضوعٌ فلسفيٌّ عميق. لكن، وكيفما أنّ فرعون أرادَ تهيئةَ مستقبلِه بقبورٍ من نمطِ الأهرامات، فنمطُ الصناعويةِ في التحويلِ الروبوتيِّ أيضاً لن يستطيعَ خلقَ مستقبلٍ يُطاقُ العيشُ فيه كثيراً. بل هذا قِلَّةُ احترامٍ تجاه الإنسانِ أيضاً. فعندما يَكُونُ ثمة كيانٌ رائعٌ وكاملٌ كالطبيعة في الميدان، فما معنى أو أهميةُ الرجلِ الآليِّ (الروبوت) ونُسَخِه؟ مرةً أخرى يَظهَر أمامَنا جنونُ رأسِ المالِ في الربح. لِنَفتَرِضْ أنّ الروبوتات أَنجَزَت الإنتاجَ بأبخسِ الأثمان. فبِم سيُفيدُ ذلك في حالِ عدمِ وجودِ مستخدِميه؟ الصناعوية بِبُعدِها هذا هي المؤثرُ الأساسُ في جعلِ المجتمعِ عاطلاً عن العمل، والسلاحُ الأفتك بِيَدِ رأسِ المالِ تجاه إنتاجيةِ المجتمع. ذلك أنّ رأسَ المالِ يَلجَأ مِراراً إلى استخدامِ سلاحِ الصناعةِ في تشغيلِ أقلِّ عددٍ ممكنٍ مِن العمال، وفي التلاعبِ بالسوقِ كما يشاء عبرَ رُخصِ الأسعار. وهكذا يَجعَل من أزماته (أزمات زيادة الإنتاج) أمراً لا مفر منه، باعتباره مؤثراً أساسياً في الأسعارِ الاحتكاريةِ والبطالة. وفي المحصلة، فالسلَع الفاسدة، وملايينُ البشرِ مِن العاطلين عن العمل والجائعين المقهورين، هم ضحيةُ تلك الأزمات.

لا يُمكِنُ لطبيعةِ المجتمعِ تأمينَ استمراريتها إلا ضمن علاقاتٍ وثيقةٍ مع البيئةِ التي هي ثمرةُ ملايين السنين والأمكنةِ المناسبة. ولا يُمكِنُ لأيِّ تَكوينٍ صناعيٍّ أنْ يَقومَ مقامَ البيئةِ بِوَصفِها معجزةَ الكون. منذ الآن وحركةُ المرورِ بَلَغَت أبعادَها الكارثيةَ براً وجواً وبحراً وفضاءً. والصناعةُ المعتمِدةُ على وقودِ المستحاثاتِ تُسَمِّم المناخَ والبيئةَ باستمرار. وثَمَنُ كلِّ تلك الفواجعِ هو تَراكُم الربحِ لِقرنَين من الزمن. أَوَكان هذا التراكُم يَستَحِقُّ هذا الكَمَّ من الأضرار؟ فكيفما أنّ الأضرارَ الناجمةَ عن ذلك لَم تَتَسَبَّبْ بها مجموعُ الحروب، فالخسائرُ البشريةُ أيضاً لَم تُقَدَّم بسببِ أيِّ نوعٍ من الأحداثِ الأخرى، سواءً كانت بِيَدِ الإنسان أو بِفعلِ الطبيعة.

تُعَدُّ الصناعويةُ مِن أهمِّ قضايا المجتمعِ الأساسية، نظراً لِكَونِها أيديولوجيةً وجهازاً احتكارياً. لذا، ينبغي التحري فيها من الأعماق. فالمخاطُر التي أَسفَرَت عنها كافيةٌ للشروعِ بذلك. حيث أن تَضَخُّم الوحشِ أكثر، وخروجَه عن السيطرةِ قد يَجعَل التَّحَرِّيَ بلا معنى، أو قد يُؤَخِّر اتخاذَ التدابيرِ اللازمة. لقد آنَ الأوانُ تماماً لانتزاعِ هذا الوحشِ مِن يَدِ الاحتكارات، والقيامِ أولاً بتأهيله، ثُمَّ جعلِه صديقاً لطبيعةِ المجتمع، في سبيلِ سَدِّ الطريقِ أمام خروجِ المجتمعِ مِن كينونته وتَحَوُّلِه إلى مجتمعٍ افتراضي.

مِن أهمِّ مهامِ النشاطاتِ العلميةِ والكفاحاتِ الأيديولوجية المعنية بالنضالِ تجاه الصناعوية، هو الفصلُ بين البنيةِ الأيديولوجيةِ الاحتكارية للتقنيةِ الصناعية ونمطِ استخدامها، وبين بنيتها ونمطِ استخدامها المتناغِمِ مع مصالحِ المجتمعِ العامة. أما المجموعاتُ الزاعمةُ بالكفاحِ تجاه الصناعويةِ على أساسِ النزعةِ الإنسانية المثالية، والتي تتناولها بشكلٍ منفصلٍ عن وضعها الاجتماعيِّ والطبقيّ؛ فمِن غيرِ المُتَوَقَّعِ أنْ تَبلُغَ أهدافَها. وموضوعياً، فهذه المجموعاتُ لن تستطيعَ إنقاذَ نفسها مِن السقوطِ في وضعٍ معاكسٍ لأهدافها بخدمةِ الصناعويةِ كنزعةٍ احتكارية. ذلك أنّ الصناعويةَ تتسُم بطابعٍ أيديولوجيٍّ وعسكرتاريٍّ وطبقيٍّ أكثَر بكثير مما يُعتَقَد. فهي العلُم والتقنيةُ أيديولوجياً. بل وتُمَثِّلُ الأبعادَ الأخطَرَ للعلمِ والتقنيةِ المستَخدَمَين في هذا المنحى. كما أنّ وحشَ الصناعةِ لَم يَظهَر للوسطِ مِن تلقاءِ ذاته. لِنَتَذَكَّر مجدداً: عندما أَقدَمَت بورجوازيةُ إنكلترا على حَملَتِها الإمبرياليةِ التاريخيةِ في الجزيرةِ وأوروبا والعالَمِ أجمع، كانت حينَها الطبقةَ التي نَظَّمَت الصناعويةَ مِن جهة، واستخدمَتها بأسرعِ الأشكالِ وأوسعِ النطاقاتِ مِن جهةٍ أخرى. ومِن ثَمَّ باتت الصناعويةُ السلاحَ المشتَرَكَ لجميعِ بورجوازيي البلدان على التوالي. وحاكميةُ البورجوازيةِ المتحققةُ على الصعيدِ العالميِّ خلالَ القرنَين التاسعِ عشر والعشرين، اللذَين كانا قرنَي الصناعةِ بالأغلب مِن بينِ ثالوثِ التمويل – التجارة – الصناعة؛ إنما هي برهانٌ ساطِعٌ على هذه الحقيقة.

لَكَم هو مؤسِفٌ إعلانُ كارل ماركس وحركةِ الاشتراكيةِ المشيدة أنّ المجتمَع اللارأسماليَّ رجعيّ، وتَبَنِّيهم التحالفَ الاستراتيجيَّ مع البورجوازيةِ الصناعية؛ مما جَعَلَهم الحركةَ المُعاكسةَ لأهدافها بالأكثر في التاريخ، وإنْ لَم يَكُن عن قصد؛ بل وربما تتصدرُ الحركاتِ الأكثَر مأساويةً فيما يَدُلُّ على الخيانةِ موضوعياً. تماماً مثلما الحالُ في تضادٍّ وخيانةِ المسيحيةِ لأهدافها موضوعياً، وعن وعيٍ بالأغلب؛ حصيلةَ تحالُفِها مع الدولةِ والسلطة، بعدَما كانت دينَ السلامِ على مرِّ ثلاثةِ قرونٍ بأكملها. فالمسيحيةُ أيضاً سَقَطَت في نهايةِ المطافِ في وضعٍ مُضادٍّ لأهدافِ ظهورها، نتيجةَ انجرارِها وراءَ جاذبيةِ احتكارِ السلطة، فعَجِزَت بالتالي عن الخلاصِ مِن التحولِ إلى دينِ المدنية. أما ما جرى في الإسلام، فقد بَدَأَ منذ أنْ كان سيدُنا محمد على قيدِ الحياة. وفي النهاية، باتوا جميعاً مهزومين تجاه صناعةِ السلطة.

إذا كانت البشريةُ جمعاء شَرَعَت اليومَ بإطلاقِ صرخاتِها المدويةِ باسمِ البيئةِ وكأنّ ساعةَ القيامةِ قد دَنَت؛ فما عليها سوى استيعابَ أبعادِ هذا الحدثِ التاريخيِّ – المجتمعيِّ والطبقيِّ على هُدى الحركاتِ القُدوة المشابهة، وقَبولَها كحركاتِ وجودِ المجتمع، والكفاحَ كحركةٍ دينيةٍ جديدةٍ مقدسة. ذلك أنه، وكيفما يستحيلُ إخماد النارِ بالنار، فمِن غيرِ الممكن خوضَ الكفاحِ الأيكولوجيِّ أيضاً دونَ مُساءلةِ الحياةِ الكامنةِ في مستنقعِ الصناعوية، والتحقيق فيها، والتخلي عنها. إذا كنا لا نَرغَبُ معاناةَ مآسَي جديدةٍ كما المسيحيةُ والإسلامُ والاشتراكيةُ المشيدة، فما علينا إلا باستنباطِ العِبَرِ والتناوُلِ السليمِ للكفاحِ العلميِّ – الأيديولوجي والأخلاقيِّ – السياسي.

واضحٌ أنّ قضيةَ الصناعويةِ جزءٌ مِن القضيةِ الأيكولوجيةِ وعِلّةٌ أساسيةٌ لها في الوقتِ نفسه. إلا أنّ الأيكولوجيا موضوعٌ أكثر معنًى من الصناعوية، وموضوعٌ اجتماعيٌّ إشكاليّ. لِما لَم تتميزْ أيةُ قضيةٍ بالأهميةِ والشأنِ اللذَين يُخَوِّلانها لِبَسطِ الوجهِ الباطنيِّ الحقيقيِّ لأنظمةِ رأسِ المال – الربح (الشبكات المُنَظَّمة) على أَجَنَدَةِ البشريةِ جمعاء، مثلما القضايا الأيكولوجية. ذلك أنّ إحصائيةَ نظامِ مدنيةِ رأسِ المال والربح (بِوَصفِها مجموعَ كافةِ الاحتكاراتِ العسكرية والاقتصادية والتجارية والدينية البارزة على مر التاريخ) لَم تقتصرْ فقط على تَفكيكِ وبَعثَرةِ المجتمعِ مِن جميعِ النواحي (اللاأخلاق، اللاسياسة، البطالة، التضخم المالي والدعارة وغيرها)، بل وبَلَغَت حدَّ تهديدِ البيئةِ وحياةِ كل ما فيها من كائناتٍ حية. بالتالي، بِماذا يُمكِنُنا بَرهنةَ عِداءِ النزعةِ الاحتكاريةِ تجاه المجتمعِ بشكلٍ ملفتٍ للنظر أكثر مما هي عليه هذه الحقائق؟

١ – الصناعوية والأيكولوجيا.

لعبَت الأيكولوجيا دوراً مصيرياً في الكشفِ عن استحالةِ استمرارِ الصناعوية. فالأيكولوجيون هم مَن أَظهَر للعيانِ أخطاءَ ونواقصَ تحليلاتِ الاشتراكيةِ العلميةِ أو علمِ الاجتماعِ بصددِ الرأسماليةِ الصناعية. وأهمُّ نتيجةٍ ينبغي استنباطها من كونِ العلمِ الذي كَشَفَ بأفضلِ الأحوالِ عن استحالةِ استمرارِ الرأسماليةِ ينحَدِرُ من الحقلِ الأيكولوجيّ، إنما هي عدُم تناغُمِ أو تَناسُبِ الرأسماليةِ مع الحياة. فلَئِن كان نظامٌ ما يُخرِجُ البيئةَ – أي وسطَ الحياةِ الذي لا غِنى عنه – من كَونِها قابلةً للاستمرارِ بها وتَحَمُّلِها؛ فمن الساطعِ جلياً استحالةُ الدفاعِ عن هذا النظامِ بأيةِ ذريعةٍ كانت. فالنظامُ الشمسيُّ برمته، وليس كوكبَنا الأرضيَّ فحسب، لن يَسَعَ الصناعويةَ في حالِ استمرارِها بِسُرعتِها الحالية. لَم يصبحْ النظامُ في عصرِ الرأسماليةِ الصناعيةِ بربرياً بالمعنى الحقيقيِّ فحسب، بل وباتَ عزرائيلَ الحياةِ الحقيقيّ. ذلك أنّ أيةَ قيمةٍ اجتماعيةٍ لَم تَستطِعْ الخلاصَ من التصنيع. فتصنيعُ ثلاثيِّ الفنِّ والرياضةِ والجنسِ الشهير، يَدُلُّ على نَفاذِ المجتمعِ أخلاقاً ووجداناً. وإطراءُ التحوُّلِ الصناعيِّ والدولتيِّ القوميِّ والرأسماليِّ على كافةِ ميادينِ المجتمعِ باعتبارِه ثقافةً ماديةً ومعنوية، واصطدامُ هذا التحوُّلِ بالجدارِ الأيكولوجيّ، إنما هو نداءٌ للحياةِ بذاتِها، وليس للمجتمعِ الحرِّ والديمقراطيِّ فقط.

واضحٌ أنّ قضيةَ الصناعويةِ جزءٌ مِن القضيةِ الأيكولوجيةِ وعِلّةٌ أساسيةٌ لها في الوقتِ نفسه. لذا، فتفسيرُها ضمن بَندٍ مختلفٍ قد يعني التكرار. إلا أنّ الأيكولوجيا موضوعٌ أكثر معنًى من الصناعوية، وموضوعٌ اجتماعيٌّ إشكاليّ. ورغَم تَضَمُّنِه معنى علمِ البيئةِ مِن حيث

الاصطلاح، إلا أنه أساساً علْم تحليلِ العلاقةِ المتينةِ بين التطورِ الاجتماعيِّ وبيئته. وعندما دَقَّت قضايا البيئةِ نواقيسَ خطرِ الكوارثة، صارَ حديثَ الساعةِ بالأغلب، وصُيِّرَ حقلاً منفصلاً من البحث، وإنْ اشتَمَلَ ذلك على معانَي مُريبة. ذلك أنها – كما الصناعوية – قضيةٌ لَم يَبتَكِرها المجتمع، بل هي آخِرُ ابتكاراتِ احتكاراتِ المدنية، وهكذا دَخَلَت أجندةَ التاريخِ والعالَمِ والمجتمعِ كقضيةٍ هي الأشمل على الإطلاق. لَربما لَم تتميزْ أيةُ قضيةٍ بالأهميةِ والشأنِ اللذَين يُخَوِّلانها لِبَسطِ الوجهِ الباطنيِّ الحقيقيِّ لأنظمةِ رأسِ المال – الربح (الشبكات المُنَظَّمة) على أَجَندَةِ البشريةِ جمعاء، مثلما القضايا الأيكولوجية. ذلك أنّ إحصائيةَ نظامِ مدنيةِ رأسِ المال والربح (بِوَصفِها مجموعَ كافةِ الاحتكارات العسكرية والاقتصادية والتجارية والدينية البارزة على مر التاريخ) لَم تقتصرْ فقط على تَفكيكِ وبَعثَرةِ المجتمعِ من جميعِ النواحي (اللاأخلاق، اللاسياسة، البطالة، التضخم المالي والدعارة وغيرها)، بل وبَلَغَت حدَّ تهديدِ البيئةِ وحياةِ كل ما فيها من كائناتٍ حية. بالتالي، بِماذا يُمكِنُنا بَرهنةَ عِداءِ النزعةِ الاحتكاريةِ تجاه المجتمعِ بشكلٍ ملفتٍ للنظر أكثر مما هي عليه هذه الحقائق؟

المجتمَعُ البشريُّ أيضاً كيانٌ حيٌّ في آخِرِ التحليل، مهما تمَّ تعريفُه بالطبيعةِ المتحليةِ بأعلى مستوَيَاتِ الذكاءِ والمرونة نِسبةً لجميعِ الكائناتِ الحيةِ الأخرى. إنه دُنيَويّ. وهو ثمرةُ مناخٍ جويٍّ مُنَسَّقٍ ومنتَظَمٍ بحساسيةٍ بالغة، وثمرةُ التطورِ الطبيعيِّ لِعالَمِ النباتِ والحيوان. والمنظوماتُ التي يتعلقُ عليها وجودُ هواءِ ومناخِ عالَمِنا وعالَمِ النبات والحيوان، إنما تَسري على المجتمعِ البشريِّ أيضاً، كونَه إجماليَّ مجموعِها. هذه المنظوماتُ حساسةٌ للغاية ومترابطةٌ ببعضها بمتانةٍ بالغة، وكأنها تُؤَلِّف سلسلة. فكيفما تَفقُّد السلسلةُ وظيفتَها بمجردِ انقطاعِ حلقةٍ منها، كذلك لا مفرَّ من تَأَثُّرِ سياقِ التطورِ الطبيعيِّ برمته، إذ ما انقَطَعَت حلقةٌ هامةٌ من سلسلةِ تَطَوُّرِه. والأيكولوجيا هي عِلْم هذه التطورات. لذا، فهي مُهِمَّةٌ للغاية. وإذا ما اختَلَّ أيٌّ من المنظوماتِ الداخليةِ للمجتمعِ لأيِّ سببٍ كان، يُمكِنُ إعادَةَ ترتيبها بِيَد الإنسان. ذلك أنّ الواقَع الاجتماعيَّ مُشَيَّدٌ بِيَدِ الإنسانِ في نهايةِ المطاف. لكنّ البيئةَ ليست كذلك. من هنا، إذا ما حَصَلَت انقطاعاتٌ جديةٌ من الحلقاتِ البيئيةِ بسببِ مهارةِ بعضِ المجموعاتِ التي تنبُع من المجتمع، أو بالأحرى تَخرُجُ على المجتمعِ لِتُنَظِّم أمورَها فوقه برأسِ المالِ والربح؛ فقد يَترُكُ تَسَلسُلُ الكوارثِ الطبيعيةِ كلَّ البيئةِ ومعها المجتمع وجهاً لوجهٍ أمام القيامة بِحَدِّ ذاتها.

ينبغي عدَم النسيان أنّ الحلقاتِ البيئيةَ تَكَوَّنَت مع التطورِ الطبيعيِّ لملايين السنين. والأضرارُ الناجمةُ عن الخمسةِ آلاف سنة الأخيرةِ عموماً، وعن المائتَي سنةِ الأخيرة بشكلٍ خاص، قد حَقَّقَت اقتطاعَ آلافِ الحلقاتِ من سلسلةِ التطورِ الطبيعيِّ لملايين السنين خلالَ هذه الشريحةِ الزمنية، التي تُعتَبَر أقصر منها بكثير. وتداعياتُ الانكسارِ قد بَدَأَت، بحيث يَسودُ العجزُ حول كيفيةِ إيقافها. كما يُتَوَقَّع وفقَ الوضعِ القائمِ استحالةَ إزالةِ التلوثِ الناجمِ عن الغازاتِ المنتشرةِ في الغلافِ الجوي، وعلى رأسها نِسبةُ غازِ ثاني أوكسيد الكربون CO_2، حتى خلالَ مئاتِ بل آلافِ السنين المقبلة. هذا وربما لَم تَظهَرْ للعيانِ بَعْدُ محصلةُ الدمارِ الحاصلِ في عالَمِ النباتِ والحيوان بكلِّ معنى الكلمة. ولكن، يتضحُ بجلاء أنه يُرسِلُ إشاراتِ الإنذارِ بقدرِ الغلافِ الجويِّ على الأقل. ذلك أنّ تَلَوُّثَ البحارِ والأنهر، وكذلك التَّصَحُّرِ الموجود، قد بَلَغَ حدوداً كارثيةً منذ الآن. كلُّ المؤشراتِ تدلُّ بموجبِ السياقِ القائمِ على أنّ يومَ القيامةِ سيُفرَضُ على المجتمعِ بِيَدِ المجموعاتِ المنتَظِمةِ على شكلِ قسمٍ من الشبكات، وليس نتيجةَ اختلالِ التوازنِ الطبيعي. وبكلِّ تأكيد، سيَكُونُ للطبيعةِ ردودُها على هذا السياق، لأنها – هي أيضاً – حيويةٌ وذكية. ولِقُدرةِ تَحَمُّلِها حدود. ستُبدي مقاومتَها في الزمانِ والمكانِ المناسبَين، بحيث لن تَكترثَ بدموعِ البشرِ حينما يَحينُ الزمانُ والمكان. فجميعُهم سيَكُونون مسؤولين عن خيانتِهم لمهاراتِهم وللقِيَمِ الموهوبةِ لهم. أَوَلَم يُنظَرْ هكذا سلفاً إلى يومِ القيامة؟

لا أَهدِفُ هنا إلى إضافةِ جديدٍ على سيناريوهاتِ الفواجعِ الموجودة. بل، وكأيِّ عضوٍ ينبغي أنْ يَكُونَ مسؤولاً في المجتمعِ بكلِّ تأكيد، أسعى لقولِ وعملِ اللازمِ وفق مهاراتنا؛ وذلك بالتحلي بالمسؤوليةِ اللازمة، وانطلاقاً مِن مفهومنا حيالَ الواجباتِ الأخلاقيةِ والسياسيةِ التي هي عِلَّةُ وجودنا.

يتمُّ سردُ الكثيرِ في تاريخِ البشريةِ عن عاقبةِ النماردةِ والفراعنةِ المنزوين في قِلاعهم وأهراماتهم. السببُ واضح. فمهما يَكُن، كان كلُّ واحدٍ من النماردةِ والفراعنة احتكاراً مشحوناً بمزاعَم إلهية، شخصاً كان أم نظاماً. أجل، كانوا أعظَم أمثلةِ احتكاراتِ رأسِ المالِ الراكضةِ دوماً وراءَ الربحِ في العصورِ القديمة. لَكَم هم شَبيهون بالاحتكاراتِ المنزويةِ في ساحاتِ المدنِ الراهنة! بالطبع، ثمة فوارق مِن حيث الشكل، وإنْ لَم تَكُن مِن حيث المضمون. إذ لا تستطيعُ القِلاعُ والأهراماتُ مُنافَسَةَ الساحاتِ الحالية، رغَم كلِّ عَظَمَتِها وبهائها. علماً أنه لا يُمكِنُها مُنافَسَتَها مِن حيث التعداد أيضاً. فتعدادُ إجماليِّ الفراعنةِ والنماردة – إذا ما جَمعناهم – لا يتعدى عدَة مئات. بينما عددُ الفراعنةِ والنماردةِ المعاصرين يناهزُ مئاتِ الآلافِ منذ الآن على ما يَبدو. لَم تَتَحَمَّلْ البشريةُ ثِقَلَ بضعةٍ من النماردةِ والفراعنة في العصورِ القديمة، فراحت تَئِنُّ تحت وطأتهم. حسناً، إلى متى ستُعاني مِن ثِقَلِ مئاتِ الآلاف منهم، وهم الذين يُعَرِّضون كلَّ البيئةِ والمجتمعِ للتَّقَسُّخِ والتشرذم؟ وكيف لها تَهدئةَ رَوعِها وإيقافَ آلامها ومخاضاتها النابعةِ مِن كلِّ هذا القدرِ مِن الحروبِ والبطالةِ والمجاعة والبؤسِ الذي تَسَبَّبوا به؟

لقد أَردنا التطرقَ إلى هذه الحقائقِ على هُدى التطورِ الطبيعي، عندما قُلنا أنّ المجتمَعَ التاريخيَّ كلٌّ متكامل. فهل هي حقائق قليلةُ التأثيرِ أو بلا أهمية؟

وَثِقَ عِلْم الحداثةِ الرأسماليةِ مِن نفسه كثيراً اعتماداً على بُنيته الوضعية. واعتقَد أنّ اكتشافاته الظواهريةَ الكبرى هي كلُّ شيء. واعتَبَر الحقيقةَ المطلقةَ مجرَّدَ معلوماتٍ سطحيةٍ بشأنِ الظواهر. كان واثقاً من الولوجِ في مرحلةِ التقدمِ اللامتناهي. ولكن، كيف يُمكِنُ تفسيرَ عدمِ تَوَقُّعِه للكوارثِ البيئيةِ الكامنةِ نُصبَ عينَيه؟ كيف يُمكِنُ تفسيرَ عدمِ إيجادِه أو تطبيقِه الحلولَ الجذريةَ بصددِ كافةِ الكوارثِ الاجتماعيةِ في القرون الأربعةِ الأخيرة، والتي تُضاهي إجماليها في التاريخِ بأكمله، وعلى رأسها الحروب؟ دعكَ جانباً مِن سَدِّه الطريقَ أمام الحروبِ المتسللةِ إلى كلِّ مساماتِ المجتمعِ في هيئةِ السلطة، فماذا سيَقُولُ عن عدمِ تشخيصِه السليمِ لهذه الحقيقة؟ واضحٌ جلياً – وعلى عكس ما يُعتَقَد – أنّه ما كان للعِلمِ في عصرِ الهيمنةِ العظمى لسيطرةِ الاحتكارِ أنْ يَجِدَ جواباً لهذه التساؤلاتِ بِبُنيَتِه المُطَوَّقةِ أيديولوجياً بأعلى الدرجات، والمتأقلمةِ مع خدمةِ النظامِ القائمِ بأفضل الأشكال. فالعِلْم المنتَظَم والمُعلَنُ على أنه ببُنيته وأهدافِه ونمطِه يَهدِفُ إلى شرعنةِ النظام، قد أَثبَتَ عَجزَه عن التأثيرِ حتى بقدرِ الأديان. ولكن، من الضروريِّ بمكان الاستيعابَ أنه ما مِن علمٍ ليس أيديولوجياً. المهمُّ هنا هو إدراكُ كَونِه يُمَثِّلُ أيديولوجيةَ أيٍّ مِن المجتمعاتِ أو الطبقاتِ كعِلمٍ ومعرفة، وتحديدُ موقعِه بموجب ذلك. قد يصبحُ عِلْم الأيكولوجيا قوةَ الحلِّ المُثلى للطبيعةِ الاجتماعيةِ برمتها، وليس للبيئةِ فحسب؛ فيما إذا حَدَّدَ موقعَه ضمن هذا الإطارِ كأحدِ أحدَثِ العلوم.

٢ – الصناعوية والدولة– القومية.

رغَم تكراري الدائم، إلا أنه عليَّ التبيان مجدَّداً بأنّ العلاقةَ بين الصناعويةِ والدولةِ القوميةِ علاقةٌ وجودية. والقرنُ التاسعُ عشر هو المرحلةُ التي وصَلَت فيه كِلتا الظاهرتَين أَوجَها. فبقدرِ ما تقتضي الصناعويةُ الدولةَ القومية، فالدولةُ القوميةُ أيضاً تقتضي الصناعويةَ بالمِثل. وجميعُ القضايا الاجتماعيةِ التي بَسَطتُها على شكلِ عشرةِ عناوين، إنما تُصَيِّرُها الدولةُ القوميةُ ساريةً على المجتمعِ الصناعويِّ أيضاً. ليس عدُم قيامِ الماركسيةِ بتحليلِ الصناعويةِ والدولةِ القوميةِ بشكلٍ متداخلٍ فحسب، بل ورؤيتُها إياهما ظاهرةً إيجابيةً باسمِ التقدمية؛ إنما يُبَيِّنُ أسبابَ انهيارِ اشتراكيةِ السوفييتاتِ منذ قرنٍ ونصف. والعالُم الأكاديميُّ قاصرٌ عن إدراكِ الحقيقةِ في هذا المنحى، بسببِ تَرعرُعِه في مَشتَلِ

المدينةِ وصناعويتِها، بل ونشوئِه هناك. فهو لا يستطيعُ حتى تَخَيُّلَ عالَمٍ بلا دولةٍ قوميةٍ أو لا يَسري فيه دينُ الصناعوية. لكنّ الأعضاءَ الأيكولوجيين شَرَعوا برؤيةِ الحقيقةِ، ولو بحدود، على الرغمِ من أصولِهم الطبقيةِ المُبَيَّنة أعلاه. من هنا، فمن الواقعيةِ أكثر تقييمُ الدولةِ القوميةِ والصناعويةِ كهجومٍ أيديولوجيٍّ واقتصاديٍّ وعسكريٍّ شاملٍ مشتركٍ ومتداخل. ساطِّع تماماً أنّ السياساتِ النقابيةَ والحزبيةَ بمعناها الضيقِ بقيت بلا جدوى أو معنى مقابل هذا الواقع. ما يَلزُم هنا هو الدفاعُ الذاتيُّ عن المجتمعِ والبيئة، مثلما ذُكِرَ آنفاً.

٣- الصناعوية والفاشية:

الدولةُ القوميةُ ثمرةٌ من ثمارِ شروطِ الفاشيةِ والصناعوية، وذلك بوصفِها نظَام حرب. لا مفرَّ من تكاثُفِ الحربِ الداخليةِ في العصرِ الصناعيِّ الذي تَستَولي فيه الرأسماليةُ على أعلى درجاتِ الربحِ في تاريخِها. ذلك أنه يستحيلُ تحقيقُ الربحِ الأعظميِّ ورأسِ المال، دون شنِّ الحربِ ضد المجتمع. ودولةُ العصرِ الصناعيِّ القوميةُ مُرغَمةٌ على تنظيمِ ذاتِها كنظامِ حربٍ داخلية، بِحُكمِ قانونِ الربحِ الأعظميِّ هذا. تَغَلغُلُ السلطةِ في كافةِ المساماتِ الاجتماعيةِ تحت ظلِّ الدولةِ القوميةِ يُعَبِّر عن أكثرِ حالاتِ الحربِ الداخليةِ تعميماً. وهذا هو إطارُ تعريفِ الفاشيةِ أيضاً. وعلى نفسِ المنوال، فَكَونُ القوميةُ المتطرفةُ أيديولوجيةً للفاشية، إنما هو مرتبطٌ بطبيعةِ الحربِ الداخلية.

عَولَمةُ الحربِ في عصرِ الصناعويةِ قد أَثبَتَ نفسَه جيداً في الحربَين العالميتَين. أي أنّ الحربَ الداخليةَ تَكتَمِلُ مع الحربِ الخارجية. أما نُشوبُ أعتى وأشدِّ الحروبِ الداخليةِ والخارجيةِ تاريخياً في غضونِ القرنَين الأخيرَين من عصرِ الصناعوية، وأداءُ القوميةِ وظيفتَها كدينٍ رسميّ؛ فبالمقدورِ إيضاحه بالعلاقةِ بين الفاشيةِ ورأسِ المالِ الصناعيّ. وما التطهيرُ العرقيُّ سوى محصلةٌ لشموليةِ الحروبِ الناشبةِ في تلك المرحلة (شمولها المجتمَع بأكمله). من هنا، فالقضيةُ الاجتماعيةُ الأساسيةُ تجاه فاشيةِ الدولةِ القوميةِ باعتبارِها حالةَ الحربِ لعصرِ الصناعوية، هي تطويرُ جبهةِ الدفاعِ الذاتّي للطبقاتِ – الشعوب – الأممِ المسحوقة.

٤- الصناعوية، المرأة والأسرة:

ثاني أهمِّ مؤسسةٍ اجتماعيةٍ متبعثرةٍ بَعدَ مجتمعِ الزراعةِ – القريةِ في عصرِ الرأسماليةِ الصناعية، هي الأسرةُ والمرأة. كما أنّ الأسرةَ والمرأةَ موضوعٌ هامٌّ حَجَبَته السوسيولوجيا الغربية، حيث تتجنبُ إيضاحَ أسبابِ وكيفيةِ تعريضِ العائلةِ للدمار. قد يُوَضَّحُ هذا الواقعُ ارتباطاً بعدمِ حقِّ العبيدِ في تكوينِ أسرةٍ في العصورِ الأولى. فالشروطُ الماديةُ لمؤسسةِ العائلة، التي باتت تقليديةً في مجتمعِ المدنية، قد زالت من الوجودِ بنسبةٍ كبرى مقابلَ البطالةِ والحرمانِ المتزايدَين. هذا ولا يَبقى أيُّ معنى اجتماعيٍّ للأسرة. وبينما يُبتُر الفردُ من المجتمع، فإنّ حصةَ المرأةِ في هذا الشأنِ هي الرمْيُ بها في الشارع، والاستسلامُ للرجلِ الحاكمِ الذي يَفرضُ عليها رغماً عن إرادتِها ظروفاً شاذةً عن طبيعتِها بمنوالٍ متعجرفٍ وجائرٍ للغاية. أي أنّ عبوديةَ المرأةِ لَم تَزُل الحريةَ في هذا العصر، كما يُرَوَّجُ له. فعبوديةُ المرأةِ في الرأسماليةِ هي عبوديةٌ سُوقيةٌ مُجَذَّرةٌ لدرجةٍ لَم تَبقَ فيها خليةٌ واحدةٌ من المرأةِ إلا وبُضِّعَت. ويُسَلَّطُ أهمُّ عناصرِ الأزماتِ المُعاشةِ في عصرِ الصناعويةِ على العائلةِ والمرأة. ليس على شاكلةِ حالاتِ الطلاقِ الجمّةِ وزيادةِ أطفالِ الشوارعِ فحسب، بل والجنسانيةُ الاجتماعيةُ التي لا تَعرفُ حدوداً في السلطويةِ والاستغلالية، إنما تَعكِسُ مدى عُمقِ هذه الأزمةِ والانهيار. من هنا، فقضيةُ الأسرةِ والمرأةِ في المجتمعِ وحَلُّها يُشيران إلى الحاجةِ الماسّةِ لجهودٍ عظيمةٍ نظرياً وعملياً، بوصفِهما أهمَّ عناصرِ الحياةِ الحرة.

٥- الصناعوية، العلم والإعلام.

لَم تقترب العلومُ الأخرى من تحليلِ الصناعويةِ التي سقطَ قناعُها على يدِ الأيكولوجيا. ولِكَونِ العلمِ مُرفَقاً بالنظامِ القائمِ نصيبُه المُعَيَّنُ في ذلك. وبِحُكمِ مَقولةِ "الكلبُ لا يَعضُّ صاحبَه"، فالعِلْم والعالُم الأكاديميُّ لا يَدنوان من عضِّ أسيادهما. وحتى لو نَبَحوا تجاههم بين الحينِ والآخر، إلا أنهم يَسكُنون فوراً لدى رميِ قطعةِ لحمٍ أمامهم، مواظِبين على خدمتهم. إني مُصِرٌّ على أنّه ثمة شرعنةٌ للنظامِ الرأسماليِّ

بـ"العلموية"، كما في الشرعنةِ الميثولوجيةِ لنظامِ الطغيانِ والاستغلالِ على يدِ كَهَنةِ سومر ومصر بأقلِّ تقدير. فبينما يُعدُّ العلُم والعالُم الأكاديميُّ مُبَرراتِ ما يُسمى بالشرعنةِ النظرية، يَقوُم العالُم الإعلاميُّ أساساً بالترويجِ لها. وقيامُ نظامٍ انكَشَفَ عدُم تناغُمه وتناسُقه مع المجتمعِ والحياةِ بتطويرِ الوسائلِ الإعلاميةِ العصريةِ أمرٌ مفهوم. الأمُر لا يَقتَصِرُ على الوسائلِ الإعلاميةِ فقط، بل ويتمُّ إكمالُ وإلحاقُ عالَمِ الاستعراضِ والتظاهرِ بأجمعه، وصناعةِ الفنِّ والرياضةِ والجنسِ أيضاً بالأطروحاتِ العلميةِ المُحَرَّفة؛ فيُعَرَّضُ دماغُ وقلبُ البشريةِ بأكملِها للقصفِ لحظةً بلحظة. ذلك أنه من المحالِ الاستمرارُ بالنظامِ عبَر أجهزةِ العنفِ المحض فحسب، دون وجودِ هذا القصف.
تَستقي الهيمنةُ الرأسماليةُ قوتَها الأساسيةَ من هيمنتِها الأيديولوجية. وما العلُم المُلحَقُ بالدولةِ القوميةِ والسلطة، والوسائلُ الإعلاميةُ المُصَنَّعةُ سوى سلاحان أوليان لهذه الهيمنة. من هنا، فخلاصُ المجتمعِ يقتضي القيَام بالثورةِ في هذَين الميدانَين أولاً.

الفصل السادس

الاقتصاد في الحداثة الديمقراطية.

أ- المجتمع الاقتصادي- الديمقراطي ضد الرأسمالية.

الزمانُ والمكانُ الذي عاشَ فيهما كارل ماركس كانا مَشرُوطَين بالسجالاتِ والتياراتِ الأيديولوجيةِ والسياسيةِ الكثيفةِ الدائرةِ بشأنِ اتحادِ ألمانيا وتشييدِ دولتِها القومية. حيث تَرجحُ مساعي إضفاءِ المعاني على الظواهرِ ضمن الإطارِ الأيديولوجيِّ والسياسيِّ والقانونيّ. ويَعمَلُ كارل ماركس أساساً على تأثيرِ هذه الأجواءِ بالأولويةِ الاقتصادية. ويَجهَدُ لبناءِ سردِه على أساسِ الاقتصادِ كتصنيفٍ مُعَيِّن. إنه المسؤولُ الرئيسيُّ في تصييرِ الرأسماليةِ علماً. وفي هذا السياق، فهو يُصَنِّفُ أصحابَ رأسِ المالِ كبورجوازيين، والكادحين المأجورين كبروليتاريا، والمجتمَعَ كمجتمعٍ رأسماليٍّ يَسُودُه التبضيعُ الرأسماليّ؛ مُعتَبِراً ذلك لَبَناتٍ أساسيةً في هذا العلم، ومُعتَقِداً أنه بقيامِه بذلك يَضربُ ثلاثةَ عصافير بِحَجَرٍ واحد. كما وكان إيمانُه وطيداً بنجاحِه في تأليفِ جَميعةِ "الاشتراكيةِ العِلمية"، بانتهالِ الاقتصادِ من الاقتصادِ السياسيِّ الإنكليزيّ، والوضعيةِ من علمِ الاجتماعِ الفرنسيّ، ومصطلحِ الدياليكتيكِ من الفلسفةِ الألمانية، ثم توحيدِهم معاً. حيث أُنجِزَت الثورةُ في كلِّ علمٍ آنذاك. فكان واثقاً من أنه أَنجَزَ مع أنجلز الثورةَ العلميةَ للمجتمع. لذا، فهما يُعَدّان كداروين Darwin في حقلِ علمِ الاجتماع.
يتولّدُ الفكرُ الماركسيُّ كأهمِّ جناحٍ لعلمِ الاجتماعِ الأوروبّي. ولدى الإمعانِ فيه من جهةِ النظامِ المُهيمن، فلن يَكونَ عصيباً الإدراكُ أنّ هذا العلَم نَبَع من حاجةِ احتكاريةِ رأسِ المالِ المتنامةِ لِتَوِّها تاركةً بصماتِها على النظام، وأنه قدَّم مساهماتِه بما يُعادِلُ، بل وربما يُضارِعُ عنفَ

السلطةِ في عَلمَنَةِ وشَرعَنَةِ رأسِ المال. ومهما عَيَّبا رأسَ المالِ وشَهَّرا بسلبياته، إلا أنهما أَلقَيا الخطوَةَ التاريخيةَ اللازمةَ لأجلِ شرعيته، بتَقديمِهما الرأسماليةَ عِلماً. واضحٌ بما لا شائبةَ فيه أنّه، ورغَم كلّ تَمَرُّدِهما، إلا أنه لَم يستطْع كارل ماركس وفريدريك أنجلز الخلاص من الوقوعِ في وضعٍ يَكُونان فيه من المسؤولين الأوائل عن هذه الخطوةِ التاريخية، بإعلانِهما رأسَ المالِ رأسماليةً، واحتكاريةَ رأسِ المالِ – الربحِ بورجوازيةً، والمجتمَعَ الاقتصاديَّ مجتمعاً رأسمالياً. علينا ألا ننسى البتةَ أنّه غالباً ما استُثمِرَت النوايا الحسنةُ تاريخياً لإعطاءِ نتائج معاكسة.

معلومٌ أنّ كارل ماركس وفريدريك أنجلز استفادا بالأكثر من الفلسفةِ الدياليكتيكيةِ التي بَلَغَ بها هيغل إلى ذروتِها، لدى شروعِهما في هذا العمل. وأنا على قناعةٍ أنهما ارتَكَبا الخطأَ الأوليَّ لدى تَكييفِهما الفلسفةَ الدياليكتيكية. وقد ارتَكَبوه أثناء تطويرِهما بعضَ الثُلاثياتِ الهامةِ للأطروحةِ – الأطروحةِ المضادةِ – الجَميعة، وعلى رأسِها ثالوثُ رأسِ المالِ – الكدحِ المأجور – الربحِ وثالوثُ البورجوازيةِ – الطبقةِ العاملةِ – المجتمعِ الرأسماليّ. لذا، لا أَعتَقِد بأنّ الماركسيين (والكثيرين من مُتَّبعي هذا الأسلوب) استوعبوا تماماً كينونةَ الأطروحةِ – الأطروحةِ المضادةِ الدياليكتيكيةِ لهيغل. فكينونةُ الأطروحةِ – الأطروحةِ المضادةِ الدياليكتيكية، والتي تُعَدُّ القضيةَ الفلسفيةَ الأساسيةَ التي لا تَنفكُّ تحافظُ على أهميتِها وتنتظُر التطويرَ لها، إنما تُعَبِّر عن معنى، وبالتالي حقيقةِ تداخُلِ الكونيِّ – الواحديّ. وهي تَودُّ ضمنياً الإشارةَ إلى التالي: لكلّ موجودٍ مُضادُّه أيضاً في جوهرِه. إذ لا يُمكِنُ للمضامينِ الوجوديةِ أنْ تَخلَو من التضادّ. فاللاتضادُّ يعني العدَم التامّ. والعدُم التامُّ يعني اللاوجود. وبما أنه لا وجودَ للاّوجود، فيستحيلُ أنْ يَكُونَ هناك عدَم تامّ. إذن، والحالُ هذه، لا وجودَ للموجوداتِ بلا تضادّ، تماماً مثلما يستحيلُ الدفعُ بلا جذب. وتَكمُنُ المشكلةُ بالأغلب في الاستيعابِ الصحيحِ لماهيةِ التضادّ. فالدياليكتيكيُّ الناجحُ هو الذي يُحَدِّدُ التضادَّ بمنوالٍ صحيح.

يجب تبيانَ الخاصيةِ التاليةِ بأهميةٍ بالغة: قد تَظهَر آلافُ الأطروحاتِ المضادةِ من وجودٍ ما. وأهمُّ وظيفةٍ تقتضي القيامَ بها بالنسبةِ لدياليكتيكيٍّ ما، هي التشخيصُ السليمُ للأطروحةِ المضادةِ التي أَثَّرت أولاً في الأخرى فَكَوَّنَتها من بين هذا التنوعِ الجّم. وعندما أرادَ كارل ماركس وفريدريك أنجلز إجلاسَ هيغل على قَدَميه كمَعنِيَّين بالدياليكتيك، فقد ارتَكَبا خطأً فظّاً لدرجةٍ لَم يَتَمَكّنا فيها من الانتباهِ إلى أنهما قَطَعا رأسَه. إني مُضطرٌّ لتبيانِ أنّ دياليكتيكَ هيغل لا يزالُ سرداً في القمة، رغَم كلّ الأقوالِ والعباراتِ المصاغَةِ ضدّه منذ مائتَي عام. لا ريب أنّ ثلاثياتِ كارل ماركس وفريدريك أنجلز تَتحلى بجانبٍ دياليكتيكّي. لكنها بعيدةٌ عن احتواءِ سردٍ بقيمةِ الثلاثيةِ الدياليكتيكيةِ الصحيحة.

أهمُّ خطأٍ متعلقٍ بتحديدِ المضمونِ والجوهرِ بالنسبةِ لموضوعنا، قد ارتُكِبَ في تضادِّ البورجوازيةِ – البروليتاريا. ما من شكٍّ في وجودِ تضادٍّ بين البورجوازيةِ والبروليتاريا. لكنّ هذا التضادَّ لَم يَنشَأْ ولا يَسري كما اعتَقَدا. أي أنّ التناقضَ والتضادَّ الذي أَفضَت إليه الرأسماليةُ في وَريدِ المجتمعِ ووجودِه، ليس تناقضَ الرأسماليِّ – البروليتاريا. وحتى لو تواجَدَ هكذا تناقض، إلا أنه ليس بالتناقضِ الأصل. والأهمُّ من ذلك أنّ الرأسماليةَ ليست بالقدرةِ التي تُخَوِّلُها لِرَسمَلَةِ الوريدِ الاجتماعيِّ بمفردِها كما يُعتَقَد. إذ لا قوة للرأسماليِّ لوحدِه. علاوةً على أنّ أيَّ مجتمعٍ ليس كياناً يُبَدِّلُ نوعيتَه بصفاتٍ من قبيلِ الرأسماليِّ أو الإسلاميِّ أو المسيحيِّ في أيِّ وقتٍ من الأوقات. بل يَصُونُ المجتمعُ وجودَه كطبيعةٍ ثانيةٍ من حيث الجوهر. أما تأثيرُ بعضِ الصفاتِ في مختلفِ مراحلِ التاريخِ على شكلِ واحدياتٍ انفرادية، فلا يُبرهِنُ على أنّ ذاك المجتمَعَ باتَ واحدياً خالصاً بتلك الواحديات؛ تماماً مثلما يستحيلُ أنْ تُكَوِّنَ خُزامى سوداءُ واحدةٌ مجتمَعَ الخُزامى.

الرأسماليةُ كمُؤَثِّرٍ لا تُكَوِّنُ البروليتاريَّ فحسب من أحشاءِ الوجودِ الاجتماعيّ، بل تَجذبُ النمطَ البروليتاريَّ من الوجودِ الاجتماعيّ. لكنّها حتى في هذا الجذبِ غالباً ما تَكُونُ في حالةِ تحالُفٍ مع البروليتاريِّ المُنجَذِبِ في وجهِ المجتمع. هذا هو الحَدَثُ أو الظاهرةُ التي سَمّاها

الماركسيون بالتحالفِ المؤقتِ بين البروليتاريا والبورجوازيةِ تجاه المجتمعِ الإقطاعيّ. لكنّ هذا سردٌ يُشَكّلُ أرضيةَ أخطائِهم. فالرأسماليةُ أصلاً تُعدُّ وتُكَوِّنُ من بين صفوفِ المجتمعِ عَميلَها تحت اسمِ البروليتاريا، مقابلَ تنازُلٍ يُسمى بالأَجر. ما هو قائمٌ تجاه المجتمعِ القديمِ ليس تحالُفاً، بل خيانة. بَيْدَ أنّ ما يجري هنا تجاه طبيعةِ الكونِ ذاتِ الذكاءِ المَرِنِ والمُطاوِعِ الخارقِ على الإطلاقِ كالمجتمع، هو استغلالٌ واستثمارٌ مُطابِقٌ تماماً لاستثمارِ امرأةٍ ما من قِبَلِ سيدِها. إنها تُبيدُ وتَستَنفِذُ القِيَم من المجتمعِ بأكملِه وجودياً بشكلٍ ممَنهَجٍ ودائمٍ تحت اسمِ الربح، وبالاستفادةِ من إرثِ الأسيادِ (الأرباب، الملوك، الطغاة) الممتدِّ لآلافِ السنين. لا تُستَثمَرُ القيمةُ كربحٍ فقط، بل وتُستَغَلُّ كافةُ قِيَمِ الثقافةِ الماديةِ والمعنويةِ لذاك المجتمع. وفي هذه الحال، فالرأسماليةُ هي النسيجُ الاحتكاريُّ بذاتِه، الذي يَستَغِلُّ المجتمَعَ بمواجهتِه ومحاربتِه على الأكثر وبمنوالٍ ممنهجٍ ودائم. وبهذا المعنى، فهي معنيةٌ بالمجتمعِ ومُؤَثِّرة فيه. لكنها تَخلقُ هذا التأثيرَ وتُحَقِّقُ هذا الاستغلالَ بتَشييدِ نظامِها المسيطر، وصهرِ التُّجّارِ والماليين وأصحابِ السلطةِ القُدَماءِ في بوتقتِها بزَعامتِها هي، وتصييرِ العُمّالِ والحِرَفِيّين وصغارِالكَسَبةِ قوةً احتياطيةً لها، وبإنشاءِ الهيمنةِ الأيديولوجيةِ من المُثَقّفين والمُفَكّرين. وإذ ما أَردنا صياغةَ تعبيرٍ علميٍّ عن وجوديةِ المجتمع، فإدراكُ كونِ النسيجِ المُسمّى بـ"المجتمعِ الرأسماليِّ" تَطَوَّرَ بهذا الجوهرِ وهذه الأشكال، إنما هو من ضروراتِ التشخيصِ الصائب. أما عدُم رؤيةِ هذه البُنيةِ الطبائعيةِ للسياق، وعدُم فهمِ ماهيةِ آليتِه هذه؛ فإنّ مزاولةَ "العلموية" باسمِ المجتمعِ لن تتعدى كونَها وضعيةً Pozitivizm فظة.

الشروعُ في الموضوعانياتِ الشيئانيةِ الوضعيةِ الفظةِ دون تحديدٍ صحيحٍ لآليةِ عملِ الرأسماليةِ فوق المجتمع، يعني الوقوعَ في خطأٍ فادحٍ تجاه العلمِ باسمِ العلم، وتجاه المجتمعِ باسمِ علم الاجتماع. وعندما يَكُونُ المجتمعُ المذكورُ موضوعَ الحديث، فيَبدو أنّ الجزمَ بمدى فظاعةِ نتائجِه المتمخضةِ يقتضي التركيزَ والتفكيرَ أكثر. يَتَّضِحُ جلياً من هذا التحليلِ الموجَزِ في هذا المضمارِ أنّ التناقضَ المعنيَّ بالرأسماليةِ ليس ذاك التناقضَ الناشئَ على مستوى جدٍّ ثانويٍّ بين الراسماليِّ – البروليتاريِّ، إنما هو تناقضٌ يَشتَمِلُ بين ثناياه على ذلك أيضاً، وقد نَشَأَ بين الرأسماليةِ – المجتمع وبين الرأسماليين – المجتمعيين. وروزا لوكسمبورغ، التي تُعتَبَر من الماركسيين الأذكياء، قد رَمَت في حقيقةِ الأمرِ إلى شرحِ هذا السياقِ النسيجيّ، عندما انتَقَدَت كارل ماركس من نقطةٍ أساسيةٍ بقولِها: "يستحيلُ تَحَقُّق المجتمعِ الرأسماليِّ المحض". ولَئِنْ كنا نَودُّ الحديثَ عن الاشتراكيةِ العلميةِ دُونَ بُدّ (تسمية علم الاجتماع ستَكونُ أصحّ)، فالمَهَمَّةُ الأوليةُ التي تنتظرُنا هي إدراكُ متطلباتِ الإصلاحِ العلميِّ والثورةِ العلميةِ الراديكاليةِ تأسيساً على ذلك.

بالإمكان الحديث بالمعنى الضيقِ عن تناقضِ الرأسماليةِ – المجتمعِ الاقتصاديّ. وإذ ما تّم تناوُله بِحَذَر، فقد يؤدي إلى بعضِ النتائجِ الهامةِ والصحيحةِ دون الوقوعِ في أخطاءٍ جدية. كنتُ في الفصولِ السابقةِ قد أَشَرتُ بأهميةٍ إلى أنّ فرناند بروديل طابَقَ بين الاقتصادِ والسوق، فقالَ بأنّ رأسَ المالِ يحققُ الربحَ عن طريقِ هذه السوقِ بالاستفادةِ من فارقِ الأسعارِ في التجارةِ ضمن المسافاتِ الطويلة، وبالتالي تَحَدَّثَ عن وضعِ الرأسماليةِ المضادِّ للسوق. وكنتُ شَدَّدتُ على أنّ هذا السردَ ناقص، وأنّ الرأسماليةَ بجوهرِها ليست مضادةً للسوقِ فقط (ما دامَت السوقُ تُساوى مع الاقتصاد)، وأنه ينبغي إتمامَه بتقييمِ مفادُه أنها مضادّةٌ للاقتصادِ أيضاً. هذا وبالمقدورِ تعريف تضادِّ هيمنةِ النظامِ الرأسماليِّ مع المجتمعيةِ من خلالِ الحروبِ الاستعماريةِ والإمبرياليةِ التي تؤدي إليها، وفاشيةِ الدولةِ القوميةِ التي تُنتِجُها، ودمارِ البيئةِ الذي تُفضي إليه على خلفيةِ الصناعوية، وبُنيتِها المتأزمةِ على الدوام، وتجذيرِها الأقطابَ والأطرافَ الاجتماعيةِ المتطرفةِ بما لا يَحتَمِلُ الإنكارَ أو التفنيد. إذ من الساطعِ أنّ ما هو مضادٌّ للمجتمعِ سيَكُونُ مضاداً للاقتصادِ أيضاً بما يَزيدُ عن الحد. فالرأسماليةُ تُحَقِّقُ "قانونَ الربحِ الأعظميِّ" في ميدانِ المجتمعِ الاقتصاديّ. وتضادُّ الرأسماليةِ كنظامٍ مع الاقتصادِ قد أُثبِتَت صحتُها في كلِّ الميادينِ عبر تجاربِها على طولِ تاريخِها. ولَئِنْ أُضفِيَت المعاني على الرأسماليةِ بصفتِها نسيجاً تاريخياً عن طريقِ المجتمعِ والمجتمعِ

الاقتصاديِّ باعتبارِهما تراكُم الثقافةِ الماديةِ والمعنوية، وليس عن طريقِ عبدِها البروليتاريِّ بشكلٍ تناقضٍ ثانويّ؛ ففي الحقيقة، لن يُكتَبَ تاريخُ "رأس المال" فحسب، بل وسيَكُونُ ممكناً تدوينُ "تاريخِ الرأسماليةِ" أيضاً بمنوالٍ صحيح.

النقطةُ التي عَجِزَت عن فَهمِها الحركاتُ الأيديولوجيةُ والسياسيةُ التي تَنسجُ قُماشَ الحريةِ من العَبدِ – بما فيه البروليتاريّ – هي أنّ احتكاراتِ القوةِ والاستعمارِ صَيّرَت العبدَ كينونةً أو وجوداً مُلحَقاً بها وامتداداً لها. و هي عندما تُصَيِّرُ العبدَ كينونةً أو وجوداً، فهي تَقُوم بحياكتِه بوصفِه نسيجَها الاجتماعيّ، ولا تُرفِقُه بنسيجِها الاحتكاريِّ كعنصرٍ قادرٍ على نخرِها وقَضمِها. وبهذا المعنى، ما مِن طبقةِ عبيدٍ منتصرةٍ في التاريخ. فحتى لو كان انتصَر سبارتاكوس، لَما كان سَيذهبُ أبعَد من تأسيسِ سلالةٍ عبوديةٍ جديدةٍ من أجلِ روما. بل وحتى مناهضٌ عتيدٌ للرأسمالية مثل لينين، اضطرَّ لتطبيقِ الرأسماليةِ وهو على قيدِ الحياةِ من خلالِ السياسةِ الاقتصاديةِ الجديدة NEP. الواقعُ الآخَرُ الذي أُثبِتَت صحتُه في الأزمةِ الراهنةِ هي عدُم تَردُّدِ المجموعاتِ المسماةِ بالطبقةِ العاملةِ عن بذلِ جهودٍ طوعيةٍ (بما فيها تخفيض أجورِهم) في سبيلِ إحياءِ وإنعاشِ الصناعةِ الرأسمالية (بما في ذلك أشكال الرأسماليةِ الأخرى أيضاً). أما الخاسرُ عموماً، فهو كافةُ القِيَمِ الاجتماعيةِ بِمَعِيّةِ المجتمعِ الاقتصاديّ. والفرديةُ الرأسماليةُ تُؤَيِّدُ مصداقيةَ هذه الحقيقةِ أكثر. ففي كافةِ الحقولِ الاجتماعيةِ المتحولةِ إلى حشدٍ غفيرٍ من الأفرادِ بناءً على مناهَضةِ المجتمعية، يُعاشُ وضعٌ خارجٌ عن كينونةِ المجتمع، فيما خَلا حفنةٍ من المجموعةِ الأوليغارشيةِ الاحتكاريةِ في أعلى الأقاصي. بينما الغالبيةُ الساحقةُ الأخرى تُرِكَت حشداً من العاطلين عن العمل، والمحرومين حتى من بيعِ أنفسِهم كعبيدٍ مأجورين. أما العبيدُ المأجورون، فلن يتخلصوا حتى من معاناةِ انخفاضِ الأجورِ نسبياً. جليٌّ بسطوع أنّ اللوحةَ الحقيقيةَ قد تشكّلَت بهذا المنوال.

لا يُمكِنُ التغاضي أو إهمال دورِ الحركاتِ الطبقيةِ الضيقةِ في هذا التطورِ الحاصل. فحركتا الاشتراكيةِ المشيدةِ والنقابيةِ تَمتَلِكان ممارساتٍ عمليةً مُبرَهَنةً في هذا الشأن. وباختصار، فإعادةُ النظرِ في تقييمِنا بصددِ العبد، ورؤيتُه عنصراً ثانوياً ضمن تناقضِ المجتمعِ العامّ، وليس عنصراً أساسياً للتناقض؛ إنما سيؤدي بنا إلى نتائج أكثر صواباً. أي أنّ دياليكتيكَ العبدِ مَهَمَّةٌ مجتمعيةٌ أوليةٌ على الإطلاق، تنتظُر التقييمَ مُجَدَّداً. أما الدياليكتيكُ الاجتماعيّ، فبمثابةِ العلمِ الأساسيِّ من أجلِ الحقيقةِ الاجتماعية. إلا أنه في مسيسِ الحاجةِ إلى التحليلاتِ الكفوءةِ أولاً، مثلما أنّ التطبيقَ السليمَ له يحافظُ على أهميته تماماً.

ومثلما هي عموماً (كونياً)، فالرأسماليةُ ضمن خصوصياتِها (واحديتِها) أيضاً تَسلكُ مساراً تدميرياً أكثَر تطرُّفاً في المجتمعِ الشرقِ أوسطّي. ومبادرتُها في غزوِ المنطقةِ كنظام، إنما تتبدى في مناهضتِها للمجتمعِ والاقتصادِ في هيئةِ استعمارِ المراكزِ الأساسيةِ والمتروبولاتِ والبلدان. فهي مُرغَمةٌ على إنشاءِ ذاتِها والسيرِ بنحوٍ مخططٍ ومدروسٍ أكثر بكثير، نظراً لنقلِ مدنيةِ الهيمنةِ من الشرقِ الأوسطِ منذ الحروبِ الصليبية. إنها منساقةٌ وراءَ الأرباحِ الاحتكاريةِ المُفرطة. لذا، فهي تتوجهُ صوبَ الموارِدِ التي تَرفَعُ الربحِ إلى أقصاه، وتُركِّزُ على الأصولِ والأساليب، وليس على حاجاتِ المجتمعِ الأولية. إنّ الحديثَ عن قوميةِ الرأسمالية، وليس عن الرأسماليةِ القوميةِ وغيرِ القومية، سيَكُونُ تعليمياً ومفيداً أكثر. إذ ينبغي الإدراكَ بعمقٍ غائرٍ أنّ الظاهرَةَ المسماةَ بالرأسماليةِ القوميةِ هي في مضمونِها الاغترابُ الجماعيُّ الأكثر كثافة. فالرأسماليةُ بذاتِها كنسيج، تعني الاغتراب. وتَعمَلُ على عكسِ ذاتِها مجتمعاً وطنياً أو قومياً بأيديولوجيتِها القومية. فمصطلحا الوطنياتيةِ والقوميةِ وسيلتان أيديولوجيتان ابتُكِرَتا بُغيَةَ تقنيعِ وتمويهِ وبسطِ هيمنةِ الاحتكاريةِ عموماً والاحتكارِ الرأسماليِّ على وجهِ الخصوص.

الشرقُ الأوسطُ ليس غريباً عن كافةِ القوى الاحتكاريةِ والاحتكاراتِ الاستغلالية، بما فيها احتكاراتُ رأسِ المال، نظراً لِكَونِه مكانَ المدنيةِ المركزيةِ طيلةَ خمسةِ آلافِ عام. ولكن، لَم تَمَهَّدْ الأرضيةُ لتصبحَ رئيسيةً فيه، كما لَم تَجِدْ فرصةَ ذلك. لا معنى كثيراً للتفكيرِ بالرأسماليةِ

الأوروبيةِ على أنها تجديدٌ بالنسبةِ للشرقِ الأوسط. الجديدُ هو مبادرتُها كنظامِ غزوٍ رئيسيّ. وبينما مَرَّت مائةٌ وخمسون سنة من مسارِ هذه المبادرةِ المستمرةِ منذ قُرابة مائتَي عامٍ على أساسِ الرأسماليةِ التجاريةِ والمالية، فقد تسارعت الصناعويةُ في الفترةِ الأخيرةِ منها. وحاكميتُها أكثُر سطحيةً مقارنةً مع المجتمعاتِ الغربية. هذا وتستمرُّ بهيمنتِها ضمن تحالُفٍ مع القوى التقليديةِ والاحتكاراتِ الاستغلالية. ما يَسُودُ الشرقَ الأوسطَ هو نظامُ الهيمنةِ الرأسماليةِ المتمحورةِ حول أوروبا – أمريكا. لكنّ التاريخَ الحضاريَّ العريقَ وقوةَ حضورِ المجتمعِ القديمِ في الشرقِ الأوسط (القبيلة، العشيرة، الجماعات المذهبية)، يفتحُ الطريقَ أمَام استنادِ الهيمنةِ الغربيةِ المحورِ إلى أساسٍ هَشّ. وكونُ المنطقةِ حلقتَها الضعيفة، إنما يُعزى إلى هذا الواقع.

لتحديدِنا المجتمَعَ الاقتصاديَّ على أنه تضادٌّ مع الرأسماليةِ نتائجُه الهامة.

١– ينبغي الاستيعابَ بأنّ التناقضَ يَدُور أساساً على أرضيةِ المجتمعِ الاقتصاديِّ – الرأسمالية، وليس بين الرأسماليةِ – الاشتراكية. فالمجتمعُ الاقتصاديُّ يتَّخِذُ من جميعِ القوى الاقتصاديةِ الاجتماعيةِ المتأثرةِ سلباً من التحالفِ الاحتكاريِّ أساساً له. وبينما يَتَّخِذُ الاقتصادُ الاشتراكيُّ من القوى الاقتصاديةِ للظروفِ العصريةِ أساساً، فإنّ المجتمَعَ الاقتصاديَّ يَستوعبُ القوى الاقتصاديةَ التقليديةَ أيضاً. والأهمُّ من ذلك أنّ الاقتصادَ غيرَ المتحولِ إلى سوق، والطبيعيَّ، وغيرَ المتَبَضِّع، وذا قيمةِ الاستخدامِ الواسعةِ النطاقِ يندرجُ ضمن هذا الإطارِ أيضاً. ونخصُّ بالذكرِ كدَحَ المرأةِ والطفلِ الواسعِ الانتشار، والذي غالباً ما يُنتجُ قيمةَ الاستخدام. أما قيامُ الموالين للاشتراكيةِ المشيدةِ باختزالِ الاقتصادِ إلى مستوى إنتاجِ السلعِ من أجلِ الرأسمالية، فهو موقفٌ ضيقٌ للغاية. في حين أنّ عكسَهم الاقتصادَ كنشاطٍ ممثلٍ رئيسيٍّ عن الرأسمالية، إنما هو أفدَحُ خطأً ارتكَبوه. إذ ما من خدمةٍ تُقَدَّم للرأسماليةِ أفضل من هذا. فقد تَكُونُ الرأسماليةُ ممثلاً رئيسياً من جهةِ تخريبِها وتدميرِها للاقتصاد، ولكن، محالٌ أنْ تَكُونَ عنصراً بَنّاءً فيه.

٢– كنا قد نَوَّهنا إلى أنّ تناقضَ البورجوازيةِ – البروليتاريا بوصفِهما موجوداتٍ اجتماعيةً ليس بتناقضٍ أساسيّ، بل ثانويّ. فالتناقضُ الاجتماعيُّ يكمنُ بين الاحتكاريين والمجتمعِ بأكملِه فيما عداهما. هذا التمييزُ هامٌّ على صعيدِ استيعابِ طبيعةِ النضالِ في سبيلِ المساواةِ والحريةِ والديمقراطيةِ الاجتماعية. وقد ظَهَر زيفُ الصراعِ بين البورجوازيةِ – البروليتاريا بمنتهى العلانيةِ مع تجربةِ الاشتراكيةِ المشيدةِ في غضونِ قرنٍ ونصف. ذلك أنّه لا يُمكِنُ للخَدَمِ (الطبقات المستَعبَدة) أنْ يَتَمَنَّعوا بالقدرةِ الأيديولوجيةِ – العمليةِ في تَخَطّي أسيادِهم في أيِّ وقتٍ من الأوقات. فهكذا مَهارةٌ مفقودةٌ لديهم على الصعيدِ الوجوديّ. ولا يُمكِنُهم التمتُّع بالمهارةِ والكفاءة، إلا عند رفضِهم الخدمة. وحينَها يستحيلُ اعتبارهم خَدَماً. ولأجلِ إدراكٍ سليمٍ للنضالاتِ الاجتماعيةِ في عهدِ الحداثة، فإنّ القيامَ بتمييزٍ صحيحٍ بين الأنسجةِ الاحتكاريةِ وكلِّ مَن هو خارجَ أولئك الخَدَم، ومن ثمَّ التخندقَ والمقاومةَ والشروعَ بعملياتِ البناءِ الاجتماعيِّ بناءً على ذلك؛ إنما يتسُم بأهميةٍ مصيرية.

٣– بالمقدورِ إطلاقِ تسمياتٍ مختلفةٍ على المجتمعِ الجديدِ الذي سوف يُشادُ تجاه "المجتمعِ الرأسماليِّ" تأسيساً على التمييزَين المذكورَين أعلاه. المهمُّ هنا هو المضمون، لا الاسم. فكيفما بالمستطاعِ تسمية هذا المجتمعِ الجديدِ بالمجتمعِ الاشتراكيِّ الديمقراطيّ، فقد تَكُونُ تسميةُ المجتمعِ الديمقراطيِّ جيدةً أيضاً. بل وحتى بالوسعِ تسميته بالمجتمعِ الاقتصاديِّ من حيث معنى مناهَضةِ الرأسمالية. المهمُّ هو وجودُ اقتصادٍ وإنشاءٍ اجتماعيٍّ خارجَ هيمنةِ الاحتكارية. تعريفُ النشاطِ الاقتصاديِّ بالاقتصادِ السِّلَعيِّ المتنامي ارتباطاً بالسوق، ربما يَكُونُ صحيحاً نسبياً. إذ ثمةَ اقتصادُ قِيَمِ الاستخدامِ الضخُم إلى أقصاه، والذي لا يندرجُ في التصنيفِ السِّلَعيّ. وهذا هو القِسُم الواجبُ إدراكَه أصلاً من الاقتصادِ الاجتماعيّ. أما قيامُ الاقتصادِ السياسيِّ الرأسماليِّ (سنَفهُم ماهيتَه الحقيقيةَ بنحوٍ أفضل، فيما لو نَظَرنا إلى مُنظَّرِه) باختزالِ الاقتصادِ إلى النشاطاتِ التي تَدُرُّ الربحَ فحسب؛ فهو رياءٌ خُرافيٌّ يُحَرِّفُ ماهيةَ الاقتصادِ الحقيقية. أما تمييزاتٌ من قَبيلِ الاقتصادِ الرأسماليّ، الاقتصادِ القوميّ، اقتصادِ الدولة، الاقتصادِ التجاريِّ والماليِّ أو الصناعيّ، اقتصاد الزراعةِ أو المدينةِ أو القرية، والاقتصادِ

العالميِّ؛ فلا تَعكِسُ الحقيقةَ كثيراً. كما أنّ التمييزَ بين الاقتصادِ الخاصِّ والعامِّ (أعتقد أن تسمية العام هنا أفضل من الجماعي) أيضاً زائفٌ ومُصطنَع. أما القولُ بأنّ الاقتصادَ هو السوقُ وقيمةُ الاستخدام، فهو أدنى بكثير إلى التعريفِ السليم. فبينما كان الاقتصادُ الهادفُ إلى قيمةِ الاستخدامِ المعيارَ الوحيدَ الساريَ فيما قبلَ التاريخ، فإنّ الاقتصادَ الهادفَ إلى قيمةِ المقايضةِ في السوقِ يحظى بالرواجِ في السياقِ التاريخيِّ بالأغلب. أما تبضيعُ الحداثةِ الرأسماليةِ للغالبيةِ الساحقةِ من القِيَمِ الاجتماعية، فهو يَرمي إلى الاستغلالِ والربح، ويُعَدُّ ظاهرةً حديثةً ولكنها سرطانية. وتَشَتُّتُ المجتمعِ واتخاذُه حالةً فوضويةً ومتأزمةً باستمرار، إنما ينبُع من هذا الواقع. لقد تَعَرَّفَ النوعُ البشريُّ على اقتصادٍ متمحورٍ حولَ قيمةِ الاستخدامِ فقط على مدارِ مئاتِ الآلافِ من السنين.

امتَلَكَ مجتمعُ الشرقِ الأوسطِ فرصةَ ريادةِ كِلتا القيمَتَين الاقتصاديتَين فيما قبلَ التاريخِ وما بعدَه. لذا، فهو يُدركُ ما هو الاقتصاد. لكنَّ ما لاقى صعوبةً في فهمِه هو كَومةُ الكوارثِ التي أَبلاه بها مَصّاصُ الدماءِ المسمى بالرأسماليةِ تحت اسمِ الاقتصاد، والإباداتُ الاقتصاديةُ الحقيقية. فالحضورُ الرئيسيُّ للرأسماليةِ ليس شرطاً لا غنى عنه من أجلِ الحياةِ الاقتصادية، بل هو بلاءٌ وسرطانٌ مُسَلَّطَين عليها. وسيُفهِّم هذا الواقعُ أفضل، بمجردِ تحليلِ النشاطاتِ التي تَقومُ بها في ميادينِ النفطِ والغازِ والماءِ والمواصلات، والتي تَهدفُ إلى الربحِ وتُدَمِّرُ البيئةَ وتَخنقُ المجتمَعَ بالحروب. فضلاً عن أنّ تحويلَ ما يُناهِزُ نصفَ المجتمعِ إلى حشدٍ من العاطلين عن العملِ وبلا مِهنةٍ وجوّالين مهاجرين وبدونِ عائلة، يُسَلِّطُ الضوءَ على مدى ضخامةِ الكارثةِ بشكلٍ أفضل.

إذن، والحالُ هذه، فمناهَضةُ الرأسماليةِ تقتضي أولاً مناهَضةَ الاحتكارية. وهذا ما يقتضي بدورِه المجتمعيةَ الديمقراطيةَ والاشتراكيةَ (من الأصحِّ فهم هذه الكلمةِ على أنها المجموعاتية) والمناديةَ بالمساواةِ والحرية. المقصودُ هنا ليس إعادةَ اختراعِ المجتمعِ تحت ظلِّ هذه الصفات. فالمجتمعاتُ موجودةٌ وقائمةٌ منذ آلافِ السنين باعتبارِها مجموعات (الأُسرة، القبيلة، المذهب، العشيرة، والأمة). ما يَلزُم هنا هو تكييفُ الدفاعِ عن هذه المجموعاتِ التي تَحيا ضمن ظروفِ الحداثةِ الرأسمالية، وأَقلَمَتُه مع ظروفِ العصرانيةِ الديمقراطية، بل وإعادةُ إنشائِه إنْ تَطَلَّبَ الأمر. فخَيارُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ يحتوي بين طواياه على مجتمعِ المجموعاتِ الديمقراطيةِ المناهِضةِ للاحتكاريةِ والرأسمالية، وعلى المجتمعِ الاقتصاديِّ والمجتمعِ الاشتراكيِّ الديمقراطيّ. لِنُشِرْ ثانيةً إلى أنّ المُهِمَّ هنا هو وجودُها الجوهريّ، لا كَثْرَة الأسماء. وحَسْم ذلك يُعَدُّ أَوَّلَ أَولَوِيّاتِ برنامجِ العصرانيةِ الديمقراطية. ومجتمعاتُ الشرقِ الأوسطِ ليست غريبةً عن هذا الموقف. موضوعُ الحديثِ هنا هو تقديمُ الطبيعةِ الاجتماعيةِ، التي تَحياها منذ آلافِ السنين، إليها في صياغةِ تعبيرٍ علميّ، ومشاهدتُها نفسَها في مرآةِ العِلم، وإدارتُها ذاتَها بإرادةِ الحياةِ الحرة.

ب- اقتصاد الحداثة الديمقراطية البديل.

أساسُ البُعدِ الاقتصاديِّ والصناعيِّ للعصرانية الديمقراطية أيكولوجي. كيفما بالإمكان التفكير بالحداثةِ الرأسمالية ضمن إطارِ ثلاثةِ أبعادٍ هامة، فبالمقدور سريانِ الموقفِ نفسِه على العصرانية الديمقراطية أيضاً. فمقابلَ مجتمعِ الإنتاجِ الرأسمالي ومجتمعِ الصناعةِ ومجتمعِ الدولة القومية، التي يتم تَصَوُّرُها كمُتَقَطِّعاتٍ وماهياتٍ خاصةٍ أساسية بالنسبة للحداثة الرأسمالية؛ تَبرُزُ أبعادُ المجتمعِ الأخلاقيِّ والسياسي والمجتمعِ الأيكولوجي – الصناعيِّ والمجتمع الديمقراطيِّ الكونفدرالي للمقدمة في العصرانية الديمقراطية. هذا وبالمستطاع الإكثار من تفاصيلِ الأبعادِ بالنسبة لِكِلا النظامَين. إلا أنّ هذه الأبعادَ الثلاثيةَ قد تَفي بالمعنى من حيث تعريفهما بالخطوط العريضة. وقد كانت أبعادُ الحداثةِ الرأسمالية قد أُخضِعَت لتحليلاتٍ شاملة في الفصول السابقة. بينما بُذِلَت المساعي لإظهارِ العصرانية الديمقراطية من خلال سياقِ تَقَدُّمِها التاريخي وعناصرها الرئيسية ومقارنتها مع المدنية والحداثة الكلاسيكيتَين. لذا، فتقسيمُها إلى أبعادٍ أساسية، وتعريفُها عن كثبٍ أكثر

سوف يُعَزِّزُ السردَ والتعاطَي العملي لها. البديلُ ممكنٌ فقط بتطويرِها نظامَها تجاه الرأسماليةِ والصناعويةِ والدولةِ القومية، والتي تُشَكِّلُ دعائمَ الحداثةِ الثلاثية. هذا وبالمقدورِ اقتراحَ المجتمعيةِ الديمقراطيةِ والصناعةِ الأيكولوجيةِ والكونفدراليةِ الديمقراطيةِ تحت اسمِ العصرانيةِ الديمقراطية من حيثُ وصفِها مضادةً للنظام. كما أنّ التقاءَ القوى المضادةِ للنظامِ مع ميراثِ الحضارةِ الديمقراطيةِ ضمن إطارِ نظامٍ جديدٍ يُزيدُ من فرصةِ النصرِ والنجاح.

مِن المهمِّ تعريف الاقتصاد أولاً بشكلٍ سليم. كما يتحلى استيعابُ كونِ الاقتصاد السياسي أداةً هائلةً للتحريف والتعمية بأولويةٍ كُبرى في هذا المضمار. وبالأخص، فمصطلحُ "الاقتصاد الرأسمالي" ألعوبةٌ دعائيةٌ مَحضة، وسفسطةٌ فاسدة. ومثلما حَلَّلناها في المُجَلَّدَين السابقَين، فالرأسماليةُ ليست اقتصاداً، بل عدوٌّ لدودٌ للاقتصاد. إنها تنظيمٌ عِصاباتيٌّ (مافياوي) مُمَنهَجٌ (مُرتَكِزٌ إلى هيمنةِ ثقافةٍ أيديولوجيةٍ ومادية) يَعتَمد في جوهره على نهبِ وسلبِ القيم الاجتماعية (وليس فائض القيمة وحسب)، ويُحَوِّلُ وجهَ البسيطةِ إلى حالةٍ لا تُطاق (فيما عدا حفنةٌ من الفراعنة والنماردة) في سبيلِ ربحِ الاحتكار. فَرقُ هذه العصابةِ عن الأربعين حرامي والقراصنة هو تأمينُها شرعيةً أيديولوجيةً متعددةَ الجوانب، وتشكيلُها قِناعاً قانونيّاً ودَعاماتٍ سلطوية. حيث تَعمَلُ على إخفاءِ وجهها وجوهرها الحقيقيَّين من خلالِ هذه الأدوات. وتَعرضُ نفسَها على أنها الحقيقةُ بذاتِها عن طريقِ الكثير مما يُسمى بالقواعد والضوابط العلمية، وعلى رأسها الاقتصاد السياسي. حيث لا يُمكنها الاستمرار بوجودِها ولو ليومٍ واحدٍ فقط، لولا الدرعِ الهائلِ المنسوج من الأيديولوجية والعنف. وبِبُنيَتِها تلك تُمارِس القمعَ والاستغلالَ على أساسِ وجودِ المجتمعِ المتمثلِ في الأنشطةِ الاقتصاديةِ المتضَمِّنةِ بدورها للمعنى البيئي (شكل النشاط الأولي للمجتمع الأخلاقي والسياسي)، مُعيقةً بذلك تَطَوُّرَه من جهة، ومُحَوِّلةً إياه إلى مصدرٍ لسعادةِ ورفاهِ قِلَّةٍ قليلة من الجهة الثانية.

يتحلى تشخيصُ فرناند بروديل بأهميةٍ تعليميةٍ عظمى لدى تعريفه للاقتصاد، وتحديده لاحتياجاتِ الإنسان الضرورية كطابقٍ أرضيّ، وللنشاطاتِ السِّلَعِيَّةِ المتمحورةِ حول السوق الذي لا يتضمن الاحتكارَ ولا استغلالَ فارقِ الأسعار كطابقٍ أول يُعَيِّنُ الساحةَ الاقتصاديةَ الأساسية، بينما يُحَدِّدُ الطابقَ المتأسِّسَ على هذَين الطابقَين مُتَكَوِّناً من أجهزةِ الاحتكارِ واستغلالِ فارقِ الأسعار، ويَعتَبِرُه ساحةً أصليةً للرأسمالية لأنه مضادٌّ للسوق (يَجِدُ إيمانويل والرشتاين هذا التشخيصَ هاماً جداً). يتضحُ بكلِّ جلاء على هُدى هذا التعريف أنّ إصرارَ الليبراليةِ في النظرِ إلى الرأسمالية على أنها اقتصادُ السوق هو سفسطةٌ خالصة. فعلاقةُ الرأسماليةِ بالسوق لا يُمكن إلا أنْ تَكُونَ نظامَ لعبةٍ وحشيةٍ مُهَوِّلةٍ لا تتوانى عن لَعبِ شتى أنواعِ الطيش الجنوني، بدءاً مِن الاستيلاء على ربح الاحتكار بألاعيبِ الأسعار، وابتكارِ الحروب والأزمات في سبيل ذلك إنْ تَطَلَّبَ الأمر، وإخراج الاقتصاد برمته من كونه نشاطاً يُلَبّي الحاجات الضرورية، وجَعله ميادين تَدُرُّ الربح الأكثر (قانون الربح الأعظمي). نَقول إنها لعبة. أي، لعبةٌ باعتبارها نمطَ ممارسةٍ وهجومٍ واعتداءٍ مُعادٍ للحياة لدرجةِ انتزاعِه المجتمَعَ البشريَّ من أسبابِ وجودِه الأساسية.

كلُّ احتكاراتِ المدنية عموماً، والاحتكاراتُ الرأسماليةُ خصوصاً (الزراعة والتجارة والتمويل وأجهزةُ السلطةِ والدولة القومية)، هي العاملُ الأساسيُّ وراء جميعِ التحريفات والتضليلات الاقتصادية والأزمات الخانقة والقضايا والمجاعات والفقر المدقع والكوارث البيئية على مدى التاريخ. علاوةً على أنه، وبالتأسيس على هذا العامل تتنامى شتى أنواع التحولات الطبقية الاجتماعية – السياسية، السلطات، التمدنات المُفرِطة (وكافة الأمراض المستندة إليها)، التحريفات الأيديولوجية (جميع أنواع الدوغمائيات الدينية والميتافيزيقية والعلموية)، القبح والرذائل (تحريف الفن) والسيئات (غيابُ الأخلاق وسيادةُ الفساد). والحداثةُ الرأسماليةُ تُقَدِّم عدداً لا حصر له من الأمثلة بشأن هذه التشخيصات في غضون القرون الأربعة الأخيرة.

يَبلُغ الاقتصادُ معناه الحقيقيَّ في العصرانية الديمقراطية، ويُعَبِّر عن البنيةِ الممنهجةِ القَيِّمةِ التي تُبرِزُ قيمةَ الاستخدام (خاصية تلبيةِ الحاجاتِ الأهم) كحاجاتٍ أوليةٍ للطابق الأرضي، وقيمةَ المقايضة (مُعَدَّلات تَبادُل السلع) كاقتصادِ السوقِ الحقيقي. هكذا يَخرجُ الاقتصادُ من كونه ساحةً تُعَوَّلُ عليها حساباتُ الربح. ويتم الجزم بماهيةِ الأساليب وكيفيةِ استخدامِ الحاجاتِ الأساسيةِ بأفضل الأشكال إثماراً وعطاءً، دون التمخض عن التمايز الطبقي، ودون إلحاقِ الضرر بالأيكولوجيا؛ لِيَبلُغَ الاقتصادُ معناه الحقيقي من حيث كونه ساحةَ نشاطٍ اجتماعي. أي أنه يَكتَسِبُ معناه كشكل النشاط الأساسي الذي سيتنامى عليه المجتمعُ الأخلاقي والسياسي، وسيُطَوِّره أيضاً على السواء.

لَم تتخلَّصْ الحداثةُ بمفهومِها الاقتصاديِّ من وجهةِ النظر الطبقية (وجهة نظر البورجوازية في الهيمنة)، بما في ذلك الاقتصادُ السياسيُّ الماركسي أيضاً. حيث ظَلَّت في وضعِ إهمالٍ وحجبِ أرضيةِ المجتمع التاريخي برمته، من خلالِ ربط القيمةِ بعلاقةِ ثُنائيةِ العامِل – رب العمل. القيمةُ ثمرةٌ من ثمارِ المجتمع التاريخي. فَلنَدَعْ جانباً كونَ ربِّ العمل والعامِلِ المتنازِلِ يُؤَمِّنان هذه الثمرة، بل هما أساساً في مكانةِ نَهَّابيها. وبرهانُ ذلك جليٌّ بسطوع. فمن دونِ كدحِ المرأة المجاني، لا يمكن لربِّ عملٍ أو عاملٍ متنازِلٍ واحدٍ فقط أن يُشبِعَ بطنه أو إدارةَ حياته اليومية. هذا المثالُ لوحده يُظهِرُ بوضوحٍ تام وجهَ الرأسماليةِ اللااقتصادي. بَيْد أننا نَكشفُ بإسهاب عن استحالةِ وجودِ المدنية عموماً والحداثة الرسمية خصوصاً، دون وجودِ المجتمع التاريخي.

تحليلاتُ العلاقاتِ الاقتصادية التي جَرَّدَتها تقييماتُ الاقتصاد السياسيِّ الرأسمالي والتفسيراتُ الماركسية، إنما هي مَحفوفةٌ بالمخاطر الجَمّة. إذ لا يمكن للاقتصاد أنْ يَنحَصِر في ممارسةِ ربِّ العمل – العامِل بتاتاً. أنا شخصياً مرغَّم على تقييمِ ثنائيِّ ربِّ العمل – العامِل بأنهما لِصّان احتكاريان للاقتصادِ الذي هو ممارسةٌ ديمقراطيةٌ أساسيةٌ للطبيعةِ الاجتماعية (إذا ما أَدرَجنا عهدَي الكلان والقبيلة في ذلك، فسيكون من الأنسب تسميته بالنشاط الأولي للمجتمع الأخلاقي والسياسي). مَقصَدي من العامل هنا هو ذاك العامِل المتنازِل الذي يُمنَحُ باسمِ الأَجرِ جزءاً زهيداً مما سُلِب وسُرِقَ من بؤساءِ المجتمع الآخَرين، وخاصةً من رَبّاتِ البيوتِ والفتيات العامِلات بلا أَجر. فكيفما أنّ العبدَ والقِنَّ امتدادان لسيدهما وأفنديهما بالأرجح، كذلك، فالعامِلُ المتنازِل امتدادٌ لِرَبِّ العمل في كلِّ زمان. الشرطُ الأول للتحلي بالأخلاق والسياسة القويمَين، هو النظرُ بِعَينِ الشكِّ والريبة إلى الاستعبادِ والاستقنانِ والتحول العُمّالي، ومناهضته، وتطويرُ الممارسةِ والأيديولوجية تأسيساً على ذلك. فمثلما أنّ ثالوثَ السيد – الأفندي – رب العمل غيرُ جديرٍ بالثناءِ والمدح، فمن المحال بتاتاً إجلالَ ثالوثِ العبد – القن – العامل كشرائح اجتماعيةٍ فاضلة. أما الموقفُ الأصح، فهو التأسفُ على وضعِهم كشرائحِ المجتمعِ المنحطة، والعمل على تحريرهم بأسرعِ ما يمكن.

التكامُلُ الصناعيُّ والأيكولوجيُّ لِقِيَمِ الاستخدام والمقايضة أساسٌ في البُعدِ الاقتصادي للعصرانية الديمقراطية. فحدودُ الصناعة تستند إلى حدودِ الأيكولوجيا والاحتياجاتِ الأولية. أي، يستحيلُ تَخَطّيها لِهذَين الحَدَّين. والصناعةُ التي ستَظهَر للوسط في هذه الحالة هي صناعةٌ أيكولوجية. فالصناعةُ اللاأيكولوجية صناعةٌ لااقتصادية. الصناعةُ التي تَحَرَّرَت من قيودِها مع الأيكولوجيا لا تختلف البتة عن وحشٍ آلّي (يُبيدُ البيئةَ بأكلِها دون توقف). إلى جانب أنّ الصناعةَ المتحررَة من روابطها مع اقتصادِ الاحتياجاتِ الأولية لا قيمةَ لها عدا هدف الربح. من هنا، فالصناعةُ الأيكولوجيةُ بمثابةِ مبدأ أساسي مدعوم بهذه الحجج. إنه مبدأ أساسيٌّ ينبغي أنْ تَلتَزِم به جميعُ النشاطات الاقتصادية. في هكذا وضع تَجِدُ الممارسةُ الاقتصاديةُ معناها الحقيقي، وَيخلُو الميدانُ من الأرضية الاجتماعية للبطالة، الإنتاج الزائد أو الناقص، البلدان أو المناطق النامية أو المتقدمة، تَضادّ القرية والمدينة، الهُوَّات الطبقية، ومن الأزمات الاقتصادية والحروب.

البطالةُ حصيلةٌ خالصةٌ لانحرافِ البنية الاقتصادية الهادفة إلى الربح. لا مكانَ لهذا الانحراف في البُعد الاقتصادي للعصرانية الديمقراطية. ذلك أنّ البطالةَ وضعٌ اجتماعيٌّ هو الأكثر تنافياً مع الإنسانية.

زيادةُ أو نُقصانُ الإنتاجِ أيضاً ثمرةُ انحرافِ البنية الاقتصادية الهادفة إلى الربح. إذ لا معنى لِنُقصانِ الإنتاج، ولا لزيادته، ما دامت الاحتياجاتُ الضروريةُ عالقةً، والصناعةُ متناميةً لهذه الدرجة. إني مُرغَّم على التبيانِ بأهمية أنّ الإنتاجَ الناقصَ أو الزائدَ بِيَدِ الإنسان، فيما عدا شروط الطقس والطبيعية، يُعَبِّر عن وضعٍ خارجَ نطاقِ الإنسانية بقدرِ البطالة على الأقل.

كما أنّ مسألةَ البلدان والأقاليمِ النامية أو المتقدمة أيضاً تعبيرٌ آخَر عن وضعِ الخروجِ عن الإنسانية، والذي شَكَّلَه الاقتصادُ نفسُه الهادفُ إلى الربح. فهكذا يتم نثْر بذورِ شتى أنواع النزاعات فيما بين البلدان والأقاليم، مما يَفتَحُ الطريقَ أمام أزماتٍ وحروبٍ محليةٍ وقوميةٍ ودوليةٍ لا تنتهي ولا تهدأ. جليٌّ أنّ اقتصاداً مُسَخَّراً لخدمةِ المجتمعِ البشري لا يمكن البتةَ أنْ يؤديَ إلى هذه الأوضاع، أو يجب ألا يؤدي إليها.

هذا وإنّ تَحَوُّلَ علاقاتِ القرية – المدينة المتأسسةِ طيلةَ المجتمعِ التاريخي على التناغمِ وتقسيمِ العمل فيما بينهما إلى تناقضاتٍ متجذرةٍ تدريجياً، واختلالَ التوازنِ على حسابِ مجتمعِ القرية – الزراعة متعلقٌ أيضاً بإخضاعِ الاقتصادِ للترتيباتِ الهادفة إلى الربح. فتَخَلّي العلاقاتِ المعتمدةِ على التغذيةِ المتبادَلةِ بين المدينة والقرية، وبين الزراعةِ والحِرَفِ الحرةِ والصناعة عن مكانها لعلاقاتِ تصفية بعضِها البعض؛ إنما هو نتيجةٌ وخيمةٌ أخرى من نتائجِ قانونِ الربح الأعظمي. إذ وَلَجَت المدينةُ والصناعةُ مرحلةَ التعاظُمِ السرطانيّ، لدى الزجِّ بمجتمعِ القريةِ والزراعة على حافةِ الفناءِ والانتهاء، مما تُرِكَ المجتمُع التاريخيُّ بذاته – وليس الاقتصاد وحسب – وجهاً لوجه أمام الفناء.

إخضاعُ الاقتصادِ المعتمدِ على قانونِ الربح الأعظمي لمثلِ هذه التحريفات، قد جَلَبَ معه التحولَ الطبقيَّ والصراعات السياسية، وأدى إلى شتى أنواعِ الحروب المحلية والقومية والدولية. ساطِّع أنّ ما يَكمُنُ في أساسِ كل تلك السلبيات المعروضة في سرودِ المدنية وكأنها قَدَرُ البشرية، هو استعمارُ ونهبُ الاقتصاد من طرفِ النزعةِ الفردية والاحتكارية الرأسمالية المعادية للاقتصاد.

لا تَكتَفي العصرانيةُ الديمقراطية فقط بإنقاذِ الاقتصاد من هذه الميول المضادة له. فهي بشكلِ حياتِها المتميزةِ بالشروطِ الأكثر رُقياً، تتسُم بنظامٍ ممنهجٍ لا يَعترِفُ بالبطالةِ والبؤس القاهر، ولا يَترُكُ مجالاً للإنتاجِ الزائدِ أو الناقص، ويُخَفِّضُ الفوارقَ بين البلدان والمناطق النامية أو المتقدمة إلى حدودها الدنيا، ويُحَوِّلُ تناقضاتِ القريةِ – المدينة إلى علاقاتٍ مغذّيةٍ لبعضها البعض. وضمن منهجيتِها، لا يتم البلوغُ بالفوارقِ الاجتماعية والاقتصادية إلى أبعاد الاستغلال الطبقي، ولا تتجذَّر التطوراتُ الطبقية، ولا يتعاظَم الاستغلالُ الاقتصادي والتناقضاتُ الاجتماعية إلى أبعادِ التسبب في الأزمةِ والحرب. هذا ولا يَقتَصِرُ نظامُ العصرانيةِ الديمقراطية على عدم السماح بقيامِ الصناعويةِ والتمدن بابتلاعِ القريةِ والزراعةِ وحسب، بل ولا يَسمَح أيضاً باحتوائهما وهَضمِهما لنشاطاتِ المدينة والصناعة بأبعادها الحقيقية الممكن عيشُها. وآليةُ ذلك مُعطاةٌ ضمن أبعادِ العصرانية الديمقراطية الرئيسيةِ في هيئةٍ متكاملة. فجميعُ المجموعاتِ تتناوَلُ عناصرَ الأيكولوجيا والصناعةِ ضمن تكاملٍ مُتَّحِدٍ في نشاطاتها الاقتصادية ارتباطاً بالبُعدِ الأخلاقي والسياسي. إنها موثوقةٌ ببعضها بأواصر لا تُبتَر. هكذا لا يُترَكُ شيءٌ بين مخالِبِ النزعةِ الفردية والاحتكارية الجارِحة. حيث تتم مُراعاةُ الاقتصادِ الأيكولوجيِّ والصناعةِ الأيكولوجية في جميع النشاطات الاجتماعية. بناءً عليه، فإعادةُ إعمارِ البيئة، وإنعاش الزراعة، وتحويل القرية إلى ساحةِ حياةٍ تتميز بالبيئة الأسلم تُعَدُّ مشاريعاً قادرةً على إزالةِ كل ظواهر البطالة والفقر المدقع من الميدان بمفردها. البطالةُ مُناقِضةٌ لطبيعةِ الإنسان. ذلك أنّ بَني البشر المتسم بهذا الكم من الذكاءِ الراقي، لا يمكن بقاءَ فتياته عاطلاتٍ عن العمل إلا بِيَدِ العنفِ البشري، وهذا ما يحصل فعلاً. فالطبيعةُ التي لا يُعثُر فيها على نملةٍ واحدةٍ عاطلةٍ عن العمل، كيف لها أنْ تَترُكَ مخلوقَها الأرقى عاطلاً ويائساً؟ كيف للفقرِ أو الحرمان أنْ يَكُونَ قَدَراً في عصرِ الصناعةِ المعتمدةِ على التقنية، واللتَين هما إنجازان رائعان لممارسةِ الإنسان العملية؟

واضحٌ أنّ التحوُّلَ البنيوي الممنهج هو المطلوب. الواقُع التاريخي والراهنُ للعصرانية الديمقراطية يتسم بميزةِ عدم جعلِ الإنسان غريباً عن ممارسته وكدحه. والثورةُ الصناعيةُ انتصارٌ لأجلِ المجتمع واقتصاده كإحدى أعظم مراحل هذه الممارسة. القضيةُ تتجسدُ في تسخير

الحداثة الرأسمالية لهذا النصر الذي لا مثيل له لخدمةِ قانونها في الربح منذ بداياته، وبالتالي في زَجِّ المجتمعِ التاريخي إلى حافةِ الفناءِ بإنشائها نزعةً فرديةً واحتكاريةً لا ند لها (تجارياً، صناعياً، مالياً، سلطوياً، ودولةً قومية). من هنا، فالعصرانيةُ الديمقراطيةُ بأحدِ المعاني اسمٌ لثورةٍ ممنهجةٍ وبنيوية إزاءَ مفاهيم الحداثة المنحرفة وتطبيقاتها، بينما الصناعةُ الأيكولوجيةُ هي إحدى أبعادِ هذه الثورة الأكثر أساسية. هذه الحجة بِحَدِّ ذاتها برهانٌ قاطعٌ على مدى حياتية العصرانية الديمقراطية.

ولو أنه يتم عرضُ مُقَوِّماتِ الاقتصاد الكلاسيكي للحداثة الرسمية على أنها تتألف من الأسرة والشركات ذات البنية المُحترِفة، إلا أنها عناصر تَهدِفُ إلى الربح، وأيٌّ منها لا هَمَّ له سوى الربح. فرغَم عدم تَركِها ساحةً اقتصاديةً في أرجاءِ المعمورة إلا ودَسَّت فيها أَذرُعَها كالأخطبوط، لكنّ القضيةَ الوحيدَة التي تهتم بها هي كيفيةُ تحقيقِ الربح الأعظمي، لا غير. أما إجماليُّ حصيلةِ نشاطاتِ الشركات والوحدات الاقتصادية – أو بالأحرى الخارجة عن الاقتصاد – المرتكزة إلى قانونِ الربحِ الأعظمي، فيتمثَّلُ في بلوغِ البطالةِ أبعاداً عملاقة، تعاظُمِ الفقر وهُوَّةِ فرق الدخلِ كالتيهور. فبينما تَتَكَسَّرُ شوكةُ مئات الملايين من البشر العائمين في بحرِ المجاعة من جانب، تُترَكُ الطاقةُ الإنتاجيةُ الهائلةُ عاطلةً من الجانب الآخر، ويتم فتحُ المجالِ أمام أزماتِ الإنتاجِ الزائد أو الناقص، ودَفعُ الزراعةِ إلى الإفلاس، وإفناءُ مجتمع القرية. لذا، فعنصرُ الاقتصادِ الأساسيُّ للعصرانية الديمقراطية سيَكُون – بالطبع – ضد عناصرِ تلك الشركاتِ الهادفة إلى الربح.

الأساسُ الاقتصاديُّ للحضارةِ الديمقراطية على تناقضٍ دائمٍ مع احتكاراتِ رأسِ المال المَبنِيّةِ على الفائضِ الاجتماعي. فهو منفتحٌ بِحُرِّيّة على شتى أشكالِ النشاطاتِ الزراعية والتجاريةِ والصناعية، بشرطِ أخذِ الاحتياجاتِ الاجتماعيةِ الأساسيةِ والعناصرِ الأيكولوجيةِ بعينِ الحسبان في تَطَوُّرها. وهو يَعتَبِرُ المكاسبَ شرعيةً ما دامت خارجَ إطارِ الربحِ الاحتكاري. كما أنه ليس مضاداً للسوق، بل على العكس، هو اقتصادُ سوقٍ حرةٍ حقيقية، نظراً للوسطِ الحرِّ الذي يُوَفِّره. ولا ينكر دورَ المنافسةِ الخَلاّقة في السوق. ما يناهِضه هو أساليبُ الكسبِ بالمُضارَبة. أما المعيارُ في قضيةِ المُلكية، فهو العطاء. في حين أنّ دورَ الاحتكار كمُلكيةٍ يتناقضُ مع العطاءِ في كلِّ الأوقات. لا تتدرجُ المُلكيةُ الفردية المفرطة، ولا مُلكيةُ الدولة ضمن إطارِ الحضارةِ الديمقراطية. فالاقتصادُ في الطبيعةِ الاجتماعية قد مُورِس دوماً على شكلِ مجموعات. إذ لا توجدُ علاقةٌ للفرد أو الدولة بمفردِهما مع الاقتصاد، فيما خلا الاحتكار. وأشكالُ الاقتصاد التي يَكُونُ فيها الفردُ أو الدولةُ موضوعَ حديث، إما أنْ تتجهَ صوبَ الربح أو الإفلاسِ بالضرورة. بينما الاقتصادُ هو عملُ المجموعاتِ على الدوام. وهو الميدانُ الديمقراطيُّ الحقيقيُّ للمجتمع الأخلاقي والسياسي. الاقتصادُ ديمقراطية. والديمقراطيةُ ضروريةٌ للاقتصاد أكثر من غيره. وبهذا المعنى، لا يمكن تفسير الاقتصادِ كبنيةٍ تحتيةٍ أو فوقية. بل من الواقعيةِ أكثر تقييمه كممارسةٍ ديمقراطيةٍ أساسيةٍ أكثر بالنسبة للمجتمع.

لَطالما شَكَّلَ الاقتصادُ كموضوعٍ حساسٍ هَمّاً رئيسيّاً للمجتمعِ الأخلاقي والسياسي طيلةَ التاريخ. ففي طرفِ الأمر ثمة ظواهرٌ مُهَدِّدة للمجتمعِ بشكلٍ كليّ، كالقحطِ والفقر والمجاعة والموت. الربحُ أيضاً مثل الادخار، لم تَعتَرِفْ المجتمعاتُ بشرعيته في أيِّ وقت، بل نَظَرَت إليه دوماً كمصدرٍ للسيئات والرذائل والسرقات، فلَم تتوانَ عن مصادَرَتِه كلما سَنَحَت لها الفرصة. ذلك أنه ساطعٌ سطوعَ الشمس استحالةَ إنشاءِ الاقتصاد ارتباطاً بهدفٍ كهذا. فبالأصل، وكما تم الإيضاح، فالحديثُ عن الاقتصاد فيما يتعلق بنشاطٍ مضادٍّ للاقتصاد جوهرياً، هو التناقضُ بِعَينِه.

السبيلُ الوحيدُ للخلاصِ من هذا التناقض هو اقتصادُ المجموعات الأيكولوجية. فالآلافُ منها بمقدورها تنظيمَ ذاتها كمُكَوِّناتٍ اقتصادية حسب شروطِ المجتمعِ الأيكولوجّي. أما الأراضي المُفتَقِرَةُ لخاصيتها كوحدةٍ في الزراعة نتيجةَ اقتسامِها على التوالي بين العوائل، فإعادةُ تنظيمِها باتَت قضيةً مُلِحَّةً منذ زمنٍ بعيد، مع مُراعاةِ مبدأ الصناعةِ الأيكولوجية. وتأسيسُ المجموعاتِ الأيكولوجية في الزراعة هو أحدُ المبادئ الاقتصادية الأكثر أساساً في العصرانية الديمقراطية. وتأسيساً على ذلك، فَقَدَت مفاهيمُ الفلاحةِ المتبقية من القِنانةِ والعبودية

سَريانَها. كما أنّ المجموعاتِ الأيكولوجيةَ التي ستتحقق بتأسيس وحداتٍ زراعيةٍ وفق المكيال الأيكولوجي، تُشَكّلُ الأرضيةَ لعصرانيةِ القريةِ أيضاً. أي، بمستطاع القرية – أو القرية الحديثة – اكتسابَ وجودِها مجدَّداً كمُكَوِّناتٍ اقتصاديةٍ بالمعيارِ الأيكولوجي، نظراً لأنها مجموعاتٌ أيكولوجية. بينما عَرَّفتُ حقيقةَ المجتمعِ الصناعيِّ – الأيكولوجيِّ بأنه مؤلَّفٌ من الجماعاتِ الصناعيةِ – الأيكولوجيةِ التي يُغَذّي فيها مجتمعُ القريةِ الزراعيةِ ومجتمعُ المدينةِ الصناعيةِ بعضَهما بعضاً بما يتواءم مع الأيكولوجيا دون بُدّ.

علينا التبيان، وبكلّ إصرار، أنه ما مِن ممارسةٍ اجتماعيةٍ هي أخلاقيةٌ وسياسيةٌ بقدرِ الاقتصاد. وهو بتوصيفِه هذا لن يتخلصَ مِن إيجادِ معناه كموضوعٍ هو الأكثر أولويةً في السياسةِ الديمقراطية. عليه، فنظامُ الحضارةِ الديمقراطية المبنيُّ على اقتصادِ المجتمعِ التاريخيِّ الأكثر لُزوماً مِن الطبِّ ألفَ مرة لأجلِ سلامةِ وعافيةِ المجتمع، إنما يَعِدُ بثورةٍ حقيقيةٍ بقدرِ ما يُفَسَّر بمنوالٍ سليم.

وعن طريقِ عنصرِ الصناعةِ الأيكولوجيةِ واستخدامِه المثمرِ للصناعةِ داخلَ المجتمع، ستَدخلُ القضايا الاجتماعيةُ الثقيلةُ الوطأةِ على دربِ الحلّ، وفي مقدمتِها البطالة والفقر والمجاعة وغيرها من القضايا التي هي بمثابةِ حربٍ تَشُنُّها الحداثةُ تجاه المجتمع. ومن جانبٍ آخر، يمكن عن طريقه سدَّ الطريقِ أمَام الحربِ التي تَخوضُها الصناعويةُ ضد البيئة، لِيَتَحَقَّقَ بذلك السِّلْم فيما بين المجتمعِ والبيئة.

هذا وبالإمكان تشكيل مجموعاتٍ أيكولوجيةٍ شبيهة في المدن أيضاً. حيث يُنَظَّم الاقتصاد كجزءٍ من التكامُلِ العامِّ ضمن مخطط المدينة ذات المحور الأيكولوجي. وكيفما ينبغي عدم وجودِ البيروقراطية التي تَبتَلِع المدينة، فلا مكانَ أيضاً للاقتصادِ الذي يَبتَلِع المدينة. إذ تُنَظَّم النشاطاتُ الاقتصاديةُ بما يتوافقُ وطبيعةَ كلِّ مدينة، باعتبارها وحداتٍ بالحجمِ الأمثَل، بحيث لا تَهدِفُ إلى الربح، بل إلى إزالةِ البطالةِ والبؤسِ من الميدان. كما يمكن توزيع السكان على هذه الوحدات بما يتناسبُ وبُنيَتهم ومهاراتهم.

قد يَلُوحُ وكأننا نتحدثُ عن اقتصادٍ اشتراكيٍّ مخطَّط. لكنّ النموذج الذي تحدثنا عنه مختلف. فكيفما لا علاقةَ لهذا النموذجِ باقتصادٍ مركزيِّ التخطيط والتوجيه، فلا صلةَ له أيضاً بالشركات المتوحشةِ غيرِ الاقتصاديةِ والهادفةِ إلى الربح، والمُسَمّاة بالاقتصادية. بل هو بنيةٌ يُحَقِّقُ فيها المجتمعُ الأخلاقي والسياسي المحلي قراراتِه وممارساتِه. بالطبع، ثمة ضرورةٌ لوجودِ منسقيةٍ تُراعي الظروفَ المحليةَ والإقليميةَ وحتى الدوليةَ في كلِّ وقت. لكنّ هذا لا يَدحَضُ أو يفني كونَ القرارِ والممارسةِ ضمن مبادِ ةِ المجتمعِ المحلي. أُكَرِّرُ مجدَّداً أنّ الاقتصادَ ليس قضيةً تكنيكيةً معنيةً بالبنيةِ التحتية، بل، وبِحُكمِ كونه البنيةَ الوجوديةَ الأساسيةَ للمجتمعات، فهو نشاطٌ يتحقق بممارسةِ المجتمعِ برمته لآرائه ومداوَلاتِه وقراراتِه ونشاطاته التنظيمية. وقطعُ أواصرِ الإنسان مع الاقتصاد أساسٌ لجميعِ أشكالِ الاغتراب. ومثلما أنّ الحَؤولَ دون ذلك شرطٌ أولي، فالسبيلُ الوحيدُ إلى ذلك يَمُرُّ من تصيير الاقتصادِ مُلكاً لكافةِ المجموعات. يمكن تحوير القول: القيامةُ تَقُوم عندما "أَحَدُهم يأكل والآخَر يَنظُر"، إلى القول: القيامةُ تَقُوم عندما "أَحَدُهم يَعمَل، والآخَر يَجُوبُ بلا عمل". الاقتصادُ شرطٌ أساسيٌّ لوجودِ المجتمع، بحيث يقتضي تنظيمَه وفقَ محورِ المجموعات، وبموجبِ أسسِ الأيكولوجيا والمردودية بكل تأكيد. وفيما خَلا ذلك، لا أحَد سوى المجتمع أو المجموعات يَحُقُّ له امتلاك أو إلغاء حقِّ الوجودِ هذا. والمُكَوِّناتُ مُرغَمةٌ على الامتثالِ لهذه المبادئ الأساسية، تجاريةً كانت أم صناعيةً أم زراعية، بل وحتى لو كانت مالية، بشرطِ أداءِ دورِها كوسيطٍ فحسب. ينبغي تَوَفُّر هذه المبادئ في أساسِ معملٍ ضخمٍ أو أساسِ وحدةٍ قرويةٍ – زراعيةٍ على السواء.

تَخسَرُ مُلكيةُ المُكَوِّناتِ الاقتصاديةِ أهميتَها في العصرانيةِ الديمقراطية، وتبقى في المرتبةِ الثانية. بالطبع، ستَبقى مُلكيةُ المجموعات التي تتصرف بما يتناسب والمبادئ. فلا مُلكيةُ الأسرة، ولا مُلكيةُ الدولة يمكنهما تلبيةَ متطلباتِ الاقتصاد العصري. ذلك أن مُلكيةَ الدولةِ والأسرة المتبقيةَ من الهرمية، باتت عاجزةً عن الاستمرارِ بوجودها حتى في الحداثةِ الرأسمالية. بل وحتى الشركاتُ تَدخُلُ تدريجياً في المُلكيةِ الجماعيةِ للعاملين فيها بسبب إرغاماتِ الحقائقِ الاقتصادية. مع ذلك، يتوجب عدم الفصل بخطوطٍ عريضةٍ بين معايير المُلكية. فمثلما

يَحيا نظاما الحضارة والمدنية بشكلٍ متداخل، فأنظمةُ المُلكيةِ أيضاً ستُحافِظُ على تَداخُلِها مدةً طويلةً من الزمن. وكيفما أن مُلكيةَ الأسرة تَصونُ وجودَها ضمن المُلكيةِ الجماعية، فوجودُ الدولةِ أيضاً سيُحافِظُ على تأثيرِها وحِصّتها. المهم هو قابليةُ الانفتاح لمعاييرِ المُلكيةِ المَرِنةِ القادرة على أنْ تَكُون جواباً لمتطلباتِ البيئة والإنتاجية والبطالة. ذلك أنّ كلَّ عملٍ يَخدُم وجودَ الفردِ وحريتَه ورفاهَه وجمالَه هو عملٌ قَيِّم وثَمين، حتى لو كان مُلكية. لكن، وبما أنه يستحيل نشوء هذه القيم بلا مجموعة، فالأصحُّ والأنسبُ هو حلُّ القضايا ضمن الحدودِ المُثلى. العصرانيةُ الديمقراطيةُ مُخَوَّلَةٌ لأداءِ دورِها بنجاحٍ مظفّر في هذا الموضوعِ أيضاً بِمُلكيتِها الجماعيةِ التي لم تَفقُد وجودَها الكومونالي على مر التاريخ، وذلك بعد مَوضَعَتِها مُجدَّداً ضمن الشروط العصرية تأسيساً على المجتمعِ الأخلاقي والسياسي.

ج- المجتمع الصناعي الصديق للبيئة ضد الصناعوية.

لَم يَنحَصِرْ تطبيقُ الحاكميةِ الصناعيةِ على الاقتصاد، الذي أناطَته الحداثةُ الرأسماليةُ بالثورةِ الصناعية، بالهيمنةِ الاقتصاديةِ فحسب، بل ولها تداعياتُها الهامةُ على الاحتكاريةِ الأيديولوجيةِ واحتكاريةِ السلطةِ أيضاً. وبمعنى آخر، فالاقتصارُ على تحليلِ الصناعويةِ بأنها منطقٌ تكنولوجيٌّ بالمعنى الضيق، إنما يؤدي إلى أخطاءٍ أساسيةٍ جادة، مثلما اختزالُ الرأسماليةِ إلى الاقتصادِ فقط. فالوظيفةُ التي أناطَتها الرأسماليةُ بالصناعوية، إنما تُقَوِّضُ المجتمَعَ الاقتصاديَّ عموماً ومجتمَعَ الزراعةِ – القريةِ على وجهِ الخصوص. وتتحولُ الصناعويةُ في هذا المضمارِ إلى ممارسةٍ عمليةٍ بوصفِها احتكاراً أيديولوجياً واحتكارَ سلطة. وكلما تَقَوَّضَ وانهارَ المجتمعُ الاقتصاديّ، كلما بدأَ قانون الرأسماليةِ في الربحِ الأعظميِّ بالعَمَل. وهذا ما يتطورُ بدورِه بالتداخلِ مع احتكاريةِ الدولةِ القومية. من هنا، لا مفرَّ من ارتكابِ الأخطاءِ الأساسيةِ ونشوءِ النواقصِ في السياسةِ العمليةِ وباسمِ علمِ الاجتماع، ما لَم يُصَغْ تحليلُ الرأسماليةِ تأسيساً على دعاماتِ الحداثةِ الثلاث.

نتائجُ الدمارِ والانحلالِ الناجمَين عن ولوجِ المجتمعِ البشريِّ واقتصادِه تحت ظلِّ هيمنةِ الصناعويةِ بموجبِ قانونِ الربحِ الأعظميّ، قد تَبَدَّت كفايةً عبر ممارساتِ القرنَين الأخيرَين. والدمارُ الناجُم عن الاحتباسِ الحراريِّ الكونيِّ لوحده، يُشَكِّلُ نتيجةً تُشَخَّصُ علمياً مع مرورِ كلِّ عامٍ بأنّها تُقَرِّبُ موعدَ القيامةِ أكثر فأكثر. فعيونُ العقليةِ العمياء بسببِ فاشيةِ الصناعوية، عاجزةٌ عن رؤيةِ البنيةِ الأيكولوجيةِ التي لا غنى عنها للمجتمعِ ونسيجِه الاقتصاديّ، وعن إدراكِ معنى هذه البنية. ما هو أخطرُ من عنفِ السلطة، هو الحِراكُ وفق حساباتِ تأمينِ سيرورةِ قانونِ الربحِ الأعظميّ في تطبيقِ الصناعويةِ على الحياةِ الاقتصاديةِ وكافةِ الأنسجةِ الاجتماعية (وبالمقدور تسميتها بالميادين أو المؤسسات الاجتماعية).

تَحمِلُ الصناعويةُ ضمنياً معنى تطبيقِ القواعدِ والمبادئِ النظريةِ والعمليةِ للفيزياءِ والكيمياءِ والبيولوجيا على المجتمع، وبالأخصِّ على بنيتِه الاقتصادية. وهذا ما يَجلبُ بدورِه دحضَ ورفضَ الطبيعةِ الاجتماعيةِ المختلفةِ كثيراً عن ذلك. فالطبيعةُ الاجتماعيةُ لا تُطيقُ حَملَ نظامٍ مُنجَرٍّ دوماً وراءَ الربحِ الأعظميِّ على كاهلِها مدةً طويلة. ونخصُّ بالذكرِ أنّ الاستخدامَ الطويلَ الأَمَدِ لقواعدِ الطبيعةِ الموضوعيةِ الشيئانيةِ يعني الخروجَ من كينونةِ المجتمع. والفرديةُ الرأسماليةُ تُؤَيِّدُ صحةَ هذه الحقيقة. ذلك أنّ آليةَ عملِ قواعدِ الطبيعةِ الاجتماعيةِ خاصةٌ بها. حيث تَعمَلُ أخلاقياً وسياسياً. بينما السلوكُ الصناعويُّ مُرغِّم على تصفيةِ الآليةِ الأخلاقيةِ والسياسيةِ عاجلاً أم آجلاً. البطالةُ التي في الاقتصادِ مسؤولةٌ عن الهُوَّةِ بين الأزمةِ والواردات. والعواملُ الأوليةُ المُوَلِّدةُ للأيكولوجيا تَنبُع من واقعِ الصناعويةِ ذاك المُعَرَّفِ باختصار. إذ لا يُمكِنُ لمجتمعِ العصرِ الصناعيِّ الاستمرارَ بحياتِه، دون تطويرِ أيكولوجيتِه في جميعِ الميادين. فكيفما أنّ الدساتيرَ الديمقراطيةَ تَهدفُ إلى تحجيمِ اللوياثان (وحش الدولة القومية)، فما سيُحَجِّم وحشَ الصناعويةِ أيضاً هو الأيكولوجيا. يتوجبُ الإدراكَ على أحسنِ وجهٍ أنّ حياةَ جميعِ الكائناتِ الحية، بما فيها النوعُ البشريّ، كانت في مرحلةِ ما قبلَ العصرِ الصناعيِّ أيكولوجيةً مشحونةً بالوعيِ الفطريِّ الغرائزيّ

(الذكاء العاطفّي الأكثر حِدةً وحسماً). إذ يستحيلُ على أيِّ كائنٍ حيٍّ غيرِ أيكولوجيٍّ الخلاص من الزوالِ والفناء. ولا ريبَ أنّ لكلِّ كائنٍ حيٍّ ذكاءٌ أيكولوجيٌّ خاصٌّ به. هذا وبالإمكان تقييم الصناعويةِ أيضاً على أنها العصرُ المتمردُ على الحياةِ الأيكولوجية. أما التمردُ على الأيكولوجيا، فهو سَيرٌ نحو القيامة. والمَحشُر الذي نَبَّأتبه الأديانُ قبل زمنٍ غابر، معنيٌّ جوهرياً بخروجِ المجتمعاتِ من كونِها أيكولوجية.

يتميزُ مجتمُع الشرقِ الأوسطِ بدورٍ طليعيٍّ في تكييفِ ذاتِه مع الحياةِ الأيكولوجية. فقِصّةُ آدام وحواء وقصةُ نوح تُنَبِّئان بالكوارثِ الأيكولوجية. تؤدي الحياُة الأيكولوجيةُ دوراً رئيسياً في ثقافةِ الأنبياء. فاعتبارُ الأنبياءِ للحياةِ الخارجةِ من كونِها أيكولوجيةً بأنها المحشُر واللعنةُ وفرعون ونمرود، يُعَدُّ قاعدةً اجتماعيةً أساسيةً ينبغي أنْ تَكُونَ ساريةً الآن أيضاً. فمن دونِ هذه القواعدِ تَغدو إمكانيةُ سيرورةِ المجتمعاتِ في خطر. وعدُم بلوغِ التقنيةِ الصناعيةِ إلى مستوى الصناعويةِ في المجتمعِ الاقتصاديِّ الشرقِ أوسطيّ، رغَم استِخدامِها منذ آلافِ السنين، إنما هو متعلقٌ بالثقافةِ المعنويةِ للمنطقةِ وبِبُنيتِها الأخلاقية. إذ اعتُبِرَ التمردُ على الطبيعةِ مساوياً للتمردِ على الرب. بينما التمردُ على الطبيعةِ والتحكُم بها يُعَدُّ في الثقافةِ الغربيةِ مبدأً انطلاقةِ فلسفاتِها (فلسفة ديكارت). أما في المجتمعِ الشرقيّ، فالتناغُم والتأقلُم مع الطبيعةِ هو المبدأُ الأولّي. إنّ التمردَ على الطبيعةِ وعدَم التخلي عن التحكمِ بها، هو جوهرُ تصاعدِ الحداثةِ الرأسمالية. وهو في المرحلةِ الحاليةِ يعني بلوغَ الحياةِ الاجتماعيةِ منذ الآن مشارِفَ استحالةِ سيرورتِها في جميعِ الميادين.

بناءً عليه، فالتقاليدُ الاجتماعيةُ الشرقُ أوسطية متيقظةٌ ومتناغمةٌ مع الأيكولوجيا. والمَهَمَّةُ التي يجبُ القيَام بها، هي مواجهةُ مواقفِ الرأسماليةِ والصناعويةِ الغازيةِ والمُبيدةِ والاحتلاليةِ بإعادةِ إنشاءِ المجتمعِ الأيكولوجيّ. السلاحُ الأوليُّ للعصرانيةِ الديمقراطية، هو اتخاذُها الاقتصادَ والمجتمَع ذا الجوهرِ الأيكولوجيِّ أساساً لها. بينما الدورُ التاريخيُّ للصناعويةِ في الشرقِ الأوسط، هو تفكيكُ والقضاءُ على المجتمعِ الزراعيِّ التقليديِّ المُعَمِّرِ عشرَةِ آلافِ سنة. فمجتمُع الزراعةِ – القريةِ الذي كان يُشَكِّلُ مع اقتصاده الجزءَ الأُمَّ من الاقتصادِ والمجتمعِ حتى قبلَ خمسين عاماً من الآن، بات مع التوجهِ صوبَ راهننا مُعَرَّضاً للتفكك والانحلالِ سريعاً، مُنجَرّاً نحو الإفلاسِ والبطالة، مُغرَقاً بالديون، ومُرغَماً على الهجرة. أما التفكيكُ والتهجيرُ والتصفية، فيَعودُ إلى العداءِ المَكنونِ تجاه هذا المجتمع. ذلك أنه، ومن دونِ بعثرةٍ وتشتيتِ مجتمعِ الزراعةِ – القرية، يستحيلُ تكرار النجاحاتِ الرأسماليةِ العالميةِ المتحققةِ في أصقاعِ العالَمِ الأخرى، مثلما ستصبحُ مضطرةً للدخولِ في خطرٍ يُهَدِّدُها، مثلما يُعاشُ منذ الآن (الخوفُ من المجتمعِ الإسلاميّ، ذُعرُ الإسلام).

تلعبُ الصناعويةُ دوراً رئيسياً في حروبِ الإمبرياليةِ في الشرقِ الأوسط وفي هيمنةِ الحداثةِ الرأسماليةِ ضمنه. فالصراعُ على المياهِ والنفطِ نموذجيةٌ في هذا الشأن. وستُضاعَفُ كثافةُ حروبِ المياهِ مستقبلاً. كما أنّ التحولَ ذا الأساسِ الرأسماليِّ في تفعيلِ الأراضي وتوظيفِها ميدانُ حربٍ أساسيةٍ أخرى سوف تَنشُب. إذ ينبغي فهَم فَصلِ القرويِّ عن الأرضِ على أنه حرب. فغايةُ الحداثةِ الرأسماليةِ من الغزوِ خلالَ القرنَين الأخيرَين، هي وضعُ نهايةٍ لوجودِ ثقافةِ الحياةِ التي كَوَّنَها المجتمعُ الزراعيّ، الذي يُشَكِّلُ النهرَ الأمَّ والجزءَ الأساسيَّ من البشريةِ على مدارِ خمسةِ عشرِ ألفِ سنة. هذا ويجب البحثَ عن الإبادةِ الثقافيةِ ضمن هذا الواقع. فالدفاعُ عن المجتمعِ يعني صَونَ وحمايةَ ثقافةَ الحياةِ العظيمةَ تلك، ودَمقَرطَتَها ونيلَ حريتِها تجاه إبادةِ الحداثةِ لها. ولدى تفسيرِ تاريخِ المدنيةِ على أنه حروبٌ احتكارية، فستُستَوعَبُ بنحوٍ أفضل أهميةُ صَونِ القبائلِ والجماعاتِ الدينيةِ لوجودِها بصفتِها أشكالَ القوةِ الأساسيةَ في الحضارةِ الديمقراطية. كما واضحٌ جلياً أنه عند إضفاءِ المعاني على تاريخِ المدنيةِ بهكذا دياليكتيك، فستُصاغُ تحليلاتٌ سديدةٌ أكثر بصددِ الصراعاتِ الدائرةِ حالياً. وسيُلاحَظُ أنّ الشيءَ المسمى بالحروبِ العشائريةِ والمذهبيةِ يعني حمايةَ المجتمعِ لوجودِه وهويتِه، ولو بمنوالٍ مُحَرَّف. النتيجةُ التي يجب استخلاصها من هذا السردِ المُعَقَّد، هي إدراكُ كونِ اللوياثانِ الحقيقيِّ هو الصناعويةُ المَعروضةُ على أنها الوسيلةُ المُحَبَّذَةُ والأفضل للخلاص.

العنصران الأيكولوجيان الأساسيان اللذان يَخطران بالبالِ لدى ذِكرِ مجتمعاتِ ومدنياتِ وحضاراتِ الشرقِ الأوسط، هما سلسلةُ جبالِ طوروس – زاغروس ونظامُ أنهُرِ النيل – الفرات – دجلة – البنجاب. والمجتمعُ الذي غَذّاه هذان النظامان، يَمُرُّ الآن بأكثرِ مراحلِه مأساةً. فلَطالما قَدَّمَت القوميةُ والدينويةُ والشيوعيةُ المشيدةُ نفسَها على أنها المُنقِذ. لكنّ النتيجةَ البارزَة للعيان تُضاهي ما في السابقِ سوءاً بأضعافٍ مضاعَفة. إذ لا مَهربَ من ظهورِ النتيجةِ بهذا الشكل، ما دامَ التحليلُ خاطئاً. فهذه الأيديولوجياتُ الاحتكاريةُ التي لا تُجانِبُ مصطلَحَ الحداثةِ الرأسمالية، ككلياتيةٍ متكاملةٍ أم كـ"فترةٍ بنيوية"، عندما يأتي الدورُ على الصناعوية، فإنها تَسجُدُ أمامَها بخشوع، وكأنها التَقَت معاً عند إلهِها المشتَرَك. إنّ الأيديولوجياتُ المذكورةُ تَعبُدُ الصناعويةَ وكلُّها إيمانٌ بأنها ستَفتَحُ لها بابَ الجنة (ثاني أعظمِ صفةٍ للإلهِ الدُّنيَويِّ بَعدَ الدولةِ القوميةِ هي الصناعوية). ومِن وضعِ الفوضى الذي تَحياه أُمَّةُ هذا الإلهِ الدُّنيَويِّ الجديد، بوسعِنا الاستنباط بالأكثرِ مدى استحالةِ العيشِ الصائبِ لحياةٍ مُؤَسَّسةٍ بشكلٍ خاطئ. ودونَ أيِّ تردد، بالمقدورِ القول أنّ هذا الإلَه أكثرُ جُوراً وتَعَسُّفاً بكثيرٍ من جميعِ آلهةِ العصورِ المنصرمة. كما وبالإمكانِ تفسيرِ إنهاءِ ثقافةِ حياةٍ رادَت البشريةَ حقبةَ ناهَزَت الخمسةَ عشَرَ ألفِ سنة، على أنه ضربٌ من المحشر. والعصرانيةُ الديمقراطيةُ مُلزَمةٌ بالنظرِ من هذا المنظورِ التاريخيّ، لدى تَخَطّيها للحداثةِ الرأسماليةِ المتصاعدةِ كأطروحةٍ مضادةٍ لها. وبوصفِها حاضرَ هذا التاريخ، فهي مُكَلَّفةٌ بامتلاكِ التعبيرِ العلميِّ والبنيةِ التنظيميةِ بأكملِها لعمليةِ البناءِ بنحوٍ حرٍّ وديمقراطيٍّ ومفعمٍ بالمساواة.

لقد بدأَ الشروعُ بتشييدِ صرحِ الاتحادِ الأوروبيّ، حصيلةَ الدروسِ المُستَخلَصةِ من إحصائياتِ الحروبِ وعملياتِ الدمارِ المُعاشةِ في فترةِ ثلاثةِ قرونٍ بحالِها من تَصَلُّبِ نظامِ واستيفاليا (أول نواةٍ لتوازنِ الدولةِ القومية)، الذي أُعِدَّ عامَ 1648 كحلٍّ لوضعِ الفوضى البارزةِ للوسطِ بعدَ الحروبِ المذهبيةِ المُروِّعة، التي تُضارِعُ ما شَهِدَه التاريخُ البشريُّ برمتِه منها أضعافاً مضاعفة. فكيفما تَطَوَّرَ نظامُ واستيفاليا كأطروحةٍ مضادةٍ للحروبِ المذهبية، فنظامُ الاتحادِ الأوروبيِّ أيضاً تَطَوَّرَ كأطروحةٍ مضادةٍ لنظامِ واستيفاليا بصددِ الدولةِ القومية، والذي سعى إلى تغييرِ تَصَلُّبِه بالإصلاح، لا بالثورة. أما الخلاصُ بانطلاقةٍ إصلاحيةٍ من فاشيةِ الدولةِ القوميةِ التي بَلَغَت أَوجَها في الحربِ العالميةِ الثانيةِ وانتَهَت إلى الإبادة، فهو اسمٌ لإعادةِ إنشاءِ الذاتِ في هيئةِ قانونِ حقوقِ الإنسانِ ومجموعةِ الدولِ القوميةِ الديمقراطية. لكن، ولأنه بدأَ بانطلاقتِه من أرضيةٍ خاطئة، فهو عاجزٌ عن تحقيقِ التعمقِ في أهدافِه، بل وعن تشكيلِ كونفدراليةٍ رَخوةٍ للغاية. وسببُ ذلك يُعزى إلى كونِه انطلقَ في دربِه من عقليةٍ صناعيةٍ بحتة مِن قبيلِ "منظمة الفحم والصلب ". إذ يستحيلُ إنشاءُ مجتمعٍ حرٍّ مفعمٍ بالمساواةِ بالالتفافِ حولَ هكذا اتحادٍ ووفقَ إطارِ أهدافِ حقوقِ الإنسانِ والدولةِ القوميةِ الديمقراطية. المهمُّ هنا هو شعورُ الحداثةِ الرأسماليةِ بالحاجةِ لتمريرِ نفسِها من الإصلاحِ في وطنِها الأُم. ومع ذلك، فولوجُها في سياقِ إصلاحِ الاتحادِ الأوروبيّ، بَعدَ خَوضِها تجربةَ استحالةِ قيادتِها للنظامِ العالميِّ ببُنيةِ الهيمنةِ القديمةِ الصارمة، يُعتَبَر حَدَثاً سيَكُونُ له تأثيرُه المُعَيِّنُ على النظام. أما عدمُ إبداءِ أيةِ قوةٍ حداثويةٍ – فيما خَلا الاتحادِ الأوروبيِّ – المهارَةِ أو القدرَةِ على الشعورِ بالحاجةِ إلى إطراءِ الإصلاحِ على ذاتِها جوهرياً، فيَنبَثِقُ من شكلِ الهيمنةِ الصارمِ والمتصلب. يَلوحُ أنْ لا خَيارَ أمامَ قوى الحداثةِ الأخرى سوى اقتفاءِ أثرِ الاتحادِ الأوروبيّ، ما دامَت تابعةً لدعاماتِ النظامِ القائمِ الأساسية.

بناءً عليه، فانتظارُ التَحَوُّلِ الإصلاحيِّ من الحداثةِ الرأسماليةِ الساعيةِ لإنشاءِ ذاتِها في الشرقِ الأوسطِ طيلةَ قرنَين من الزمن، يَبدو أمراً غيرَ واقعيّ. قد تَشهَدُ إمكانيةَ الإصلاحِ ضمنَ التحالفِ مع الاتحادِ الأوروبيّ. وفي هذه الحالةِ سيتجذَّرُ باستمرارٍ وضعُ المنطقةِ المتأزِمِ والفوضويّ. والواقعُ اليوميُّ القائمُ يُؤَكِّدُ صحةَ هذا الحُكم. ولهذا السببِ بالذات، يُعَدُّ تجاوُزُ نظامِ الاتحادِ الأوروبيِّ شرطاً لا بدَّ منه لأجلِ الإصلاح. فلا الجريانُ التاريخيُّ للشرقِ الأوسط، ولا شروطُه الاجتماعيةُ المرحليةُ مساعِدةٌ لأجلِ إصلاحاتٍ من نوعِ الاتحادِ الأوروبيّ. والبحثُ عن سُبُلٍ جديدة، يتأتى من هذا الواقع. لقد شَدَّدنا مَرّاتٍ عديدةً أنّ الإسلامَ الراديكاليَّ والجمهوريةَ الإسلاميةَ وبُحوثُ الجماعاتِ لا

هَمَّ لهم – نظرياً أم عملياً – بتجاوُزِ الحداثةِ الرأسمالية. فالحدُّ الأقصى من برنامجِهم يتمثلُ في حداثةٍ رأسماليةٍ ذاتِ طلاءٍ إسلامّي. أي أنّ الصَيرورةَ صوبَ سَلَفيةِ الإسلامِ الجديدة، أو صوبَ البروتستانتية (الكالفينية)، لا همَّ لها سوى الاستيلاء على الدولةِ والمجتمع بالتأسيسِ على ذلك. وما عَجزَ العلمانيون عن النجاحِ التامِّ فيما رغبوا القيامَ به عبر القوميةِ التي هي دينُهم الدُنيَوِيّ، إنما يَجهدون لإكمالِه بالقناعِ الإسلامّي. أي أنّ جوهرَهم نفسُه، ألا وهو الحداثةُ الرأسمالية.

أما الاشتراكيةُ المشيدةُ بوصفِها الجناحَ اليساريَّ للعلمانية، فلا مشكلة لديها أصلاً باسمِ التضادِّ مع الحداثة. فكلُّ ما تَودُّ النجاحَ فيه هو إحلالُ رأسماليةِ الدولةِ مَحَلَّ الرأسماليةِ الليبرالية. أما نتيجةُ ذلك، فكانت إنشاءَ حداثةٍ أفظَعَ تَعَسُّفاً ودماراً من الرأسماليةِ الليبرالية.

إذن، والحالُ هذه، فتطويرُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الشرقِ الأوسطِ كأطروحةٍ مضادةٍ تجاه الحداثةِ الرأسمالية، إنما يتصدرُ لائحةَ الاحتمالاتِ السوايةِ في سبيلِ تجاوُزِ وضعِ الأزمةِ والفوضى المتجذرتَين طردياً مع مرورِ الأيام. والظروفُ التاريخيةُ والاجتماعيةُ تُضاعِفُ من فرصةِ تَحَقُّقِ هذا الاحتمال. من هنا، فالشعارُ الأوليُّ الذي يُمكِنُ تبيانُه بشأنِ الظروفِ العَينِيّةِ المُعاشةِ هو: "إما الأزمةُ والفوضى المستمرتَين، أو العصرانية الديمقراطية". وأهمُّ درسٍ سيُستَخلَصُ من تجربةِ الاتحادِ الأوروبيّ، هو التماسُ المجتمعِ الاقتصاديِّ حلقةَ انطلاقةٍ إصلاحيةٍ جذرية. وبالمسافةِ التي ستُقطَعُ انطلاقاً من ذلك، ستَغدو الإنشاءاتُ الاجتماعيةُ والسياسيةُ الأخرى ممكنة. وإذ ما وَضَعنا نُصبَ العينِ أنّ الفولاذَ والفحَم أداتان أساسيتان بيَدِ الصناعوية، فسنستطيعُ الإدراكَ بنحوٍ أفضل مدى تناقُضِها مع المجتمعِ الأيكولوجيّ. وهذا هو السببُ البنيويُّ الذي يُعيقُ وصولَ الاتحادِ الأوروبيِّ إلى المجتمعِ الأيكولوجيّ. ذلك أنّ المجموعاتِ المُنشَأة على خلفيةِ الفولاذِ والفحمِ مُناهضةٌ للأيكولوجيا. وهذا ما مفادُه أنّ إجراءَ الإصلاحِ في النظامِ لا يَكفي لوحدِه. هذا إنْ كان الهدفُ هو المجتمُع الأيكولوجيُّ بالطبع!!

قد تَكُونُ فرصةُ التطورِ في الشرقِ الأوسطِ ممكنة، إذ ما أُلقِيَت خطوةٌ ملموسةٌ ومرحليةٌ بشأنِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ اعتماداً على الظروفِ التاريخيةِ والاجتماعيةِ للمنطقة. ومُلاقاةُ استنساخاتِ الحداثةِ الصعوبةَ في الرسوخِ فيها خلالَ القرنَين الأخيرَين، إنما تؤيدُ صحةَ هذا الحُكم. وتُعَدُّ الأجواءُ الأيكولوجيةُ التي تَبرعَم فيها المجتمُع النيوليتيُّ وأطروحتُه المضادةُ للمدنيةِ بمثابةِ حقلٍ للحضارةِ الديمقراطيةِ وعصرانيتِها. فأراضي المدنيةِ المركزيةِ المتصاعدةِ على طولِ خمسةِ آلافِ عامٍ في أوديةِ أَنهُرِ النيلِ ودجلة والفراتِ والبنجاب، هي مراكزُ الأزمةِ الإقليميةِ الراهنة. والدولُ القوميةُ المُشَيَّدةُ في غضونِ القرنَين الأخيرَين كأكثرِ دعاماتِ الحداثةِ الرأسماليةِ تَصَلُّباً وتَعَصُّباً، إنما هي مؤثِّرٌ أساسيٌّ في هذه الأزمة. ونظراً لافتقارِ هذه الدولِ للمهارةِ في الشروعِ بالإصلاحِ والحذوِ حذوَ الاتحادِ الأوروبيّ، فإنّ الأزمةَ والفواصلَ البَينيةَ للفوضى تتفاقَم بانكساراتٍ حادة. وبالرغمِ من انعكافِ أمريكا – الاتحادِ الأوروبيِّ كهيمنةٍ للنظامِ المتحالفِ عليها، إلا أنّ المشقاتِ قائمةٌ في إيجادِ المَنفَذ، والعجزُ سائدٌ في إعادةِ إنشاءِ الدولةِ القومية. وهذا الوضعُ بحَدِّ ذاته يُجَذِّرُ الأزمةَ العالميةَ ويُصَيِّرُها دائمةً من جهة، ويُبدي تأثُراً معاكساً بإكثارِه من العربدةِ والفوضى العارمةِ من جهةٍ أخرى. بالتالي، لا ملاذَ من أزمةِ النظامِ البنيويةِ في الوطنِ الأمِّ للمدنيةِ المركزيةِ بالأغلب، وكأنها تَنتَقِم لذاتِها.

من المحالِ إنكار عيشِ حربٍ عالميةٍ ثالثةٍ خاصةٍ في حاضرِنا. وهذه الحربُ أعمقُ نطاقاً وأطولُ زمناً من الحربَين العالميتَين الأولى والثانية. إذ لا تتواجدُ ولا تتشكلُ الطاقةُ الكامنةُ للنظامِ في المنطقةِ لتحديثِ نفسِه. وما يجري هو الانحلالُ والتفسخُ والتبعثر. من هنا، فأقوى احتمالاتِ النفاذِ والخلاصِ تتجسدُ في تصييرِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ نفسَها أطروحةً أولاً ثم توجُّهِها وتحامُلِها على النظامِ كأطروحةٍ مضادة؛ حيث أنها تَعمَلُ أساساً بموجبِ جميعِ التراكماتِ الثقافيةِ المقموعةِ في ظلِّ هذه الظروفِ في غضونِ الحقبةِ البادئةِ من تصاعدِ المدنيةِ السومريةِ كأطروحةٍ مضادةٍ للعصرِ النيوليتيّ، وصولاً إلى الحداثةِ الرأسماليةِ الراهنة.

دوامةُ الأطروحةِ – الأطروحةِ المضادةِ – الجَميعةِ مُلزَمةٌ بالبدءِ بالحِراكِ ثانيةً ضمن التدفقِ المركزيِّ للتاريخ. وبشكلٍ ملموسٍ أكثر، ثمةَ حاجةٌ ماسةٌ مُجَدَّداً وأولاً لانطلاقةٍ كُلّياتيةٍ متكاملةٍ مرتكزةٍ إلى الثقافاتِ التي تشاطرَت وادِيا نَهرَي دجلة والفرات، والتي ظَلّت تحيا كَكُلّياتيةٍ متكاملةٍ على مدارِ التاريخ. فالحقيقةُ التي لا تَحتَمِلُ الجَدَلَ هي أنّ الخطوطَ الزائفةَ المسماةَ اليوم بحدودِ الجمهورياتِ السوريةِ والعراقيةِ والتركية، هي إرثٌ مُتَبَقٍّ من الهيمنةِ الإنكليزيةِ والفرنسيةِ التي خَرَجت منتصرةً من الحربِ العالميةِ الأولى؛ وبالتالي أنّ تَجَزُّؤَ الثقافةِ التاريخيةِ الاجتماعيةِ تأسيساً على ذلك هو من ضروراتِ سياسةِ "فَرِّقْ – تَسُد" الجيوستراتيجية. لذا، يستحيلُ إنشاء الاتحاداتِ الثقافيةِ الثمينةِ في الهلالِ الخصيبِ التاريخيّ، ما لَم يُدرَكْ زيفُ هذه الحدودِ بعمقٍ وبكافةِ نتائجِه. والحماقةُ الكبرى هي الإيمانُ بقدسيةِ هذه الحدود (الأكثُر لاقدسيةً هو رسومُ الهيمنةِ الغربيةِ الأنحَسُ حظاً)، والعجزُ عن التفكيرِ أو المبادرةِ بانطلاقةٍ ثقافيةٍ كُلّياتية. المَرامُ من الكُلّياتيةِ الثقافيةِ هو الثقافةُ الماديةُ والمعنويةُ المنسوجةُ حول القيمِ الديمقراطيةِ المفعمةِ بالمساواةِ والحرية. وهكذا ثقافةٌ ينبغي تفسيرَها وإنشاءَها بعقليةٍ قوميةٍ غيرِ قوموية، ودينيةٍ غيرِ دينَوية، ومجتمعيةٍ غيرِ جنسوية، وعلميةٍ غيرِ وضعية.

يُقَدِّم حوضا دجلة والفراتِ بما يَزيدُ عن الحدِّ ما يَلزَم من مياهٍ وطاقةٍ وأراضٍ لتلبيةِ المنتوجاتِ الزراعيةِ التي هي احتياجاتٌ أولية. إذ يستحيلُ تَطَوُّرُ المجتمعيةِ الأيكولوجيةِ والاقتصاديةِ للشرقِ الأوسط، ما لَم تُؤَمَّن هذه الموادُّ كفايةً. ولكن، يستحيلُ على هذه الموادِّ البنيويةِ أيضاً تَكوين المجتمعِ البنيويِّ بمفردِها، دون تَكَوُّنِ تراكُمٍ كافٍ من المعنى الذهنّي. وبالتالي، فهي لَن تتخلصَ حينئذٍ من خدمةِ الحداثةِ الرأسماليةِ والانصهارِ في بوتقتِها، مثلما حالُ مجتمعاتِ الاشتراكيةِ المشيدة. لذا، قد يَكُونُ التنظيمُ الأكاديميُّ للتراكُمِ الناشئِ تاريخياً وفي الكفةِ الديمقراطيةِ للحداثةِ (العصرانية) على السواء، بدايةً سديدةً وقويمةً من أجلِ تراكُمِ المعنى الذهنّي. ينبغي عدم النسيان أنّ الزقوراتِ السومريةَ، التي تُعَدُّ أولى الأكاديمياتِ تاريخياً، وبيوتَ الحكمةِ في نيبور وبابل ونصيبين وأورفا وبغداد، تعبيرٌ عن حقيقةِ استحالةِ كينونةِ المدنياتِ من دونِها. إذ لا يُمكِنُ للعصرانيةِ الديمقراطيةِ التطور بلا أكاديميات. فعالَمُ العلمِ والمعنى الجديدُ، الذي هو مُلزِّم بتنظيمِ ذاتِه كبديلٍ للعالَمِ الأكاديميِّ المتأزمِ للحداثةِ الرأسمالية، إنما لا استغناء عنه من أجلِ المجتمعِ الأيكولوجيِّ والاقتصاديّ. حيث أنّ خَلاصَ العلمِ من كونِه احتكاراً أيديولوجياً ومن استخدامِه كأداةٍ بيَدِ السلطة، غيرُ ممكنٍ إلا بإنشاءِ المجتمعِ الحرِّ والديمقراطيِّ الذي تَعُمُّه المساواة (بِمَعِيّةِ الوعيِ واليقظة)، وبعيشِ ذلك بمنوالٍ متداخل. إذ لن تستطيعَ أيةُ مجموعةٍ أيكولوجيةٍ التحلّي بالمعنى القَيِّم، إلا بإنشائِها كوعيٍ وتنظيمٍ يتعدى نطاقَ الحداثةِ الرأسمالية. أي، محالٌ نشوءُ المجموعاتِ الأيكولوجيةِ والمجتمعِ الاقتصاديّ، دون نشوءِ الوعيِ والتنظيمِ والإرادةِ العمليةِ التي تتعدى الرأسماليةَ والصناعويةَ والدولتيةَ القومية. أما المفهومُ القائلُ بأنّ العلَم والوعيَ شيء، والمجتمعَ شيءٌ آخَر مختلف؛ فهو من تحريفاتِ المدنية، وهو تبطٌ باستعبادِ المجتمع.

لا يُمكِنُ عيش المجتمعِ الحرِّ والديمقراطيِّ إلا بوعيِ المعنى اللازمِ له. وكلُّ مُكَوِّنٍ أو وحدةٍ Birim اقتصادية، لا يُمكِنُ عيشها إلا بالوعيِ الأيكولوجيّ. والوحداتُ والحَيَواتُ الاقتصاديةُ غيرُ المعتمدةِ على الوعيِ الأيكولوجيّ، لن تَخلُصَ من العيشِ بالانصهارِ في بوتقةِ الحداثةِ الرأسمالية. هذا ويجب عدم التفكيرِ بالوحداتِ الأيكولوجيةِ – الاقتصاديةِ على أنها وحداتٌ بسيطةٌ ومفتقرةٌ للتكنولوجيا. إذ بالمقدورِ استخدام أرقى وأعقدِ أنواعِ التكنولوجيا في الوحداتِ والاتحاداتِ الأيكولوجيةِ – الاقتصادية، عندما تقتضي الحاجة. بل إنّ الوحداتِ الأيكولوجيةَ – الاقتصاديةَ هي وحداتُ التكنولوجيا المُثلى. وهي ميادينُ الاستخدامِ الاجتماعيِّ للتكنولوجيا بأكثرِ الأشكالِ فائدةً. فالثورةُ التكنولوجيةُ في المجتمعِ الشرقِ أوسطيِّ ضروريةٌ بالأكثر من أجلِ المجتمعِ الأيكولوجيِّ – الاقتصاديّ. وبهذا المعنى، فالثورةُ التكنولوجيةُ مناهضةٌ للصناعوية. فبينما تؤدي التكنولوجيا المُسَخَّرةُ في خدمةِ الصناعويةِ إلى العبوديةِ والدمار، فالتكنولوجيا المُسَخَّرةُ في خدمةِ المجتمعِ الاقتصاديِّ والأيكولوجيِّ تُفضي إلى حياةٍ أكثر حريةً وديمقراطية. وباقتضاب، فأَثمَنُ معاني التوازنِ بين التكنولوجيا والأيكولوجيا، تُحَقِّقُها

شروطُ العصرانيةِ الديمقراطية. ولأجلِ ذلك فالصراعُ الأيديولوجيُّ أمرٌ لا غنى عنه في الصراعِ بين الحداثةِ والعصرانية. ومن دونِ خوضِ هذا الصراعِ بنجاحٍ بارز، سوف تَظَلُّ فرصةُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الحياةِ وثُبوتُها ورسوخُها تجاه الحداثةِ الرأسماليةِ مجردَ احتمالٍ ضعيفٍ وأملٍ واهنٍ ومحضَ يوتوبيا.

ما غَذّى المجتمَع والثقافةَ الماديةَ والمعنويةَ في جغرافيا الشرقِ الأوسطِ ابتداءاً من العصرِ النيوليتيِّ وعلى طولِ عصورِ المدنيةِ برمتها، إنما هو حياةُ المجتمعِ الأيكولوجيِّ والاقتصاديّ. بينما قامت الرأسماليةُ والصناعويةُ والدولتيةُ القومية، والتي تُعتَبَر أحصنةَ الحداثةِ الرأسماليةِ الثلاثيةَ العَدّاءَة صوب إقامةِ المحشر، بدَهسِ هذه الثقافةِ الاجتماعيةِ والإخلالِ بها وطَعنِها بخنجرِ الغَدرِ وتَجزيئِها. مقابل ذلك، فالمَهَمَّةُ الأوليةُ التي يجب القيام بها هي نضالُ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الإنشاءِ بناءً على الدعاماتِ الثلاثيةِ التالية: الدعامة الديمقراطية – الاشتراكية، والأيكولوجية – الاقتصادية، والأخلاقية – السياسية.